أعمال المؤتمر العلمي الخامس عشر
للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

" التنمية العربية بين التحديات الراهنة
وآفاق الثورة الصناعية الرابعة "

13 - 14 ديسمبر 2019
بيروت - الجمهورية اللبنانية

تحرير

أ.د. أشرف العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

أعمال المؤتمر العلمي الخامس عشر
للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

" التنمية العربية بين التحديات الراهنة
وآفاق الثورة الصناعية الرابعة "

13 – 14 ديسمبر 2019

بيروت - الجمهورية اللبنانية

تحرير

أ.د. أشرف العربي

المحتويات

تقديم 1

الجلسة الافتتاحية 2

كلمة الأستاذ الدكتور/ خالد حنفي – الأمين العام لاتحاد الغرف العربية 3

كلمة الأستاذ الدكتور/ منير الحمش - رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية 6

كلمة الأستاذ الدكتور/ بدر عثمان مال الله - مدير عام المعهد العربي للتخطيط 10

كلمة الأستاذ الدكتور/ أشرف العربي - الأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية والمنسق العام للمؤتمر 13

الجلسة الأولى (رئيس الجلسة: الدكتور / ألبر بطرس داغر) 16

أهمية النظام القائم على اقتصاديات السعادة لتحقيق الثورة الصناعية الرابعة (أ.د. فؤاد حمدي بسيسو) 18

تعقيب: أ.د. نجلاء أنور الأهواني 49

أهم تحديات الأمن الغذائي العربي (أ.د. الغوث الطالب جدو) 55

تعقيب: أ.د. عابد فضلية 94

مناقشة عامة..... 102

الجلسة الثانية (رئيس الجلسة: الدكتور / خير الدين حسيب) 115

عولمة نظام حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وشموليتها: حافز أم عائق للابتكار والتنمية في الدول العربية (أ.د. علي همال) 116

تعقيب: د. خالد واصف الوزني..... 161

دور سلاسل العرض الصناعية في رفع الكفاءة الإنتاجية وتنافسية الاقتصاديات العربية (أ.د. رسلان خضور) 165

تعقيب: أ.د. كريمة كريم 200

الاقتصاد الدائري: المفهوم، وبعض التطبيقات والمقترحات، مع إشارة لتجربة عربية (أ.د. أحمد الكواز) 202

تعقيب: أ.د. رضا قويعه 246

مناقشة عامة 254

مائدة مستديرة حول "واقع وآفاق التنمية العربية في ظل الثورة الصناعية الرابعة" (أدار المائدة: أ. عبدالفتاح الجبالي)..... 260

مداخلة الدكتور/ منير الحمش..... 263

مداخلة الدكتور/ جودة عبدالخالق..... 271

مداخلة الدكتور/ عاطف قبرصي..... 274

مداخلة الدكتور/ محمود محيي الدين..... 276

مداخلة الدكتور/ خالد حنفي..... 280

مناقشة عامة..... 283

الجلسة الثالثة (رئيس الجلسة: الأستاذة الدكتورة / ليلي أحمد الخواجة)..... 297

الصادرات التقانية وفجوة الدخل والثورة الصناعية الرابعة (أ.د. وليد عبد مولاه)... 299

تحديات التشغيل في المنطقة العربية، بالتركيز على التكنولوجيا ومعوقات تنمية القطاع الخاص العربي (د. خالد أبو إسماعيل و د. سليم عراجي)..... 304

مناقشة عامة..... 311

جلسة خاصة بمناسبة الاحتفال بمرور ثلاثين عاماً على تأسيس الجمعية (رئيس الجلسة: الدكتور / جودة عبدالخالق)..... 325

مناقشة كتاب الدكتور/ إبراهيم العيسوي: تجديد الفكر الاقتصادي نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره..... 327

تعقيب: د. عاطف قبرصي..... 364

تعقيب: د. محمود محيي الدين..... 369

مناقشة عامة 375

كلمات احتفالية من الأعضاء بمناسبة "العيد الثلاثيني للجمعية" 387

ملحق: قائمة بأسماء الحضور في المؤتمر 408

تقديم

يتضمن هذا الكتاب توثيقاً كاملاً لأعمال المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وكذا لفعاليات احتفاليتها بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيسها. وكما مرّت فترة الإعداد للمؤتمر والاحتفالية بتحديات هامة متعلقة بالاضطرابات والظروف الاستثنائية التي واجهت لبنان الحبيب (مكان انعقاد المؤتمر) قبل وأثناء المؤتمر والتي هددت انعقاده في الزمان والمكان المحددين له، فإن فترة الإعداد لإصدار كتاب أعمال المؤتمر والاحتفالية كذلك شهدت تحديات غير مسبوقة واجهت العالم أجمع بسبب ظهور وانتشار جائحة كورونا، والتي انعكست بشكل واضح على تأخّر إصدار الكتاب عن الموعد المقرّر له.

ورغم التحديات والصعوبات، تم عقد المؤتمر وتنظيم الاحتفالية وإصدار الكتاب. وما كان لهذا كله أن يتم لولا الدعم اللامحدود الذي قدمه المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومديره العام الدكتور/ بدر عثمان مال الله، وكذا الرعاية الكريمة التي قدمها اتحاد الغرف العربية في بيروت وأمينه العام الدكتور/ خالد حنفي. ولا يمكن أن ننسى الدعم الكريم الذي يقدمه لنا منذ سنوات عديدة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي برئاسة السيد/عبداللطيف الحمد، والذي كان ومازال له الدور الأبرز في استمرار الجمعية وأنشطتها طوال السنوات الماضية.

وإني إذ أتوجه بكل الشكر والتقدير لجميع الجهات والشخصيات التي ساعدت على نجاح المؤتمر والاحتفالية وعلى إصدار هذا الكتاب، فإني آمل أن يجد القارئ العربي في هذا الكتاب إضافة حقيقية للمكتبة الاقتصادية والتنموية العربية، متمنياً لجمعيتنا العزيزة ولمؤسساتنا ولبلداننا العربية التوفيق والسداد.

الدكتور/ أشرف العربي
الأمين العام للجمعية
والمنسق العام للمؤتمر
ومحرر الكتاب
صيف 2020

الجلسة الافتتاحية

كلمة الأستاذ الدكتور / خالد حنفي
الأمين العام لاتحاد الغرف العربية

صباح الخير على جميع السادة الحضور من كافة الدول العربية، ونرحب بمجيئكم إلى لبنان الحبيب في هذه الظروف، حيث أنّ تواجدكم في لبنان في هذا الوقت هو بمثابة رسالة متوقعة من الاقتصاديين العرب ومطلوبة ممن يعملون في الشأن الاقتصادي، لإيصال رسالة دعم عهدناها دائما من حضراتكم في مثل هذه الظروف المفصليّة.

إنّ هذا الحدث الاقتصادي يأخذ هذه المرة طبيعة فيها قدراً من الاختلاف بعض الشيء، وإنّه لشرف كبير لي بصفتي المتواضعة كأستاذ في الاقتصاد، أن أتواجد مع هذه النخبة من الأساتذة الحاضرين، الذين تعلّمت الكثير منهم من خلال الاطلاع على أبحاثهم وقراءة مؤلفاتهم التي تنتمي إلى منهجيات مختلفة تتعدد فيها الرؤى والتوجهات.

في الواقع إنّ اتحاد الغرف العربية الذي لي الشرف بأن أكون أميناً عاماً له، والذي أنشئ سنة 1951 يمثل القطاع الخاص العربي الذي يساهم بالقدر الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية تزيد عن 75 في المئة، كما أنّه يوظّف نفس هذه النسبة تقريباً في المنطقة العربية، وهو أمر لابد أن يُلتفت إليه في قضايا التنمية، خصوصا في ظل تحديات الثورة الصناعية الرابعة، حيث بنظرنا كاتحاد غرف عربية أنه لا مجال لتحقيق الطموحات دون العلم.

ومن هذا المنطلق فإنّه في ظل هذا الجمع حيث يلتقي أصحاب العلم والفكر مع رجال الأعمال والاقتصاد، فإنني أعتقد أننا قادرون على صياغة رؤى علمية وواقعية من شأنها أن تساعدنا على معالجة مشكلاتنا الاقتصادية في عالمنا العربي، وذلك عبر التواصل والتنسيق مع أصحاب القرار الرسمي والسياسي في مختلف الدول العربية.

واسمحوا لي هنا أن أؤكّد على الدور البارز الذي يلعبه اتحاد الغرف العربية على صعيد العمل العربي المشترك، حيث أن الاتحاد كان أوّل من بادر إلى إطلاق فكرة السوق العربية المشتركة عام

1951، وهو أي الاتحاد أيضا كان في طليعة من تبنّى أفكارا ومشاريعا حيوية تعزز واقع التجارة العربية البينية وواقع الاستثمار البيني العربي.

كما أنّ نشاط ورؤية الاتحاد لم تقتصر على العمل فقط ضمن حدود المنطقة العربية، بل امتدّ ليشمل التواصل والتعاون مع أهم الاقتصادات العالمية، عبر إنشاء الغرف العربية الأجنبية المشتركة في أوروبا، أميركا، وآسيا، وتلعب هذه الغرف دورا استثنائيا في تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين بلداننا العربية وبلدان تلك الدول التي تتواجد فيها الغرف المشتركة.

أضف إلى ذلك فإن الاتحاد ينظّم سنويا أهم المؤتمرات، كما يولي الاتحاد اهتماما بالنشاط البحثي حيث يمثل الاتحاد مصدراً فكرياً أساسياً لمجتمع الأعمال العربي ورافداً أساسياً للمكتبة الاقتصادية العربية من خلال المساهمات البحثية في شكل بحوث ودراسات ومؤلفات تتضمن معالجة للقضايا والشؤون الاقتصادية العربية، والجوانب المتصلة بالتكامل الاقتصادي العربي، واقتراحات لتطوير الصيغ والأساليب والاتفاقات والاستراتيجيات المرتبطة بالقطاع الخاص والتعاون الاقتصادي العربي.

أيضا كان للاتحاد دور هام في تعظيم علاقة البلدان العربية مع العديد من دول العالم، فعلى سبيل المثال قدّم الاتحاد مخططا طموحا يهدف إلى ربط الاقتصاد العربي باقتصاد دول أمريكا اللاتينية عبر بوابة البرازيل، من خلال تفعيل الأطر اللوجستية وسلاسل الإمداد، بما يساعد على إزالة الحواجز التي تعترض تعزيز واقع التجارة وبالتالي تعزيز قدرة القطاع الخاص على المنافسة، مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري والاستثمارات وتعزيز خلق فرص العمل.

أشكركم جزيلا على تواجدكم معنا هنا في مقر اتحاد الغرف العربية في بيروت، وأشكركم في الوقت ذاته على تواجدنا معكم، حيث أذكر أنّ معظم السادة الحضور المتواجدين معنا اليوم كنت قد شاركتهم في اجتماع منذ عشر سنوات تقريبا هنا في بيروت، حيث عدد من الأساتذة الكرام أصبحوا بعد ذلك أصحاب قرار ومسؤولين سياسيين في دولهم، وكثير منهم استمرّ في مهامه الأكثر رقيّا أي في البحث والتدريس والعمل على الترويج للأفكار البنّاءة والجديدة.

قبل الختام كلّي أمل بأن يشكّل هذا الحدث نقطة التقاء محورية تمهّد لمزيد من التعاون بين كافة منظومة العمل العربي المشترك، مكررا شكري للمشاركين والأكاديميين الذين حضروا من العديد من

الجامعات، ومنها جامعة بيروت العربية التي لها رمزية أكاديمية كبيرة على الصعيد العربي، بحكم دورها التعليمي والثقافي البارز.

مجدداً أهلا وسهلاً بكم في اتحاد الغرف العربية، متمنياً للمؤتمر النجاح، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الأستاذ الدكتور/ منير الحمش

رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

السيد الدكتور/ خالد حنفي – الأمين العام للاتحاد الغرف العربية

السيد الدكتور/ بدر عثمان مال الله – مدير عام المعهد العربي للتخطيط

الحضور الكريم

يسعدني أن أرحب بكم وأشكر مشاركتكم في أعمال المؤتمر العلمي الخامس عشر الذي تقيمه الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط واتحاد الغرف العربية والذي يترافق مع احتفالية مرور ثلاثين عاما على تأسيس الجمعية.

ويسعدنا أن يعقد المؤتمر في بيروت التي تحتل مكانا بارزا في ذاكرة الجمعية، ففيها انطلقت أعمالا هامة لأنشطتها، وفيها تجد الجمعية ملاذاً آمنا لإطلاق نشاطاتها خاصة عندما نجد بعض المعوقات في بعض الأقطار العربية فيما يتعلق بإجراءات السفر والانتقال.

وبعد أن وضعت الترتيبات منذ ثلاثة أشهر لانعقاد المؤتمر، كان هناك من ينصح بأن نفكر بمكان آخر لإقامة المؤتمر، بسبب ما يجري في شوارع وساحات لبنان، ولكن مجلس الإدارة صمّم على المضي في ترتيبات انعقاد المؤتمر في بيروت.

الزميلات والزملاء الكرام

منذ حوالي مائة عام، أطلق أمير البيان شكيب أرسلان من هنا من بيروت سؤاله التاريخي:

لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟

ولا يزال هذا السؤال حائرا يبحث عن إجابة، فقد كان ولا يزال التخلف هو معضلة المعضلات، وإذا كان بعض المسلمين قد وجد طريقه للتقدم (كما هو الحال في ماليزيا)، فإن المنطقة العربية بقيت تبحث عن إجابة لذلك السؤال التاريخي.

وقد وجد الأمير أرسلان في حينه أن أسباب التأخر، تكمن في الجهل، والعلم الناقص، وفساد الأخلاق، والجبن، والتخلي عن الثقافة.

هذا صحيح، ولكن حتى لو أمكن إزالة تلك الأسباب، فإن التخلف سيظل جاثما على صدورنا لأسباب ذاتية وأخرى خارجية... ولعل الشعارات التي يرفعها المحتجّون في شوارع لبنان والعراق مؤخرا تجيب على ذلك...

فإذا كانت الاحتجاجات تركز على الأنظمة وعلى السياسات الاقتصادية والفساد وتنادي بالحرية، فإن الولايات المتحدة (ومعها أوروبا وإسرائيل) وقفت سدا منيعا أمام تقدم العرب ووحدتهم وأجهضت جميع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكرست القطرية، ووقفت في وجه أي محاولة وحدوية وتنموية، من شأنها رفع مستوى المعيشة وتلبية احتياجات الناس الاجتماعية والثقافية.

ومما لا شك فيه، أن العوامل الداخلية والخارجية تتعاونان ولا يمكن الفصل بينهما في أي بحث جدي عن التخلف والتقدم.

الحضور الكريم

على وقع أحداث الشوارع والساحات العربية، منذ أواخر 2010، لم يعد بالإمكان إنكار بعض الأعمال، إذ أن هذه الأحداث تعبر دون مواربة عن خيبة أمل الناس بحكّامهم وبنظامهم الاقتصادي والاجتماعي، الذي أهمل عن قصد حاجات الناس وتطلعاتهم في الحياة الحرة الكريمة.

وقد شملت خيبة الأمل هذه، خيبات شملت النخب السياسية والنظريات الاقتصادية التي تحكم مفاصل السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن هذه الحقيقة، يجب ألا تجعلنا نتجاهل الحقيقة الأعظم، وهي مطامع الدول الصناعية الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة ومشروعها المسمى حالياً: الشرق الأوسط الكبير الذي يأخذ بالاعتبار مصالح الصهيونية من جهة ومصالح الغرب في الاستيلاء على ثروات البلاد العربية وخاصة النفط والغاز من جهة أخرى، وذلك في مقابل غياب المشروع الوطني القومي.

وقد حاول الباحثون الاقتصاديون العرب من أعضاء الجمعية وأصدقائها وغيرهم، أن يشيعوا ثقافة اقتصادية قائمة على العلم والبحث العلمي، وقد أخذت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية على عاتقها هذا الهدف من خلال مجلة البحوث الاقتصادية والمؤتمرات العلمية وجلسات الحوار المختلفة.

وكان انطلاق البحوث الجادة عن الواقع العربي والعلاقات الاقتصادية البينية ومع العالم وما يحصل به من تطورات والبحث عن أفضل الأساليب للنهوض وتحقيق التنمية والاستقلال السياسي والاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربي.

وفي أخر مؤتمر علمي للجمعية عُقد في بيروت عام 2009، كان الاقتصاد العالمي يمر بأزمة مالية واقتصادية حادة بدأت في خريف عام 2008 (أزمة الرهون العقارية) في نيويورك لتنتقل إلى باقي القطاعات الاقتصادية وفي جميع أنحاء العالم.

في ذلك الوقت، اتجهت الجمعية إلى التركيز في مؤتمرها العلمي عام 2009 على تأثير هذه الأزمة على الاقتصادات العربية وما تلاها من تطورات، ولا تزال تأثيرات تلك الأزمة تعصف بالاقتصاد العالمي، وتؤشر على دور الولايات المتحدة ونظامها الاقتصادي فيما وصلت إليه البشرية من فقر وبطالة وتهميش خاصة مع تنامي الإحباط واليأس، وتزايد الشعور بانعدام الأمن واتساع رقعة الجريمة المنظمة، وتعاظم حجم الفساد.

الحضور الكريم

تحتاج الشعوب بين فترة وأخرى إلى وقفة مراجعة، نقدية وموضوعية، تحلل الواقع، وتقف على سلبياته وإيجابياته، وتستعرض التحديات الراهنة لتقدمها ومع التطورات الهائلة في التكنولوجيا والمعلوماتية تصبح هذه المراجعة في بلداننا أهمية كبيرة للمستقبل، فقد أردنا لمؤتمرنا هذا أن يكون بمثابة وقفة مراجعة، استئنافا لجهود من سبقونا من الاقتصاديين العرب من مختلف الأقطار ومن مختلف الاتجاهات، وفي ضوء الثورة الصناعية الرابعة، ونظرا لما يحتله الفكر الاقتصادي من مكانة علمية بارزة، فقد عملنا على تخصيص جلسة لمناقشة كتاب هام لعضو الجمعية وأمينها العام الأسبق الدكتور/ إبراهيم العيسوي حول تجديد الفكر الاقتصادي، كما سيتضمن برنامج المؤتمر مائدة مستديرة حول **(واقع وآفاق التنمية العربية في ظل الثورة الصناعية الرابعة)**، إضافة إلى جلسة أخرى لاحتفالية الجمعية بعيدها الثلاثين.

أخيرا ألفت عنايتكم إلى مدى التعاون الإيجابي لإقامة المؤتمر بين المعهد العربي للتخطيط واتحاد الغرف العربية والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

وإذ أشيد بهذا التعاون فإنني أنتهز الفرصة لتقديم الشكر والامتنان لإدارة المعهد العربي للتخطيط ولإدارة اتحاد الغرف العربية آملا في المزيد من التعاون في المستقبل ولابد لي هنا أيضا من تقديم الشكر والتقدير للصندوق العربي بالكويت لما يقدمه من دعم لأنشطة الجمعية.

أيها الحضور الكريم

أخيراً، بذل الأستاذ الدكتور أشرف العربي أمين عام الجمعية جهودا مميزة في التحضير للمؤتمر، وساعده في ذلك فريق عمل متميز فضلا عن إدارة الجمعية المتمثلة في الأستاذة هدى حمودة، إليهم جميعا أسمى آيات الشكر والامتنان ولا يسعني بهذه المناسبة، إلا أن أتقدم لشعب لبنان ورئيسه وحكومته، بالشكر والامتنان على إقامة هذا المؤتمر في ربوع لبنان.

حمى الله لبنان وشعبها

والسلام عليكم

كلمة الأستاذ الدكتور/ بدر عثمان مال الله

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

يسعدني أن أرحب بحضراتكم جميعاً في هذا المؤتمر العلمي الهام، والذي يشرفنا في المعهد العربي للتخطيط بالكويت أن نكون من المشاركين فيه والراعين له. المعهد العربي للتخطيط مؤسسة عربية إقليمية مستقلة غير ربحية، مقرها دولة الكويت، تأسست عام 1980، وتهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من خلال بناء القدرات الوطنية وإعداد البحوث وتقديم الخدمات الاستشارية والدعم المؤسسي وعقد اللقاءات التنموية والنشر، وفي مجال ريادة الأعمال والمعلوماتية. ويسعى المعهد إلى تطوير القدرات البشرية وتعزيز الأداء المؤسسي وتحسين أداء التخطيط الإنمائي في الدول العربية من خلال تقديم الخدمات والبرامج ذات الطابع الإنمائي التي تتناسب مع التطورات والتحديات التي يشهدها العمل الإنمائي العربي، وبخبرة تزيد عن الأربعين عاماً، يعمل المعهد كبيت خبرة عربي في مجالات اختصاصاته لتلبية احتياجات الدول العربية من الخدمات الانمائية. ففي مجال التدريب مثلاً يُقدم المعهد من خلال خطة نشاطه السنوي عدد كبير من البرامج التدريبية التي يتم تطويرها سنوياً بما يتناسب مع آخر المستجدات التنموية الدولية، وبحيث تركز على المهارات والقدرات ضمن إطار التنمية المستدامة.

ومن خلال سعي المعهد لتطوير قدرات الشباب العربي والتشجيع على الابتكار وريادة الأعمال، أنشأ المعهد عام 2014 مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويُعتبر هذا المركز التابع للمعهد أول مركز إقليمي عربي متخصص في مجال تنمية ريادة الأعمال وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعمل على تقديم مجموعة من الخدمات التدريبية والاستشارية وخدمات الدعم الفني والنشر من أجل الارتقاء بمستوى المؤسسات الحكومية ومؤسسات النفع العام العاملة في مجال تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المختصة بالعمل الريادي والإبداع والابتكار. حيث يقدم المركز خدماته المختلفة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية ووفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وفي مجال المعلوماتية ونشر الفكر التنموي، قام المعهد بإنشاء مركز المعلومات، وهو مركز إلكتروني متكامل يهدف إلى تقديم الدعم المعلوماتي للمتدربين والباحثين وذوي الاختصاص والاهتمام بشؤون التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال مكوناته التي تشمل المكتبة الرقمية، وقواعد البيانات الإقليمية

والدولية ، والدوريات الالكترونية، وقاعدة بيانات وثائق المعهد، وقاعدة بيانات الخبراء العرب، بالإضافة إلى التداول الإلكتروني للأنشطة الإنمائية والفكرية للمعهد، والاصدارات الإلكترونية لعدد من المؤسسات الدولية، كما يشمل مركز المعلومات قسم الحاسب الآلي ووحدة النشر العلمي بهدف توفير دعم تقني معلوماتي لجميع المستفيدين، ونشر البحوث والتقارير التي يستفيد منها الباحثون والمتدربون وذوو الاختصاص بوسائل وأساليب إلكترونية حديثة.

المعهد العربي للتخطيط لم يتردد لحظة في التعاون مع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في تنظيم هذا المؤتمر انطلاقاً من إيمان المعهد ودوره التنموي الهام في مختلف الدول العربية وتنشيط العمل العربي المشترك ودعم جهود الجمعيات الأهلية غير الحكومية بصفة خاصة للقيام بدورها الفاعل في عملية التنمية. وأود في هذا الإطار التأكيد على أن المعهد سيظل حريصاً – بإذن الله – على مواصلة التعاون مع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ودعم دورها خلال الفترة القادمة من خلال عدد من الأنشطة والفعاليات المختلفة تتم بالتعاون بين المعهد والجمعية.

وأود أيضاً أن أعبر عن سعادتي بانضمام اتحاد الغرف العربية كجهة ثالثة في تنظيم هذا المؤتمر العلمي، وأود بهذه المناسبة التأكيد على أهمية دور اتحاد الغرف العربية وأهمية دور القطاع الخاص. ففي كل الكتابات وكل الإصدارات التي تصدر عن المعهد العربي للتخطيط يتم التأكيد على أهمية دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي لعملية التنمية جنباً إلى جنب مع دور هام ورئيسي أيضا للحكومة ولمنظمات المجتمع المدني غير الحكومية والأهلية.

سعداء جداً كمعهد عربي للتخطيط أننا نكون مساهمين في تنظيم هذا المؤتمر الهام حول هذا الموضوع الهام "الثورة الصناعية الرابعة وآفاق وتحديات وواقع التنمية العربية"، التنمية التي وصفها أستاذنا الراحل الكبير الدكتور / يوسف صايغ منذ أكثر من ثلاثين عاماً بأنها التنمية العصيّة. فالتنمية في مجتمعاتنا العربية مازالت تبدو عصيّة، بل إنالأمر ازداد صعوبة مع الثورة الصناعية الرابعة. فللأسف لم نلحق كثيراً بركب الثورات السابقة ونأمل أن يكون حظنا أوفر في الثورة الصناعية الرابعة، ونأمل أن يكون هذا موضوع المناقشات التي ستدور خلال هذا المؤتمر.

وفي ختام كلمتي، أكرر شكري وتقديري لاتحاد الغرف العربية على استضافته لهذا المؤتمر الهام وعلى التعاون المثمر مع المعهد العربي للتخطيط ومع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية لتنظيم

هذا المؤتمر، متطلعاً لمزيد من التعاون خلال الفترة القادمة. والشكر موصول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وممثلها الدكتور / منير الحمش على القيام بالإعداد وتنظيم هذا المؤتمر الهام، مؤكداً مرة أخري على ترحيب المعهد العربي للتخطيط باستمرار التعاون مع الجمعية والاتحاد ومع مختلف المنظمات والمؤسسات العربية المرموقة التي تستطيع أن تساعد في دعم جهود التنمية في وطننا العربي خلال الفترة القادمة. شكراً جزيلاً لحضراتكم.

كلمة الأستاذ الدكتور/ أشرف العربي
الأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
والمنسق العام للمؤتمر

المنصّة الكريمة.. الحضور الكريم

اسمحوا لي بدايةً أن أعبّر عن سعادتي البالغة بأننا والحمد لله استطعنا عقد هذا المؤتمر في بيروت بعد فترة عصيبة جداً مر بها الإعداد لهذا المؤتمر. فرغم الصعوبات الجمّة التي واجهتنا خلال فترة الاعداد للمؤتمر، إلا أننا استطعنا بمساعدتكم جميعاً التغلب على تلك الصعاب، وها نحن اليوم في لبنان الحبيب نفتتح أعمال هذا المؤتمر. كما أود أيضاً أن أعرب عن بالغ سعادتي أن يكون بيننا اليوم الأستاذ الدكتور/ خير الدين حسيب –أحد الرواد وأصحاب المبادرة بفكرة تأسيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بالإضافة لعدد كبير من الأعضاء المؤسسين للجمعية.

وتتضمن أعمال هذا المؤتمر أربعة جلسات تختلف في طبيعتها. فالجلسة الأولى والثانية تناقشان أوراقاً بحثية تم تحكيمها قبل العرض في المؤتمر. أما الجلسة الثالثة فهي عبارة عن مائدة مستديرة حول موضوع المؤتمر "واقع وآفاق التنمية العربية في ظل الثورة الصناعية الرابعة" يشارك فيها كمتحدثين رئيسيين مجموعة من الأساتذة والمفكرين العرب المرموقين، وهذا هو النوع الثاني من جلسات هذا المؤتمر. أما النوع الثالث من الجلسات (الجلسة الرابعة) فيأتي في إطار تعزيز الشراكات بين الجمعية وبين المؤسسات والمنظمات التنموية المختلفة. فلدينا في هذه الجلسة ورقة مقدمة من المعهد العربي للتخطيط ممثلة في زميلنا العزيز الدكتور/ وليد عبد مولاه، وهي دراسة بحثية قيّمة مازالت في طور الإعداد والتطوير والتنقيح فهي ليست نهائية وموضوعها عن الصادرات التقنية وفجوة الدخل والثورة الصناعية الرابعة، ومن رؤيتنا وجدناها فرصة لتلقّي ملاحظات السادة الحضور والمشاركين في المؤتمر لتطوير هذه الورقة وإصدارها في صورة نهائية كنشر دولي لاحقاً. وتأتي المداخلة الرئيسية الثانية في هذه الجلسة في نفس الإطار؛ (بالتعاون مع الإسكوا ممثلة في الزملاء الأعزاء الدكتور/ خالد أبو إسماعيل والدكتور/ سليم عراجي)، حيث سيقدمان عرضاً مختصراً لتقرير مازال في مرحلة الإعداد بين الإسكوا وبين منظمة العمل الدولية (ILO) وعنوان المداخلة " تحديات التشغيل في المنطقة العربية بالتركيز على التكنولوجيا ومعوقات

تنمية القطاع الخاص العربي ، وهذا هو النوع الثالث من جلسات المؤتمر وهي بدون تعقيب وإنما هي متروكة للمشاركين من السادة حضور المؤتمر للمناقشة وإبداء الملاحظات والمقترحات لتطوير هذه المسودات لإصدارها بشكل نهائي. أما النوع الأخير من الجلسات، فهي الجلسة الأخيرة المخصصة لاحتفالية الجمعية بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيسها. ولمن لا يعرف، فإن الجمعية قد نشأت كفكرة سنة 1983 وتطورت عام 1987، واتفق المؤسسون عليها وأخذت بضعة أشهر في إجراءات تأسيسها وإشهارها في القاهرة وأسست وأشهرت رسميا في القاهرة في يناير 1989. ونحن اليوم نحتفل بمرور ثلاثين عاماً على تأسيس الجمعية، ويأتي هذا المؤتمر بأكمله ضمن فعاليات الاحتفالية. وسيتم تقسيم هذه الجلسة الاحتفالية إلى عدة أجزاء؛ يتناول الجزء الأول مناقشة كتاب هام صدر حديثاً للدكتور/ إبراهيم العيسوي بعنوان "تجديد الفكر الاقتصادي نظرة نقدية إلي الفكر الاقتصادي السائد وعرض وتقديم لبعض مقاربات تطويره"، وقد تم اختيار هذا الكتاب لارتباطه الشديد بمجال اهتمام الجمعية وهو تطوير الفكر والنظرية الاقتصادية. وللأسف لن يتواجد معنا الدكتور/ إبراهيم العيسوي شخصياً لظروف حالت دون وجوده معنا ولكن سيتم عرض الكتاب من خلال تسجيل فيديو، ويسعدنا بالتعقيب على هذا الكتاب وهذه الجلسة أستاذنا الدكتور عاطف قبرصي، والأخ العزيز الدكتور/ محمود محيي الدين. ثم بعد ذلك تبدأ فعاليات الاحتفالية بمناسبة ثلاثين عاماً على تأسيس الجمعية، فلدينا إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للجمعية إلى جانب فيلم تذكاري مصوّر سيعرض كلمات عدد من المؤسسين وأعضاء الجمعية البارزين ولدينا كتاب تذكاري تم إعداده خصيصاً لهذه المناسبة لتوثيق كل أعمال الجمعية خلال الثلاثين عاماً الماضية. وتشرف هذه الجلسة برئاسة أستاذنا الدكتور/ جودة عبد الخالق باعتباره أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية وهو أيضا رئيس اللجنة المشرفة على هذه الاحتفالية ومن أعضاء اللجنة أيضا الدكتور/ عاطف قبرصي والدكتور/ عبد الحميد الزقلعي والدكتور/ محمود محيي الدين والأمين العام بصفته. بعد ذلك ستكون هناك جلسة مغلقة لأعضاء الجمعية فقط لمناقشة مستقبل الجمعية خلال الفترات القادمة.

السيدات والسادة الحضور الكرام

يبقى فقط أن أقول بعض كلمات الشكر الواجبة، فما كان لهذا المؤتمر أن ينعقد بدون دعم بعض الجهات والشخصيات، في مقدمتهم المعهد العربي للتخطيط الذي قدّم كل أشكال الدعم المادي والمعنوي واللوجستي والعلمي لنجاح هذا المؤتمر، فكل الشكر والتقدير للمعهد العربي للتخطيط ولمديره العام الدكتور/ بدر عثمان مال الله ولكل الزملاء العاملين في المعهد.

أيضا كل الشكر والتقدير لاتحاد الغرف العربية وعلى رأسه أخونا وزميلنا العزيز معالي الدكتور/ خالد حنفي على الجهد الكبير والكرم الذي سيتم ملاحظته خلال فترة انعقاد المؤتمر على مدار اليومين القادمين، ونحن شرفنا جدا بانضمام الدكتور خالد عضواً عزيزاً وإضافة قوية للجمعية، فأكرر مرة أخرى بأنه بدون دعم المعهد العربي للتخطيط واتحاد الغرف العربية لما كان لهذا المؤتمر أن ينعقد.

وأخيراً وليس آخراً، لولا تواجد الصديق العزيز الأستاذ كريم درويش –مدير الجهاز الإداري بالمعهد العربي للتخطيط– وهو من أرحنا كثيراً في كل الترتيبات اللوجستية من سفر وإقامة وغيرهما فكان له دور أساسي في نجاح هذا المؤتمر، إلى جانب جهد كبير جداً قام به السادة العاملون باتحاد الغرف العربية مع الدكتور/ خالد حنفي وعلى رأسهم مدام هدى. ولا يمكن أن أنسى الجهد المضاعف المبذول من كل من أ/ هدى حمودة – سكرتيرة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وزميلتي العزيزة وسكرتيرتي بالمعهد العربي للتخطيط مدام ناريمان بيدس، فشكراً لهم جميعاً وشكراً لحضراتكم وللحضور الكريم ونعلن رسمياً بدء أعمال المؤتمر.

الجلسة الأولى

رئيس الجلسة: الدكتور / ألبر بطرس داغر

عضو مجلس إدارة / عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

أستاذ بكلية الاقتصاد وإدارة الأعمال – الجامعة اللبنانية

أصرّ الأخوة في مجلس إدارة الجمعية وعلى رأسهم حضرة رئيس مجلس الإدارة الدكتور/ منير الحمش ومعالي الوزير السابق الدكتور أشرف العربي أمين عام الجمعية على إقامة هذا المؤتمر. وذلك كتقليد سنوي لا يجب الإخلال به. وحشد حضرة الأمين العام الدعم من المعهد العربي للتخطيط في الكويت، بشخص مديره الدكتور/ بدر عثمان مال الله ومن اتحاد الغرف العربية بشخص الأمين العام الدكتور/ خالد حنفي، لتوفير شروط انعقاد المؤتمر. فشكراً جزيلاً للدكتور أشرف ولداعمي المؤتمر.

وأصرّ مجلس إدارة الجمعية على أن ينعقد المؤتمر في بيروت بالذات ولو أن الأوضاع أثناء اتخاذ القرار كانت مفتوحة على احتمالات كثيرة يمكن أن تعيق انعقاده. وهذا فعل محبة وتضامن مع لبنان وشعبه. وحرص حضرة الأمين العام على أن يكون انعقاد المؤتمر مناسبة للاحتفال بمرور ثلاثين عام على إنشاء الجمعية. وسوف يتواجد بيننا غداً عدد كبير من مؤسسي الجمعية وسوف يكرّمون.

بالنسبة للجلسة الأولى، هناك موضوعان: الثورة الصناعية الرابعة والأمن الغذائي العربي. وما يجمع بينهما هو أنهما تحديان من التحديات الراهنة للتنمية العربية. الموضوع الأول بعنوان "أهمية النظام القائم على اقتصاديات السعادة لتحقيق الثورة الصناعية الرابعة" سيقدمه الدكتور/ فؤاد حمدي بسيسو من الأردن. وهو محافظ لمؤسسة النقد في السلطة الفلسطينية سابقاً ورئيس مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية في الأردن وفلسطين. وهو متخصّص في اقتصاديات السعادة والتنمية الإنسانية المستدامة. وأبحاثه تدور حول الاقتصاد الفلسطيني والعربي والدولي. والموضوع هو موضوع تحدي نقل التكنولوجيا وإنتاج السلع التكنولوجية. وهذا الأخير كان حتى الآن نقطة الضعف الرئيسية، بل عنوان فشل التنمية العربية. والسؤال الجوهري في هذا المجال: هل المطلوب نقل وسائل ومنتجات الثورة الصناعية الرابعة، على طريقة "مفتاح باليد"، كما كنّا نفعل سابقاً؟ أم ينبغي الانخراط في مشروع "تصنيع متأخر" يقوم على "التعلّم التكنولوجي"، ويجعل من العرب منتجين أصيلين للسلع التكنولوجية.

أما الأمن الغذائي العربي، فقد بات تحدياً في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى. وذلك نتيجة الحقبة النيو–ليبرالية وتحرير الاقتصادات العربية التي كانت كارثية على هذا المستوى. أي بمعنى أنه بدلاً من أن تزداد كفاءة الاقتصادات العربية في انتاج الغذاء، تراجعت هذه الكفاءة. وكل هذا بفعل السياسات النيو–ليبرالية. وسيقدم الموضوع الدكتور الغوث طالب بن جدو – أستاذ الاقتصاد بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية.

الورقة الأولى

أهمية النظام القائم على اقتصاديات السعادة لتحقيق الثورة الصناعية الرابعة

إعداد

الأستاذ الدكتور/ فؤاد حمدي بسيسو

محافظ بنك مركزي أسبق

أولا: المقدمة

تعبر الثورة الصناعية الرابعة، التي مر بها المجتمع الدولي المعاصر منذ مراحلها السابقة الثلاث، في مرحلتها الجارية منذ عام 2000، من المرحلة الأولى في عام 1784 (مرحلة الألة البخارية والسكك الحديدية) التي انطلقت في بريطانيا، وحققت لها مصادر قوة كبرى في أنظمتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، إلى المرحلة الثانية التي شملت الفترة 1870– 1916 (بفعل اكتشاف الطاقة الكهربائية ووسائط النقل والكيماويات) إلى المرحلة الثالثة. في عام 1969 (التي جاءت بمنتجات الحواسيب والإنترنيت وتكنولوجيا الاتصالات).

وتتميز الثورة الصناعية الرابعة بربط الحياة الإنسانية بالكامل بالآلة والأنظمة التكنولوجية وبسرعة تعدد منتجاتها وتطورها وانتشارها الذي يتغلغل في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ومؤسساتها، وكذلك بإنترنيت الأشياء والذكاء الصناعي وانتاج الريبوتات، التي ستغلغل في كل أوجه الحياة الإنسانية ومؤسساتها الإنتاجية والمدنية، وبما يؤدي إلى خلق المدن الذكية (حيث يعمل كل شيء الكترونيا).

ولن تؤثر هذه الثورة الصناعية الرابعة فقط على خلق منتجات تكنولوجية جديدة، تطلقها أنشطة الاقتصاد الرقمي المعاصر، وإنما في خلق أنظمة جديده تحكم أنشطة ومسارات الحياة الإنسانية بمجملها، مما ينعكس ليس في تغيير ما نقوم به على مستوى الأنشطة الإنسانية بمجملها، وإنما في تغيير النفس البشرية وفق تشخيص البروفيسور كلاوس شواب مؤسس منتدى الاقتصادي الدولي ومؤلف الكتاب المرجعي الأساسي حول الثورة الصناعية الرابعة.

وفي الوقت الذي انطلقت فيه أنشطة الثورات الصناعية الثلاث و الثورة الرابعة من دوافع قوية، ارتبطت بتوجيه تطوراتها ومنتجاتها من أجل تسريع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض التكاليف وتحسين الجودة واتساع مساحة الخدمات المقدمة للبشر على سطح كوكبنا الأرضي، فقد اثبتت عملية تقييم مسارها بتركيزها على الجانب المادي الذي هيمن على دوافعها وطبيعة انجازاتها، كما ورافقت عملية انطلاقها انتشار المفاهيم المرتبطة بهذه الدوافع المادية في كافة الأدبيات التي تعالج مواضيع الثورات الصناعية، وبما في ذلك الثورة الصناعية الرابعة.

تتسارع أنشطة وتطورات الثورة الصناعية خلال القرن الحادي والعشرين، وإطلاقها لتحولات جذرية في كافة مظاهر الحياة الإنسانية، مما ولد القناعة لدى العديد من رواد الفكر العالمي، بملازمة مسيرتها وتطوراتها الوطنية والإقليمية والدولية الإيجابية لبعض الأخطار التي ربما ترقى في بعض الحالات إلى درجة الكوارث الإنسانية، نتيجة ما آلت إليه من فقدان لفرص العمل واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، و/أو عندما يساء استغلال اكتشافاتها التكنولوجية وبرمجياتها الحاسوبية في الصراعات والحروب، والمساس بمتطلبات الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، وما يترتب على جرائم الأمن السيبراني.

بالنظر لكل هذه الحقائق فإن السؤال الهام الذي لابد من طرحه يتمثل في الكيفية التي يمكن أن تحصن المجتمعات الإنسانية نفسها–بما فيها مجتمعاتنا العربية – من الأخطار وبعض الكوارث المرتبطة بالهيمنة التكنولوجية والذكاء الصناعي والآلة والريبوتات، نتيجة التحولات في هيكليات الإنتاج والعمالة وكذلك احتمالات الانفلات الإنساني من القيم الأخلاقية والروحية والعبودية للألة الرقمية؟ والكيفية (أو الاستراتيجية) التي يمكن من خلالها السعي الجاد والمثابر لإحداث التفاعل والتوازن في الاهتمامات بين متطلبات مواكبة متطلبات الثورة الرقمية ونعمها، والوفاء في الوقت نفسه بمتطلبات الرفاهية الإنسانية.

- **دوافع البحث وأهدافه**

تبعث كافة التطورات المتعلقة بحصاد الثورات الصناعية المتعاقبة والاحتمالات المتعلقة بنتائج الثورة الصناعية الرابعة في جوانبها الإيجابية والسلبية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، بسؤال كبير وخطير، حيث الإجابة عليه تحدد مستقبل الثورة الصناعية الرابعة في الاتجاه المشرق الذي يمكن الإنسانية من أن تنعم بنتائج مخرجاتها وتسخيرها للارتقاء بالمستوى المعيشي والإنساني، والمخلّص للبشرية في الوقت نفسه من مآسي الاستغلال البشع لمنتجات هذه الثورة والثورات اللاحقة.

هذا السؤال ينطلق من "الكيفية التي يمكن من خلالها مواجهة هذه الإشكالية والبحث في إعادة توجيه النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الوطني والدولي الكفيل بتوجيه دفة تطورنا الإنساني نحو الاستغلال الأمثل والأخلاقي الإنساني لمسار وتطورات جهود إنتاج كل مسارات التقدم والنهوض الانساني، وتحرير مفهوم الاستغلال الأمثل لمكتسبات الثورة الصناعية من إيغال المنطلق المادي التي جاءت به النظرة الاقتصادية التقليدية منذ آدم سميث – ثروة الأمم 1774 وتطوراتها)؟

شكلت الإجابة على هذا السؤال الدافع الأساسي لإنجاز هذا البحث، الذي ينطلق من نتاج عدة أبحاث ومن ضمنها مشروع كتاب تم إنجازه للباحث حول اقتصاديات السعادة الإنسانية، حيث وجد الباحث في الثورة التي أحدثها علم اقتصاديات السعادة المعاصر ملاذا لتحصين مسيرة التنمية الإنسانية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، من كافة الانحرافات التي كشفت عنها تطبيقات الأنظمة التي ولدت من رحم النظريات الاقتصادية وأسهمت في حالة الكوارث المتعاقبة التي تعاني منها البشرية. الأمر الذي ولد العديد من المطالبات العلمية بإعادة النظر فيها، وتمخضت في الفكر الاقتصادي المعاصر عن علم اقتصاديات السعادة.

لذلك استهدف هذا البحث تحديد الأسس والمفاهيم التي يتضمنها علم اقتصاديات السعادة والتي لا غنى عنها إذا أرادت الأنظمة على مستوى الدول والعالم تخليص مجتمعاتها الإنسانية من المآسي والكوارث المتعاقبة، والعيش في ظل رفاهية انسانية تنعم بنتائج الثورات الصناعية الإنسانية المتعاقبة ومكتسباتها.

وهكذا استهدف بحثنا حول "دور علم اقتصاديات السعادة ومضامينه في تحقيق العبور التنموي الآمن للثورة الصناعية الرابعة" تحديد منطلقات الأداء الفعال للثورة الصناعية الرابعة من الناحيتين المضامينية والتطبيقية، وذلك في ضوء ما قدمه علم اقتصاديات السعادة أو الرفاهية الإنسانية المعاصر، من تحليلات لمحددات السعادة الإنسانية، استنادا لعدد كبير من المسوحات الإنسانية التي أجريت لمعرفة وتقييم مرتكزات تحقيق الرفاهية الإنسانية، والتي مكنت من إنجاز الدراسات التي تقود إلى توليد الرؤية المتعلقة بمعالم النظام الاقتصادي السياسي الاجتماعي الأخلاقي، الذي يشكل قوة الدفع اللازم لمسار التنمية الإنسانية المستهدفة، وبلورة محددات هيكلياته ومكوناته المتكاملة، و تقود في الوقت نفسه إلى العبور الآمن والمستقر والتفاعل المستدام مع مقتضيات التورة الصناعية الرابعة.

- **منهاجية البحث**

ولتحقيق هدف البحث تم تبني منهج البحث التحليلي الوصفي والتاريخي المتلازم في اعتماد وتحليل المعلومات التي تضمنتها المصادر العلمية الرصينة المتعلقة بكل من مفاهيم وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، وما ارتبط منها بعلم اقتصاديات السعاد الذي جاء به الرواد المعاصرين، حيث تمت متابعة تحليل أسس ومرتكزات النظام الذي أفرزه هذا العلم، واستكشاف طبيعة الدور الذي يمكن القيام به من خلال

الأطر المفاهيمية والتطبيقية لهذا النظام، تجاه العبور الآمن والفعال لمتطلبات الثورة الصناعية الرابعة، في ظل فرضية ارتباط هدفها النهائي بالرفاهية الانسانية .

ومن أجل تأمين قاعده الانطلاق العلمي لمسار البحث التحليلي وتحقيق أهدافه، تم الاستناد إلى المصادر العلمية والدولية المرتبطة بمفاهيم ومتطلبات الثورة الصناعية وتحدياتها، وكذلك ما تعلق بعلم اقتصاديات السعادة ودوره الريادي في توفير قاعده الانطلاق المتكاملة في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية من أجل تحقيق التنمية العربية الانسانية المستدامة الكفيلة وبالتفاعل الخلاق مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة ومواجهة تحدياتها.

ولاستكمال تحقيق أهداف البحث في جوانبها التطبيقية، تكاملت عملية التحليل العلمي لاقتصاديات السعادة ورؤية النظام الذي قام على بنيان هذا العلم ومنطلقاته التحليلية مع الحاجة لتحليل الواقع العربي التنموي المعاصر ، من أجل تحديد مدى الحاجة للنظام المقترح، وإلقاء الضوء على الحاجة إلى مواجهة الفجوة القائمة في النظام التنموي العربي القائم، والتي انعكست في ضعف اللحاق والتفاعل مع متطلبات الثورات الصناعية المتعاقبة، وذلك بالاستناد الى تحليلات المصادر العلمية العربية والدولية (خاصة دراسات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا–الاسكوا) الرصينة التي قامت بتقييم أداء النظام التنموي العربي المعاصر.

واستفاد الباحث من قاعدته العلمية التي تمثلت في انتاج العديد من الأبحاث والكتب المنشورة والجاهزة للنشر حول المواضيع الأساسية لهذ البحث، خاصة ما تعلق باقتصاديات السعادة أو بإدارة الأزمات المالية والاقتصادية والمصرفية. كما أسهمت تجربة الباحث في الشؤون الاقتصادية العربية والدولية إسهاما مهما تكامل مع التحليلات التي أجريت في كافة المصادر العلمية التي اعتمدها الباحث وتمت الاستفادة من نتائجها في هذا البحث. واستفادت جهود تحليل جميع المعلومات والبيانات المتاحة من نتائج معايشة الباحث العلمية المتقدمة والعملية التطبيقية في ميدان الأعمال الرسمية العامة والخاصة وانجازه العديد من الدراسات المنشورة ذات الصلة من الناحيتين المفاهيمية والتطبيقية المباشرة بموضوع البحث الحالي.

- **محتويات البحث**

يقع هذا البحث ضمن اطارين أساسيين، يتعلق الأول بتحديد المفاهيم والمرتكزات التي انطلقت حول عبور الاقتصاد العالمي إلى الثورة الصناعية الرابعة، في ضوء نتائج المرحلة التي مرت بها الثورة الصناعية الثالثة، والنقاشات الفكرية والمفاهيمية المتعلقة بانعكاساتها على تحقيق التنمية الانسانية المستدامة، ويتعلق الثاني بالمفاهيم التي أطلقها علم اقتصاديات السعادة وتحديد طبيعة المساهمة التي يمكن أن تقدمها هذه المفاهيم من أجل ضمان العبور الآمن على طريق تحقيق أهداف للتنمية الإنسانية العربية المستدامة.

استلزم تحقيق هدف البحث وفق الأطر السابقة استعراض وتحليل المفاهيم المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة متابعة لحصاد الثورة الصناعية الثالثة وخلاصة نتائجها. ثم تحديد دور اقتصاديات السعادة في توليد النظام العابر بأمان لمتطلبات الثورة الصناعية الرابعة. بعد ذلك انطلق البحث لاستراض الواقع المتعلق بالأداء التنموي العربي في ظل متطلبات العبور الآمن للثورة الصناعية الرابعة تمهيد لتحديد معالم الرؤية الاستراتيجية للنظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي ومحدداته.

ثانيا: المفاهيم المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة

يستهدف هذا الجزء استعراض ما تضمنته مكونات الثورة الصناعية الرابعة، منطلقة من امتدادات التقدم في مختلف مكونات الثورة الصناعية الثالثة، وتحديد ملامح الثورة الرابعة ومرتكزاتها وانعكاساتها الإيجابية، وكذلك التحديات والمخاطر التي تترتب على تسارع المنتجات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي ومكوناته، التي تلتقي فيها تكنولوجيا الحواسيب وبرمجياتها مع منصات الإنترنيت وتكنولوجيا الاتصالات ومتطلبات الذكاء الصناعي. مع تحديد العناصر المؤيدة لمنطلقاتها، وإيلاء الاهتمام لانعكاسات الثورة الرابعة السلبية على فقدان الوظائف واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، واستخدام منتجات الثورة الرابعة لأغراض غير إنسانية، تشهدها صراعات وحروب عالمنا المعاصر، وتحيل مجتمعاته إلى مصير كارثي ومجهول.

تعبر الثورة الصناعية التي مرت بها الإنسانية منذ مراحلها السابقة الثلاث إلى مرحلتها الرابعة وفق مسبق ذكره انتقالا من المرحلة الأولي في عام 1784 (مرحلة الألة البخارية والسكك الحديدية) التي انطلقت في بريطانيا وحققت لها مصادر قوة كبرى في أنظمتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، إلى المرحلة الثانية التي شملت الفترة 1870- 1916 (وارتبطت باكتشاف الطاقة الكهربائية ووسائط النقل والكيماويات) ثم إلى المرحلة الثالثة. في عام 1969 (التي جاءت بمنتجات الحواسيب والإنترنيت وتكنولوجيا الاتصالات).

وتتميز الثورة الصناعية الرابعة بربط الحياة الإنسانية بالكامل بالآلة والأنظمة التكنولوجية و بسرعة تطور منتجاتها وانتشارها، وكذلك بإنترنيت الأشياء والذكاء الصناعي وانتاج الريبوتات التي ستغلغل في كل أوجه الحياة الإنسانية ومؤسساتها الإنتاجية والمدنية، وبما يؤدي إلى خلق المدن الذكية (حيث يعمل كل شيء الكترونيا) ولن تؤثر فقط على خلق منتجات تكنولوجية جديدة، وإنما في خلق أنظمة جديده تحكم أنشطة ومسارات الحياة الإنسانية، مما سينعكس ليس في تغيير ما نقوم به على مستوى الأنشطة الإنسانية بمجملها، وإنما في تغيير أنفسنا وفق تشخيص البروفيسور كلاوس الذي سبقت الاشارة اليه .

2) تحديات الثورة الصناعية الرابعة

وفي الوقت الذي ارتبطت فيه أنشطة الثورات الصناعية ومنتجاتها بتوفر الدوافع القوية، من أجل تحقيق المزيد من الدخل وزيادة الإنتاجية، أي بتركيزها على الجانب المادي الذي يطغى على انجازاتها، وانتشار المفاهيم المرتبطة بهذه الدوافع المادية في كافة الأدبيات التي تعالج مواضيع الثورات الصناعية، بما في ذلك وبشكل متسارع ما يتعلق بالثورة الصناعية الرابعة، إلا أن العديد من الأسئلة التي تطرحها الثورة الصناعية الرابعة، التي تتسارع خطاها خلال القرن الحادي والعشرين، وتحدث تحولات جذرية في كافة مظاهر الحياة الإنسانية، تتعلق هذه الأسئلة بالكيفية التي يمكن للأنظمة الوطنية والإقليمية والدولية أن تحصن مجتمعاتها الإنسانية من الأخطار، وبعض الكوارث المرتبطة بالهيمنة التكنولوجية والألة والريتوتات، نتيجة التحولات في هيكليات الإنتاج والعمالة، واحتمالات الانفلات الإنساني من القيم الأخلاقية والروحية والعبودية للألة الرقمية وانعكاس التطور التكنولوجي المتسارع في العديد من الكوارث الإنسانية، ومن ناحية أخرى متابعة السعي الجاد والمثابر لإحداث التفاعل المطلوب بين تحقيق متطلبات مواكبة الثورة الرقمية من ناحية وتحقيق أهداف الرفاهية الإنسانية، وضمان حرية اختيار الإنسانية لمتطلبات سعادتها واستقرار قيمها التي تشكل أساسا لمنطلقاتها النهضوية والحضارية، التي تجسدها الحكمة القائلة " **بناء الإنسان قبل بناء العمران** "[7]

الاستثمار في التكنولوجيا وبناء قاعدة الانطلاق لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة يجب أن توجه وفق رؤية استراتيجية لتحقيق مرماها النهائي المرتبط بسعادة الإنسان والنمو المستدام للدولة، وتتخذ من مبادئ البناء العلمي والثقافي والأخلاقي ومفاتيح التنمية المستدامة أساسا لتحقيق مراميها. بديلا عن منهاجية السياسات والاستثمارات المستهدفة مجرد تحقيق أقصى الدخول والأرباح للنخب الاجتماعية.

"إن العامل البشري هو الأساس في تحديد اتجاهات الثورة الصناعية القادمة، فالعلوم والتكنولوجيا لا يجب أن تتطور بمعزل عن دراسة عميقة وواعية لخارطة احتياجات العالم. ولا اعتقد أن هناك إثنين يختلفان اليوم على أن الاستدامة والاستقرار الاجتماعي هما الهدف من أي نشاط قادم."

ولكي تعبر الدول والمجتمعات العربية هذه الثورة بأمان وتحقق مواكبة للتفاعل معها، يجب أن تمتلك الطاقة والقدرة والخطط الاستراتيجية اللازمة للاستفادة من أنشطتها وتفاعلاتها الخلاقة والإبداعية وكما قيل:" **البحر الرقمي يحتاج لسباحين مهرة** "

والخلاصة تولد إشراقة الثورة الصناعية الرابعة ونتائج الثورات السابقة الحاجة لبناء نموذج النجاح الاقتصادي الذي لا يخضع كافة الأنشطة الاقتصادية إلى مجرد دافع الربح والخسارة، ويتجه لاستهداف الإنسان بكافة جوانب حياته ورفاهيته الإنسانية وفق محدداتها التي تضمن تكامل عناصر السعادة الإنسانية في كافة السياسات المرسومة لتنميته وتطوره المعيشي.

ثالثاً: دور النظام القائم علم اقتصاديات السعادة في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة والعبور الأمن للثورة الصناعية الرابعة

يستعرض هذا الجزء الإطار المفاهيمي لاقتصاديات السعادة من خلال بيان العديد من منابع الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لرواد اقتصاديات السعادة والكفاية والأخذ بمفاهيم اقتصاديات السعادة (Economics of Happiness).

- **مفاهيم أساسية حول علم اقتصاديات السعادة**

أجهد الاقتصاديون وعلماء الاجتماع والنفس و الإدارة والسياسة– ضمن مفهوم العلوم الإنسانية – أنفسهم في دراسة ظواهر الحياة البشرية ومحددات تحسين نوعيتها، من خلال محاولات استكشاف محددات تحسين نوعية الحياة الإنسانية ومؤشراتها ، وقد استغرق هذا الجهد عدة سنوات شملها تاريخ الفكر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والسياسي، فعلى سبيل المثال تطور الفكر المتعلق بالتنمية الاقتصادية ونظرياتها من الاهتمام بمؤشرات الدخل القومي والفردي ليشمل كذلك مسألة توزيع الدخل للحكم على سلامة تقييم التطور الإنمائي، ثم وجد أن ذلك غير كاف ويستدعي الاهتمام بالجوانب الاجتماعية التي تأخذ في الاعتبار مؤشرات التقدم المتحقق في الأوضاع الاجتماعية، وأصبح الفكر التنموي مرتبط بمفهوم

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومستندا إلى مؤشرات اجتماعية تعكس التطور والتقدم في الحياة الإنسانية، شملت هذه المؤشرات التطورات الكمية في التعليم والصحة ومدى توفر خدمات الأمن الاجتماعي.

ثم اكتشف الفكر المشترك (الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والسياسي) عدم جدوى الاحتكام إلى مؤشرات التقدم الاقتصادي والاجتماعي فقط، بدون الاحتكام إلى مؤشرات التنمية السياسية المتعلقة بطبيعة الحكم ومدى نفاذ الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعدد الأحزاب والحريات السياسية والإنسانية والتي بدونها لا يمكن الحكم على الأداء التنموي والاقتصادي العام، مالم تتوفر للمجتمع هذه المرتكزات السياسية التي تمكن المجتمع من استمرارية الانتفاع من تحسين مستوياته المادية وخدماته الاجتماعية وضمن المفهوم الشامل للأمن الإنساني الذي يدفع وفق المؤشرات السابقة مجتمعة الى القول بتحقيق ما نطلق عليه التنمية الإنسانية المستدامة .

وفي تزاوج بين الفكرين الاقتصادي وعلم النفس برز منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، تم بعث ما أطلق عليه علم اقتصاديات السعادة (Happiness Economics) من قبل المفكر (Richard Easterlin) الذي وسع دائرة المؤشرات المستند إليها، فيما يتعلق بدور التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي في تحقيق السعادة الإنسانية، أو ما يطلق عليه تحسين نوعية الحياة الإنسانية (Human Wellbeing)، وجرى تكثيف الضوء على ذلك مؤخرا بمناسبة احتفالات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بمرور عشرين عاما على مبادرته المتعلقة بإصدار تقرير التنمية الإنسانية الذي انطلق في عام 1990. كما حل مؤشر السعادة الوطنية الاجمالية –Gross National Happiness GNH)) محل مؤشر الناتج القومي الاجمالي (Gross National Product –GNP) كمعيار لأداء التنمية الانسانية المستدامة.

أضاف علم اقتصاديات السعادة مؤشرات جديدة تحتكم إلى تقييم الإنسان ذاته في مجتمع الدولة المعينة ومن خلال جميع الشرائح الدخلية والاجتماعية، وذلك فيما يتعلق بمدى شعوره بالتقدم والتطور المتحقق في مختلف مؤشرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية وفي ظل سيادة نمط عام من النظام الأخلاقي الذي لا غنى عنه، بما في ذلك مؤشرات الحرية الإنسانية (Human Freedom) ومؤشرات التمكين (Empowerment). وعلى أن تؤخذ في الاعتبار نتائج هذه الاستبيانات التي يجري

تصميمها بدقة، تساعد على تحقيق هدف السعادة الإنسانية، بعد دمج نتائجها مع المؤشرات العامة المتعلقة بالأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

- **الأخذ بمفاهيم اقتصاديات السعادة ودور السياسة العامة في متابعتها**

اقتصاد الكفاية (Sufficiency Economy) اقتصاد الكفاية ينسجم ومفاهيم اقتصاد السعادة ويقوم على منهج الوسطية وعدم التطرف في تلبية الحاجات والاندماج الشخصي في متطلبات المجتمع والشعور بالسعادة عندما يتم إسعاد الآخرين في المجتمع، والالتزام بالقيم والأخلاقيات واتخاذ القرارات استنادا للمعلومات الجيدة، وهذه شروط أساسية للنجاح في تحقيق الأهداف والأمان والاستدامة في النمو والتوازن والانسجام بين مختلف الأنشطة. والتنمية لا تأتي بالسعادة وتتحقق السعادة بتعليم أنفسنا كيف نبني المفاهيم وأنماط السلوك التي تجعلنا سعداء.

دور السياسة العامة في تحقيق المعيشة الكريمة للمواطنين:

يتمحور دور السياسة العامة الأساسي في تمكين المواطن من التعليم والخدمات الصحية الملائمة والإسكان للجميع، خاصة غير القادرين على التمويل. ضمان العمالة والدخل المحقق لمستوى معيشي لائق، وحماية العامل وحقوقه وضمان وجود القوانين المحققة للتوازن بين مصلحة العامل وأصحاب العمل. ضمان المستويات الملائمة في الصحة العامة وإجراءات الأمان في العمل وضمان الالتزام بتطبيق القوانين.

يجب تصميم السياسة الضريبية لتقليل الفجوة بين المستويات الاجتماعية، وبناء نظام إبداعي لتقديم العون والدعم من أجل بناء مجتمع أكثر انتماءً وحرصاً. وتعزيز البناء الأسري لأهميته لتحقيق سعادة المجتمع. وعلى سياسة العمالة أن تضمن استقرار العائلة.

على المستوى المتعلق بالعلاقات الدولية يجب على الدول المتقدمة أن تسعى لتمكين الدول المتلقية للمساعدات من الاعتماد على نفسها تدريجيا، وعلى هذه الدول أن تسعى بشكل مثابر بذاتها لتعزيز قدراتها على الاستقلالية المالية. ولابد من هيمنة القيم الإنسانية في النطاق الدولي وعدم حساب المساعدات المقدمة للدول الأخرى بحساب المصالح المادية المنتظرة للمقابل (Altruism)، لآن عدم تحمل المسؤولية الإنسانية الدولية المشتركة يمكن أن يهدد بخلق التوتر والصراعات والانفجارات المؤثرة ليس فقط في مناطق حدوثها، بل في العالم أجمع.

أردنا من هذا العرض للمفهوم المعاصر لاقتصاديات السعادة تحقيق عدة أهداف: يتعلق الأول بلفت النظر إلى هذه المفاهيم التي لم تطرح بشكل مركز، وربما لم تطرح بأي شكل ملحوظ ضمن تعاملنا مع إدارة شؤون التنمية الإنسانية وتقييماتها على المستويات الأكاديمية والمؤسسات الرسمية. كما استهدفنا ثانيا أن نوضح بان تقييم الأداء التنموي الإنساني الحقيقي والحكم على مدى تقدمه وتسارع هذا التقدم يجب أن يأخذ في الاعتبار مجموعة مركبة من المؤشرات الاقتصادية (النمو في الدخل وتوزيع الدخل ،مؤشرات الاقتصاد الكلي المختلفة حول العمالة وتكاليف المعيشة، وأوضاع المالية العامة والأوضاع النقدية والمصرفية وميزان المدفوعات ...الخ) والمؤشرات الاجتماعية والسياسية وتطور الوضع النفسي للمواطنين والمجتمع الذي يتم قياسه وتحليله من خلال الاستطلاعات المبرمجة بدقة وضمن مؤشر السعادة القومية الاجمالية بديلا عن مؤشر الناتج القومي الاجمالي سابق الاشارة اليه.

وتوضيحا لذلك كله أكد علماء السياسة على أن الديمقراطية لا تتحقق بمجرد منح بعض الحريات للصحافة وللمواطنين والسماح بتعدد الأحزاب، وإنما يتم الحكم الحقيقي على نفاذ الديمقراطية عندما يصبح الشعب هو المصدر الحقيقي للسلطات وصاحب الصياغات النهائية للتشريعات والهياكل المؤسسية والقرارات المصيرية.

وتعلق الهدف الثالث بتكثيف الضوء المسلط على أهمية تعزيز قاعدة البيانات والإحصاءات والمؤشرات، وفق منهاجيه عمل مثابر، تضمن بناء قاعدة معلوماتية آمنة وصلبة، بدونها تصبح أحكامنا على أداء التنمية الإنسانية ومدى تحسين نوعية الحياة للمجتمع وسعادته منقوصة.

أما الهدف الرابع فمرتبط بالمفاهيم الروحية والأخلاقية التي تضمنتها الشرائع السماوية الأصلية والتي كان الإسلام باعتباره خاتمة الأديان جامعا ومبلورا لها، تسهم هذه المفاهيم بشكل فعال في تحقيق اقتصاديات السعادة البشرية، والكشف عن مضامينها وتطبيقاتها كفيل باعتماد أساسيات تتكامل مع الجهود العالمية المبذولة في علم اقتصاديات السعادة، وتضيف إليها ما يقويها وصولا إلى بلورة مفهوم متكامل لاقتصاديات السعادة، ويسهم في تجنيب العالم المزيد من الأزمات الاقتصادية الدورية ذات الكوارث الإنسانية.

يضاف إلى ذلك كله تحديد معالم النظام الذي تولده مفاهيم علم اقتصاديات السعادة وفق المعايير السابقة مجتمعة من أجل تحقيق قاعده انطلاق رشيد صوب الثورة الصناعية الرابعة في ظل الإطار الذي تتطلبه التنمية الانسانية المستدامة.

وأخيرا أثبتت الدراسات والمسوحات المتعلقة بتحقيق اقتصاديات السعادة بأن فرصة التقدم في تحقيقها لدى الدول الفقيرة والنامية هي أفضل من الفرص المتوفرة لدى الدول المتقدمة، نظرا لأن الدول النامية تنطلق في أدائها للتنمية الإنسانية وتحسين نوعية الحياة من مستويات متدنية تتيح الفرصة للتقدم السريع في ظل فرضية الالتزام الجاد بتحقيق اقتصاديات السعاة الإنسانية.

لذلك نعتقد بتوفر الفرصة الهامة لبلورة الرؤية الرشيدة المتعلقة ببناء قواعد النظام الاقتصادي السياسي الاجتماعي الأخلاقي، وهيكليات محتوياته التي تشكل في مجموعها المتكامل تمكين المجتمع الإنساني من العبور الآمن لمسار التنمية الإنسانية المستدامة، وكذلك تمكين المجتمع من العبور الفعال لعالم الثورات الصناعية المتتابعة ولاسيما الثورة الرابعة، خاصة من خلال ما يعتقد بأنه مؤهل لزرع بذور مجموعة المفاهيم والمبادئ الكفيلة ببناء النظام الإنساني الاجتماعي العادل، والقادر على إثمار أنماط من السياسات والسلوك القادر على امتصاص أسباب التوتر والمعالجة الفعالة للجرائم المنتعشة في الفضاء السوبراني.

وإذا هيمنت على المجتمع الإنساني القناعة العقلية والوجدانية بأهمية تحقيق السعادة للمجتمع الإنساني، والمرافقة لها سيادة القيم الأخلاقية(Ethics)، والالتزام بمتطلبات اقتصاد الكفاية المفاهيمية والعملية ، الذي يعتبر وفق ما أنتجته الدراسات الفلسفية والتطبيقية، إحدى المنطلقات التي تقود إلى تحقيق السعادة الإنسانية التي تسعي لضمانها التنمية الإنسانية، عندها يمكن يناء المجتمعات المنتجة والآمنة والمستقرة. والتنمية الإنسانية لا يمكن أن تكون تنمية إنسانية سوى بتوفير محددات استدامتها وتمكين الأجيال القادمة من التمتع بحياة مستقرة ومنتجة وصحية وتعليمية مستدامة.

ورغم أن الثورات الصناعية بما فيها الثلاث ثورات السابقة حققت للبشرية العديد من نتائج التقدم الاقتصادي والمدني الهام للمجتمع الإنساني، وأحدثت نقلات نوعية وطفرات في التسهيلات التي قدمتها للحياة الإنسانية ومرتكزات تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يتوقع أن يرافق أنشطة الثورة الصناعية الرابعة ، التي تتخذ من عالم الاقتصاد الرقمي أساسا لمنطلقاتها، إلا أن كل هذه الثورات

رافقها، وفق ما سبقت الاشارة إليه، بعض الاختلالات التي ارتبطت باستعمال العديد من منتجات هذه الثورات وافرازاتها في إدخال المجتمعات الإنسانية والعديد من دول العالم في صراعات أساءت التعامل واستغلال ما قدمه التطور الإنساني من اختراعات استهدفت في أصلها الرفاهية والأمن الإنساني.

يمكن الاستشهاد ضمن هذا السياق على إفرازات العولمة المتعلقة بالثورة الصناعية الثالثة حول الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، والتي سجل تاريخها المعاصر ولازال الاستغلال المفرط لمنتجاتها نتيجة استفحال السلوك غير الأخلاقي والمدمر للإنسان والمجتمعات ويدخل الدول في صراعات ناجمة عن الانحراف بأسس الاستخدام الأخلاقي لمنتجات التقدم العلمي والتكنولوجي البشري، وهو ما يبدو في ضوء التطور الإنساني المعاصر مهددا للحياة البشرية وملوثا لمناخ العلاقات الدولية.

ونستحضر ضمن هذا السياق ما يتهدد البشرية من أزمات اقتصادية متعاقبة نجمت آخرها (1907/ 1908) عن العولمة المالية التي جاءت بالمشتقات المالية، وسمحت بفرصة التعامل المسعور بالبلايين من الدولارات في فترات محدودة، وتنفيذ عقود لا تستند لمعاملات الاقتصاد الحقيقي وقطاعاته، وإنما استندت لعقود تستند للمضاربة عبر المعاملات التي وفرتها تكنولوجيا المعلومات ، يضاف إلى ذلك مشكلة المناخ التي ارتبطت بمخرجات الثورات الصناعية المتعاقبة من ثورة البخار إلى ثورة الكهرباء ثم تدمير الغابات واستغلال التكنولوجيا الزراعية في انتاج مواد غذائية ثبت من استهلاكها تحقيق انبعاثات سرطانية .

كما يمكن الإشارة إلى ما قدمته الثورات الصناعية المتعاقبة من منتجات تدميرية للمجتمعات الإنسانية والعديد من الدول، من خلال المصالح التي تشكلت من ترسانات الأسلحة النووية (نستذكر هنا إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذرية على هيروشيما اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية) وأسلحة الدمار الشامل التي يحبل بها تاريخنا المعاصر في حروبه المتتابعة، والتي تبتلع كل ما جاء به التقدم البشري والبناء الذي قامت بتشييده المجتمعات والدول على مدى تطور بنيانها الهيكلي، الذي سحقته غارات الصواريخ والطائرات التي أبدعت في استخدام منتجات المواد والأسلحة التي حرمت استخدامها الشرعية الدولية .

لذلك كله فإن أردنا للإنسانية أن تنعم بمكتسبات الثورة الصناعية الرابعة سابق الإشارة إليها، فلا بد من إطلاق العنان للمفاهيم المتعلقة بالرفاهية الإنسانية في جوانبها الاجتماعية والقيمية والروحية

وفق ضوابطها التي تحققها النظام الذي تمليه اقتصاديات السعادة، بالإضافة إلى مخرجات الثورات الصناعية المادية، وإلا فإن هناك العديد من التخوفات، المستندة إلى أسس واقعية من أن تقودنا التكنولوجيا والآلة متسارعة الخطى والتطورات نحو المجهول. يؤكد على ذلك ما أظهرته الصراعات الإقليمية والدولية الجارية والتي نشهدها في حياتنا المعاصرة والعديد من التطبيقات لدى الدول التي استخدمت التكنولوجيا في تدمير حياة الإنسان وأمنه وحريته.

ونود أن نبدأ بالإشارة إلى ما أظهرته بعض الدراسات التي أجرت تحليلا لآثار التكنولوجيا على السعادة الإنسانية، إلى أن التكنولوجيا تعتبر المحرك الأساسي لاقتصاديات السعادة والرفاهية الإنسانية ولكنها تلقي بانعكاساتها الإيجابية وإفرازاتها السلبية على الحياة الإنسانية، لذلك لابد من متابعة إجراء تقييمات يتولاها علماء النفس وعلماء الاجتماع، الأمر الذي يستدعي إقامة نظام رقابي يستهدف تشجيع الآثار الإيجابية ويلطف من الآثار السلبية.

- **دور النظام القائم على اقتصاديات السعادة في التفاعل الخلاق مع متطلبات الثورة الصناعية**

أشار بعض المحللين لانعكاسات الثورة الصناعية الرابعة على الإنسان ووضعه الاجتماعي، واندفاعه في التعامل مع الآلة على حساب العديد من مقومات الحياة الإنسانية الأخرى، المتضمنة مدخلات الإشباع الذاتي لحياة الإنسان (Human Self Satisfaction) التي سلط الضوء عليها علماء النفس، وجاء بها علم اقتصاديات السعادة الذي جمع في ثورته المعاصرة بين مفاهيم علم الاقتصاد وأدواته التحليلية ومفاهيم علم النفس وأدواته التحليلية، منطلقا من التطور الذي أحدثته النظرية الاقتصادية ونظريات التنمية لاقتصادية التي ركزت في مفاهيمها على الحوافز المادية في السلوك البشري.

وعلى الرغم من التطور الذي شهدته مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم مفاهيم التنمية الإنسانية التي أولت الاهتمام المغيب حول الجوانب والدوافع الاجتماعية ومتطلبات الحياة السياسية الكريمة للإنسان، إلا أن مؤسسي علم اقتصاديات السعادة وجدوا خللا رئيسيا في علم الاقتصاد ونظريات التنمية التي أغفلت العوامل والدوافع المرتبطة بتحقيق السعادة الإنسانية ، والمتضمنة لجوهر مقومات الحياة الاجتماعية والروحية والقيمية ومتطلبات سعادة الإنسان على المستويات الوطنية والدولية ضمن مفاهيم الإيثار (Altruism) وتبني اقتصاديات الكفاية (Economics Sufficiency)، مع تضمينها في الوقت نفسه لمدخلات التنمية الإنسانية المتمثلة في الصحة والتعليم وامتلاك الحريات السياسية .

وبالنظر لكون الثورة الصناعية تستهدف رفاهية الانسان، وتعتبر إحدى قواعد الانطلاق لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، فإن التفاعل الرشيد مع منطلقات وأهداف الثورة الصناعية الرابعة والعبور الآمن لمقتضياتها يستلزم المراعاة الصارمة للمفاهيم التي تستلزمها عملية تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها تشكل محددات مسبقة للانطلاق التنموي في اتجاه الثورة الصناعية الرابعة. ونشير فيما يلي إلى أبرز هذه المفاهيم:

- تبني مفهوم التنمية الإنسانية المتكاملة، التي تقوم على تحقيق التنمية الاقتصادية "تحسين المستوى المادي" و "التنمية الاجتماعية" ضمان الحقوق الأساسية للعيش الكريم، والمتمثلة بحق التعليم والتأمين الصحي وتأمين العمل والضمان الاجتماعي والسكن الملائم، ومتابعة تحسين المستوى الاجتماعي والتوزيع العادل للثروات، والقضاء على الفقر والبطالة وتحقيق الأمن الإنساني، وتحسين المستوى الصحي والتعليمي. والتنمية السياسية، "ضمان الحريات والتعددية السياسية والمشاركة السياسية وتحقيق مبادئ الفصل بين السلطات والمساءلة والشفافية والعدالة في تحمل أعباء التنمية وثمارها واحترام قيم المجتمع وثقافته ومحاربة الفساد والمحسوبية. وبدون الالتزام الصارم بهذا المفهوم للتنمية المستدامة تفتقر كل الجهود المتفاعلة مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة إلى الالتزام بالهدف النهائي للثورة الصناعية المرتبط برفاهية الإنسان.
- إعطاء الأولوية لقطاع تنمية الموارد البشرية وتوفير المخصصات المتناسبة مع أهميتها فيما يتعلق بتعبئتها لتحقيق الأهداف في القطاعات العامة والخاصة، ورفع مستوى أداءها المستمر وكفاءتها الإنتاجية، ومتابعتها لكافة عناصر التقدم العلمي والتكنولوجي وتطبيقاتها. وهي متطلبات أساسية للتفاعل المنتج مع الثورة الصناعية الرابعة.
- منح قطاع البيئة الأولوية التي يستحقها من حيث مساهمة مشروعاته وتخصيص الموارد اللازمة له في تحقيق التنمية المستدامة، ويتطلب ذلك عدم تخريب البيئة أثناء الاندفاع لتحقيق أقصى دخل لمشروعات التنمية المؤذية للبيئة وصحة الإنسان، كذلك فإن تحقيق التنمية في ظل بيئة نظيفة خالية من التلوث وتخلو من جيوب الفقر هي تنمية مستدامة. ويستلزم هذا المحتوى للتنمية

المستدامة التزاما صارما من أجل تحقيق الثورة الصناعية الرابعة لأهدافها، من خلال توجيه دفة أنشطتها المكثفة صوب هدف تنمية الاقتصاد الأخضر.

- الالتزام بالتنمية المستدامة يتطلب أكثر من مجرد النوايا الحسنة والحكم الرشيد (Governance) وغلق الفجوات بين الالتزامات والأفعال. والقيادة المؤسسية القوية والفعالة للوزارات عنصر هام في ذلك. وعمليات التقييم مهمة لتحديد الأولويات وتوفير المعلومات التي تبنى عليها السياسات والقرارات، مع ضمان تكامل وانسجام الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعتبر التمويل عنصرا رئيسيا في مواجهة تحديات التنفيذ لاستراتيجية التنمية المستدامة. وتعتبر هذه المفاهيم من المرتكزات الحاكمة لمعالم النظام الذي تحققه اقتصاديات السعادة.

رابعاً: الأداء التنموي العربي والوفاء لعملية التفاعل الآمن للثورة الصناعية الرابعة

يتضمن هذا الجزء استعراض نتائج التحليلات العلمية المتعلقة بحصاد مسيرة التنمية الانسانية المعاصرة في الوطن العربي ، مستفيدين في ذلك من منابع الفكر العلمي والتطبيقي، والتحليلات الرصينة الصادرة عن المؤسسات الدولية، كبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات العربية والوطنية المتعلقة بتقييم أداء التنمية العربية، تمهيدا لتحديد مدى الحاجة إلى توليد مضامين جديده لبناء النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المحقق للتنمية الانسانية المستدامة، وامتلاك مقومات الانطلاق صوب الإدارة الفعالة للأزمات المالية وإدارة أنشطة الثورة الصناعية الرابعة بشكل فاعل وآمن.

- **المشهد الاقتصادي العربي والتنمية المستدامة**

تشير دروس التطور الاقتصادي والإنمائي العربي المعاصر إلى تواضع، بل وفشل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي العربي في النهوض بمتطلبات التنمية الإنسانية المستدامة، وفق مفاهيمها الحقيقية ذات المحتويات الاقتصادية والاجتماعية ومكونات التنمية الإنسانية والبيئية والسياسية المتكاملة، يعاني هذا النظام من خلل هيكلي في بنائه القائم على التبعية المفرطة لقوى العالم الكبرى ونظامها الذي شيد على مفاهيم الرأسمالية المالية، وهي القوى التي قادت العالم إلى أسوأ كارثة اقتصادية مالية اجتماعية إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، وتمثلت في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، وانعكست بآثارها التدميرية ولا زالت على جميع البشر على سطح كوكبنا الأرضي، بمن فيها

الإنسان العربي الذي ضربته انعكاسات هذه الأزمة العالمية عبر نظامه الاقتصادي السياسي الاجتماعي، غير المحصن ضد الأزمات وعواصف العولمة الاقتصادية والمالية العالمية .

كما فشل النموذج التنموي العربي في تحقيق متطلبات التطور الديموغرافي، الذي أعاد تركيبة السكان لصالح الشباب الذين باتوا يشكلون الأغلبية وتصل نسبتهم في بعض البلدان إلى الثلثين، وتأمين احتياجاتهم من فرص العمل والمعيشة في ظل مستوى معقول من التكاليف المعيشية. فارتفاع نسبة الشباب بدرجة كبيرة في نسبة السكان في منطقة الشرق الأوسط – أكثر من ثلاثة أرباع السكان هم من فئة الأعمار أقل من 30 سنة في العديد من الدول. وفشل النظام التعليمي حتى في الدول التي حققت تقدما في التعليم العالي في توفير الفرص في العمالة، انعكس ذلك كله في عجز الحكومات والمواطنين على توسيع دائرة الفرص في العمالة الملائمة في القطاع الخاص.

نود الاشارة إلى تمكن العديد من الدول النامية متسارعة النمو من استيعاب الانفجار المتحقق في نسبة الشباب، وفتحت المجال لاعتبار هذه المشكلة لدى الدول النامية بمثابة فرصة، لكن لوحظ ان سياسات العمالة والتشغيل في الدول العربية اتسمت بالتخبط وفق نمط التنمية المتبع. كما فشل النموذج الإنمائي في توفير احتياجات المواطنين الأساسية في المأكل والمأوى والتمتع بالحريات الأساسية.

وأشار حميد العجيلي في استعراضه التحليلي للمشهد العربي المعاصر إلى موجة التحررية الاقتصادية التي تبنت "العولمة الليبرالية" وكلفة ذلك الاقتصادية والاجتماعية الباهظة، نتيجة نقل الكثير من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية إلى مراكز الرأسمالية المتقدمة والشركات العابرة للقارات والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وانعكس ذلك في ضعف كبير في درجة التحكم بمواردها القومية ومسارات برامجها التنموية.

واتسم النموذج التنموي المتبع بسطوة الأنظمة التي اتسمت بالدكتاتورية والاستبداد واحتكار الفرص الاقتصادية لمجتمعات الأعمال المحيطة بها في ظل المحسوبية وانتشار الفساد، مما أسهم في تعطيل قوى الاقتصاد الفاعلة المستندة الى التنافسية وتوسيع دائرة الفرص التي يوفرها عادة القطاع الخاص. وعلى الرغم من أشكال التطور المتحققة في التعليم العالي، إلا أنه فشل في تامين فرص العمل المستوعب للانفجارات في نسبة الشباب ضمن التركيبة السكانية.

لازال العالم العربي يعاني من صراعات وتوترات على المستوى الوطني والإقليمي منذ فترة زمنية طويلة، والصراعات المسلحة والسياسية القائمة في العديد من دوله، خاصة في اليمن وسوريا والعراق وليبيا وأخيرا في لبنان، ومالم يتم إيجاد حلول جذرية لهذه الحالة القائمة فكيف يمكن بلوغ التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وكيف يمكن بلوغ هدف قيادة التنمية المتفاعلة مع بركات الثورة الصناعية الرابعة والالتزامات المترتبة عليها، والتصدي الرشيد لمعالجة تحدياتها وكوارثها الإنسانية المحتملة؟

تولدت نتيجة لذلك كله حاجة العالم العربي الى نموذج اجتماعي واقتصادي جديد مبني على التنافسية والريادة في ميدان الأعمال وانطلاق القطاع الخاص، بعيدا عن نفوذ الجماعات المحيطة بالحكم المستبد وتركز اعمال القطاع الخاص وفق الامتيازات والمحسوبية الممنوحة لها.

"وفي ظل هذا الخيار ستصبح القاعدة الاقتصادية العربية أكثر تصدعاً، وستصبح أسوار الأمن الاقتصادي العربي أكثر انخفاضاً، وستصبح الاقتصادات العربية أكثر انكشافا، بل إن الاقتصادات العربية ستكون فاقده لسيطرتها على عملية صنع القرار الاقتصادي، طالما أن قراراتها السياسية تكتنفها الضغوط من كل الاتجاهات وتخضع لكثير من المقيدات الخارجية".

ترتب على ذلك كله مواجهة الفكر الاقتصادي والسياسي العربي تحديا رئيسيا نجم عن الوعي بعبور العالم خلال القرن الحادي والعشرين إلى مرحلة الثورة الصناعية الرابعة، التي تسجل تسارعا في تراكم أنشطتها ومنتجاتها التكنولوجية، وتنقل العالم والعديد من مجتمعاته ودوله إلى مراحل من التطور تنعم خلالها بنعم هذه الثورات، كما تطلق –وفق ما سبق بيانه – تحديات ومشاكل قد تطيح بالعديد من المكتسبات الاقتصادية والانسانية، مالم تمتلك الأنظمة القدرة والطاقات الكفيلة ببناء قاعدة الانطلاق التكنولوجي المواكب للثورة الرابعة، وبما تتطلبه مستلزمات بناء النظام العربي النهوضي المخلص المجتمعات العربية من واقعها المعاصر المشؤوم .

كما انطلق الدافع للفكر العربي للبحث عن ضالة العالم العربي حول نظام سياسي اقتصادي اجتماعي يحقق السعادة الاقتصادية والكرامة السياسية والأمنية للمواطن، بالإضافة للعيش الكريم في ظل قاعدة تبني منطلقات التنمية المستدامة، بما تتضمنه من بناء قاعدة التقدم التكنولوجي المستدام. ونستذكر ضمن هذا السياق بعض الدراسات، وعلى رأسها دراسات الإسكوا التي ألقت الضوء على

ما أثبتته الثورات العربية وفشل الدول العربية في تحقيق التنمية المستدامة نتيجة لفشل النموذج الاقتصادي المتبع للنظام العربي القائم، وتوفر الحاجة الملحة لنموذج اقتصادي جديد يحقق النمو المستدام.

- **الواقع العربي والأمن السيبراني**

مع تطور العصر الرقمي وتنامي المساعي إلى تطوير الاقتصاد المبني على المعرفة، أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة أساسية في توليد المعرفة وحفظها ومعالجتها وتبادلها وتسهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

وباعتبار الاقتصاد المعرفي الذي تتابع تحقيقه الثورة الصناعية الرابعة إحدى مرتكزات التنمية الإنسانية المستدامة، وتحقيق الرفاهية الإنسانية، فإن بناء قاعدة الانطلاق على المستوى العربي يستلزم توفير مقومات النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي المعرفي والأخلاقي المؤهل لبناء القاعدة الراسخة للاقتصاد المعرفي، وفق الأطر التشريعية والقدرات البشرية والإطار المؤسسي الفعال لكافة القطاعات الإنمائية الصناعية والزراعية والاتصالات والمواصلات والأنشطة الأمنية والبحثية.

يطلق ذلك الحاجة إلى رؤية استراتيجية تتكامل فيها مقوما ت المفاهيم والبرامج التنفيذية لكل الفاعلين في القطاع العام وقطاع الأعمال الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، هذه الرؤية الاستراتيجية الكفيلة بتشييد النظام القادر على التفاعل الفعال والسريع مع نعم الثورة الصناعية الرابعة، وامتلاك الطاقات والقدرات اللازمة لمواجهة تحدياتها، ومعالجة المشاكل والتحديات المترافقة مع تطوراتها، وهي تحديات متعاظمة ومتسارعة وفق ما أظهرته العديد من التجارب العربية المعاصرة المتعلقة ببناء قاعدة العلوم والتكنولوجيا.

وضمن هذا السياق نود التأكيد على أهمية شمول الرؤية الاستراتيجية لكافة متطلبات قاعدة الانطلاق المستدام للتنمية الإنسانية المستدامة ونظام الاقتصاد المعرفي المتمتع بالنمو المستدام ، ولتشتمل هذه الرؤية في إطارها القانوني على استكمال التشريعات والأنظمة المتعلقة بالأمن المعلوماتي" والتشريعات السوبرانية المتخصصة في الدول العربية وخاصة تلك المرتبطة بالقواعد الموضوعية ، ولاسيما الركن المادي للجريمة السيبرانية (الركن الالكتروني) والقواعد الإجرائية بما فيها اعتماد الدليل الرقمي الجنائي من ضمن وسائل الاثبات الجزائي".

والإطار القانوني الذي يستهدف تحقيق الأمان في الفضاء السيبراني يشمل عدة قوانين كقانون الاتصالات وقانون الطفل وقانون التوقيع الإلكتروني وقانون الملكية الفردية، لكن القوانين وحدها لا تكفي حيث لابد من التدريب والتوعية وإنشاء المحاكم المختصة.

كما تتضمن التشريعات معالجة مختلف الجرائم المتعلقة بنظم ووسائط وشبكات المعلومات، والجرائم الواقعة على الأموال، والبيانات والاتصالات وجرائم النظام العام والآداب، وجرائم الارهاب والملكية الفكرية، وجرائم الإتجار بالجنس البشري وبالمخدرات وغسل الأموال، وضرورة مواكبة هذه التشريعات لإجراءات تنفيذ القانون.

وهناك حاجة ملحة لمتابعة التطورات المتعلقة بالأمن السيبراني وجرائمه وإجراء التطوير اللازم على التشريعات ومتابعة تأهيل وتدريب الأجهزة المختصة. فقد أشارت تجربة البحرين المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية "ازدياد في أعداد البلاغات المقدمة، من 72 بلاغا في عام 2008 إلى 350 بلاغا في عام 2014 نظرا للأسباب التالية:

(أ) الاعتماد الكبير في المعاملات التجارية على الخدمات الالكترونية، (ب) الاستخدام غير الآمن لشبكات التواصل الاجتماعي، (ج) انساع مفهوم الحكومة الالكترونية (د) اعتماد الأشخاص على تطبيقات الهاتف الذكي.

وحذر المدير التنفيذي للإدارة المركزية لسياسات واستراتيجيات حماية البنى المعلوماتية الحرجة في المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسبات والشبكات في مصر من مخاطر نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. نظراً لأنه من;

"المتوقع أن يؤدي الانتشار الواسع للإنترنت وظهور انترنت الاشياء إلى ازدياد المخاطر السيبرانية وارتفاع أعداد الضحايا. وأوضح أن النموذج الحالي للحماية من المخاطر السيبرانية يلقي بالمسؤولية على الحكومات والقطاع الخاص والخبراء والتقنيين، إلا أن هذا النموذج يصبح ضعيف الفعالية أمام الأعداد المتنامية من الأجهزة المتصلة بالإنترنت. لذا، يجب أن يكون المواطن هو خط الدفاع الأول، وينبغي توعيته وتدريبه حول كيفية حماية نفسه، وتزويده بالأدوات اللازمة لذلك".

تجدر الإشارة إلى بعض العقبات التي تواجه الحكومات في ضمان الأمن السيبراني كما أشير إلى ذلك حول التجربة اللبنانية، حيث أدى غياب الاستراتيجية الوطنية ونقص القوانين وضعف حملات التوعية إلى إضعاف الجهود الرامية لتحقيق الأمن السيبراني. كما حال الوضع الأمني والسياسي في لبنان دون تنفيذ العديد من المقترحات المتعلقة بإنشاء الفريق الوطني للاستجابة لطوارئ الحاسوب والهيئة الوطنية للبنانية للأمن السيبراني.

- **مقترحات لتحقيق الأمن السيبراني**

ونتابع فيما يلي الإشارة إلى أهم التوصيات الصادرة عن اجتماعات الاسكوا المتعلقة بالأمن السيبراني في المنطقة العربية.

"تشكيل لجان وطنية خاصة بالجرائم السيبرانية وانشاء أجهزة متخصصة في الكشف عن الجرائم السيبرانية في الدول التي ليس لديها مثل هذه الأجهزة، وتفعيل عمل هذه الأجهزة وتدريب عناصرها تدريبا دوريا متخصصا على التطورات التكنولوجية والمخاطر التي قد تنشأ عنها وإلى طرق جمع الأدلة الرقمية".

"تشجيع المجتمع والشباب على الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومصادر الانترنت ومنصات الهواتف المحمولة، لما لها من أثر إيجابي في التعليم والتعلم والتطوير المعرفي والابتكار، مع التنبيه إلى محاذير هذه التكنولوجيات ".

"تنظيم حملات توعية لمختلف فئات المجتمع، وخاصة الشباب والأطفال، حول المخاطر السيبرانية الناشئة، وحول الاجراءات التي يمكن أن تحميهم وتحمي أجهزتهم من هذه المخاطر"

"ضرورة تعاون القطاع العام مع مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة مقدمي خدمات الانترنت، نظرا لدورهم الهام في جمع المعلومات التي نساعد في التحقيقات وتحديد القرائن، والكشف عن الجرائم السيبرانية. وتجدر الاشارة في هذا الإطار إلى دور القطاع الخاص في حماية الأفراد والمؤسسات والهيئات على الفضاء السيبراني من خلال تطوير برمجيات خاصة لحماية التجهيزات والبنى الأساسية والشبكات من المخاطر الالكترونية ".

"ضرورة اعتماد منهجية التعاون الاقليمي والدولي الفعال في وضع الأطر العامة للأمان ومواجهة المخاطر السيبرانية وتبادل القصص الناجحة".

التعاون الإقليمي ودور الإسكوا في تعزيز الأمن السيبراني ومواجهة الجرائم السيبرانية

يحتل التعاون الإقليمي والدولي دورا أساسيا لدعم الجهود الوطنية المرتبطة بحصانة أنشطتها التشريعية وتأهيل طاقاتها البشرية وتدريبها، ونستشهد على سبيل المثال بالجهد الذي قامت به الاسكوا في تأمين الاستشارات المتعلقة بتعزيز الدول العربية لأمنها السيبراني، كما تمثلت في المؤتمرات واجتماعات الخبراء التي تعقدها والتشريعات النمطية التي تعدها، وتقاريرها حول "الأمان في الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية في المنطقة العربية : توصيات سياساتية" والتي تمثل إطار عمل للأمان في الفضاء السيبراني في المنطقة العربية. حيث تضمن هذا الإطار مجموعة من التوصيات في مجال السياسات والتشريعات، وتوصيات تفصيلية حول سبل تطبيق القوانين في الدول العربية، وتوصيات خاصة بالتعاون مع القطاع الخاص نظرا لدوره الهام في الجرائم السيبرانية.

يشير الواقع العربي المتعلق بالأمن السيبراني وفق التجارب المعاصرة لبعض الدول العربية ودراسات الإسكوا إلى الحاجة الملحة لبلورة نظام تشريعي مؤسسي وقاعده لتطوير القوى البشرية والتوعية اللازمة للمواطنين، ومشاركة كافة الأجهزة ذاب الصلة بأنشطة الاقتصاد المعرفي في الحكومات وقطاع الأعمال الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، والقيام بمتابعة حثيثة لمخاطر الأمن السيبراني المتسارع. وتثير هذه النتيجة إلى الأهمية الكبرى لرعاية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكافة الجهود وتحفيز مشاركة كل اللاعبين في مسرح التكنولوجيا المعاصرة، وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لبلوغ الأهداف التي تتضمنها الخطة الاستراتيجية التي يتبناها النظام والمبرمجة وفق توزيع لمختلف الأدوار، واعتمادها الأطر التشريعية والمؤسسية المطلوبة لتنفيذ السياسات وتحقيق الأهداف.

خامسا: منطلقات الرؤية الاستراتيجية للنظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي

1) الحاجة للنظام

أظهرت تحليلاتنا السابقة والتي استهدفت بشكل رئيسي بناء قاعدة الانطلاق الصلبة للتعامل مع مستحقات الثورة الصناعية الرابعة، وكافة جهود تطوير الاقتصاد المعرفي بمختلف مكوناته المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات وانترنيت الأشياء والذكاء الصناعي ومنتجاتها، باعتبارها إحدى المرتكزات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية الإنسانية المستدامة، أظهرت هذه التحليلات وبعد استعراض المشهد الاقتصادي العربي وبعض التجارب العربية المتعلقة بمواجهة تحديات الفضاء السيبراني، الحاجة إلى رؤية استراتيجية

متكاملة الأركان لتفعيل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي وفق مرتكزات ومنطلقات نهضوية .

ورؤي ضمن هذه النتيجة الحاجة إلى شمول الرؤية الاستراتيجية للمفاهيم التي أطلقها كل من علم اقتصاديات السعادة والأهداف التي أجمع عليها العالم للتنمية الانسانية المستدامة لعام 2030، كمكونات أساسية في بناء الأنظمة المنشودة، على أن يترافق ذلك مع إصلاح النظام الاقتصادي الدولي الذي تكررت حوله صيحات الحاجة للإصلاح منذ اندلاع الأزمة المالية الدولية في عام 2008 . خاصة وأن جميع الجهود المرتبطة باستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة ومواجهة تحيات الفضاء السوبراني تستلزم تعاونا اقليميا ودوليا فعالا.

كما تنطلق هذه الرؤية الاستراتيجية من الوعي بدروس الأزمات المالية الوطنية والدولية، ومسبباتها وعلاقة ذلك بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحاكم ومنابعه المفاهيمية المرتبطة بالنظريات الاقتصادية ونظريات التنمية المتبعة وفق ما سبقت الاشارة إليه. كما تنطلق هذه الرؤية من الوعي بمتطلبات التفاعل مع نعم الثورة الصناعية الرابعة وامتلاك القدرة على معالجة تحدياتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والأمنية.

2) مرتكزات الرؤية الاستراتيجية

تتشكل مرتكزات الرؤية الاستراتيجية المستهدفة بلورة النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي الرشيد وفق المعايير التالية:

الأخذ بمفاهيم التنمية المستدامة سابق الإشارة اليها، وترجمتها دستوريا وتشريعيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعياً، مع الأخذ في الاعتبار كذلك الالتزام بالمفاهيم والمنطلقات التالية:

- تقوم التنمية المستدامة على المفهوم أولا والموقف ثانيا واتخاذ القرار والمتابعة التنفيذية ثالثاً، وتستهدف بناء قاعدة الانطلاق التنموي المستمر والمتنامي ضمن إطار سياسي واقتصادي واجتماعي ومؤسسي يتمتع بالكفاءة والفاعلية لتحقيق أهداف التنمية المرتبطة باستمرارية نهوض المجتمع ومستوى معيشته ورفاهيته.

- يعتبر التعاون الإنمائي العربي النهضوي ضرورة حيوية ووجودية للأمة العربية، وليس مصدر هذه الضرورة ما يقوم بين العرب من عوامل الاشتراك في اللغة والقيم الثقافية والموروث التاريخي والحضاري فحسب، بل تفرضها عليهم المصلحة المشتركة وتحديات الحاضر والمستقبل في ميادين التنمية الاقتصادية والعلمية والأمن القومي ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة التي تقتضي التعاون الإقليمي والدولي الفعال، ومن ثم ضخ قوة حيوية قاعدة التنمية في المستدامة على المستويات الوطنية
- وفيما يتعلق بالتنمية العربية المستدامة، فإن فهم الإطار الفكري ينبغي أن يوفق بين المحافظة على ثروات الأمة العربية وهويتها الأصلية ومتطلبات معايشتها ومعاصرتها لكافة تطورات عالمنا المعاصر، وذلك في جميع المجالات العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك بناء قاعده الانطلاق المطلوبة للتفاعل الخلاق مع جميع مرتكزات وافرازات ومخاطر الثورة الصناعية الرابعة.
- الأخذ بمفاهيم اقتصاديات السعادة (Economics of Happiness) واقتصاد الكفاية (Sufficiency Economy) وترجمتها دستورياً وتشريعياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وفق ما سبق بيانه.

3) الخلاصة العامة

استهدفت تحليلات هذا البحث استكشاف المرتكزات الأساسية لرؤية استراتيجية موجهة للنظام المؤهل للتعامل الفعال مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة التي عبر إليها المجتمع الاقتصادي العالمي متابعة للثورة الصناعية الثالثة ، التي وصفت بعصر التكنولوجيا الإلكترونية والمعلوماتية والدخول في عالم أتمتة الإنتاج؛ بيْدَ أن الثورة الرابعة ميزتها الأبرز تكمن في اندماج مختلف التقنيات، والشبكية المهيمنة، إلى جانب إزالة الحدود بين كل من العالم المادي والعالم الرقمي والعالم الحيوي في شكل دائم وسريع لا سيما بين عناصر الإنتاج.

يشير ذلك إلى عبور العالم إلى تطور تكنولوجي متسارع، يسجله الاقتصاد الرقمي بأذرعه المختلفة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانترنيت الأشياء والذكاء الصناعي، ويلقى بانعكاساته الإيجابية على الحياة البشرية، وإلى جانب عالم الأعمال. وينطلق التطور التكنولوجي العام في اتجاه شمول الثورة الرقمية مجالات الحياة الإنسانية المختلفة. كما يفرز في الوقت نفسه تحديات وأخطار هائلة

تمس الأفراد والمجتمعات والدول وأمنها الوطني، خاصة من خلال الجرائم التكنولوجية والاستخدامات غير المشروعة الملازمة للتطور التكنولوجي المعاصر.

ولكون كافة جهود التطور التكنولوجي تستهدف الرفاهية الإنسانية، فقد عمد البحث إلى إجراء معالجه كلية ومتأصلة في جذور المشكلة الإنسانية للمجتمعات الإنسانية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، لذلك وفي ضوء العديد من الأبحاث السابقة ومتابعتها في هذا البحث، فقد قرر الباحث استكشاف اهمية علم اقتصاديات السعادة في توليد الرؤية المتعلقة ببناء قاعدة الانطلاق الرشيد لإدارة العبور العربي الفاعل إلى كافة أنشطة الثورة الصناعية الرابعة ، وامتلاك القدرة على مواجهة تحدياتها، وذلك في ضوء الواقع والحصاد المتواضع للتنمية العربية المعاصرة، وتحليل الواقع العربي المتعلق بالأمن السيبراني وفق التجارب المعاصرة لبعض الدول العربية، وكذلك دراسات الإسكوا التي أكدت على الحاجة الملحة لبلورة نظام تشريعي مؤسسي وقاعده لتطوير القوى البشرية والتوعية اللازمة للمواطنين، ومشاركة كافة الأجهزة ذات الصلة بأنشطة الاقتصاد المعرفي في الحكومات وقطاع الأعمال الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، والقيام بمتابعة حثيثة لمخاطر الأمن السيبراني المتسارع .

وتشير تحليلات هذا البحث إلى الأهمية الكبرى لدور علم اقتصاديات السعادة في توليد الرؤية الاستراتيجية المستهدفة بناء قواعد النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، المؤهل لإطلاق ورعاية كافة الجهود، وتحفيز مشاركة كل اللاعبين في مسرح التكنولوجيا المعاصرة، مع الحاجة لتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لبلوغ الأهداف التي تتضمنها الخطة الاستراتيجية التي يتبناها النظام والمبرمجة وفق توزيع لمختلف الأدوار، واعتمادها الأطر التشريعية والمؤسسية المطلوبة لتنفيذ السياسات وتحقيق الأهداف.

لدلك انطلقت الرؤية الاستراتيجية المستهدفة، من الاستجابة والتفاعل مع المفاهيم المتعلقة باقتصاديات السعادة، مع الأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه مرتكزات التنمية الإنسانية المستدامة ضمن أطرها الوطنية والإقليمية والدولية ، لما كشفت عنه هذه المفاهيم وتطبيقاتها من منابع تضخ في النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي الحاكم في المجتمعات الإنسانية أنماطا من الإدارة والسلوك الرشيد المحقق للسعادة والرفاهية الإنسانية، وتحصين اقتصادات الدول وتطورها السياسي والاجتماعي والأمني الوطني في مواجهة الأزمات الدورية ومسبباتها الرئيسية.

وتبلور كل ذلك في بلورة الكيفية التي ينعكس بها نموذج النظام المقترح في الولوج الى التنمية الإنسانية المستدامة، والتحصن في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية الدورية، وفي النهاية العبور الآمن لإدارة فعالة للثورة الصناعية الرابعة، ومن خلال إدارة يفرزها النظام الوطني والإقليمي والدولي وفق النموذج المقترح، بحيث تنتفع المجتمعات والبشرية ببركات الثورة الصناعية ومنتجاتها وتمتلك، في الوقت نفسه، وفق الرؤية الاستراتيجية المقترحة القاعدة الصلبة لمواجهة تحدياتها وأخطارها الإنسانية.

ولم يغفل البحث الدعوة للالتفات لأهمية المحدد الدولي في النموذج المقترح للعبور الآمن للثورة الصناعية الرابعة، والذي يتطلب إجراء ات اصلاحية جذرية ومفاهيم جديدة لقيادة مؤسساته الاقتصادية والمالية والتجارية في ضوء المفاهيم التي أرساها علم اقتصاديات السعادة ومفاهيم التنمية المستدامة.

تمثلت أبرز ملامح النظام المقترح في انطلاقه من رؤية استراتيجية، اتخذت من منهاجية العبور الآمن والرشيد، سبيلها للتفاعل الخلاق مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة التي يمر بها الاقتصاد العالمي الرقمي (الاقتصاد المعرفي)، فاحتكمت هذه الرؤية الاستراتيجية إلى ما أنتجه علم اقتصاديات السعادة من مفاهيم ذات محتوى تطبيقي يرسي دعائم نظام سياسي اقتصادي اجتماعي أخلاقي رشيد. كما تم إلقاء الضوء على محددات هذا النظام الريادية التي تؤهله لبناء قاعدة التنمية الإنسانية المستدامة الكفيلة بالعبور الآمن والرشيد مع إدارة الثورة الصناعية الرابعة بكل إفرازاتها وتحدياتها.

ويؤمل أن يسهم هذا البحث في تحقيق اضافة رائدة تتعلق بإقامة منبع فكري علمي وتطبيقي يشكل دليلا للعمل المتجه لتحقيق التنمية الانسانية العربية المستدامة، في عهدها الجديد، وفي الوقت نفسه الاسهام الرائد في بناء قاعدة لمنطلق فكري تطبيقي لمعايير الحكم على سلامة بناء الأنظمة ومرتكزاتها، ويسهم في تشكيل منتدى عربي يستهدف بلورة لرؤية استراتيجية لنظام عربي يلقى قبولا عاما لدى الرأي العام العلمي والشعبي، بكافة مكونات المجتمعات العربية الفكرية والمؤسسية المعنية بشؤون التنمية الإنسانية المستدامة في القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني.

المصادر

المصادر باللغة العربية

الاسكوا، الأمم المتحدة (2015)، **تقرير ورشة عمل حول تحفيز الأمان في الفضاء السيبراني في المنطقة العربية**، مسقط 8-9 كانون أول / ديسمبر 2014، رمز الوثيقة:

Report/1.WG/2015/E/ESCWA/TDD تاريخ النشر: 2015

الجميلي، حميد (2013)، **المشهد الاقتصادي العربي الراهن واستشراف السيطرة على المستقبل**، (عمان: دار الوراق، 2013)

العور، عبدالله محمد (2016)، المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، **الثورة الصناعية الرابعة من منظور الاقتصاد الإسلامي**

https://arabic.arabianbusiness.com/business/2016/oct/9/423368

بسيسو، فؤاد حمدي (2009). **إصلاح النظام الاقتصادي والمالي الدولي**، بحث قدم للمؤتمر الثاني عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول الأزمة المالية العالمية الجارية، عقد في بيروت في عام 2009.

بسيسو، فؤاد حمدي (2010)" **عالمية النظام الاقتصادي الإسلامي ومحددات نفاده بديلا عن النظام الرأسمالي في ضوء دروس الأزمات الاقتصادية العالمية** "، قدم إلى مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة، من منظور اقتصادي إسلامي، نظمه جامعة العلوم الإسلامية العالمية ومعهد الفكر الإسلامي العالمي، عمّان، الأردن: 1-2/12/2010.

بسيسو، فؤاد حمدي (2010). "محددات الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية، الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات، (بيروت: منشورات اتحاد المصارف العربية،2010).

بسيسو، فؤاد حمدي (2011) **معالم النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي المنشود في ضوء التطورات المعاصرة – ثورات الربيع العربي وانعكاسات الأزمة العالمية**، بحث قدم إلى المؤتمر الثاني عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعنوان (الاقتصاد السياسي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في الدول العربية) 17 – 18 ديسمبر/ كانون أول 2011 القاهرة، جمهورية مصر العربية.

يوسف صايغ، **نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي**، ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي، عمان، 26-4/29/ 1986، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير /كانون ثاني 1987. ص907-930. سعد الدين إبراهيم (تعقيب) ص 931-941.

المصادر بالغة الإنجليزية

Beseiso, F. H (2009) "**Conceptual Framework of Environmental Economics and Management ,"**In Environmental Management, Sustainable Development and Human Health**,"** Edited by E.N. Laboy-Nieves, F.C. Schaffner, A. Abdelhadi & M.F.A. Goosen , London: Taylor& Francis Group, 2009.

Beseiso, F. H (2009) "**Governance and Pragmatic Approach for Integrating Sustained Environment into Human Development-Regional Case**) UN-ESCWA)", In Environmental Management, Sustainable Development and Human Health", Edited by E.N. Laboy-Nieves, F.C. Schaffner, A. Abdelhadi & M.F.A. Goosen , (London: Taylor& Francis Group, 2009.

Beseiso, F. H. (2010). **Challenges to Economic Crisis Management in the Arab World, Research Paper presented to the Workshop on "International and Arab Perspectives on the Recent Economic Crises Market or State Failure?** Organized by Konrad Adenauer Stiftung –Amman and American University of Beirut, Beirut, June 19,2010.

Beseiso, F.H. (2017) **TOWARDS ANEW HUMAN APPROACH FOR ECONOMICS, BANKING AND FINANCE.** Research Paper presented to Alanya International Conference on **http://www.econalanya.com/ECONALANYA%20PROCEEDINGS%20BOOK.pdf**

Beseiso, F. H. (2019) **Economics of Happiness – The Role of Islamic Economics**, Finalized Manuscript to be published Internationally in a book,2019.

Easterlin, R. Evidence, November 2015.

https://www.researchgate.net/publication/255698068_Happiness_and_Economic_Growth_The_Evidence

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) REPORT, (2011) 11-0104 Distr. LIMITED, E/ESCWA/EDGD/2011/WG.2/Report10 May 2011**, EXPERT GROUP MEETING ON POST FINANCIAL CRISIS AND POTENTIAL EXI STRATEGIES, BEIRUT, 24-25 FEBRUARY 2011.**

Ghannoushi, S. (2011) **Economic system provoked Arab revolutions,**

http://www.taipeitimes.com/News/editorials/archives/2011/04/03/2003499777/1

Graham, C. 8dbecf **The Economics of Happiness, Economic Studies Program The Brookings Institution Forthcoming in Steven Durlauf and Larry Blume, eds.,** The New Palgrave Dictionary of Economics, Second Edition.

https://pdfs.semanticscholar.org/8d28/abb020d4b2604e9df53c24982ec119f2df43.pdf

Malik,A., Bassem Awadallah,B. The economics of the Arab Spring, CASE Working Paper WPS/201123 http://www.csae.ox.ac.uk/materials/papers/csae-wps-2011-23.pdf

Mochon, F. (2019). UNED**, Happiness and Technology: Special Consideration of Digital Technology and Internet.** Research Paper to be presented to the International Society for Quality of Life Studies (ISQOLS) Annual conference on" Happiness in a Multicultural World' Which will be held in Granada, Spain on September4-7 2019 .

Neumayer, E. (2010) **Human Development and Sustainability, Human Development** Reports, Research Paper, June 2010.

ZUBAIR. H. (2019) --**Sustainable Development from an Islamic Perspective: Meaning, Implications, and** --**Policy Concerns.**

المواقع الالكترونية

http://www.econalanya.com/ECONALANYA%20PROCEEDINGS%20BOOK.pdf

https://arabic.arabianbusiness.com/business/2016/oct/9/423368

https://www.youtube.com/watch?v=REwznEzamWU

https://www.youtube.com/watch?v=MhNVvvtvqPQ

https://www.youtube.com/watch?v=6Pv4VKMMvdE

http://www.mei.nus.edu.sg/publications/mei-insights/the-economics-of-the-arab-spring

https://www.researchgate.net/publication/283577827_almshhd_aqtsady_aallrby_alrahn

https://arabic.arabianbusiness.com/business/2016/oct/9/42368

http://www.mei.nus.es/mei-insights/the-economics-of-the-arab-springdu.sg/publication

http://www.taipeitimes.com/News/editorials/archives/2011/04/03/2003499777/1

http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=8707&Itemid=26

http://www.diconline.org/NewsPrint.aspx?id=8401

https://www.google.com/search?q=HASAN%2C+ZUBAIR%2CH.+(2010)+Sustainable+Devel11i.jj8opment+from+an+Islamic+Perspective&rlz=1C1GGRV_enJO833JO834&oq=HASAN%2C+ZUBAIR%2CH.+(2010)+Sustainable+Development+from+an+Islamic+Perspective&aqs=chrome..69i57.2484j0j4&sourceid=chrome&ie=UTF-8

https://iei.kau.edu.sa/Files/121/Files/153883org/8d2809E-Zubair.pdf

Carol Graham, Economic Studies Program, The Brookings Institution, Forthcoming in Steven Durlauf and Larry Blume, eds., The New Palgrave Dictionary of Economics, Second Edition.

https://www.researchgate.net/publication/255698068_Happiness_and_Economic_Growth_The_Evidence

https://pdfs.semanticscholar.org/8d28/abb020d4b2604e9df53c24982ec119f2df43.pdf.

http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html

التعقيب على الورقة الأولى

الأستاذة الدكتورة / نجلاء أنور الأهواني

أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

ووزيرة التعاون الدولي لجمهورية مصر العربية (سابقاً)

بسم الله الرحمن الرحيم

ابدأ حديثي بتوجيه الشكر إلى السادة منظمي هذا المؤتمر على دعوتي للمشاركة فيه وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور/ منير الحمش والزملاء الأعزاء جداً الأستاذ الدكتور/ خالد حنفي والأستاذ الدكتور/ أشرف العربي.

موضوع المؤتمر عن التنمية العربية وآفاق الثورة الصناعية الرابعة والورقة المقدمة من الدكتور/فؤاد حمدي بسيسو تطرح تساؤلاً هو كيف يمكن للمجتمعات العربية أن تحصّن نفسها من الأخطار والكوارث المرتبطة بالهيمنة التكنولوجية وبالذكاء الصناعي وبربط الحياة الإنسانية بأكملها بالآلة؟

والورقة تقدم الإجابة على هذا التساؤل في أنه من الضروري أن تقوم البلدان العربية بصياغة رؤية استراتيجية لبناء نظام يؤهل هذه البلدان للتعامل مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة ويحقق العبور الآمن لمقتضياتها...هذه الرؤية التي سوف تحقق هذا العبور الآمن تستمد مرتكزاتها ومكوناتها من علم اقتصاديات السعادة. أي أنه وبعبارة مبسطة وموجزة إذا نحن كدول عربية قمنا ببناء استراتيجية ترتكز على مفاهيم وأسس اقتصاديات السعادة فسوف نضمن أن نحصّن اقتصاداتنا ومجتمعاتنا وأمننا الوطني من الأخطار المواكبة للتطور التكنولوجي وسوف نعيش في ظل رفاهة إنسانية تنعم بنتائج الثورة الصناعية الرابعة ومكتسباتها، ومن هنا جاء تقسيم البحث على النحو الذي تفضل مشكوراً الأستاذ الدكتور/ حمدي بسيسو بعرضه.

في الحقيقة لديّ بعض الملاحظات سوف أحاول من خلالها البناء على ما جاء في الورقة والإضافة إليها لأن مهمة التعقيب هي الإضافة لأفكار الورقة. لدينا في الورقة متغيران الأول هو الثورة الصناعية وأخطارها ومتغير أخر وهو اقتصاديات السعادة ثم كيف تتجه العلاقة من اقتصاديات السعادة إلى حمايتنا من أخطار الثورة الرابعة.

نبدأ بالمتغير الأول وهو الثورة الصناعية الرابعة ومخاطرها ...أنا في رأيي أنه على الرغم من أن التساؤل الذي تطرحه الورقة تساؤل هام ومشروع حول كيفية مواجهة المجتمعات العربية لمخاطر

الثورة وكيفية خلق التوازن بين المكاسب والمخاطر، إلا أنه في تقديري أن الأمر كان يحتاج أولا إلى تحليل أكثر عمقاً للمكاسب التي يمكن أن نجنيها كدول عربية وللمخاطر والتحديات التي تفرضها هذه الثورة، والأهم كان من المطلوب عمل تحليل أكثر عمقاً للآليات التي سوف يؤدي من خلالها أتمتة الإنتاج والأخذ بالأنظمة التكنولوجية المتعددة والذكاء الصناعي وخلافه إلى أثار سلبية على الدول العربية. فالواقع أنه على الرغم من مرور عدة سنوات على ظهور مصطلح الثورة الصناعية الرابعة إلا أن كل الدراسات وخاصة الدراسات العربية منها اكتفت بالإشارة إلى مخاطرها إما بصورة موجزة أو صورة عامة أو صورة مرسلة دون أن يتم تحليل حقيقي للمكاسب التي يمكن أن نجنيها كدول عربية أو للمخاطر التي سوف نواجهها سواء على المستوي الكلي أو على المستوي الجزئي أو على مستوي الصناعات. وفي الحقيقة فإن ما يذكر دائما على أنه مخاطر قد يعوض منه أو يتفوق عليه ما سوف يسفر عنه استخدام التكنولوجيا المتقدمة من فرص ومكاسب، وفي تصوري أن هذا التحليل العميق العلمي لمكاسب الثورة الصناعية ولمخاطرها أمر هام وكان لابد أن يسبق محاولة وضع رؤية استراتيجية لمواجهة الأخطار، لأنه كي نرسم استراتيجية يجب أولاً أن نتعرّف على الأبعاد الحقيقية للفرص والمكاسب التي سوف تجنيها الدول العربية من اندماجها في الثورة الصناعية وعلى المخاطر التي سوف تصاحبها وذلك قبل أن نرسم استراتيجية، بل أتصور أن هذا الفهم الحقيقي قد يؤدي بنا إلى استراتيجية تركّز على المكاسب وكيفية تعظيمها أكثر من تركيزنا على المخاطر والتهويل من تبعاتها. أنا لا أقصد أن الورقة لا تشير إلى هذه المخاطر والمكاسب فقد تم الإشارة إليها بصفة عامة ولكن القصد هو أنه قبل أن نبني استراتيجية مبنية على اقتصاديات السعادة أو غيرها كنت أتوقع في هذه الورقة الافتتاحية في هذا المؤتمر أن نتعرف بصورة أكثر دقة على المكاسب التي سوف تصاحب الثورة وعلى مخاطرها بالنسبة لنا كدول عربية.

وفي هذا الصدد فإن الأدبيات العالمية تشير إلى العديد من المكاسب والفرص التي يمكن أن تحدث نتيجة الثورة الصناعية الرابعة... أذكر منها على سبيل المثال التقدم الذي سيحدث في الإنتاجية نظراً لتحقيق إنتاجية أعلى خاصة في الصناعة بفعل التكنولوجيا وتأثير ذلك على فرص النمو، ويشار مثلاً أنه خلال السنوات العشر القادمة ستزداد الإنتاجية بما يتراوح بين 5-8% وهذا مكسب كبير. مكسب أخر وهو خلق الوظائف الجديدة الأكثر تقدماً والأكثر تقنية والأكثر إبداعاً. مكسب أخر وهو تخفيض الحواجز بين المخترعين والأسواق نتيجة التكنولوجيا الحديثة، كما يحدث في الطباعة ثلاثية الأبعاد. كذلك

من المكاسب ما سوف يسفر عنه الاستخدامات المتقدمة للنانو تكنولوجي والبيوتكنولوجي وتخزين الطاقة والـ quantum computing وما إلي ذلك كله من آثار إيجابية على فرص النمو. أيضا هناك ما يسمي بالاندماج أو التكامل fusion ما بين التقنيات والمجالات المختلفة بحيث أنها ستؤدي إلي اندماج المحيط المادي (Physical) مع المحيط الرقمي (Digital) ومع المحيط الحيوي (Biological) وما يسفر عنه هذا الاندماج كله من فرص نمو كبيرة، هذا طبعاً إلى جانب ما يشار إليه كمكسب أو كأثر إيجابي عن التفاعل الأكثر الذي سيحدث ما بين المواطنين والمجتمعات بعضها البعض والتفاعل بينهم وبين الحكومات.

هذا على جانب الفرص والمكاسب أما على جانب المخاطر فيشار أيضا إلى مجموعة من المخاطر يأتي على رأسها زيادة اللامساواة من حيث توزيع الدخل لأن المستفيدين الأكثر في هذا المجال سوف يكونوا من المستثمرين والمخترعين وحملة الأسهم مما سيزيد الفجوة بين عائد العمل وعائد رأس المال. وسوف يعظم من هذا التفاوت ما يطلق عليه أثر المنصّات platform effect حيث تتمكن الشركات القوية الديجيتال من خلق شبكات تتوافق فيها رغبات المشترين مع ما يعرضه البائعون وبالتالي استفادة البائعين من وفورات الحجم مما يعمل على زيادة التفاوت في الدخل والثروة. هناك أيضاً أثر سلبي هام وهو الاختلالات التي ستؤدي إليها الثورة الصناعية الرابعة في مجال أسواق العمل لأنه في هذه الحالة سيصبح العنصر النادر هو قوة العمل المبدعة والمبتكرة وستصبح الموهبة هي العنصر الحاكم في الإنتاج أكثر من رأس المال. وفي هذا الصدد نعرف أن هناك أثران للتكنولوجيا، أثر تدميري للوظائف destruction effect وأثر رأسمالي capitalization effect حيث يصاحب زيادة الطلب على السلع والخدمات خلق وظائف وصناعات جديدة ... فأيهما سوف يتغلب على الآخر وبأي سرعة؟ هذا الموضوع هام للغاية وأنا أدعوكم لقراءة التقرير الذي يصدر عن world economic forumعن future of jobs والذي يوضح ما هي المهارات والوظائف التي سوف يزداد الطلب عليها وما هي الوظائف والمهارات التي سوف تندثر. وسوف يصاحب كل ذلك لا مساواة في النوع من حيث الوظائف وكذلك تغير مفهوم المهارة ومفهوم طبيعة العمل بحيث أن العمل الذي سيغلب سيكون العمل عن بعد .... إلى آخره. وهذا سيترتب عليه نتيجة هامة جدا أحيانا لا نأخذ بالنا منها وهو أنه سيحدث إعادة توطين للصناعات في اتجاه الدول المتقدمة لأن العمالة الرخيصة في الدول النامية لن تصبح هي العنصر الحاكم في تنافسية الشركات. هذه بعض الآثار التي

يشار إليها في الأدبيات العالمية بالإضافة إلى ما سوف يصاحب استخدام التكنولوجيا من التأثير على الصناعات، أي أنه في داخل كل قطاع سوف تنافس الاختراعات الأنظمة التقليدية، وهناك أمثلة لذلك مثل منافسة التواصل الاجتماعي للصحافة الرقمية ومنافسة نظم ضيافة الغرف Air B&B للقطاع الفندقي السياحي. أضف إلي ذلك ما سوف يحدث من مخاطر الأمن السيبراني والقضايا الأخلاقية من جراء إساءة استخدام التكنولوجيا ...وسؤالي هو أين نحن كدول عربية من كل هذا؟ في أغلب الأحيان نحن نكتفي بالحديث عن المخاطر ولا نلتفت إلى الموازنة ما بين المكاسب التي قد نحصل عليها وبين المخاطر، وبالتالي وكما أشرت في البداية كنت أتوقع في مثل هذه الورقة الافتتاحية للمؤتمر أن يكون هناك تحليل أكثر عمقا للمخاطر التي سوف تواجهنا وللفرص التي قد نحصل عليها والأهم لآليات انتقال الآثار قبل أن نتطرق إلى موضوع اقتصاديات السعادة.

وهذا ينقلني للمتغير الآخر وهو اقتصاديات السعادة ...كما نعلم جميعا أن اقتصاديات السعادة التي بدأت تتبلور ملامحها في نهاية القرن العشرين تمثل انطلاقه في علم الاقتصاد من خلال القياس الشخصي للسعادة ومستوى الرضا عن الحياة عن طريق أبحاث المسوح التي تتم عبر بلدان كثيرة وعبر الزمن وعلى مجموعات تشمل مئات الآلاف من الأفراد لسؤالهم عن مدي إحساسهم بالرضا أو بالسعادة عما يحدث حولهم وما يؤثر على رفاهيتهم. بعبارة أخرى هي دراسة لما يسمي بـــالـ (Well being) للشخص ولنوعية الحياة وهي بالتالي على صلة وثيقة بالاقتصاد السلوكي، والتحليل في هذه الدراسات يعتمد على فكرة المنفعة وعلى فكرة التفضيلات المفصح عنها أكثر من فكرة الاختيارات المستوحاة. وكما نعلم جميعا أن هناك مقاييس عديدة جدا للسعادة ابتكرت بدءً من Gross National Happiness الذي اخترع سنة 1972على يد ملك مملكة بوتان وصولا إلى مؤشر التقدم الاجتماعي SPi لمايكل بورتر في 2013 ، وأغلب الدول الغربية تأخذ بهذه المفاهيم والمقاييس وعلى حد علمي أن دبي هي البلد العربي الوحيد الذي يأخذ بهذا المؤشر منذ 2014 لقياس مدي رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية.

لماذا أسرد هذه المعلومات عن علم اقتصاديات السعادة؟... أسردها لأتساءل أو على الأقل لأقول أنني لم أتمكن في الحقيقة من خلال الورقة من فهم العلاقة بين اقتصاديات السعادة ومخاطر الثورة الصناعية الرابعة وكنت احتاج لشرح أكثر لهذه الآليات لأنه من خلال بحثي في موضوعات اقتصاديات السعادة فيما كتب عن هذا المجال لم أفهم كيف سيساعد علم اقتصاديات السعادة على النحو الذي تم

شرحه في فهم كيفية رسم سياسة سوف تواجه مخاطر الثورة الرابعة...بل أنا أذهب إلي ما هو أبعد وأقول أنه من ضمن أوجه النقد التي توجّه إلى علم اقتصاديات السعادة هو أن نتائج المسوح العديدة التي تجري عبر مجموعات كبيرة جدا تستخدم لخدمة أهداف سياسية، وأنه لا يجب أن نعتمد على نتائج مداخل اقتصاديات السعادة في رسم السياسات العامة وذلك لأنها تعبّر عن انحيازات وتقديرات شخصية عن مدي الشعور بالرضا والسعادة . في ضوء ما سبق فإن استخدام أسس اقتصاديات السعادة في رسم سياسات عامة نواجه بها أخطار الثورة الصناعية يحتاج لتوضيح أكثر لأن هذا الأمر غير مفهوم. على سبيل المثال نذكر دائماً أن من أهم مخاطر الثورة الرابعة هو التأثير السلبي على سوق العمل، وسؤالي هو كيف سأستخدم نتائج بحوث ومسوح اقتصاديات السعادة في رسم سياسة من أجل الحد من مخاطر استخدام الآلة وتغير مفهوم المهارة والتحيز ضد النساء واختلاف طبيعة العمل؟ .... إلخ .

وختاماً،،،

أعتقد أن المستتبعات أعقد وأخطر بكثير من أن تواجهها أحد المداخل سواء كانت اقتصاديات السعادة أو الحاجات الأساسية أو نوعية الحياة أو التنمية البشرية أو خلافه من المداخل الفردية التي صاغتها المؤسسات الدولية في السنوات الأخيرة لأن ما سوف يصاحب الثورة الصناعية سيُحدث تغييراً للبشرية بأكملها على حد قول Klaus Schwab في مقدمة كتابه عن الثورة الصناعية الرابعة. أعتقد إذن أن الأمر يحتاج إلى جهد فائق من جانب كل شركاء التنمية لفهم مستتبعات الثورة بنعمها ومخاطرها قبل أن نتوجّه لرسم استراتيجية، وهذه الاستراتيجية لها جوانب كثيرة جداً وهي أشمل بكثير وأعقد بكثير من اقتصارها على مفهوم اقتصاديات السعادة.....

شكراً جزيلاً.

الورقة الثانية

أهم تحديات الأمن الغذائي العربي

إعداد

الأستاذ الدكتور/ الغوث الطالب جدو العربي

عضو بالجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

أستاذ اقتصاد بكلية العلوم القانونية والاقتصادية

جامعة نواكشوط العصرية - موريتانيا

المقدمة

يواجه العالم العربي تحديات هائلة في ما يبذل من جهود للحد من الجوع وسوء التغذية وللمحافظة على إدارة الموارد بطرق مستدامة، فبالإضافة إلي النزاعات في عدد من دول المنطقة وحالات الجفاف والتقلبات المناخية الحادة، هناك تحديات هيكلية تتعلق بارتفاع النمو السكاني ومحدودية الموارد الطبيعية، وبالأخص منها المياه، والتغير المناخي، وانخفاض الإنتاجية بصورة عامة، ناهيك عن الانكشاف الشديد لارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها، نظرا لأن جميع الدول العربية هي مستوردة صافية للسلع والمنتجات الغذائية وتعتمد على الاستيراد لتأمين معظم احتياجاتها.

فمع ارتفاع معدلات النمو السكاني سنويا، وزيادة التوسع العمراني والنمو البطيء في إنتاج الأغذية على المستوي المحلي، اتسعت الفجوة بين إجمالي الإنتاج والاستهلاك، ويرجح أن تستمر في الاتساع فيما يتزايد الاعتماد الشديد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات، مما يجعل العالم العربي عرضة للارتفاعات الحادة في أسعار الغذاء.

وتتضافر العوامل المرتبطة بالصعوبات الهيكلية المزمنة مع الصراعات التي تحدث في عدد من الدول العربية وتؤدي إلى انعدام الأمن وإلي تدهور أوضاع الأمن الغذائي العربي. وقد تفاقمت الأمور بسبب الصراعات والنزاعات وانعدام الأمن المدني، وحالات النزوح الكثيفة في الدول التي تشهد الاضطرابات، ووصلت إلى حد خطير على المستوي الإنساني، كما على المستويات الاجتماعية والأمنية، ويخشى من تداعيات تراجع الزراعة في الدول التي تعاني من الاضطرابات على فرص الاستثمار وفرص العمل مما يؤدي حتما إلى ارتفاع معدلات البطالة. وفي ضوء التفاقم المتولد من النزاعات التي ولدت ضغوطا شديدة وجديدة على البنية التحتية والموارد، كما زادت من الصعوبات البنيوية، وما لذلك من تأثيرات واسعة في تعقيد أزمة الأمن الغذائي العربي والمخاطر المستقبلية المتوقعة.

لقد أصبحت تحديات الأمن الغذائي تمثل هاجسا دوليا وشاغلا علميا وعمليا لارتباطها بمفهوم الأمن الشامل الذي بات يشغل بال جميع الدول والمنظمات والمجتمعات في عصر تعددت فيه الأزمات وتفاقمت فيه التهديدات.

إن مواجهة تحديات الأمن الغذائي للوطن العربي قضية محورية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة، التي لا يبدوا أنها آمنة، فالغذاء ضرورة حيوية للإنسان. وبالنسبة لأي شعب، متى توافرت له حاجته من الغذاء بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة، أصبحت الحياة ميسورة واستقرت الأمور، واتجهت الشعوب إلى التشييد والتنمية وبناء الحضارة. ومتى أصبح غير ذلك، وانشغل الناس بقوت يومهم، ساد القلق واهتز الاستقرار، وبرزت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة أكثر حدة.

وتعاني الدول العربية من عجز شديد في كثير من المحاصيل الزراعية الرئيسية بالإضافة إلى تقلب العلاقات السياسية مع دول الإمدادات الرئيسية، وتبدو بيانات الأمن الغذائي العربي مثيرة للاهتمام وتحتاج إلى مزيد من التحليل. وربما السؤال الأساسي الذي يتبادر للذهن ما أهم تحديات الأمن الغذائي العربي؟، وإلي أي مدي تستطيع الموارد الزراعية المتوفرة أن تواجه الطلب المتزايد على الغذاء في العالم العربي؟، ثم ما هي فرص تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية؟، وإلى أي مدى يمكن مواجهة هذه التحديات بالنسبة للاقتصادات العربية؟.

هدف البحث: يهدف البحث إلى معرفة أهم تحديات الأمن الغذائي العربي، بالإضافة إلى فرص تحقيق هذا الأمن، ثم ما هي أهم السياسات المبذولة لمواجهة هذه التحديات.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على الأسلوبين الوصفي والتحليلي لمعرفة أهم تحديات الأمن الغذائي العربي، وآفاق تحقيقه في ظل الطلب المتزايد في العالم العربي.

الحدود الزمنية لدراسة: تغطي فترة الدراسة، الفترة من 2010 إلى 2017، وسبب اختيار سنة 2010 لأنها السنة السابقة لبداية انطلاق الاحتجاجات التي انطلقت في سنة 2011 في معظم الدول العربية والتي عرفت بالربيع العربي، والتي يعتبر النقص الحاصل في الأمن الغذائي العربي على مستوي الأقطار العربية من ضمن مسبباتها.

يستهدف هذا البحث تسليط الأضواء على مسألة أهم تحديات الأمن الغذائي العربي، ويبدأ بإطلالة على مفهوم الأمن الغذائي، ثم يستعرض مؤشرات الأمن الغذائي العربي، مركزا على المؤشرات الموردية المتعلقة بالموارد الزراعية والمائية والبشرية، وبعد ذلك يتناول الأزمة العالمية في أسعار الغذاء ، وتباينات مؤشرات الأمن الغذائي العربي، ثم مسألة الانكشاف الغذائي العربي والاحتكار في الأسواق الزراعية العالمية، وينتهي إلي اقتراح بعض السياسات لمواجهة تحديات الأمن الغذائي العربي من خلال تحرير الإرادة

الوطنية، ومحاولة الاستحواذ على التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية القائمة بعملية التنمية الزراعية، ثم المناخ الاقتصادي المحفز للتنمية الزراعية، بالإضافة التنمية المعتمدة على الذات من أجل تأمين الغذاء للشعوب العربية. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أولا: مفهوم الأمن الغذائي

يمثل الأمن الغذائي مرتبة متقدمة في قائمة الحاجات الأساسية في الدول العربية، لذا فلا غرابة أن يعطي اهتماما بالغا في الأوساط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فهو التزام متفرع من التزام أعم بتوفير وحماية حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1948. ومن هذه الحقوق:

الحق في مستوي معيشة لائق للفرد وأسرته، الوارد في المادة (25) من هذا الإعلان.

وقد نصت المادة (11) من المعاهدة الدولية بشكل صريح على الحق في الغذاء الكافي للإنسان، الذي يعتبر جزء من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1996.[1] والحكومات ملزمة بالمحافظة على حق كل مواطن في الحصول على ما يكفيه من الغذاء، وتأمينه ضد التعرض للجوع، وتحريره من الجوع إذا وقع فريسة له. وهي ملزمة تبعا لذلك، باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توافق سياسات إنتاج وحفظ وتوزيع الغذاء، مع هدف تأمين وحماية الحق في الغذاء، ومع هدف توفير الأمن الغذائي.

وقد تضمن الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرها المجتمع الدولي في عام 2002 تخفيض نسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى نصف ما كانت عليه في عام 1990، والذي مازال يطمح الوصول إليه، وتجري الأمم المتحدة متابعة مستمرة للتقدم المحرز في هذا الهدف.

أما عربيا فقد أدرج هذا الهدف في استراتيجية التنمية الزراعية العربية، التي تبنتها القمة العربية التي عقدت في الرياض في عام 2007. وتقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإصدار تقارير سنوية، من ضمنها تقرير يعني بمتابعة أوضاع الأمن الغذائي العربي.[2]

---

[1] موقع الأمم المتحدة على الانترنت
http ://www.un.org

[2] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005 - 2025) الخرطوم 2008.

وقبل التطرق لمفهوم الأمن الغذائي، ستتم الإشارة إلى بعض المفاهيم المتعلقة به، نذكر من ضمنها على سبيل المثال وليس الحصر:

. الاكتفاء الذاتي: هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، ومن ثم فهو يعني (الأمن الغذائي) الذاتي دونما حاجة إلي الآخرين. أي أن القطر أو الدولة أو مجموعة الدول المرتبطة في إطار معين تريد أن تكتفي ذاتيا، في تأمين الاحتياجات الغذائية لسكانها بصورة كاملة فلا تكون عرضة لأي قدر من المخاطر التي قد تفرضها ظروف خارجية، وكذلك باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية فلا تحتاج إلى إنفاق أموال في الخارج هي بحاجة إليها في الداخل. ولكن ما هو المقصود بالأمن الغذائي عموما؟، والأمن الغذائي العربي خصوصا؟

. الأمن الغذائي: ويعني حسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الدولية (الفاو) " توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة".[3]

ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا. وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أكثر انسجاما مع تحرير التجارة الدولية في السلع الغذائية.

ويتحقق الأمن الغذائي في حال تمكن جميع الأفراد وفي جميع الأوقات على القدرة الاقتصادية والمادية للوصول إلى الغذاء الكافي الذي يحقق احتياجاتهم الغذائية.

ويستند تعريف الأمن الغذائي على ثلاث قواعد وهي توفر الغذاء وإمكانية الوصول إليه والقدرة على شرائه واستخدامه.

أما عربيا فقد تبنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الاستراتيجية التي اقترحتها للتنمية الزراعية العربية المفهوم الواسع للأمن الغذائي، مع اقتراح (أن يتطور المفهوم ليصبح مفهوما قوميا،

[3] منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، التقرير السنوي 2003.

وليس قطريا، وأن تتاح لكل قطر عربي المشاركة بجهوده التنموية في تحقيق هذا الهدف، اعتمادا على ما يتوافر لديه من موارد وإمكانيات تنموية، وأن تكون البرامج الهادفة إلي الحد من ظاهرة الانكشاف الغذائي العربي متكاملة في جوانبها التنموية، بمعني أن تتضمن برامج فرعية لتمكين الفقراء من الحصول على احتياجاتهم الغذائية، مع مراقبة سلامة وجودة الغذاء المتداول في الأسواق.[4] هذا بالإضافة إلي تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاستقرار في المعروض من السلع الغذائية ومعدلاتها السعرية.

وقد اعتبرت الاستراتيجية أن هدف الأمن الغذائي العربي في ظل الأوضاع الحالية لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية الرئيسية للمواطن العربي، ومعدلات الاكتفاء الذاتي من هذه السلع، يأتي في مقدمة الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية، وهوا لهدف الذي يسعي إلي زيادة القدرة على توفير أكبر قدر من الغذاء بالاعتماد على الذات دون التضحية بمعايير الكفاءة الاقتصادية أو البيئية، شريطة أن يهتم هذا الغذاء بالشروط والمواصفات الضرورية التي تجعله آمنا للاستهلاك البشري.

وقد أعيد تأكيد أهمية السعي إلي تحقيق الأمن الغذائي في مواجهة الأزمة العالمية للغذاء في الورقة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في سنة 2009، وذلك من خلال (تعزيز الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي).[5]

وفي ضوء ما تقدم، يتعين تبني المفهوم الواسع والشامل للأمن الغذائي العربي، ولكن هناك تحديات تواجه ذلك سيتم التطرق إلى العديد منها خلال الجوانب المختلفة للموضوع في الأجزاء الموالية.

ثانيا: المؤشرات الموردية

تعتمد قدرات الدول وإمكاناتها للإنتاج الزراعي، ومدي ما تحققه في مجال أمنها الغذائي على الرصيد الذي تملكه من الموارد الزراعية الأساسية، وأيضا على معدل ما تبلغه من مستويات الكفاءة في استغلال وتوزيع تلك الموارد بين أوجه استخداماتها البديلة، والتوفيق الأمثل فيما بينها، وبصفة عامة تزخر المنطقة العربية بقدر وافر من الموارد الزراعية الطبيعية التي تتيح لها إمكانية زيادة الإنتاج وتحقيق

(4) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005 - 2025،مرجع سبق ذكره، ص 5.

(5) جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوي معيشة المواطن العربي)، ورقة عمل مشتركة مقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع بعض الهيئات الأخرى...، الدورة 83، الخرطوم 2009.

مستويات أفضل من الأمن الغذائي إذا ما أحسن استخدام تلك الموارد، وتوفر مناخ الاستثمار الزراعي الملائم بما في ذلك الآلية المناسبة لتوفير التمويل اللازم للتنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي. وسوف يتم التركيز على المؤشرات التالية:

1 . الموارد الزراعية: تشمل الرقعة الأرضية الزراعية العربية على مساحات للزراعات المستديمة، وأخري للمساحات الموسمية بالإضافة إلى بعض المساحات المتروكة، وتنقسم المساحات المستديمة والموسمية إلى أراضي مروية وأخري مطرية. وتقدر المساحات المروية في الدول العربية عام 2016 بحوالي 14.24 مليون هكتار تمثل ما نسبته 20,1% من إجمالي المساحات المزروعة في الوطن العربي والمقدرة بنحو 71 مليون هكتار، متضمنة الأراضي المتروكة، كما تشكل نحو 5,3% من إجمالي المساحة الجغرافية للوطن العربي. بينما بلغت مساحة الأراضي الزراعية المطرية (البعلية) في عام 2016 نحو 40,1 مليون هكتار تمثل نحو 56,5% من إجمالي المساحة المزروعة في الوطن العربي.

وتتباين نسب الزراعة المروية بين الدول العربية من دول تعتمد كليا على الزراعة المروية كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي، إلي دول أخري تتراوح نسب الزراعة المروية فيها بين 94,1% و10% وتقع ضمن هذه الفئة معظم الدول العربية الأخرى، بينما تنخفض هذه النسب في كل من ليبيا، السودان، وموريتانيا عن 10%.[6]

وعلى الرغم من كبر مساحة المراعي والغابات في الوطن العربي والتي بلغ في مجملها نحو 449,38 مليون هكتار، تمثل حوالي 37,2% من المساحة الجغرافية للوطن العربي، فإنها تعاني من العديد من المعوقات والتي من أهمها الرعي الجائر، والحرائق، ونقص الموارد المائية، وتحويل بعض أراضي الغابات إلى أراضي زراعية.

ويقدر معدل خسارة التربة من الانجراف بين 2–3 ملم في السنة، كما يقدر وزن التربة المنجرفة بين 10 و200 طن/ هكتار في السنة.[7] ويتوقع أن تتفاقم ظاهرة التصحر في الدول العربية وأن تكون لها آثار سلبية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مالم يتم وضع الضوابط والآليات

[6] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، ص 1.
[7] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ص63.

لصيانة وحماية التربة والأراضي، وذلك من أجل تهيئة الظروف لاستغلال الموارد المائية التي تتمتع بها المنطقة العربية.

2 . الموارد المائية: تتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب الفرد أو نصيب وحدة المساحة من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بمناطق العالم الأخرى، وتتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي 10,8% من مساحة اليابسة فإنه يحتوي على 0,7% فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى 2,1% فقط من إجمالي أمطار اليابسة.

ويترتب على ذلك أن متوسط نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في الوطن العربي مقارنا بنظرائه على المستوي العالمي يبلغ (1: 5) ومن حيث متوسط الهطول المطري السنوي تبلغ هذه النسبة (1:5) يضاف إلي ذلك، أن شطرا كبيرا من الموارد المائية المتاحة يتعرض إما للفقد أو لتدهور النوعية لأسباب عديدة. وبصفة عامة فإن العرض الحالي للموارد المائية يتسم بالثبات النسبي، حيث تقدر الموارد المتاحة في الوطن العربي من جميع المصادر بنحو 257,5 مليار متر مكعب في السنة، يتم استخدام حوالي 160 مليار متر مكعب بنسبة 95,4%، وموارد غير تقليدية قدرها 11,9مليار متر مكعب تعادل 4,6% من إجمالي الموارد المائية. وتشكل الموارد المائية السطحية الشطر الأكبر من إجمالي الموارد المائية التقليدية، إذ تقدر بنحو 209,2 مليار متر مكعب تمثل 81,2% من الإجمالي، وتمثل المياه الجوفية 14,1%، أما بالنسبة للموارد غير التقليدية فتمثل كلا من موارد إعادة الاستخدام وموارد التحلية 0,38% و0,9% على الترتيب من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي.

وعلى المستوي الإقليمي، يستحوذ الإقليم الأوسط على نحو 40% من إجمالي الموارد المائية، بينما يستحوذ الإقليم الأوسط على نحو 40% من إجمالي الموارد المائية، بينما يستحوذ إقليم المشرق، وإقليم المغرب العربي، وإقليم شبه الجزيرة العربية على نحو 31% و23% و6% على الترتيب من إجمالي الموارد المائية العربية.

يوجد تباين واضح في توزيع الموارد المتاحة بين الأقطار العربية، فبينما تشكل الموارد المائية السطحية الجزء الأكبر من الموارد المائية بالنسبة لكل من أقاليم المشرق العربي والأوسط والمغرب العربي، فإنها لا تشكل نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة لإقليم شبه الجزيرة العربية الذي يعتمد بشكل رئيسي على

الموارد المائية الجوفية إلى جانب التحلية، إذ يستحوذ هذا الإقليم على نحو 82,7% من جملة الموارد المائية الناتجة عن التحلية في الوطن العربي.

يقل متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية على مستوي الوطن العربي عن خط الفقر المائي المحدد عالميا بنحو 1000 متر مكعب سنويا، ومع ذلك فإنه يزيد عليه في عدد قليل من الدول العربية وهي: سوريا والعراق ولبنان والصومال والمغرب وموريتانيا ويقل عن 500 متر مكعب في دول كالأردن وفلسطين وجيبوتي وتونس ودول شبه الجزيرة العربية باستثناء سلطنة عمان، ويتراوح بين 500 . 1000 متر مكعب في بقية الدول العربية.

ومن المتوقع أن يؤدي النمو السكاني المتوقع إلي زيادة الضغط على الموارد المائية مع انخفاض متوسط نصيب الفرد منها في المنطقة إلى نحو 500 متر مكعب في عام 2030.

يستخدم الجزء الأكبر من المياه في البلدان العربية للري في الزراعة وبكفاءة تعتبر متدنية بصفة عامة نظرا لارتفاع نسبة الفاقد في مياه الري وتتراوح نسبة سحب المياه العذبة للزراعة من الموارد المائية المتجددة في سبع دول عربية (الكويت، والإمارات، والسعودية، وليبيا، وقطر، والبحرين، واليمن) بين 2075 في الكويت و169% في اليمن. وتتراوح النسبة في تسع دول (الأردن، مصر، سلطنة عمان، سوريا، العراق، تونس، فلسطين، الجزائر، والمغرب) بين 99% في الأردن و43% في المغرب.

وتتراوح نسبة السحب السنوي في السودان والصومال ولبنان وموريتانيا بين 35% و12%.

ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن البلدان تكون في حالة حرجة إذا استخدمت أكثر من 40% من مواردها المتجددة للزراعة.

ويضاف إلى ذلك أيضا وقوع معظم الدول العربية في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تقل فيها الأمطار، وتمتد فيها أكبر مساحة صحراوية في العالم، وتتميز بارتفاع معدلات الفاقد من الأمطار عن طريق التبخر على مدار السنة، مما يقلل الاستفادة من مياه الأمطار، ويؤثر سلبا على المياه الجوفية من حيث ضعف التغذية السنوية. ومع أن الدول العربية لا تتميز بوجود أقاليم مناخية زراعية متنوعة، إلا أن شح هطول الأمطار وتباين معدلاتها بين الأقاليم أحدث خللا في التوازن الطبيعي البيئي. وترتفع معدلات التبخر في الدول العربية حيث تتجاوز 2500ملم/السنة نظرا لوقوع هذه الدول في

المناطق الجافة وشبه الجافة، وتشير دراسة أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إلى أن مساحة الأراضي الصحراوية في الدول العربية تقدر بحوالي 8,8 مليون كيلومتر مربع. وتمثل مساحة الأراضي المتصحرة في إقليم المغرب العربي حوالي 53,4% من إجمالي تلك المساحة، يليها إقليم الجزيرة العربية بنسبة 22,2%، ثم حوض النيل والقرن الإفريقي بنسبة 21,5%، والمشرق العربي بنسبة 2,9%، كما تشير الدراسة المذكورة إلى تعرض الأراضي الزراعية العربية للتدهور نتيجة الانجراف والتملح واستنزاف وإجهاد التربة، والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

وهناك تحديات أخري تتمثل في شح الموارد المائية وضعف كفاءة الري، وضعف برامج استصلاح الأراضي، وتدهور الأراضي الزراعية، وانخفاض إنتاجية بعض المحاصيل بشكل عام مقارنة بمستوياتها في الدول المتقدمة، وعدم توفير المناخ للاستثمار مما جعل القطاع الزراعي هو الأقل جذبا للاستثمارات، والأضعف مردودا مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما تشمل تلك المعوقات ضعف الإنفاق والاستثمار في البحوث العلمية الزراعية. و التوسع العمراني المدني على حساب الرقعة الزراعية، وتفتت الحيازات الزراعية بشكل يعيق الميكنة الزراعية.([8]) وزيادة الهدر في الإنتاج نتيجة لوسائل غير مناسبة تستخدم في جني وحصاد ونقل المحاصيل وتخزينها وتصنيعها، يضاف إلي ذلك نقص الكوادر البشرية المدربة التي يعول عليها في إدارة التنمية.

3 . الموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية، وهي في ذات الوقت غاية التنمية وهدفها النهائي، ومن ثم فإن أهمية الموارد البشرية لا تتمثل في كمها العددي، وإنما تتجاوزه إلى أبعاد مختلفة تتمثل في خصائصها وسماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدي استقرارها وقدرتها على الإنتاج.

تقدر أعداد سكان الوطن العربي في عام 2017 بحوالي 413 مليون نسمة، منهم حوالي 169,86 مليون نسمة سكان ريفيون يشكلون نحو 41,23% من إجمالي السكان، وتعتبر معدلات نمو السكان في الوطن العربي مرتفعة نسبيا وتشكل إحدى التحديات التي تواجه الجهود التنموية.

وبالرغم من ذلك فإن الإحصاءات تشير إلى أن نسبة أعداد سكان الريف العربي إلي إجمالي سكان الوطن العربي بدأت في التناقص، ويرجع ذلك بصفة رئيسية لارتفاع معدلات الهجرة من الريف

[8]) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سبق ذكره، ص75

إلى الحضر في معظم الدول العربية بسبب اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، واختلال توزيع الخدمات والمرافق العامة وفرص العمل ومستويات الأجور بين الريف والحضر، إضافة إلى ذلك فإن البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والخدمات المساندة وبخاصة خدمات التمويل والتسويق الزراعي تعتبر ضعيفة في الريف العربي. فالتحول من الريف إلى الحضر يعني زيادة الاحتياجات الكمية بالإضافة إلي التغيير في نمط الغذاء إلي أنماط أشد ضغطا على الموارد، كزيادة الطلب على البروتينات مثلا. وكذلك مستويات دخول السكان، فعندما تتحقق تنمية اقتصادية وتزداد دخول السكان يزداد طلبهم على الغذاء من الناحية الكمية والنوعية. [9] والجدول التالي يبين تطور إجمالي عدد سكان الوطن العربي:

الجدول رقم (1): تطور إجمالي عدد سكان الوطن العربي

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي عدد السكان بالمليون	362	361,2	370	378	387	400	413
معدل النمو السكاني/ في المائة	2,4	2,2	2,2	2,2	2,3	2,4	2,2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة (2011 حتى 2017)

يلاحظ من خلال البيانات السابقة تزايد إجمالي أعداد سكان الوطن العربي سنويا، وبمعدل نمو سنوي وسطي يقدر بحوالي 2,3% للفترة 2011 – 2017، الذي يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، عدا إفريقيا جنوب الصحراء.[10] ويعود ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية بشكل عام، إلي ارتفاع مستوي معدلات الخصوبة، حيث لا تزال تفوق 3 مواليد لكل امرأة في سن الإنجاب في بعض الدول العربية [11]، بالإضافة إلي إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والظروف المعيشية.

[9] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، العدد 230، الكويت 1998، ص 29.

[10] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لسنوات مختلفة من 2011 – 2018.
[11] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة.

وبناء على ما سبق فإن ارتفاع معدلات النمو السكاني تؤدي إلى ازدياد الطلب على الغذاء وبالتالي ازدياد العجز الغذائي وخاصة إذا كانت هذه الزيادة مصحوبة بتدني زيادة الإنتاج والغلة مقابل النمو الكبير في أعداد السكان، وزيادة الطلب على السلع الغذائية الرئيسية خاصة مع ارتفاع أسعار عدد من السلع في الأسواق العالمية. وتشير تقديرات كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، إلي ارتفاع لأسعار السلع الغذائية خلال السنوات القادمة، وذلك في ضوء استمرار النمو السكاني المرتفع بنسب أكبر من زيادة الإنتاج، وتحسن الأوضاع المعيشية والتغيرات المناخية، إذ يتوقع أن تصل قيمة الفجوة الغذائية العربية إلي حوالي 53 مليار دولار في عام 2020 بافتراض زيادة الفجوة بحدود 5% سنويا (تأثير الزيادة السكانية وزيادة أسعار السلع الغذائية).[12] وهذا التزايد الكبير في النمو السكاني وتعاظم الضغوط على الموارد المحدودة من المياه والأراضي يثير القلق حول مستقبل الأمن الغذائي العربي.

انطلاقا مما سبق يزداد القلق على مستقبل الأمن الغذائي العربي نتيجة للمعدلات المرتفعة للنمو السكاني وتزايد الطلب على الغذاء ومحدودية الأراضي الزراعية وتدهورها، واستنزاف الموارد المائية ناهيك عن نقصها وارتفاع نسبة الفاقد منها، ويزداد ذلك حدة عندما يكون مصحوبا بتوالي الأزمات العالمية في أسعار الغذاء وتعقدها.

ثالثا: الأزمة العالمية في أسعار الغذاء

لقد جاءت الأزمة العالمية في أسعار الغذاء لتدق ناقوس الخطر بشأن التهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي العربي الهش أصلا. فقد شهدت أسعار الكثير من السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعات غير مسبوقة (ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 52% في عامي 2007 2008)، كما أن الأسعار المحلية في الدول النامية للكثير من هذه السلع بقيت عند مستويات مرتفعة، وذلك بالرغم من اتجاه الأسعار العالمية إلي الانخفاض تحت تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

[12] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص 69.

الجدول رقم (2): الأسعار العالمية للقمح والذرة (بالدولار/ طن)

السنة	القمح الأمريكي الصلب	القمح الأمريكي الناعم	الذرة الأمريكية الصفراء
2004/2003	161	149	115
2005/2004	154	138	97
2006/2005	175	138	104
2007/2006	212	176	150
2008/2007	361	311	200
2010/2009	228	171	148

المصدر: Food and Agriculture Organization (FAO), Group Prospects and Food Situation. No.3(New York: FAO,2009).

تشير البيانات السابقة إلى أن الحركة التصاعدية في الأسعار واضحة منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وإن كانت حدة الارتفاع قد زادت كثيرا في 2007/2006 (21% للقمح الصلب، و27% للقمح الناعم، و44% للذرة الصفراء)، وفي 2008/2007(70% للقمح الصلب، و77% للقمح الناعم، و33% للذرة الصفراء). وبعدما بلغت الأسعار الذروة في منتصف عام 2008، فإنها أخذت في التراجع، وإن بقيت في عام 2009 عند مستويات أعلى كثيرا مما كانت عليه في 2006/2005 (بنسبة 30% للقمح الصلب، و24% للقمح الناعم، و42% للذرة الصفراء). وعموما فليس من المتوقع أن تتراجع أسعار الغذاء إلى ما كانت عليه قبل الأزمة قبل تغير الأوضاع واستقرار الإمدادات.

وقد استمرت الأوضاع المحلية للغذاء في الدول النامية عند مستويات مماثلة أو أعلى مما كانت عليه قبل وقوع الأزمة، وذلك بالرغم من الانخفاض الذي شهدته الأسعار العالمية للغذاء، ففي 46% من الحالات، كانت أحدث الأسعار المحلية أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة. وفي 13% من الحالات، فاقت

هذه الأسعار أي مستوي سابق لها. وقد أرجعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة هذا الوضع إلي عدة أسباب تتباين من إقليم إلي آخر، لعل أبرزها:[13]

- انخفاض الإنتاج المحلي
- تأخر وصول الواردات
- النزاعات المحلية
- ازدياد الطلب بفعل ازدياد الدخل، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.
- الانخفاض في سعر صرف العملة المحلية
- العقبات أمام نقل الغذاء
- ارتفاع نفقات النقل
- التغيرات في سياسات الغذاء والتجارة.

وثمة توافق على أسباب الطفرة في أسعار الغذاء في عامي 2007 و2008. وأبرز هذه الأسباب، حسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ما يلي:

أ . ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وتكاليف نقله بسبب ارتفاع أسعار النفط.

ب . نقص الإنتاج في عدد من الدول المنتجة والمصدرة للغذاء، ولاسيما في الدول النامية.

ج . تزايد الطلب على الغذاء، ولاسيما في الدول النامية في آسيا.

د . تزايد الطلب على بعض المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي السائل كردة فعل للارتفاع أسعار الطاقة الأحفورية.[14]

ومما زاد الطين بلة أن هذه العوامل قد جاءت على خلفية انخفاض المخزون العالمي من الحبوب الغذائية انخفاضا تاريخيا، الأمر الذي زاد من حدة ارتفاع أسعار هذه الحبوب في الأسواق العالمية. كما تفاقمت مشكلة الارتفاع في الأسعار مع اتجاه عدد من الدول لتخفيض أو حظر صادرات الغذاء. وقد

(13) إبراهيم العيسوي، تحديات الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ، بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، القاهرة 2010، ص 17.

(14) منظمة الأمم المتحدة، للأغذية والزراعة (الفاو)، حالة الأغذية والزراعة في العالم 2008، الوقود الحيوي الآفاق والمخاطر والفرص، روما 2008، ص101.

أسهمت أسباب أخري في ارتفاع الأسعار، مثل تقلبات الطقس والكوارث الطبيعية، والمضاربات على أسعار المحاصيل الغذائية. وفي ضوء ما سبق تزداد صعوبة إمكانية تحقيق الأمن الغذائي العربي خاصة في ظل الانكشاف الغذائي العربي.

رابعا: تباينات مؤشرات الأمن الغذائي العربي

توجد هناك تباينات واسعة في العالم العربي الذي يحتوي على دول مصنفة من بين أكثر الدول ثراء، وعلى المستوي العام، فإن عدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم العربي لا يزال يتفاقم على نحو مقلق، عند نسبة تقارب 10% من السكان، أي حوالي 46 مليون نسمة، منهم 25% من الأطفال.[15]

ولم يعد خافيا أن موضوع الأمن الغذائي يشكل أحد الأسباب الجوهرية للصراعات في المنطقة، والتي انفجرت في عدد من الدول العربية بسبب انعدام الأمن الغذائي على المستويين المحلي والأسري، وذلك على عكس المسببات للثورات التي تندلع في أقاليم أخري، كما هو حال دول أوربا الشرقية مثلا، حيث عادة ما تنشأ بسبب فساد الحكام وضعف الحكومات.

وهناك بعض الدول العربية، كما الحال بالنسبة إلى مصر واليمن والمغرب مثلا، التي يمثل فيها دعم الغذاء حجر الزاوية للتخفيف من صعوبة الحصول على الغذاء ومواجهة الصدمات الناشئة عن تقلبات الأسعار، ولكن المشكلة هي في ارتفاع كلفة هذا الدعم الذي تستفيد منه الفئات الميسورة، أو يساء استخدامه لغايات تجارية، كما يجب أن يعاد النظر في هيكلته ليوجه إلي الفئات المحتاجة والمحرومة، بما يفعل دوره ويحد من الهدر والإنفاق غير المجدي الذي يمكن توفيره واستخدامه في سبيل توفير شبكات الأمان الغذائي على أسس مستدامة.

ومن ناحية ثانية فإن التقلبات المناخية الحادة ولاسيما حالات الجفاف، تعمل على مضاعفة المخاطر في مجال الاضطرابات المدنية المرتبطة بالأمن الغذائي، ولذلك فإنه من المهم جدا اعتماد الاستراتيجيات التي تتأقلم مع هذه التقلبات، إن على المستوي الزراعي والأسر الزراعية، أم على مستوي سياسات توزيع الدخل من خلال تعزيز فرص خلق مصادر متنوعة للدخل للأسر الفقيرة وكذلك للأسر المتوسطة الدخل.

[15] الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة العربية، نحو مقاربة جديدة للأمن الغذائي العربي، القاهرة 2014، ص 4.

خامسا: الانكشاف الغذائي العربي

لقد نتجت أزمة الغذاء عن أسباب جوهرية تتجاوز ما شاع الحديث عنه، من: نقص الإنتاج بسبب الظروف المناخية غير المواتية والكوارث الطبيعية وتزايد الطلب على المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي السائل والطلب المتزايد على الغذاء من جانب الدول الآسيوية الصاعدة.

إن هذه الأسباب حقيقية، ولكنها لا تكشف عن جذور الخلل العميق والهيكلي في قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء الذي حال لسنوات متعددة دون مواكبة عرض الغذاء للطلب المتزايد عليه، ولاسيما في الدول النامية. وطبقا لتقرير لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن هذا الخلل يرتبط من جهة العرض بضعف أو نقص الاستثمارات في القطاع الزراعي الغذائي، وهو ما أشار إليه أيضا البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لعام 2008.[16] وفي تقرير آخر يربطه بالانخفاض الطويل المدى والمزمن للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي، كما تكرر ذكره في البيان المشترك لقمة الثماني بشأن الأمن الغذائي العالمي التي عقدت في يوليو 2009. ويرتبط هذا الخلل من جهة الطلب باستمرار الفقر عند معدلات مرتفعة، مما حد من القوة الشرائية المتاحة لقطاعات واسعة من السكان، وحال دون حصولهم على احتياجاتهم الغذائية. ويضاف إلى ذلك النتائج التي أسفرت عنها السياسات الاقتصادية المعروفة (بتوافق واشنطن) التي طبقت في البلدان العربية ومعظم الدول النامية، وكذلك سياسة المعايير المزدوجة التي تطبقها الدول المتقدمة الغنية المسيطرة على منظمة التجارة العالمية، حيث تدعوا الدول النامية إلى تحرير زراعتها وتجارتها الزراعية بينما تستمر هي في تقديم الإعانات السخية إلى مزارعيها وإلى الصادرات الزراعية.

ولعل أبرز العوامل الهيكلية التي تراكمت عبر سنوات طويلة، ولم تكن أزمة الغذاء إلا تعبيرا عن تفاقمها، هو نقص الطاقة الإنتاجية في مجال الغذاء في الدول النامية، وبخاصة في الدول التي ترتكز اقتصاداتها على قاعدة زراعية عريضة، وذلك على امتداد الفترة من عام 1970 حتى عام 2001. فخلال هذه الفترة شهدت الكثير من الدول النامية ركودا أو نقصا في متوسط نصيب الفرد من إنتاج السلع الغذائية الأساسية.

[16] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام 2008.

وثمة عامل هيكلي آخر أسهم بوجه خاص في العجز المزمن لإنتاج الحبوب عن تلبية الاحتياجات المتزايدة إليها، ألا وهو التحويل المتزايد للحبوب . ولاسيما الذرة وفول الصويا . إلى إنتاج اللحوم، حيث تضاعف متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العالمي خلال الأربعين عاما الماضية. ومن المعروف أن عملية تحويل الحبوب إلي لحوم . بدلا من استهلاكها المباشر كغذاء للبشر . تنطوي على فقدان نحو 95% من السعرات الحرارية التي تحتويها الحبوب.[17] وإذا كان استهلاك اللحوم يتزايد مع الارتفاع في المتوسط العام لدخل الفرد فإن معدل التزايد في الاستهلاك يرتفع بدرجة أكبر مع ازدياد التفاوتات في توزيع الدخول على النحو الحاصل في الاقتصادات الرأسمالية، ولاسيما مع التحول لتحرير الاقتصاد وإطلاق العنان للقطاع الخاص.

وليس من قبيل المصادفة أن يتزامن ركود أو نقص الإنتاج الغذائي في الدول النامية، وأن تتفاقم حالة الانكشاف الغذائي فيها خلال الفترة ذاتها التي شاع فيها تطبيق سياسات توافق واشنطن. إن نقص الطاقة الإنتاجية للدول النامية في مجال الغذاء، لا يمكن أن ينفصل عما أدت إليه هذه السياسات من تحرير للإنتاج الزراعي وتحرير للتجارة الخارجية . والداخلية . في السلع الزراعية، وفي مستلزمات الإنتاج الزراعي، ومن إطلاق لقوي السوق، وتراجع في دور الدولة للزراعة، سواء في جانب الاستثمار الزراعي، أو في جانب المساندة الحكومية للإنتاج الزراعي، أو في جانب الدعم الزراعي، ومن تفكيك للمؤسسات التي كانت للدولة دور مهم في إدارتها(مثل هيئات التسويق الحكومي)، أو في الإشراف عليها ومساندتها (كالجمعيات التعاونية). وقد خلفت هذا التطورات عجزا استثماريا وفراغا مؤسسيا لم يتمكن القطاع الخاص من ملئهما، كما أنها قد أسفرت عن خلل كبير في توزيع الدخول، أدي بدوره إلى انحياز الإنتاج الغذائي إلي صالح سلع الأغنياء على حساب سلع القطاع الأكبر من ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة.

ولا يمكن فصل تزايد الانكشاف الغذائي للبلدان العربية وسائر الدول النامية عن المنافسة غير المتكافئة التي تعرض لها المنتجون المحليون. وخاصة صغار المزارعين. من جانب الواردات الغذائية الرخيصة من الدول المتقدمة التي استمرت في تقديم الدعم السخي لمزارعيها ولصادراتها الزراعية. لقد ترتب على هذه المنافسة غير المتكافئة تدهور حاد في الإنتاج الزراعي الغذائي المحلي، وإفقار قطاع واسع من صغار المزارعين، بل وهجران نسبة منهم للزراعة.

(17) إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص21.

وفي ظل التوجه التصديري لسياسات توافق واشنطن، تحولت نسبة لا يستهان بها من الموارد من إنتاج المحاصيل الغذائية المطلوبة للاستهلاك المحلي إلى إنتاج محاصيل التصدير. وطبقا لدراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للأوضاع في 23 دولة نامية أسفر تحرير التجارة عن تزايد معدل الواردات الغذائية إلي هذه الدول إلي ضعفي أو ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل تطبيق هذه السياسة.[18]

وهذه السياسات التحريرية هي السياسات ذاتها التي انطوت عليها اتفاقية الزراعة في منظمة التجارة العالمية من خلال التزام الدول الأعضاء بتخفيض أو إلغاء الحواجز التجارية أمام الواردات الزراعية، سواء أكانت هذه الحواجز تعريفية (جمركية) أم غير تعريفية (فنية وما إليها)، وتخفيض الدعم الزراعي، وإلغاء أنواع محددة منه كانت الدول النامية تعتمد عليها في تحفيز مزارعيها على زيادة إنتاجهم، وبالرغم من الحديث المتكرر في اتفاقية الزراعة والاتفاقيات الأخرى في منظمة التجارة العالمية عن تشوهات الأسواق والأسعار، فقد تجاهلت عدد من التشوهات المهمة، مثل تلك الناتجة من النفوذ الضخم للشركات الاحتكارية الكبرى المتعدية الجنسيات في الأسواق الزراعية.

ولا يمكن إغفال أثر اتفاقيات أخري لمنظمة التجارة العالمية، وبخاصة اتفاقية الدعم، واتفاقية الخدمات، واتفاقية حماية الملكية الفكرية، في فتح الأسواق والإضرار بالمنتجين المحليين في الدول النامية، وفي رفع كلفة الإنتاج الزراعي الغذائي، وزيادة الانكشاف الغذائي. لقد حالت اتفاقية الدعم دون تقديم الحوافز الضرورية لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي، كما فتحت اتفاقية الخدمات الأسواق المحلية أمام منشآت التجارة والتوزيع الأجنبية (بما في ذلك انتشار مخازن السبر ماركت التابعة للشركات المتعدية الجنسيات)، وعملت على طرد نسبة غير قليلة من صغار التجار من السوق. كما أسفرت اتفاقية حماية الملكية الفكرية عن تقوية نفوذ الشركات المنتجة للبذور والأسمدة والمبيدات، وإلى رفع كلفة هذه المدخلات، فضلا على تزايد الاعتماد على هذه المدخلات المستوردة.

إجمالا لقد تعمقت أزمة الغذاء، وتزايد الانكشاف الغذائي للشعوب العربية، وسائر شعوب الدول النامية، مع التحول إلى الانفتاح الاقتصادي وسياسات توافق واشنطن، الذي حظيت بقسط وافر من النقد. إن هذه السياسات لم تسفر فقط عن إعاقة تحقيق هدف الأمن الغذائي العربي (بتناقص الطاقة الإنتاجية

[18] إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

المحلية في مجال الغذاء واتساع نطاق الفقر)، بل إنها أخفقت في إحداث التنمية الشاملة والمطردة والعادلة التي تنشدها الدول العربية وسائر الدول النامية.

ويعاني الوطن العربي من عجز غذائي يزداد حدة، تجاوز كونه يشكل عبئا ثقيلا يضغط على ميزانيات الدول إلي عائق يمنع التطوير والتنمية.[19] فارتفاع فاتورة الغذاء بشكل مضطرد، وخصوصا في الدول ذات الكثافة السكانية العالية تشكل أرقاما لا تستطيع موارد هذه الدول توفيرها ضمن بنية اقتصاداتها الحالية، وتتسع دائرة الفقر والبطالة، وعجز الخدمات عن تسيير عملية التنمية وتلبية احتياج التوسع السكاني، ويؤدي كل ذلك إلي اضطرابات اجتماعية واقتصادية عميقة. ونظرة على موارد الدول العربية تشير بوضوح إلى الأسباب الكافية وراء هذا العجز والتي تتمثل في تحديات استثمار المياه والأراضي والطاقات البشرية الهائلة.

وبناء على ما سبق يزداد الوضع صعوبة على تحقيق الأمن الغذائي العربي في البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية التي أنتجتها الاتفاقيات الدولية التي نتجت عنها السياسات التحريرية السابقة التي ولدت نوعا من الاحتكارات في الأسواق الزراعية العالمية والسيطرة عليها من طرف الدول المتقدمة.

سادساً: الاحتكار في الأسواق الزراعية العالمية

تشكل حالة تركز الإنتاج الزراعي في يد الشركات العالمية ومن خلالها الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات تهديدا للأمن الغذائي العربي، وذلك من خلال قوة الشركات العاملة في الأسواق الزراعية العالمية التي تعتبر أسواق بائعين، ومن ثم يقع فيها المشتري تحت رحمة البائع، وكلما ازداد اعتماد الدول على الأسواق الزراعية العالمية، ازداد تعرضها لاستغلال هذه الشركات، مع احتمال مواجهتها صعوبات جمة في الحصول على احتياجاتها في بعض الأحيان، وذلك حتى عندما تتوافر لديها القوة الشرائية اللازمة.

ويتداخل نفوذ الدول مع نفوذ الشركات الكبرى في الأسواق العالمية للسلع الزراعية والغذائية، فثمة عدد محدود من الدول التي لديها فائض من إنتاجها يسهم بنسبة كبيرة في صادرات عدد من السلع الزراعية والغذائية الأساسية، وذلك في مواجهة عدد ضخم من الدول التي تعد مستوردا صافيا لهذه الدول.

[19] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ص107.

ويتركز نحو 75% من صادرات القمح بيد 6 دول هي: الولايات المتحدة 23,6%، وكندا 12,7%، وفرنسا 13,4%، واستراليا 12,7% والأرجنتين 8,1%، وألمانيا 4,1%. كما سيطرت نحو 5 دول على نحو 90% من صادرات الذرة الشامية، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية 53,6%، والأرجنتين 13,1%، والصين 10,3%، وفرنسا 8,2%، والبرازيل 4,1%. أما في حالة فول الصويا، فإن ثلاث دول فقط تسيطر على 90% من صادراته، وهي: الولايات المتحدة 46,3%، والبرازيل 31,1%، والأرجنتين 12,9%. وتخف درجة التركز بالنسبة إلى البذور الزيتية الأخرى، حيث تسيطر 9 دول على 80% من صادرات بذور عباد الشمس، بينما تسيطر 4 دول نامية على نحو 57% من صادرات بذور السمسم.

ويصل التركز درجة عليه فيما يتعلق بصادرات الزيوت النباتية، خاصة زيت الذرة الذي تنفرد الولايات المتحدة بنحو نصف صادراته، وزيت النخيل الذي تسيطر على 88% من صادراته دولتان هما ماليزيا وإندونيسيا، وزيت الصويا الذي تسهم الأرجنتين والبرازيل بنحو ثلثي صادراته، وزيت عباد الشمس الذي يأتي أكثر من نصف صادراته من الأرجنتين وأوكرانيا. كما تسيطر 3 دول على نحو نصف الصادرات العالمية للسكر، وهي البرازيل وتايلاند وكوبا.[20]

ويلاحظ أن الولايات المتحدة تتصدر قائمة كبار المصدرين بنسب تتراوح بين الربع وما يزيد قليلا على النصف في حالة 5 سلع غذائية أساسية، وهي القمح 23,6%، وفول الصويا 46,3%، وزيت الذرة 49,3%، والذرة الشامية 53,6% والذرة الرفيعة 85%.

انطلاقا من ما سبق باتت الدول العربية مطالبة بمواجهة التحديات التي تهدد الأمن الغذائي العربي سواء منها ما تعلق بالنمو السكاني المرتفع والاستغلال الجائر للموارد الزراعية المحدودة والانكشاف الغذائي العربي في ظل الارتفاع المتزايد للأسعار العالمية للسلع الغذائية الزراعية الناتج عن الاحتكارات التي تسيطر على مصادر الغذاء العالمي، وبالتالي يجب تبني سياسات تخفف من حدة الصعوبات السابقة وتكون سبيلا لتيسير الوصول إلي الأمن الغذائي العربي المنشود.

[20] عبد القادر دياب وآخرون، أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وأدوات تنفيذها، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 213، معهد التخطيط القومي، القاهرة 2009.

سابعا: سبل مواجهة تحديات الأمن الغذائي العربي

1 . تحرير الإرادة الوطنية

تعتبر الأزمات التي تصيب إنتاج الغذاء وأسعاره، والمخاطر المتزايدة التي تحيط بالتعامل مع الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية الغذائية، تجعل معالجة الانكشاف الغذائي العربي، واستهداف تأمين الغذاء الكافي والآمن للشعوب العربية على نحو مستدام، هدفا لم يعد يحتمل التأجيل أو الفتور والتراخي في السعي إلى تحقيقه.

إن هذا الهدف ممكن إذا انطلق العرب نحو تحقيقه بجهد جماعي متناسق، يعزز ما يبذل من جهود على المستوي القطري من جهة، وما يبذل من جهود بالتعاون مع سائر الدول النامية من أجل إحداث تعديلات في البيئة الدولية تعزز التنمية الشاملة لهذه الدول، ولاسيما في منظمة التجارة العالمية وغيرها من المحافل الدولية ذات الصلة بالقضايا الدولية.

إن الوطن العربي لا يفتقر إلى استراتيجيات للتنمية الزراعية وتوفير الأمن الغذائي العربي، فما أكثر الوثائق التي أعدت على امتداد أكثر من ثلث قرن لبلورة مثل هذه الاستراتيجيات، وكان من ضمنها الاستراتيجيات التي أقرتها القمة العربية التي عقدت في الرياض في عام 2007، ولا يعوق الوطن العربي عن تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات سوي أمرين:

أ . القيود على الإرادات الوطنية العربية المرتبطة بأوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية للدول المتقدمة، ومحاولة تحويل الوطن العربي إلي دائرة نفوذ لهذه الدول، واحتلال أجزاء منه، وإقامة قواعد عسكرية في أجزاء أخري. وهذا في الواقع هو جوهر ما يشار إليه عادة بغياب الإرادة السياسية لدي النظم العربية، وهو ما يحول دون تبني سياسات للتنمية المستقلة من جهة، ويعرقل التقدم على طريق العمل العربي المشترك من جهة أخري.

ب . غياب ضغوط شعبية كافية على النظم الحاكمة، وعجز القوي السياسية الحزبية وغير الحزبية. لأسباب من داخلها وأخري من خارجها، متمثلة في القيود التي تفرضها النظم الحاكمة على نشاطاتها. عن توليد هذه الضغوط أو تنميتها إذا تفجرت بتحركات عفوية، ومن ثم فشلها في إحداث الحشد الشعبي والتعبئة الجماهيرية حول الوجهات البديلة للتنمية والتكامل العربي.

2. الاستحواذ على التكنولوجي

يتعرض معظم الأقطار العربية بصورة متزايدة لمشاكل عدم مواكبة إنتاج الغذاء للنمو السكاني وزيادة الطلب على الغذاء، ومن ثم فإن توفير بنية أساسية محفزة للتنمية الزراعية المتسارعة لتحقيق الأمن الغذائي أمر بالغ الحيوية، إذ يمتلك الوطن العربي الكثير من الموارد التي تؤهله لتوفير احتياجاته الغذائية وتحقيق فائض للتصدير من السلع الغذائية النباتية والحيوانية، حيث تمتلك الدول العربية مجتمعة حوالي 120 مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي لم تستثمر بعد ويقع الجزء الأكبر منها في السودان الذي تتوفر فيه مصادر المياه التي يمكن استثمارها لتعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية.[21] هذا فضلا عن إمكانيات التنمية الرأسية عبر تحديث أنماط الإنتاج الزراعي التقليدية، وتطوير أنظمة البحث العلمي. وبالتالي فإن أي استراتيجية للارتقاء بالزراعة، ومن ثم إنتاج الغذاء، لابد أن تعطي أولوية للاستحواذ على التكنولوجيا باعتبارها الأداة الفعالة لتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة المحدود، وفي هذا الإطار يمكن ذكر بعض الأفكار للاسترشاد بها من أجل الاستخدام الفعال لقدرات العلم والتكنولوجيا لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بأربعة موضوعات رئيسية:

أ . بناء جهاز بحث علمي مرتبط بقضايا التنمية الزراعية، قادر على توليد فائض مستمر من التكنولوجيات والنظم الزراعية المحسنة.

ب . بناء جهاز إرشادي قوي، ومرتبط بالجهاز البحثي بصورة فعالة، قادر على نقل منجزات العلم والتكنولوجيا، أي التكنولوجيات والنظم الزراعية المحسنة، إلى مواقع الإنتاج والعمل على تطبيقها بنجاح.

ج . الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات البحثية والإرشادية، وللموارد الزراعية، بهدف حشد الموارد لتحقيق الأهداف الوطنية.

د . إعداد الإنسان المستقبل للتكنولوجيا والمستخدم لها إعدادا سليما، وبعبارة أشمل التعليم والتدريب للموارد البشرية.

ويضاف إلى ما سبق البحث العلمي والتطوير المرتبط بالإنتاج، ومن ثم التنمية، والواعي بالمحددات البيئية، هو العنصر القائد لعملية التنمية الزراعية المستدامة وهو ليس فقط ذا عائد اقتصادي،

[21] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص 70.

ولكن أيضا هو الذي يفتح الآفاق الجديدة، وهو القادر على استشراف المستقبل وتشكيله، بل وعلى إحداث اختراقات قد تبدو في الوقت الحالي مستحيلة. ولمواجهة مشكلة الغذاء بالتركيز الواجب الذي تستحقه، ينبغي توجيه الاهتمام الكافي لنظم وأساليب البحث الزراعي، وإعادة تشكيلها وصياغتها وتوجيهها بما يتلاءم وحجم التحديات المطلوب منها مواجهتها. ولكي يحقق البحث العلمي الزراعي ما هو مطلوب منه، ينبغي أن ينظم في برنامج وطني مرتبط بالتنمية الزراعية.

لقد تكرر التأكيد على أن وضع الأمن الغذائي العربي في ظل معدلات ازدياد الفجوة بشكل كبير يتطلب القيام بمجموعة من السياسات والإجراءات الفاعلة لبناء منظومة اقتصادية اجتماعية تعالج قصور تنمية الإنتاج الزراعي وبالتالي مواجهة العجز الغذائي وتتمثل في[22]:

. اعتماد سياسات الاقتصاد الجزئي وآلياتها لزيادة القدرة التنافسية في استخدام الموارد في إنتاج الغذاء، ولاسيما النادرة منها من خلال توسيع الأسواق في ظل أوضاع اقتصادية عربية تكاملية.

. تطوير استخدام الموارد التكنولوجية، سواء الميكانيكية أو البيولوجية أو الكيميائية، والتوسع في التكنولوجيات الوراثية، من أجل الارتقاء بإنتاجية الوحدات الأرضية إلى مستويات قريبة من نظيراتها الإقليمية أو العالمية.

. تنمية مورد العمل الزراعي وتطويره من خلال تنمية القدرات البشرية الزراعية، واستصلاح الأراضي الزراعية، والعمل على مكافحة التصحر وانجراف التربة والحد من الزحف العمراني في العديد من المناطق الزراعية العربية.

. الاهتمام بالبنية المؤسسية الزراعية وتطويرها، وزيادة فاعليتها على الصعيد القطري، وتناسقها الإقليمي، ولاسيما في ذلك الجانب المرتبط بالتمويل والتسويق الزراعي.

. وضع تشريعات زراعية ترتبط بتنظيم استخدام المياه محليا، وبنمط الملكية الزراعية، واستخدامات الأراضي.

[22] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ص 70.

. تقليص ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة من خلال خلق بيئة الاستقرار في المجتمعات الريفية، وتوفير حوافز العمل الزراعي والاهتمام باتجاهات تطوير البني المرتبطة بمستويات المعيشة في الريف الساعية إلى خفض حوافز الهجرة خارج النشاط الزراعي.

. تفعيل استراتيجيات خفض الفقر في الريف من خلال الآليات الاقتصادية المؤدية إلى خفض الأهمية النسبية للفقر الريفي وشدته، ومعالجة الحالات المحتملة لظاهرة الجوع سواء من خلال شبكة الأمان الاجتماعي أو الاستفادة من المخزون الاستراتيجي لمساعدة الفقراء.

إن تطوير أداء القطاع الزراعي يتطلب ترشيد استخدامات المياه والتخلص من طرق الري التقليدي.[23] وخلق بيئة فعلية لجذب الاستثمارات الزراعية، وتخصيص موارد كافية لدعم البحوث العلمية وتطوير التقانة، واستثمار الأراضي المتوفرة واستغلال أعداد الثروة الحيوانية الهائلة وزيادة التجارة البينية العربية التي تتمتع بميزات نسبية وتطوير الريف والاستحواذ على التكنولوجيا، ومواكبة التطورات العلمية في التقانات الزراعية، والتوسع في تطوير قنوات التجارة مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية بالإضافة إلي تطوير البنية المؤسسية والهيئات التي تقود القطاع الزراعي ورفدها بالكفاءات العلمية، والعمل على تطويرها باستمرار في كافة مشروعات الري والمشروعات الزراعية المختلفة، وربط عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم.

وخلاصة القول ينبغي على المؤسسة البحثية الزراعية القائمة بمسؤولية البحوث الزراعية، أن تتولي القيادة وتأخذ زمام المبادرة في استكشاف الآفاق القريبة والبعيدة، وأن تسهم إيجابيا في تشكيل المستقبل برؤية مسبقة، ولا تتوقف عند المشاكل الآنية أو تقبع بانتظار ما قد يطرأ من مشاكل، وأن تبلور خططا عملية للمستقبل في إطار الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تولد فيضا مستمرا من التكنولوجيات الجديدة والمناسبة وتبلورها في نظم إنتاجية وزراعية متكاملة قادرة على الارتقاء بالإنتاج الزراعي.

ولم تعد أساليب الإنتاج والاستثمار الزراعي التقليدي قادرة على تلبية الاحتياجات المتصاعدة للسلع الغذائية مقابل الزيادة السكانية في الدول العربية، ولم يعد التوسع في المساحات المزروعة، وتخصيص كميات أكبر من المياه كافيا لتحقيق زيادة معتبرة في الإنتاج لتغطية الفجوة وتحقيق الأمن الغذائي، وأصبح

[23] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، مرجع سبق ذكره، ص 108.

القطاع الزراعي يواجه تحديات بنيوية تتمثل في قدرة الموارد الإنتاجية، وجاذبية الاستثمار الزراعي، واستقرار الريف، وتنافسية المنتجات الزراعية في الدول العربية على استنباط ونقل وتوطين التقانات الملائمة، في وقت تعاظم فيه دور المعرفة التقنية في الإنتاج والاستثمار والتسويق، وازداد عائد البحوث العلمية وتسابقت الدول في تحويل المعرفة إلي ثروة عبر البحث واستخدام التقانات الحديثة والمتطورة باستمرار.

يقدر الباحثون أن أكثر من 50% من النمو التراكمي للدخل في الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلي التقدم التقاني، وأن أكثر من 50% أيضا من نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مبني على الانجاز العلمي والتقاني.[24]

وتخصص الدول المتقدمة أكثر من 2% من الدخل القومي للبحث العلمي والتقني مقابل 0,3% في الدول العربية، مع الفارق الهائل بين حجم الإنتاج المحلي في هذه الدول، وبين مثيله في الدول العربية.

وحيث أنه لم يعد امتلاك الموارد التقليدية (الأرض، المياه، اليد العاملة) تنافسيا مقارنة بالميزات التفصيلية الكبيرة المبنية على استخدام التقانات الحديثة في الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي، وهو ما يظهر جليا في الدول العربية من خلال تفاقم العجز الغذائي والفقر المائي، وزيادة استيراد الغذاء. فقد أصبح استخدام التقانة وتطويرها هو أحد أهم الحلول لتلبية الاحتياجات من السلع الغذائية في الدول العربية.

لقد أتاح استخدام التقانات الحديثة مجالات رحبة لتطوير الزراعة وكفاءة استغلال الموارد، وتحقيق عائد مجزي من الاستثمار الزراعي، واتسعت تطبيقات التقانة في الزراعة لتشمل، تقانة المعاملات الزراعية، وإدارة واستصلاح التربة واستخدام الأسمدة والمبيدات، وتطبيقات المكافحة الحيوية للآفات والأمراض النباتية والحيوانية، وتحسين واستخدام التقاوي والبذور المحسنة، وتطوير الأصول الوراثية باستخدام التقانة الكيماوية، كما تطورت بحوث التقانات الحيوية لتشمل زيادة كثافة التمثيل الضوئي في النبات والتخصيب الحيوي للتربة، واستخدام الزراعة النسيجية للإنتاج الغزير والسليم، وإنتاج نباتات متحملة للإجهاد البيئي

[24] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، ص 64.

والملوحة والجفاف، وأصناف متحملة للإصابة بالآفات الحشرية، وبحوث تعديل خصائص المحاصيل، وبحوث المقاومة الحيوية، وإنتاج نباتات مقاومة للحشرات ومسببات الأمراض.

وفي مجال الإنتاج الحيواني فقد شملت تحسين إنتاجية الحيوانات، وتشخيص الأمراض، ودراسة الخرائط الجينية للحيوانات، والإخصاب ونقل الأجنة، وبحوث الجينات المتعلقة بالحجم والجنس ومعدلات التناسل في الأسماك.

وفي مجال الموارد المائية فقد تم التركيز على تعزيز دور البحوث في إدارة الموارد المائية، وتطوير البذور المقاومة للجفاف واحتياجات مائية أقل، والتوسع في نظام التربة البديلة والزراعة العضوية، وتوطين ونقل تقانات معالجة المياه وإعادة استخدامها، ورصد العوامل المناخية إضافة إلي التوسع في مجالات التقانة الأخرى، وأهمها تطوير تقانات ملائمة في الإنتاج والتسويق، وحفظ المحاصيل والأغذية، وتصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية، وتقانة تحليل المعطيات والمواصفات للأصناف المبتكرة. ويتطلب ذلك أن تزيد الدول العربية من جهودها في تطوير مراكز الأبحاث لتتماشي وتقترب على الأقل من مثيلاتها في الدول المتقدمة، واستقطاب الباحثين والعقول المهاجرة، وتطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات، ودعم أجهزة الإرشاد الزراعي، وربط شبكة البحوث الزراعية العربية، والتوسع في إنشاء الحضانات التكنولوجية المهتمة بالزراعة، وتخصيص موازنات كافية بنسب متطورة لتعزيز البحوث الزراعية في الدول العربية بما يتما شاي مع الاحتياجات الملحة للتطوير الزراعي وبما يمثل النسب المخصصة في الدول المتقدمة. بالإضافة إلى تنمية وإعداد الكادر البشري للنهوض بالتنمية الزراعية.

3 . تنمية الموارد البشرية القائمة بعملية التنمية الزراعية

يعتبر التقدم التكنولوجي هو المدخل الأساسي لتحقيق الزيادات في الإنتاجية والإنتاج الكلي المطلوب بشدة، هذا التقدم يتطلب بالضرورة كوادر بشرية على مستوي أعلى من المهارة الفنية والإدارية. ومن ثم فإن الموارد البشرية لابد أن تواكب التقدم التكنولوجي إذا كان لهذا الأخير أن يحقق الأهداف المرجوة منه. وهكذا، إذا كانت التنمية الزراعية تستهدف في المقام الأول رخاء الإنسان وسعادته، فإن الإنسان هو أداتها ومنجزها.

إن النجاح أو الفشل في النهوض بالزراعة وتحقيق الثروة الجديدة القائمة على التنمية المتسارعة والمستدامة، يعتمد في المقام الأول على الإنسان بدء من المزارع الصغير في أي حقل وفي أي مكان،

وإلى المسؤول الأول عن الزراعة، مرورا بعشرات الآلاف من الفنيين والمرشدين الزراعيين والباحثين والعلماء وقادة التنمية. إن هؤلاء جميعا يجب أن يتشكل لديهم إدراك واضح جلي بالأغراض والأهداف الوطنية للتنمية الزراعية، وأن يكتسبوا القدر المناسب من المعارف والمهارات الزراعية اللازمة لأدائهم أدوارهم بالفعالية الواجبة والسرعة المطلوبة. وهذا يعني أن تتوافر لديهم قاعدة راسخة من التعليم والتثقيف ثم الإعداد الجيد والتدريب.

ويحدد وارتون أربع فئات من المشاركين في التنمية الزراعية يؤثر تعليمهم وتدريبهم في نجاح التنمية الزراعية:

أ . المزارعون. من ملاك أو أصحاب مشروعات زراعية أو مستأجرين أو عمال زراعيين... الخ.

ب . أولئك الذي يخدمون المزارعون مباشرة . الباحثون والمرشدون الزراعيون.

ج . أولئك الذين يخدمون المزارعون بطريقة غير مباشرة . وموردو مدخلات الإنتاج، التجار...الخ.

د . القادة ومتخذي القرارات.

وما يهمنا في المقام الأول هو الفئتان الأولي والثانية، وكما أن لكل شريحة أو فئة دورها المتميز في عملية التنمية الزراعية، فإن لكل فئة احتياجاتها من التعليم والتثقيف والتدريب ولا شك في أن هناك جهدا كبيرا يبذل في كل الأقطار، وليس هناك من يبدأ من فراغ، ولكن المطلوب هو فعالية أشد لتحقيق إنجاز أكبر خلال وقت أقصر.

وهذا يعني حشد الجهود الوطنية للارتقاء بالإنسان القائم بالتنمية الزراعية، هذا الحشد يجب أن يتركز على ثلاث ركائز أساسية تشمل:

- ❖ توفير حد أدني من التعليم ومن المستوي الثقافي لجموع المزارعين توفر الأرضية الثقافية السليمة الخاصة على تقديس العمل الجاد المثمر، بمشاركة فعالة للمؤسسات التعليمية والإعلامية، ومستويات أعلى من التعليم والإعداد والتدريب للشرائح الأخرى تتناسب والواجبات الملقاة على عاتقهم.
- ❖ برامج للإعداد والتدريب، لا يستهدف الارتقاء بكفاءة الأداء فقط، بل أيضا تنمية القدرات الإبداعية والابتكارية لحل المشاكل وشق طريق التقدم، والقدرة على تحمل المسؤولية والرغبة في ذلك .

بتوفير الفرص للأفراد لاكتساب المهارات العلمية المناسبة، والمعرفة، والكفاءة، والارتقاء بمستوياتهم تبعا لتنامي قدراتهم. وأن تركز فلسفة التدريب على ثنائية الغرض، أي التدريب من خلال العمل والإنتاج.

- ❖ المشاركة الإيجابية للمؤسسات البحثية والإرشادية في إعداد وتدريب القوي البشرية بشكل كامل.

وفي هذا الصدد يذكر ليجانس ولوميس[25]، أن الركائز الأساسية لتعليم الريفيين في الدول النامية ينبغي أن تعتمد على أن التغير الدائم يأتي فقط من داخل الإنسان ذاته، وأن التغير في رغبات الناس وفي مشاعرهم وميولهم وقدراتهم، التي تساعدهم على تهيئة أنفسهم للتعامل مع الظروف المحيطة بهم بنجاح، يحتاج عادة إلي استخدام عامل منشط خارجي للتحفيز والتوجيه، ومن ثم ينبغي إنشاء مؤسسات لحفز التغيير، وأن تعمل هذه المؤسسات بكفاءة لتحقيق هذا الغرض. ويلخصان نتائج الإسهام الرئيس للتعليم العام في زيادة الإنتاجية الزراعية فيما يلي:

- ✓ يوفر للزراع المهارات الأساسية . القراءة والكتابة والحساب التي:

. تسهل اطلاعه واستحواذه على المعارف التكنولوجية

. تمكنه من الاحتفاظ بسجلات للمزرعة

. تمكنه من إجراء الحسابات اللازمة لاتخاذ القرارات بشأن المزايا الاقتصادية للمدخلات المقترحة عند المفاضلة بينها.

- ✓ يحسن من عقلانية المزارع بما يجعل من السهل عليه تخطي المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تعوق التقدم.
- ✓ يزيد قدرته على السؤال والتحقيق واستخلاص المعلومات، ومن ثم زيادة قابليته لتقبل الأفكار والفرص والوسائل الجديدة.
- ✓ يغير القيم والتطلعات، ومن ثم يقوي الإدارة في الترشيد الاقتصادي، ويسهل تبني التكنولوجيا الجديدة.

كذلك ليس من جدال في أن أي برنامج جاد للتدريب والإعداد ينبغي أن يضمن أن تتوافر لكل فرد في المجال الزراعي، وأيا كانت مسؤولياته، الفرص والدوافع للتعلم، بما يؤدي إلى تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة تتمثل في اكتساب المهارات الزراعية الأساسية، والاستحواذ على (المعرفة التخصصية) اللازمة

[25]) نقلا عن محمد السيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص314

لإكسابه الفعالية في أداء الواجبات الملقاة على عاتقه، واكتساب (الكفاءة الإدارية) التي تمكنه من تنظيم جهوده الشخصية. إن اكتساب (المهارات الزراعية) الأساسية ضروري لجميع المشتغلين بالتنمية الزراعية.

ولا شك في أن النتائج المرجوة من تطوير التعليم الأساسي، ومن محو أمية الكبار، تحتاج إلى وقت طويل نسبيا لجني ثمارها. ومن ثم يجب إعطاء أهمية كبري لتثقيف العنصر البشري الذي في سن العمل. ومن الضروري حشد جهود جميع الأجهزة التثقيفية، لنشر الوعي الثقافي الذي يركز على قضايا محددة مرتبطة بالتنمية الزراعية، منها: محاربة ظاهرة العزوف عن العمل؛ والحض على العمل الجاد المثمر، وتنمية الوازع الديني والأخلاقي في أداء الواجبات، والتعريف بوضوح بأبعاد مشكلة التنمية الزراعية وضرورتها للوطن، والاحتياجات والأهداف الوطنية وعلاقتها جميعها بالجهود الفردية للمواطنين، ومن ثم إشعارهم بأهمية دور كل منهم، إذ من إحساس الفرد بأهمية الدور الذي يقوم به للمجتمع والوطن، يتولد لديه الإخلاص والاجتهاد وتنمية الإحساس بسرعة الإيقاع التي يتميز بها العصر الحديث وأهمية عامل الوقت، وأن ما ينجز في ثلاث سنوات من الأفضل إنجازه في سنة واحدة متى كان ذلك ممكنا، وترشيد استخدام الموارد المائية وصيانة الأرض الزراعية والمحافظة على البيئة...الخ. هذا بالإضافة إلى خلق مناخ اقتصادي ملائم.

4 . المناخ الاقتصادي المحفز للتنمية الزراعية

عندما تنجح المؤسسة البحثية في توليد تكنولوجيات جديدة ونظم زراعية متطورة يمكن أن تحقق مكاسب للمنتجين، سواء من خلال زيادة الإنتاجية أو الجودة أو خفض تكاليف الإنتاج، وعندما تقوم المؤسسة الإرشادية المنوط بها نقل هذه التكنولوجيات والنظم الزراعية الجديدة إلى الزراع بعملها على خير وجه، لا يعني هذا أن هذه التكنولوجيات والنظم الزراعية سوف تطبق، وأن المكاسب المتوقعة منها سوف تتحقق، إذ لابد للوصول إلى هذا الهدف أن يتبناها الزراع والمنتجون.

هؤلاء المزارعون والمنتجون لن يتبنوا أي تكنولوجيات أو نظم مزرعية جديدة مالم تتوافر لهم، بالإضافة إلى الثقة في هذه التكنولوجيات والنظم الجديدة وفي المكاسب التي يمكن أن تحققها مجموعة من الشروط يمكن أن نطلق عليها مجتمعة مناخا مشجعا ومحفزا للمنتجين، لتبني التكنولوجيات والنظم الجديد وتحقيق المكاسب المأمولة منها.

وفي هذا الصدد، لا يختلف صغار المزارعون عن كبارهم، حتى أولئك الأقل حظا من التعليم عن أولئك الأكثر تعليما، فهم جميعا يهتمون بتحسين ظروفهم الاقتصادية، وهم جميعا يحتاجون إلي المناخ الذي يحفزهم على العمل ويعطيهم الأمل في الحصول على مكاسب مقابل هذا العمل.
وبصفة عامة، إذا تتبعنا العملية الإنتاجية الزراعية زمنيا، نجد أنه لكي يقبل المزارعون والمنتجون على تبني إنجازات التكنولوجيا الحديثة، سواء كانت أصنافا نباتية أو سلالات حيوانية، أو معاملات زراعية أو رعاية بيطرية، أو نظم إنتاج متطورة..الخ، وأن يحققوا من هذا التبني أكبر قدر ممكن من المكاسب، يجب أن يتيسر لهم أربعة متطلبات أساسية هي:

أ . الحصول على مدخلات الإنتاج التي توصي بها المؤسسات البحثية الإرشادية، بصورة ميسرة ومحققة لاحتياجاتهم: زمنيا (في الأوقات المناسبة)، ومكانيا (في الأماكن القريبة منهم)، وكميا ونوعيا (طبقا لاحتياجاتهم).
ب . الحصول على التمويل اللازم لشراء مدخلات الإنتاج، أو أدوات ومعدات التحديث..الخ، من خلال المؤسسات التمويلية الخدمية بشروط ميسرة، ومن دون عناء، وفي الوقت المناسب.
ج . الوصول إلى الأسواق لبيع منتجاتهم بسهولة ويسر وبسعر مناسب.
د . حوافز اقتصادية مشجعة لتطبيع منجزات التكنولوجيا الحديثة، وللاستثمار في الإنتاج الزراعي، وذلك من خلال توازن مفيد بين أسعار المدخلات والمنتجات يترك لهم عائدا عادلا يتناسب مع تنامي جهدهم وحسن إدارتهم للعملية الإنتاجية.

هذه المتطلبات الأساسية يمكن وضعها في إطار ثلاثة أنشطة:

- السياسات التي تتبعها الحكومة، والظروف التي توفرها لتشجيع الاستثمار بمستوياته المختلفة بدء من المزارع الصغير وحتى الشركات الكبيرة، والدعم غير المباشر الذي يمكن أن تقدمه وأن تستخدمه في توجيه الاستثمارات، والمساندة التي يمكن أن تقدمها لفتح الأسواق والتصدير والحماية من الإغراق الأجنبي، والاستثمار الحكومي المباشر في مجالات تحسين البنية الأساسية، مثل مشروعات تحسين خصوبة التربة، تطوير وتحسين نظم الري والصرف، الطرق والاتصالات والكهرباء..الخ، ودعم وتطوير الأجهزة البحثية والإرشادية، والتنمية البشرية.

- نظام التسويق: الذي يعتمد عادة على شبكة من الأفراد واتحاد المنتجين والجمعيات التعاونية والشركات، والذي ينبغي أن يكون عادلاً. بمعني أن يعطي للمنتج حقه كاملاً ويحقق الربح من خلال الخدمات التي يقدمها للعملية التسويقية، وكفئا بمعني أن يكون قادرا على تسويق المنتجات بأفضل أسعار ممكنة وفي الأوقات المناسبة وبأقل قدر من المفقود أو التالف. وهنا للحكومة دور كبير . دون الانغماس في ممارسة عمليات التسويق . يتمثل بوجه عام في سن قوانين ولوائح واضحة تنظم منح التراخيص وأوجه النشاط والضمانات اللازمة لمباشرة النشاط، والعقوبات في حالة الإخلال بها، ونظم مواصفات ومقاييس واضحة ومحددة...الخ، والإشراف الدقيق والصارم على تطبيق هذه القوانين واللوائح. وكذلك تشجيع جهود تحديث أساليب وأدوات التسويق بجميع مراحله، بدء من إنشاء مراكز التجميع القريبة من مراكز الإنتاج، وتحسين وسائل النقل وطرق ووسائل التداول، والصوامع والثلاجات، والمجازر، والأسواق المركزية، ومصانع التعبئة والتعليب وتصنيع الألبان...الخ.
- مؤسسات خدمية ديناميكية: تقوم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بدور رئيسي في قيادة عملية التنمية الزراعية، ومن ثم فإن تحديثها بصورة متواصلة لكي تؤدي واجباتها على خير وجه، ويتوافق مع روح العصر التي تتطلب الدقة والسرعة والكفاءة، يمثل ركنا أساسيا وشرطا لا غني عنه لنجاح العملية الإنتاجية الزراعية.

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الأنشطة الثلاثة تشكل نظاما مترابطا ومتكاملا لتحقيق المتطلبات الأربعة السابق الإشارة لها، واللازمة لحث المزارعون والمنتجون على تبني منجزات التكنولوجيات الحديثة، والتي ينبغي أن يكون واضحا أن العجز في أي منها يلعب دور العامل المحدد ويعطل فعل باقي العوامل. ويذكر وورتمان وكومنجز أن جهود الحكومة كثيرا ما تركز على بعض المكونات مثل توفير الائتمان، أو البذور أو الخدمات الإرشادية، وتكون النتيجة معدلات إنتاج مخيبة للآمال، هذا الفشل ينتج عن مواطن الضعف الأخرى في النظام، مثل المكون التكنولوجي، أو الأسواق، أو مراكز توفير مدخلات الإنتاج التي قد تكون بعيدة عن المزارع، أو الأسعار التي تدفع للمزارع التي قد تكون منخفضة كثيرا، ولا توفر لهم قدرا معقولا من الربح، وعادة لا يكون الخطأ والفشل راجعا إلي المزارع، بل يرجع إلي تصميم أو تنفيذ البرامج بما فيها مكون السياسات.

5. التنمية بالاعتماد على الذات

إذا كان جوهر الأمن الغذائي العربي هو الاعتماد على الذات في توفير القدر الكافي والآمن من الغذاء للشعوب العربية، وتيسير حصول كل الناس عليه، وذلك بالمعني النسبي للاعتماد على الذات، وفي الحدود التي لا تتجاوز على معايير التخصص والكفاءة الاقتصادية بمفهومها الديناميكي، ولا تجور كذلك على متطلبات صيانة البيئة؛ وإذا كانت الجهود الرامية إلي تحقيق الأمن الغذائي العربي لا تنحصر في المجال الزراعي وحده، بل إنها تمتد إلي مجالات أخري عديدة، كالتنمية الريفية، والتصنيع، والنقل، والطاقة، والتعليم، والصحة، والبحث والتطوير...الخ.

وإذا كان الأمن الغذائي غير قابل للانفصال عن النمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي، فضلا على الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي؛ ومن ثم فإنه من المنطقي أن تكون استراتيجية الأمن الغذائي العربي مكونا من مكونات استراتيجية كلية وشاملة للتنمية العربية؛ وإذا كانت زيادة الإنتاج والإنتاجية في مجال الغذاء، وفي المجالات الأخرى المشار إليها سابقا، تتطلب إحداث زيادة ضخمة لأعوام متعددة قادمة في الاستثمارات، لا يتصور تدبيرها إلا بالاعتماد على الذات من خلال تنمية المدخرات المحلية في المقام الأول.

وإذا كان إدراك هذه الغايات جميعا غير ممكن بالاعتماد أساساً على القطاع الخاص، حيث أثبتت تجربة الماضي قصور إمكانيات هذا القطاع، وقصر نظره، وتبعيته للشركات الأجنبية، وهو ما يعني ضرورة قيام الدولة بدور نشط في مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي؛ وإذا كان إدراك هذه الغايات غير ممكن أيضا بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أكدت تجارب كثيرة أنه لا يتدفق إلي دولة ما بغزارة إلا بعدما تكون تلك الدولة قد قطعت أشواطا في اتجاه زيادة مدخراتها واستثماراتها زيادة ضخمة اعتمادا على جهودها الذاتية.

وإذا كان الانفتاح الاقتصادي، وتحرير الإنتاج والتجارة، قد ألحق الضرر بقطاعات الإنتاج المحلي، سواء في مجال الغذاء أوفي غيره من المجالات، وذلك جراء ما تعرضت له من منافسة غير متكافئة، وأحيانا ظالمة (من خلال الإغراق)، من جانب الواردات والشركات الأجنبية العملاقة، قبل أن تتأهل، وتتمكن من مواجهة هذه المنافسة، وذلك بما يعني ضرورة التدرج في خطوات التحرير، تمشيا مع نمو القدرات التنافسية للإنتاج الوطني من جهة، وضرورة تناسق جهود التنمية.

وإذا كان قد أصبح من المعترف به أن تخفيض الفقر والتفاوتات في توزيع الدخل والثروة يعزز النمو الاقتصادي، ولا يعيقه كما كان يعتقد في السابق، وأن خفض الفقر والتفاوتات لا يحدث تلقائيا (أي بقوي السوق)، بل يستلزم تدخلا قويا من جانب الدولة؛ وإذا كان للتنمية أن تنحاز إلي الأغلبية الفقيرة، وذات الدخل المحدود والمتوسط، وتلبي احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية، فإن ذلك لن يتحقق فقط بجهود تخفيض الفقر والتفاوتات ومراعاة الجوانب الأخرى للعدل الاجتماعي، وإنما يتطلب إلي جانب ذلك تحقيق الديمقراطية التشاركية.

إن التنسيق والتكامل الزراعي العربي مطلب تنموي ومستقبلي يشكل الإطار اللازم لتحقيق تنمية زراعية عربية تعتمد على الذات بصورة أساسية، وقادرة من حيث المبدأ على الاستمرار، وأن هذه التحديات تتطلب مزيدا من التكامل في ظل الظروف والمتغيرات الدولية الجديدة للتخفيف من الخلل الكبير الناجم عن سوء توزيع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية بين الدول العربية، وذلك عن طريق تسهيل حركة العمالة والكفاءات ورؤوس الأموال والسلع والمنتجات، مما يهيئ الظروف للاستفادة من التخصص الأمثل للموارد وتحقيق وفرات في الإنتاج، وتحقيق التنسيق في مجال الإنتاج والبحث العلمي والتطوير التقني، والحد من تنافس الدول العربية فيما بينها على حصة السوق العالمية بالغة الضآلة ومواجهة التطورات والتحديات العالمية الجديدة في مجال اقتصاد السوق وتحرير التجارة، مما يجعل التكتل الاقتصادي العربي مدخلا استراتيجياً لتقوية الموقف التفاوضي العربي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

إن تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية يتطلب إحداث نقلة نوعية في درجة الاهتمام بالقطاع الزراعي وإعطائه الأولوية في برامج الحكومات الاقتصادية، وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة في الميزانيات، وإعطاء ميزات تفضيلية للاستثمار في القطاع الزراعي، إضافة إلي تنسيق السياسات الزراعية العربية في إطار تعزيز مجالات التعاون العربي المشترك وإفساح المجال لاستثمار الموارد (الطبيعية والبشرية والمالية) بشكل كفء ورشيد إلي جانب سن التشريعات التي تحمي الإنتاج والاستثمار الزراعي، وإزالة كافة المعوقات الجمركية وغير الجمركية أمام انسياب السلع الزراعية ورؤوس الأموال فيما بين الدول العربية.

ولعل مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الذي تم إقراره في قمة الكويت الاقتصادية والتنموية الاجتماعية عام 2009، يعتبر فرصة فريدة لتعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية خلال العشرين سنة القادمة. إذ سيعمل البرنامج على توفير فرص استثمارية مجدية في القطاع الزراعي ومشاركة فاعلة بين القطاعين العام والخاص لتأمين المرافق والبني الأساسية والاستثمار في مجال التسويق والخدمات الزراعية.

وانطلاقا مما تقدم صحيحا فإنه يصبح من الواضح أن تحقيق تقدم ملموس على طريق الأمن الغذائي العربي يرتبط ارتباطا وثيقا بحدوث تحول جذري في التوجه التنموي في البلدان العربية نحو سياسة التنمية المستقلة، أي التنمية المعتمدة على الذات في المقام الأول، وذلك على الصعيدين القطري والقومي.

الخاتمة

من خلال البحث تم التوصل للنتائج التالية:

- قدرة الأمة على تحقيق أمنها الغذائي يتوقف على الرصيد الذي تملكه من الموارد الزراعية الأساسية
- توفر مناخ الاستثمار الزراعي الملائم والآلية المناسبة لتوفير التمويل اللازم للتنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.
- المساحات المروية في الدول العربية تمثل ما نسبته 20,1% من إجمالي المساحات المزروعة في الوطن العربي.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وتكاليف نقله، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء من أكبر المشاكل التي تحد من إمكانية تحقيق الأمن الغذائي العربي.
- الأراضي الزراعية المطرية (البعلية) تمثل نسبة قدرها 56,5% من إجمالي المساحة المزروعة في الوطن العربي.
- التزايد الكبير في النمو السكاني وتعاظم الضغوط على الموارد المحدودة من المياه والأراضي يثير القلق حول مستقبل الأمن الغذائي العربي.

- الزراعة المروية في معظم الدول العربية تتراوح نسبتها بين 94,1% و10%، بينما تقل عن 10% في ثلاث دول عربية.
- تشكل النزاعات المحلية عائقا كبير في سبيل تحقيق الأمن الغذائي العربي
- تمثل مساحة المراعي والغابات في الوطن العربي نسبة قدرها 37,2% من المساحة الجغرافية للوطن العربي.
- محدودية الأراضي الزراعية مقارنة بالنمو السكاني المرتفع.
- تعاني مساحة المراعي والغابات في الوطن العربي العديد من المعوقات والتي من أهمها الرعي الجائر، والحرائق، ونقص الموارد المائية، وتحويل بعض أراضي الغابات إلى أراضي زراعية.
- يحتوي العالم العربي على 0,7% فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى 2,1% فقط من إجمالي أمطار اليابسة.
- يعتمد إقليم شبه الجزيرة العربية بشكل رئيسي على الموارد المائية الجوفية إلى جانب التحلية، كما يستحوذ هذا الإقليم على نحو 82,7% من جملة الموارد المائية الناتجة عن التحلية في الوطن العربي.
- يقل متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية على مستوي الوطن العربي عن خط الفقر المائي المحدد عالميا بنحو 1000 متر مكعب سنويا.
- شح هطول الأمطار وتباين معدلاتها بين أقاليم الوطن العربي أحدث خللا في التوازن الطبيعي البيئي.
- ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر في معظم الدول العربية، عائد إلى اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، وإلى اختلال توزيع الخدمات والمرافق العامة وفرص العمل ومستويات الأجور بين الريف والحضر.
- ضعف البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والخدمات المساندة وبخاصة خدمات التمويل والتسويق الزراعي في الريف العربي.
- الاكتفاء الذاتي يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية
- قدرة الأفراد الاقتصادية والمادية تمكنهم من الوصول إلى الغذاء الكافي الذي يحقق احتياجاتهم الغذائية.

- إتاحة الفرصة لكل قطر عربي في المساهمة في تحقيق المفهوم الواسع للأمن الغذائي العربي الذي يعتبر مفهوما قوميا.
- استنزاف وإجهاد التربة والتوسع العمراني، أدي إلى تعرض الأراضي العربية الصالحة للزراعة للتدهور.
- تزايد الانكشاف الغذائي للبلدان العربية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة التي تعرض لها المنتجون المحليون من منتجي الدول المتقدمة.
- تحول نسبة لا يستهان بها من الموارد من إنتاج المحاصيل الغذائية المطلوبة للاستهلاك المحلي إلى إنتاج محاصيل التصدير نتيجة للسياسات التحريرية التي طبقتها الدول العربية.
- الاحتكارات في الأسواق الزراعية العالمية تشكل تهديدا للأمن الغذائي العربي
- الأمن الغذائي العربي يتحقق في ظل العمل الجماعي وتحرير الإرادة السياسية الوطنية.
- امتلاك الدول العربية لمقومات تحقيق الأمن الغذائي
- الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات البحثية والإرشادية وللموارد الزراعية تمكن من حشد الموارد لتحقيق الأهداف الوطنية
- تطوير أداء القطاع الزراعي يتطلب ترشيد استخدامات المياه والتخلص من طرق الري التقليدي
- التوسع في تطوير قنوات التجارة مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية يساهم في تحقيق الأمن الغذائي العربي
- الموارد التقليدية مثل الأرض، المياه، اليد العاملة؛ لم تعد تنافسية مقارنة بالميزات التفصيلية الكبيرة المبنية على استخدام التقانات الحديثة في الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي.
- تخصيص موازنات كافية بنسب متطورة لتعزيز البحوث الزراعية في الدول العربية بما يتماشى مع الاحتياجات الملحة للتطوير الزراعي وبما يمثل النسب المخصصة في الدول المتقدمة.
- حشد الجهود الوطنية يمكن من الارتقاء بالإنسان القائم بالتنمية الزراعية
- جوهر الأمن الغذائي العربي هو الاعتماد على الذات في توفير القدر الكافي والآمن من الغذاء للشعوب العربية.

- الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي العربي لا تنحصر في المجال الزراعي وحده، بل تمتد إلي مجالات أخري عديدة، كالتنمية الريفية، والتصنيع، والنقل، والطاقة، والتعليم، والصحة، والبحث والتطوير.
- الأمن الغذائي العربي غير قابل للانفصال عن النمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي، فضلا عن الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية في مجال الغذاء، تتطلب إحداث زيادة ضخمة للاستثمارات خلال السنوات القادمة، لا يتصور تدبيرها إلا بالاعتماد على الذات من خلال تنمية المدخرات المحلية في المقام الأول.
- التكامل في ظل الظروف والمتغيرات الدولية الجديدة أصبح ضرورة للتخفيف من الخلل الكبير الناجم عن سوء توزيع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية بين الدول العربية.
- التكتل الاقتصادي العربي يعد مدخلا استراتيجياً لتقوية الموقف التفاوضي العربي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى.
- تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية يتطلب إحداث نقلة نوعية في درجة الاهتمام بالقطاع الزراعي وإعطائه الأولوية في برامج الحكومات الاقتصادية.

قائمة المراجع

محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، العدد 230، الكويت 1998.

إبراهيم العيسوي، تحديات الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ، بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، القاهرة 2010.

عبد القادر دياب وآخرون، أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وأدوات تنفيذها، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 213، معهد التخطيط القومي، القاهرة 2009.

الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة العربية، نحو مقاربة جديدة للأمن الغذائي العربي، القاهرة 2014.

البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام 2008.

البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لسنوات مختلفة من 2011 – 2018.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، التقرير السنوي 2003.

منظمة الأمم المتحدة، للأغذية والزراعة (الفاو)، حالة الأغذية والزراعة في العالم 2008، الوقود الحيوي الآفاق والمخاطر والفرص، روما 2008.

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007. استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005 . 2025) الخرطوم 2008.

جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوي معيشة المواطن العربي)، ورقة عمل مشتركة مقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع بعض الهيئات الأخرى...، الدورة 83، الخرطوم 2009.

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.

Food and Agriculture Organization (FAO), Group Prospects and Food Situation. No.3(New York: FAO,2009).

http ://www.un.org-

التعقيب على الورقة الثانية

الأستاذ الدكتور / عابد فضلية

أستاذ - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

المقدمة

إن موضوع هذه الورقة البحثية قيّم وغاية في الأهمية، ويعالج مقولات وأفكار في غاية الحساسية، أكثر من اقتصادية وأبعد من مادية ...، وكما نوه الباحث في مقدمة البحث وعلى متنه في مواضع عدة (ونضيف) أن مسألة الأمن الغذائية تلقى اهتماماً بالغاً في الأوساط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من مبدأ (الأمن الوطني والقومي) الأمر الذى يتطلب على المستوى الكلي في كل دولة عربية وعلى مستوى الدول العربية مجتمعةً إدارة الموارد الغذائية بطرق رشيدة وعقلانية مستدامة للحد من مخاطر الانكشاف الغذائي وتقليص الفجوة بين الاحتياجات المتزايدة وبين الندرة النسبية لهذه الموارد.

وفيما يتعلق بما جاء في هذا البحث القيم، نبيّن الآتي:

أولاً : ليست جميع الدول العربية مستوردة صافية للسلع والمنتجات الغذائية وتعتمد على الاستيراد لتأمين معظم احتياجاتها، فهذا ليس دقيقاً ولا ينطبق على سورية على الأقل ولا يجب أن يكون كذلك بالنسبة للسودان وتونس على سبيل المثال...، وبالمقابل فالصحيح هو : أن جميع الدول العربية تستورد الكثير من المستلزمات والمداخلات والأدوات والآلات اللازمة للقطاع الزراعي والصناعات الغذائية.

ثانياً : صحيح ما أورده الباحث بأن من أسباب اتساع الفجوة بين إجمالي الإنتاج والاستهلاك الغذائي هو التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية ومشكلة النمو البطيء في إنتاج الأغذية على المستوى المحلى، وبدورنا نرى أن هذه ليست أسباباً (أو مبررات) بقدر ما هي اتهامات ينبغي أن تُوجه إلى إدارات الاقتصاد والتخطيط الحكومية لتقاعسها في مواجهة مثل هذه التحديات .

ثالثاً: نؤيد مقولة الباحث بأن تحديات الأمن الغذائي تمثل هاجسا وشاغلا دولياً، وبالتالي فهو أيضاً هاجس عربي، إلا أننا نعتقد (بالوقت ذاته) بأن تدويل هذا الهاجس ليس بريئاً، وتكتنفه مصالح دول شركات عملاقة، ويحمل في طياته ضغوطات (وفعل فاعل) لتحقيق أهداف سياسية وأبعد من سياسية.

فالدول العربية (مجتمعةً) ليست فقيرة غذائياً على المستوى الكلي ...، ورغم ذلك فالأمن الغذائي هو فعلاً هاجس عربي، فهل من إجابة على هذه الحال؟ فإذا كان السودان لوحده – كما هو معروف – تكفي كي تكون (سلة غذاء الوطن العربي)، فلماذا هذا الهاجس باقياً على المستوى العربي؟ هل المسألة هي مسألة جفاء سياسي (بين الدول العربية) أكثر مما هي مشكلة حقيقة.

رابعاً: تحدث الباحث بدقة متناهية عن مفهوم (الأمن الغذائي) وحق الإنسان في غذاء كافٍ، وعن (الاكتفاء الذاتي) بالاعتماد الكامل عن النفس وإنتاج الاحتياجات الغذائية محلياً، وفي هذا الإطار نرى الآتي:

(أ) إن تعريف الـ (الفاو) بأن يتحقق بتوفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين هو تعريف (قاصر) و(منتقص)، وبالمقابل نؤيد المفهوم الواسع للأمن الغذائي المقترح من قبل (المنظمة العربية للتنمية الزراعية) ليصبح مفهوماً قومياً ... ونُضيف... إلى جانب كونه مفهوماً سيادياً وطنياً على مستوى كل قطر.

(ب) وعن مفهوم (الاكتفاء الذاتي)، ونرى أنه ليس من الضروري (وغالباً ليس من الممكن) إنتاج كل الاحتياجات الغذائية ذاتياً، لذا فإن (الاكتفاء الذاتي) من الغذاء يتحقق أيضاً بتوفر القدرة المؤكدة على تأمين الاحتياجات الغذائية (استيراداً) أو (تبادلاً، من مبدأ التكامل و/ أو على قاعدة المزايا النسبية والمطلقة) ... دون أثمان سيادية أو سياسية أو وطنية، وفي هذه الحال يقترب المفهومان (الأمن الغذائي) و(الاكتفاء الذاتي) من الغذاء من التطابق والتحقق.

(ج) أما الحديث عن تمكين الفقراء من الحصول على الغذاء... والحق في الغذاء الكافي للإنسان وتأمينه ضد الجوع كواجبات حكومية (بحسب خطاب المنظمات والمؤتمرات والقمم الدولية والعربية والجمعيات الأهلية)، فهذا لا خلاف عليه، ولكنه يندرج أكثر تحت عنوان أهداف التنمية المستدامة، التي تدمج البعدين (الاجتماعي) و(البيئي) بالعامل الاقتصادي...، أكثر مما يندرج تحت عنوان الأمن الغذائي الوطني والقومي.

خامساً: نؤكد بشدة ما ذهب إليه الباحث عن أهمية الموارد البشرية كونها العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية، ونشير بالوقت ذاته إلى التداعيات الموجعة اقتصادياً واجتماعياً لمشكلة عدم استقرارها وهجرة ونزوح جزء مهم منها من الريف إلى المدينة، للأسباب التي وردت في البحث، والتي أدت من جهة إلى تحول شريحة كبيرة من العمال والفنيين الزراعيين من منتجين للمحاصيل الزراعية إلى مستهلكين للغذاء، وأدت من جهة أخرى إلى الضغط على المدن وبنيتها التحتية، لا سيما في الأحزمة والأطراف الحضرية، الأمر الذى يتطلب من الجهات الحكومية والإدارات التخطيطية العربية معالجة مشكلة الخطط التنموية غير المتوازنة بين الريف والمدينة.

سادساً: حسب الباحث، وكأنه يُحمّل (الزيادة السكانية) جانب من مشكلة (الأمن الغذائي) لتسببها بزيادة الحاجة إلى الغذاء...، بالمقابل: **لا نؤيد هذه النظرة (المالتوسية) المتشائمة، لسببين:**

الأول : لأن النمو السكاني حالة بشرية طبيعية مستمرة منذ بدء الخليقة وستبقى إلى الأزل ...وكذلك الأمر بالنسبة لحالات الجفاف والتقلبات المناخية، وتبقى الطبيعة من صنع الخالق، وهي دائماً أم أبنائها...

الثاني: لأن الإنسان ينتج أكثر مما يستهلك، وهو منتج قبل أن يكون مستهلكاً، وهو من أهم عناصر الإنتاج الأربعة المعروفة، وفي حال لم يكن الإنسان كذلك، أي عندما تكون إنتاجية العمل ضعيفة، وعندما تكون نسبة تشغيل الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد الكلي منخفضة وغير مستغلة، وعندما تكون نسبة البطالة عالية، تكون المشكلة في ضعف الإدارة الاقتصادية وليس بالسكان، وتكون المشكلة في قصور الرؤى التنموية قبل أن تكون في الندرة النسبية للموارد المالية.

سابعاً: يذكّر الباحث (في الفقرة ثالثاً) بالتهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي العربي ...الهش أصلا...، أوافق الباحث على أن الأمن الغذائي العربي قد يكون (هشاً)، ...ولكن هذه الهشاشة ليست مطلقة، بل تمكن في التقصير البنيوي في إدارة ملف الغذاء، إدارةً صحيحة ترقى إلى مستوي أهميته.

ثامناً: (في البند رابعاً) وفي الحديث عن دعم الغذاء في مصر واليمن والمغرب (وأضيف سورية)، يشير الباحث مشكلة ارتفاع كلفة هذا الدعم ...نؤيد ما ورد حول ذلك، ونبين أن المشكلة ليست بمبدأ الدعم (الذى نؤكد ضرورة استمراره) ولا بارتفاع تكلفته، بل بـ (مطارح الدعم) وبـ(آلية إيصاله إلى مسحقيه) ...، فالدعم يذهب بمعظمه إلى السلع النهائية (إلى تقديم السمك)، بينما يجب أن يذهب إلى حلقات إنتاج هذه السلع (إلى تقديم صنارة الصيد)، أما عن الآليات فيشوبها الفساد، حتماً ودائماً...

تاسعاً: نؤيد ونؤكد ما أورده الباحث في الجزء الأخير من البحث:

*حول بعض الرؤى لتحسين التعليم الذي من شأنه زيادة الإنتاجية الزراعية.

*حول الركائز اللازمة للارتقاء بالإنسان القائم على تنفيذ متطلبات التنمية الزراعية، وهي:

- توفير التعليم لجموع المزارعين بمشاركة فعالة للمؤسسات التعليمية والإعلامية، ومستويات أعلى من التعليم والإعداد والتدريب للشرائح الأخرى تتناسب والواجبات الملقاة على عاتقهم.
- برامج للإعداد والتدريب، تسهم أيضاً بتنمية القدرات الإبداعية والابتكارية على أن يكون التدريب من خلال العمل والإنتاج.
- المشاركة الإيجابية للمؤسسات البحثية والإرشادية في إعداد وتدريب القوي البشرية بشكل كامل.

عاشراً: تحت عنوان المناخ الاقتصادي المحفز للتنمية الزراعية، يتحدث الباحث عن توليد تكنولوجيا جديد ونظم زراعية متطورة يجب أن يتبناها من شأنها أن تؤدى إلى زيادة الإنتاجية أو الجودة أو خفض تكاليف، فتزداد مكاسبهم...

والرأي هو الآتي: نؤيد بشدة الشق الذي يدعو إلى استخدامهم لأصناف نباتية ذات إنتاجية عالية أو لسلالات حيوانية محسنة وبرامج رعاية بيطرية شاملة وحديثة، أما الشق الذي يدعو (ربما) إلى استخدام المكنة الزراعية ونظم الإنتاج الزراعي الواسع المتطورة ...إلخ، فهذه مسألة ينبغي التوقف عندها، لاعتبارات وخصوصيات عديدة يتميز بها جانب كبير من الإنتاج الزراعي في العديد من الدول العربية، منها مصر وسورية ولبنان والأردن على الأقل من حيث:

**مساحات الحيازة الزراعية.

**خبرات المزارعين وطاقاتهم المادية.

** مواصفات المنتج النهائي المطلوبة في السوق المحلية و / أو الخارجية...،

**وفرة وندرة وسائل وأدوات الإنتاج المتوفرة.

وهذه الاعتبارات (وغيرها) تجعل استخدام التكنولوجيا والمكنة ونظم الإنتاج الواسع المتطورة ليست الأفضل في مثل هذه الدول!! **حيث إن استخدام (الثور) في الحراثة أو التسميد بـ (الزبل العربي)، على سبيل المثال هي الخيارات الأفضل في حالات كثيرة، منها (على الأقل) صغر الحيازة الزراعية وتوفر الثيران وعدم توفر الجرارات، ورغبة المشترين في السوق بشراء منتج زراعي (بلدي)، لا آثار للكيماويات فيه...، لذا لا نؤيد بالمطلق هذا الجانب من الفكرة الواردة في البحث.**

حادي عشر– (في البند 5 بنهاية البحث)، ورد أن: الأمن الغذائي العربي هو الاعتماد على الذات...وبدورنا نؤكد أن هذا (غير ضروري) بالصيغة التي ورد فيها مفهوم الاعتماد الذات، بل هو (غير ممكن دائماً)... لذا نؤيد ما استدرك به الباحث، بأن المقصود بذلك (المعنى النسبي للاعتماد على الذات، وفي الحدود التي لا تتجاوز معايير التخصص والكفاءة الاقتصادية)

ثاني عشر: يقول الباحث: أن الاعتماد أساسا على القطاع الخاص غير مجدي، حيث أثبتت تجربة الماضي قصور إمكانيات هذا القطاع، وقصر نظره، وتبعيته للشركات الأجنبية، وهو ما يعني ضرورة قيام الدولة بدور نشط في مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي...إلخ... وبرأينا هناك بعض الإجحاف تجاه القطاع الخاص، فهو ليس قاصراً بالمطلق وليس تابعاً للخارج بالمطلق، أنه قطاع وطني حامله البرجوازية الصغيرة والمتوسطة وعائلات عريقة.

ثالث عشر: يطالب الباحث بـ (تدخل قوى) للدولة في الحياة الاقتصادية، نؤيد مبدأ تعزيز وجود الدولة بجميع جهاتها، على أن تتدخل (أكثر) كمنتج ومستثمر وتاجر في مواضع ومواقع واوقات معينة ومحددة، وأن تتدخل (أقل) في المواضع والمواقع الأخرى (الهامشية) وتلك التي فيها حضور قوى وفعال للقطاع الخاص، الذي هو جزء لا يتجزأ من الاقتصاد والمجتمع والنسيج الوطني، بإيجابياته وسلبياته.

رابع عشر: نؤيد جميع المقترحات الواردة في البحث، لا سيما منها:

- إيلاء القطاع الزراعي اهتمام استثنائي، بما في ذلك تخصيص الاعتمادات المالية التنموية اللازمة والكافية، وسن التشريعات التي تعطي الاستثمار والعمل والإنتاج فيه ميزات تفضيلية ...وبالتالي تعزيز التوجه العربي نحو سياسات تنموية زراعية ترسخ الاعتماد أكثر على الذات، على المستويين الوطني والقومي.
- التنسيق والتكامل الزراعي العربي لتحقيق تنمية زراعية عربية مستدامة تعتمد على الذات بصورة أساسية، الأمر الذي يتطلب تسهيل حركة العمالة والكفاءات ورؤوس الأموال والسلع والمنتجات، لأن ذلك من شأنه الاستفادة من التخصيص الأمثل للموارد وتحقيق وفورات في الإنتاج، وتحقيق التنسيق في مجال الإنتاج والبحث العلمي والتطوير التقني.

الاستنتاجات

(أ) هناك حقائق موضوعية تحكم واقع الوطن العربي، منها:

- تفتت الحيازة الزراعية التي تُعيق الميكنة الزراعية، هي أمر واقع بسبب التشريعات الإرثية.
- شح الموارد المائية الطبيعية بسبب الموقع الجغرافي وطبيعة المناخ.

(ب)وهناك أعمال غير موضوعية وغير مبررة، لكنها موجودة في الوطن العربي (أشار البحث إلى معظمها)، ومنها:

- مساحات زراعية متروكة (غير مستغلة زراعياً).
- تدهور التربة الزراعية بفعل الانجراف والتملح، وتتدهور الأراضي الزراعية بفعل ظاهرة التصحر، وتتراجع بفعل التوسع العمراني.
- معاناة المراعي من الرعي الجائر، وتعاني الغابات من الحرائق.
- عدم كفاءة أساليب الري ونسبة الفاقد المائي في الري كبيرة.
- ضعف في برامج ومشاريع استصلاح الأراضي.
- معاناة للقطاع الزراعي من انخفاض إنتاجية المحاصيل.
- خلل في مناخ الاستثمار في القطاع الزراعي، وبالتالي فالاستثمارات الزراعية غير كافية.
- هدر في القطاع الزراعي نتيجة استخدام وسائل غير مناسبة في جني وحصاد ونقل المحاصيل وتخزينها.
- نقص الكوادر البشرية الزراعية الكفؤة والمؤهلة والمدربة.
- ضعف الإنفاق والاستثمار في البحوث العلمية الزراعية.
- مشكلة هجرة ونزوح الموارد البشرية، بمن فيها العمالة الزراعية من الريف إلى المدينة

الرأي والمقترحات

(أ) بخصوص الحقائق الموضوعية (استنتاجات الفقرة أ) نقترح اتخاذ ما يلزم لاستغلال الموارد المائية في المنطقة العربية (الجوفية والسطحية والموسمية)، من خلال:

– مشاريع معالجة وتحلية المياه المالحة للاستفادة منها في السقاية وبعض الأعمال المدنية (عدا الشرب).

- قطف المياه، بإنشاء مزيد من مصائد المياه الجارية (والسدّات المائية)، لا سيما منها التي تذهب هدراً إلى البحار.
- التوجه أكثر إلى أساليب الري الحديث.

(ب) بخصوص معالجة الأعمال (غير الموضوعية)، موضوع (استنتاجات الفقرة ب أعلاه)، نقترح: معالجتها بالصورة المناسبة، وكما يجب، بحسب ظروف وتشريعات كل بلد عربي، مع الأخذ بالاعتبار ما ورد في نص البحث.

الخاتمة

يتحقق الأمن الغذائي العربي في ظل عمل عربي جماعي متحرر من العوائق التي تخلقها الاختلافات السياسية، وتُعززه الاعتبارات الوطنية والقومية (كلما كان ذلك ممكناً، مع التنويه إلى أن الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي العربي لا تنحصر في المجال الزراعي وحده، بل تمتد إلى مجالات أخري عديدة، كالتنمية الريفية، والتصنيع، والنقل، والطاقة، والتعليم، والصحة، والمؤسسات المعنية بالبحث والتطوير، حيث أن جهود تحقيق الأمن الغذائي العربي غير قابل للفصل عن جهود النمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي، تلك التي يتطلبها الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي.

ونؤكد في الختام على ان الوطن العربي تاريخياً، حاضراً ومستقبلاً امتلك ويمتلك عناصر الإنتاج (الإنسان / الموارد الطبيعية / رأس المال / والعقل الإداري القادر على تنظيم هذه العناصر وجمعها)، الأمر الذي يدعو للتفاؤل الذي يتطلب لتحقيقه تفعيل استخدام ما هو موجود فيتم الحصول على ما هو ممكن.

مناقشة عامة

مداخلات الجلسة الأولى

مناقشة عامة

مداخلات الجلسة الأولى

المداخلة رقم (1) الدكتور / جودة عبد الخالق

أود ان استهل حديثي بتوجيه الشكر لجميع أعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، والحاضرين من غير الأعضاء، وجهة الاستضافة اتحاد الغرف العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت.

وأقول كل عام وأنتم بخير.. فنحن نقف على مشارف ثلاثون عاماً جديدة وأود أن أستهل هذا لإحداث نقلة نوعية في نشاط هذه المؤسسة الفتية وهي الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومن هذا المنطلق، أود أن إن جاز التعبير أن اشترك مع الزميلين العزيزين الدكتور فؤاد والدكتور الغوث في الموضوعات أشكرهم اولا على إثارة موضوعات هامة وأبداء بالدكتور فؤاد من الطرائف أنني قابلته هذا الصباح وتحدثت معه على أنه الأستاذ معين بسيسو الشاعر ولكن ما أحوجنا في هذه اللحظات إلى استلهام تراثنا وجود نظم من التراث الشعري وفي هذا السياق اود أن استحضر بمناسبة موضوع النظام القائم على السعادة الاقتصادية بيت شعر يقول "**ولست أري السعادة جمع مالا ولكن التقية هو السعيد**" هذه المقابلة بين مصدر السعادة أن يكون مادياً في صورة المال ومصدرها أن يكون أشياء أخري هذه القيمة عالية جداً علينا ان نتأملها وفي الواقع تصب في الاتجاه الذي أشار له بالتحول في المفاهيم الضيقة للتنمية الاقتصادية ثم الاجتماعية إلى آخره .

فيما يتعلق بالسادة والثورة الصناعية الرابعة بل وحتي الأمن الغذائي فالإنسان الجائع لا يمكن أن يكون سعيد بالنسبة للدكتور/ فؤاد وتعليق الدكتورة / نجلاء فهما يكملان بعضهما البعض، فأنا أود أن أدعو من خلال هذا المؤتمر ونحن نتحدث عن ثلاثون عاماً من عمر الجمعية السعي لتكوين دراسة اقتصادية عربية إلى حد هائل ولكنه في حكم الفريضة وتقريبا مازال فريضة إلى حد كبير، النقطة الأولى لم يتحدث الدكتور/ فؤاد عن النظام القائم على السعادة هل المقصود نظام سياسي أم نظام اقتصادي أم نظام قيمي هذ المسألة تحتاج إلى تفكير وفهم حتي نستطيع أن نقوم بالربط بأمانة بينها وبين الثورة الصناعية الرابعة والنقطة الثانية كثيراً ما ننظر إلى مشاكلنا على أنها نتاج علاقة مع الخارج دائما وأحيانا

كذلك ولكنها ليست كذلك طول الوقت ولا حتي معظم الوقت وبالتالي أنا أحزن كثيراً حينما ننظر إلى أنفسنا حينما نتحدث عن الأمن الغذائي وعن الثورة الصناعية الرابعة من منطلق المفعول به وأن أدعو إلى أن نتعاطى هذه الأمور من منطلق الفعل وليس مفهوم هذا فرق هائل غير انه أتعاطي معها بنزعة الفعل يخلق طاقة إيجابية هائلة جداً تحقق طفرات في زمن قصير اما الاستكانة واللجوء إلى منطق المفعول به يبقى "**اللي شبكنا يخلصنا**" كما تقول الأغنية المصرية المشهورة.

العنصر الثاني والمتعلق بالسعادة للدكتور / فؤاد وهو ما هي السعادة الكلام هنا يتطرق نطاق الاقتصاد إلى نطاق الفلسفة بالمعني الحالي واحتار الفلاسفة والكتّاب في تحديد معني السعادة (ليس لها معنى) وبالتالي قياس السعادة التي أشارت إليه الدكتورة / نجلاء عملية مستحيلة أن تقيس شيء لا يقبل القياس، ليس معني ذلك أن نصرف النظر عن السعادة ولكن أن نقوم بالمقاربة المطلوبة للتعامل مع هذا المفهوم.

الثورة الصناعية الرابعة تتضمن فرص وتتضمن مخاطر ولكن اود أن أشير إلى علاقة الوطن العربي وكينونته كجزء من العالم، هل الثورة الصناعية الرابعة تتيح فرص أكبر لأن يكون البشر في جزءنا من العالم وهو الوطن العربي أكثر سعادة أم لا؟ مع ما يترتب على الثورة الصناعية الرابعة من اتصال فوري بين الداخل والخارج وبين الفرد متجاوزاً كل التنظيمات بما في ذلك تنظيم الدولة كمؤسسة، ومن الممكن جدا إذا لم نضع آلية للتحصين وإذا تركنا المواطن يستورد قيم ومعطيات وأنظمة من الخارج فقد يكون مفعول الثورة الصناعية الرابعة من حيث الترخيص وانماط للسلوك وأيضا أنماط للقيم في الواقع تناقض ما نسعى إليه من إقامة تنمية في هذا المجتمع.

بالنسبة لورقة الأمن الغذائي أنا سعدت بأن الدكتور/ عابد استعان بالإشارة إلى مقتبس من كتاب النبي جبران خليل جبران والذي قال "**الويل لأمتنا أكلت خبزاً لم تخبزه ولبست ثوباً لم تصنعه**" الاقتصاديون منذ عقود يتحدثون عن الاعتماد على الذات والتنمية المستقلة وهذا عصب التنمية المستقلة، في قضية الأمن الغذائي ومع معظم ما قيل ولكن كله يصب في تيار واحد إلا وهو التركيز على ما يتعلق بجانب العرض في قضية الأمن الغذائي ممكن التحدث عن الموارد وهو المورد المائي وهو مورد الضاغط جداً حالياً في مشكلة المياه ولكن نهمل تماماً الجانب المتعلق بالعرض وأود أن أشير إلى نقطة هامة تمثل فجوة في التفكير وفي السياسات هل النقطة الهامة هي أن نحن الآن نعرّض مجتمعاتنا بفضل الثورة

الصناعية الرابعة وما قبلها إلى أنماط استهلاك الغذاء لا تتوافق سواء مع معطيات الموارد أو مع ظروف البيئة فلو تكلمنا عن مجال الأطعمة السريعة فهو طعام معتمد على بيئة باردة أو معتدلة على أقصى التقدير ويتم تنزيله في بيئة حارة فيخلق أمراض ومشكلات، ثانيا نجافي قاعدة الموارد لأنه مثلاً الاتجاه لتناول اللحوم الحمراء بعيداً عن الأسماء التجارية حتى لا نقوم بدعاية لأي شركات اللحوم الحمراء أكبر مستهلك للمياه بمعني أنه وحدة السعرات الحرارية المستمدة من أكل اللحوم الحمراء تعادل أضعاف الاحتياجات المائية حوالي 15 ألف متر مكعب من المياه إنتاج طن واحد من اللحوم الحمراء والحبوب تأتي بعد ذلك، إذا فهذا المجال يحتاج إلى سياسة عامة بالنسبة لنا كاقتصاديين عرب ما هو واجبنا في هذه المرحلة ؟ واجبنا أنه هناك فجوة في مجال السياسة العامة في هذا الشأن وهي ضرورة إيجاد الأهمية الواجبة لجانب الطلب بالإضافة إلى جانب العرض في تعاطي مع قضية الأمن الغذائي التي لن تُحل على المستوي القطري مهما فعلت كل دولة عربية وإنما المفتاح لها هو الجهد التكاملي العربي.... شكراً.

المداخلة رقم (2) الدكتور/ رضا قويعه

بعض الملاحظات للورقتين **أولا:** الأستاذ الدكتور / بسيسو أطنب في إبراز أهمية انعكاسات النظام القائم على اقتصاديات الثورة الصناعية الرابعة على تحقيق السعادة للمواطنين. أنا أعتقد أنه كنّا ننتظر من الورقة، وهذه إشكالية الورقة، كيف الثورة الرابعة ستحسّن أو ستسيئ من خلال مخلفاتها ومن خلال مخاطرها بالطبع على سعادة البشر والمواطنين سواء بالبلدان العربية أو بالبلدان الأجنبية. أنا أعتقد أن الورقة لم تبين لنا المكاسب لهذه الثورة الرابعة. فالمكاسب طرقت في العديد من الدراسات سواء في البلدان المصنعة أو الأخرى ولكن أعتقد أنه لابد من ربط هذه المكاسب في صالح العائلة والمواطن. بمعنى هل هي ستحقق له السعادة كما قيل والسعادة هي يمكن تحديدها ببعض المؤشرات مثل الفقر وسعادة العائلة وغيرها.

كما أن الأخ بسيسو تكلم كذلك عن الناحية السيكولوجية، فلم نراها في تأثير وانعكاسات الثورة الصناعية الرابعة وحتى الثورات الثلاثة الأولي لأنه جمع بين الأربع ثورات في تحليله، بمعنى أنه لم نرى لا المكاسب التي هي معروفة في الواقع وخاصة ننتظر المخاطر على الأسرة وعلى العائلات وعلى الطلبة وعلى كل القطاعات في المجتمعات العربية. إذا أقول إننا نبقى محبطين نوعا ما بعد قراءة هذه الورقة خاصة وأن الدكتور نسب للثلاث ثورات الصناعية، "أقول ما ذكرته الورقة": صراعات وحروب

وتلوث المناخ واضطراب في العلاقات الدولية، كما هو الحال بالنسبة للثورة الصناعية الرابعة. ففي رأيي كل واحدة من الثورات الصناعية لها خصوصياتها ولها اثارها الاجتماعية والاسرية.

وبالنسبة للورقة الثانية، الأخ جدو حقيقة طرق موضوعا هاما ومتجددا وفي نفس الوقت قديما نوعاً ما: "الأمن الغذائي". لكن يطرح القارئ بعض التساؤلات: لقد حدّد الدكتور الزمن للدراسة بقوله "تغطي الدراسة فترة 2010 –2017 " وربط هذا التاريخ 2010 بالربيع العربي وعلاقة ذلك بالأمن الغذائي بالبلدان العربية. أطرح هنا سؤالا ما هو هذا الربط او العلاقة بين الربيع العربي والأمن الغذائي؟ السؤال الثاني ما الذي يقصده بالبلدان المنتجة للغذاء والمصدرة للغذاء؟ أنا أعتقد أن كل البلدان الآن، خاصة العربية منها أصبحت مصنعة، اي بمعني أنه نسبة الصناعة بالناتج المحلي الخام بها اصبحت مرتفعة. نحن إذا أخذنا المنوال القديم الكلاسيكي الذي مرت بهيكل البلدان المصنعة نرى ان هذه البلدان مرت من الزراعة إلى الصناعة ثم للخدمات. بينما نحن أصبحنا اليوم مصنّعين، حيث تأخذ الصناعة نسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الخام لكن دون تحقيق عملية تراكم راس المال الزراعي. هذا كما أصبحنا اليوم مصدّرين للخدمات كذلك (تونس، المغرب وغيرهما) ما معني كلمة البلدان المصنّعة؟ على سبيل المثال كانت تونس تعتبر مطمورة روما فأصبحنا اليوم نستورد الحبوب لأننا أخذنا منوالا اقتصاديا جديدا يختلف، يعمل على انتاج وتصدير البضائع والسلع مرتفعة السعر وعلى استيراد البضائع ذات التكلفة المنخفضة. وهذا ما نتج عنه نوع ما من هشاشة الاقتصاد التونسي والذي أصبح مرتبطا بالتصدير المصنع وموردا للسلع الغذائية "خاصة كما قالت الورقة أن أسعار الحبوب والغذاء ارتفع خاصة بداية من عام 2013". وشكراً

المداخلة رقم (3) الدكتورة/ كريمة كريم

بالنسبة للورقة الأولي عن موضوع اقتصاديات السعادة أنا بشكر الدكتورة / نجلاء الأهواني على التعقيب الذي أثار العديد من النقاط التي كنت أود الاستفسار عنها والجزء الثاني والخاص بالورقة الثانية الأمن الغذائي وهنا تذكّرت أمرا لا يعلمه الكثير منذ ثمان أو تسعة سنوات وهو أن الأمم المتحدة أقامت في أثيوبيا مؤتمر دولي وكان أول مؤتمر دولي عن أنه كيف بالتجارة الدولية نخفّض الفقر في أفريقيا وأنتم تعلمون بأن أفريقيا هي أفقر دولة في العالم والدول التي في كثير منها فقيرة للغاية، ودعّوت

لأثّير النقاط في الجلسة الأولي والتف من حولي مجموعة من رجال وسيدات أعمال وأفادوا بأن واقع التجارة يختلف عما نتحدث عنه في الواقع، فعندما يتواجد بلد (أ) و(ب) متجاورين في أفريقيا الدول (أ) تنتج سلعة والدولة (ب) تحتاج لهذه السلعة لا تستطيع استيرادها من (أ) وذلك لأن الظروف السياسية بتمّنع وجود علاقات بين الرؤساء بين هاتين الدولتين وبالتالي تقوم الدولة (أ) بتصدير السلعة للخارج لدولة أوربية أو عربية ثم تأتي الدولة (ب) وتستوردها منها هل يمكن تصوّر حجم هذه التكلفة في الدول الفقيرة في حين أن الدولتين متجاورتين وهذا كله بسبب الظروف والعلاقات السياسية بين الرؤساء وقمت بمهاجمة المنظمات بأنه يتم دعوة المستشارين لحل المشكلات الحل الأساسي لها هو التواصل مع الرؤساء وخاصة للدول التي تحصل على إعانات فيمكن المساعدة في حل المشكلات على شرط أن يكون هناك علاقات بين الدول وبالرغم من تواجد لدينا الموارد وأوجّه نداء للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالدراسة عن بحث عن إمكانيات إنتاج الغذاء في كافة الدول العربية كلها وأيضا دراسة إجمالي استهلاك الغذاء من السكان ونري هل بالفعل الظروف تؤدي إلى هذا أم لا وشكرا.

المداخلة رقم (4) الدكتورة /عبلة عبد اللطيف

معظم الأوراق تتكلم عن مشكلات وليس عن حلول وأن اعتقد أنه في إطار الثورة الصناعية الرابعة بداخلها أشياء كثيرة جداً تطرح حلول حقيقية من خلال الذكاء الاصطناعي ومن خلال تحسين Communication، فهناك الكثير يمكن من خلاله تحسين الإنتاجية الغذائية هذه النقطة الأولي، النقطة الثانية أن Approach بموضوع الزراعة تغيّر وليس مثل سابق فهناك نهج سلاسل القيمة value Chain Approach فكل شيء الآن من خلال سلاسل القيمة ومن خلال الاندماج مع السلاسل العالمية وفكرة الاكتفاء الذاتي في حد ذاتها لم تعّد مطروحة كثيراً، والمشاكل جزء كبير جدا المرتبطة بالزراعة يمكن حلّها من خلال تشجيع ريادة الأعمال ووجود الحلول الغير تقليدية للمشاكل المزمنة التي دائما نعيش فيها وأخيراً هناك مشاكل سياسية بين الدول نعيش فيها إلى الأبد ولكن Business عندما تتفق مع بعض ويتعاونوا وهذا ممكن من خلال التكنولوجيا سيحدث حلول كثيرة لقصة الأمن الغذائي بعيدا عن دول الاتحاد الأوروبي فقد تكوّن بهذه الطريقة فالصين تخلص من الفقر الخاص بها بنسبة 60% ، قصة إدارة المنظومة الزراعية وليست السكان، فالسكان هم العذر الذي نقوم بتعليق كافة مشاكلنا وفشلنا الإداري.

فيما يخص الورقة الأولى اتفق تمام مع قالته الدكتورة/ نجلاء الأهوانى وأود طرح نقطة واحدة لماذا نتكلم عن الثورة الصناعية الرابعة كأنه يمكن الأخذ بها أم لا فهذا واقع والسؤال هنا هو كيف نتعامل معه هل تم تغيير نظام التعليم لتوفير المهارات Skills المطلوبة؟ وأنا أعتقد أن طرحنا للموضوع لابد أن يأخذ هذا المدخل ...وشكرا.

المداخلة رقم (5) الدكتور/ عامر خربوطلي

كانت هناك كتابات عديدة عن قضايا الأمن الغذائي، ما كتب عن الأمن الغذائي أكثر بكثير مما تحقق من الأمن الغذائي في أغلب الدول العربية، فأغلب هذه الدول تتحدث عن الأمن الغذائي ولكن تسعي في داخلها للاكتفاء الذاتي، والاكتفاء ليس بالمفهوم القديم التقليدي ولكن الاكتفاء من خلال الاستيراد من دول غير عربية.

اليوم نتحدث ونعطي مثالاً عن سورية هناك أرز مصري صيني وهو من النوع القصير يستورد من مصر والآن لم تعّد مصر قادرة على تصدير كميات كافية منه فهو الآن يستورد من الصين وهو بنفس المواصفات المصرية، والحقيقة بموضوع تحقيق الأمن الغذائي الدول العربية تختلف بهذه النسب فهناك دول حققت جزءاً كبيراً من هذا الأمر وفي دول أخري تراجعت بشكل كبير، الموازين الزراعية العربية السلعية في أغلبها هي سلبية ومشكلة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني مشكلات تؤرق العالم العربي، عدم وجود شركات إنتاج وتسويق حديثة، الاعتماد على إنتاج القرى والفلاحين هذا المفهوم أصبح بأغلب الدول المتطورة أو المتقدمة يعتمد على شركات ومؤسسات والمثال المهم جدا أن هولندا التي تصدر المنتجات الحيوانية لأغلب دول العالم تملك ثلاثة ونصف مليون رأس بقر والسودان التي تستورد ولا تصدّر المنتجات الحيوانية لديها حوالي 35 مليون رأس بقر.

بعض الدول العربية تجاوزت مشكلة الإنتاج إلى مشكلة فائض الإنتاج ، فاليوم نحن بسوريا في بعض منتجات الفواكه تحديدا الحمضيات وبعض أنواع المنتجات كزيت الزيتون والزيتون نواجه مشكلة في تصريف و في تصدير هذه المنتجات، الحاجة لتفعيل اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى بخاصة الدور المهم جداً لغرف التجارة والزراعة في الدول العربية لمواكبة قضية الروزنامات الزراعية المتعددة الموجودة بين الدول العربية، بمعني أن كل دولة عربية لديها روزنامة زراعية مستقلة، هذه الروزنامة هي

بحاجة إلى إعادة نظر، صعوبات يمكن أن تحلها هذه الغرف ومنها صعوبات التمويل وصعوبات الشحن وصعوبات الترانزيت الموجودة، وبالفعل المنتجات العربية ممكن أن تتكامل والإحصاءات التي قدمها الباحث مشكوراً بقضايا الإحصاءات للمساحات العربية المروية جميعها صحيحة ولكن نحن بحاجة لأسلوب جديد في العمل الزراعي يحقق نسبة كبيرة من الأمن الغذائي .....وشكراً .

المداخلة رقم (6) الدكتور/ خير الدين حسيب

ملاحظتي الأولى حول ورقة الأمن الغذائي أجد أن التراكم المعرفي شرط ضروري وأساسي للتقدم، وعن هذه الورقة ومع تقديري لمساهمته، وجود تراكم معرفي وعلى مدي الأربعين السنة الماضية نشر كثير حول موضوع الأمن الغذائي العربي التي لم تنعكس هذه المنشورات والمساهمات في هذه الورقة على سبيل المثال مركز دراسات الوحدة العربية بمؤسساته نشر عشر كتب حول الأمن الغذائي العربي إضافة لعشرات المقالات في مجلته المستقبل العربي هذه إضافة لمساهمات أخري، ولذلك أود التأكيد في هذه الورقة كما سأشير إلى ملاحظة ممثّلة في أوراق أخري حول هذا الموضوع، والنقطة الأخرى التي أحب الإشارة لها تنظيم هذا المؤتمر العلمي مع تقديري للجهود الذي بذلت في تنظيم هذا المؤتمر في ظروف صعبة للغاية وهي الجمعية الوحيدة التي استمرت في تنظيم المؤتمرات ولكني أعتقد أن طريقة التنظيم لا تحقق أقصي ما يمكن للاستفادة منه، طريقة ورقتين أو ثلاثة في كل جلسة ثم تخصيص 30 دقيقة للمناقشات إذا كان ثلاث أوراق عشر دقائق كل ورقة والمناقشة حول الأوراق الثلاثة أو الورقتين بمعني أخر واحد تكلم عن ورقة ثم الثاني عن ورقة أخري ما في تسلسل في المناقشات والتفكير ، أنا أعتقد أن التنظيم حتى طريقة إدارة الجلسات تواجد الأشخاص في أماكن متفرقة غير تقليدية لا في الجمعية ولا في مؤتمرات أخري ....فأتمنى أن يأخذ هذا بنظر الاعتبار في المستقبل ....وشكراً.

ردّ الدكتور/ فؤاد حمدي بسيسو على التعقيبات والمداخلات

أشكر للدكتورة/ نجلاء الأهواني التي كانت المعقب الرئيسي على بحثنا، والتي أبرزت الحاجة الأكثر تعمقا للبحث في ايجابيات وسلبيات الثورة الصناعية الرابعة وانعكاساتها على الواقع العربي، كما تساءلت حول طبيعة العلاقة بين التنمية المستدامة والثورة الصناعية الربعة، وعن علاقة العلم

بالسياسة إشارة إلى نموذج النظام المقترح وفق الرؤية الاستراتيجية الواردة في بحثنا وهو النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي القيمي المنطلق من علم اقتصاديات السعادة المعاصر.

وأعتبر ملاحظات الدكتورة/ نجلاء – وكما ذكرت في تعقيبها – أنها تشكل إضافة للبحث وتكاملا مع توجهاته بهدف توليد الاستراتيجية المطلوبة للتعامل العربي مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. وأؤكد على أن بحثنا يشكل المحاولة العلمية الاجتهادية الأولى – حسب علمنا – حول الكيفية التي يسهم من خلالها علم اقتصاديات السعادة وانظام الذي ينتجه في التمكين من بناء قاعدة الانطلاق الآمن والفعال نحو الثورة الصناعية الرابعة. وكنت من المتوقعين لحدة وعمق النقاش حول هذه المبادرة العلمية التي أعتز بها، وقد أشرت إلى الحاجة للمزيد من المناقشات والتحليلات المتعلقة بموضوع البحث، وما تولد عنه من **رؤية استراتيجية** تمهيدا لبلورة موقف عام تقبل به النخب الاقتصادية والاجتماعية، وينتهي إلى بلورة الرؤية المطروحة في استراتيجية لتمكين النظام العربي من العبور الآمن للثورة الصناعية الرابعة، وفي الوقت نفسه تحقيق النهوض على دروب التنمية الانسانية المستدامة.

أما عن التساؤل حول العلاقة بين العلم والسياسة، فهناك تركيز متكرر في كافة ادبيات التنمية الإنسانية المستدامة وأبحاث الثورة الصناعية حول أهمية توفير الإرادة السياسية والنظام الرشيد الكفيل بالتصدي وفق توجهات استراتيجية صوب دعم كافة جهود التنمية الانسانية المستدامة بمضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وبالنسبة للعلاقة بين التنمية المستدامة والثورة الصناعية الرابعة، تجدر ملاحظة أن العديد من الأدبيات المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة أشارت إلى أن هدفها النهائي الرفاهية الإنسانية (Human Wellbeing).

وباعتبار أن جميع عناصر التنمية الانسانية المستدامة والتي تبلورت في اهدافها التسعة عشر والمجمع عليها عالميا في الامم المتحدة، لذلك تعتبر الثورة الصناعية الرابعة إحدى منطلقات التنمية المستدامة ومرتكزاتها ، والنظر في جميع مكونا ت ثورة الاقتصاد المعرفي وقطاعاتها (كما وردت في بحثنا) تظهر العلاقة المباشرة بينهما ، يضاف إلى ذلك إلى أن أهمية متابعة البحث في العلاقة بين الثورة الصناعية الرابعة والتنمية المستدامة يستهدف تحصين المسار التنموي الانساني من أخطار الثورة الصناعية ، بما في ذلك الأمن السوبراني (والذي تمت الاشارة إليه وبما يتولد عنه من مخاطر في بحثنا).

- **أشار الدكتور/ منير الحمش في كلمته الافتتاحية إلى أن دول الجنوب تسير على نهج اقتصادي مالم يتم كسره لا أمل في تحقيق التنمية، كما أكد على الحاجة إلى معادلة وطنية جديدة في مواجهة التخلف من أجل بناء مجتمع العلم والتقانة. كما سبق أن أشار في كلمته الافتتاحية إلى أن الشعوب أصيبت بخيبة أمل في الحكام وأن في غياب المشروع القومي النهضوي تنطلق الفرص لنفاذ مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يقوده التحالف الأمريكي الصهيوني.**

نود التأكيد على أن هذه الحقائق المحيطة بالمشهد العربي على المستويين الوطني والقومي هي التي شكلت الدافع والمنطلق الرئيسي لما ورد في بحثنا حول الحاجة إلى رؤية استراتيجية لنظام متكامل مشتق من مفاهيم اقتصاديات السعادة من أجل بناء المحدد الرئيسي الحاكم لمسار التنمية العربية المستدامة، والتعامل مع الثورة الصناعية الرابعة بالحكمة المطلوبة كإحدى منطلقات هذه التنمية، والسعي لتعظيم نعمها وتحصين المسار التنموي العربي من أخطارها. ونؤيد بشكل كامل ما ذكره الدكتور/ منير الحمش حول مخاطر التحالف الصهيوني الأمريكي على مصير الوطن العربي في ظل استهداف الشرق الأوسط الجديد.

- **بالنسبة لمداخلة الدكتور/ جودة عبد الخالق والأسئلة التي طرحها حول معنى السعادة وتحديد النظام إن كان سياسيا أو اقتصاديا أو قيميا، والكيفية التي تعمل بها الثورة الصناعية على سعادة البشر،**

بالنسبة لمفهوم السعادة فهو مرتبط بشعور الانسان والمجتمع بالرضى عن حياته وفق قناعاته بالجوانب المادية وغير المادية التي تشكل مستوى معيشته، بالإضافة إلى رضاه عن المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي والبيئي المحيط بحياته، وهناك عده محددات لتحقيق السعادة، محددات مادية مرتبطة بتأمين الحد الاساسي من متطلبات العيش الكريم، ومن ضمنها الدخل والصحة والتعليم، والبيئية لمصلحة الأجيال القادمة، بالإضافة إلى المحددات غير المادية التي أطلق عليها علم اقتصاديات السعادة (Subjective Wellbeing) وتتضمن العديد من العوامل الاجتماعية (التضامن والتكافل والعدالة) والسياسية (الحريات السياسية والكرامة وضمان حقوق الانسان...الخ) والقيمية المرتبطة بالمحافظة والالتزام بالقيم وأخلاقيات المجتمع المجمع عليها.

وتجدر ملاحظة لجوء علم اقتصاديات السعادة إلى مؤشر الإنتاج القومي الانساني (Gross National Happiness – (GNH) بديلاً عن مؤشر (Gross National Product – GNP) الذي يركز على الانتاج القومي الاجمالي، وهو المؤشر الذي أثبت أنه معيق لفهم ومتطلبات مسار التوجه التنموي النهضوي الحقيقي للمجتمع، خاصة وأنه لا يأخذ في الاعتبار الجوانب غير المادية الانسانية والاجتماعية والقيمية لتطور المجتمع ومسار حياته. وقد بدأت الأمم المتحدة في تبني مؤشر السعادة وإصدار تقرير دولي سنوي حول السعادة الإنسانية، ويرتب مستويات مختلف دول العالم من حيث مراتبها بين الدول ضمن مؤشر التنمية المستند إلى تحقيق الرفاهية الإنسانية.

وحول السؤال المتعلقة بالكيفية التي تحقق من خلالها الثورة الصناعية سعادة البشر، نشير إلى ما تحدد في أدبيات الثورة الصناعية الرابعة من نعمها ونعم الثورات السابقة على البشر وتسهيل أمورهم الحياتية وسرعة انجاز الأشياء، وكثافة التواصل الاجتماعية وما أنتجته من ذكاء صناعي وروبوتات وثورة الاقتصاد المعرفي مما انعكس في زيادة الانتاجية والدخل والارتقاء بمستويات المعيشة الانسانية من خلال مختلف المنتجات والمخرجات التي تحققها ، مع ضرورة عدم إغفال بعض المخاطر التي تواكب التطبيقات غير الانسانية لنتائج الثورة الصناعية من قبل بعض الأنظمة وعصابات الأمن السوبراني ذات الحصاد السلبي على سعادة البشر (والتي تمت الاشارة إليها في بحثنا) وهي التي استدعت التفكير في النظام الكفيل ببناء قاعدة الانطلاق الآمن للثورة الصناعية الرابعة.

- **أثار الدكتور/ قويعه سؤالا حول الكيفية التي تحقق بها الثورة الصناعية الرابعة سعادة الأسرة والعائلة والطلبة.**

استفادة الأسرة والعائلة من منتجات الثورة الصناعية وتعظيمها مرهون بتكامل عملية الانتفاع من النعم المادية التي تولدها الثورة الصناعية مع النعم الاجتماعية والقيمية لثورة علم الاقتصاد كما في الأمثلة التالية:

- الانتفاع من منتجات الثورة الصناعية في تفعيل الخدمات التي تحتاجها الأسرة في معيشتها كاستخدام الروبوت في تأمين خدمات الاسرة المنزلية.
- زيادة الانتاجية لدى العاملين لدى الأسرة نتيجة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات أعمالهم.

- الاستفادة من ثورة المعرفة في التطوير العلمي لأفرادها واكتساب مختلف أنواع المعارف والثقافات من خلال منتجات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي.
- الانتفاع بمخرجات الثورة الصناعية المتعلقة بالتطوير الصحي المتعلق بتشخيص الأمراض ومعالجات البشر والذكاء الاصطناعي وغيره من مخرجات ثورة المعرفة وتكنولوجياتها.
- الوئام الاجتماعي والتكافل ضمن مجموعة الأسرة في ظل المبادئ التي تستلزمها اقتصاديات السعادة كالمحافظة على قيم التماسك الاجتماعي والايثار (العطاء بدون توقع المقابل) وهي مبادئ تنعكس على المجتمع بأسره والشامل لجميع الأسر.

وفيما يتعلق باستفادة الطلبة من الثورة الصناعية الرابعة فهو كذلك مرهون بتحالف منتجات الثورة الصناعية وثورة الاقتصاد المعرفي، التي تفتح الفرص الجديدة للعلوم والمعارف والابداعات العلمية والتكنولوجية مع النظام الذي يتأسس على مفاهيم اقتصاديات السعادة، والذي يتطلب من القيادات السياسية والتعليمية توفير كل أسباب الدعم اللازم وتبني سياسات التربية والتعليم والتطوير التكنولوجي التي من شأنها الارتقاء بالمستويات العلمية والثقافية لكافة فئات المجتمع وطلابه، وتأمين كافة أشكال الدعم لكافة منابع العلم والثقافة وروافدها التي تصب في نهر الإبداع والريادة والتفوق العلمي.

وفي ظل ثورة اقتصاديات المعرفة فقد تمت اشارتنا إلى أنها تتضمن سبعة قطاعات أساسية تلعب السياسات العامة متضامنة مع كافة مؤسسات المجتمع المدني ومجتمع الأعمال الخاص دوراً أساسياً في الوفاء بجهود نهوضها: التعليم ما قبل الجامعي . التعليم التقني والتدريب المهني – التعليم العالي – البحث والتطوير والابتكار – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – الاقتصاد – البنية الهيكلية للتمكين.

- **تساءلت الدكتورة/ كريمة كريم "كيف نتعامل مع الثورة الصناعية الرابعة"** وبحثنا يتعلق بالإجابة حول هذا السؤال عندما استهدف البحث عن توليد رؤية استراتيجية للتعامل مع الثورة الصناعية الرابعة وخلص إلى أن ذلك مرهون بإقامة الإطار الفعال والرشيد المتمثل بالنظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي القيمي القائم على مفاهيم اقتصاديات السعادة، كخارطة طريق للانطلاق

صوب التنمية الإنسانية المستدامة، والعبور الآمن للثورة الصناعية الرابعة باعتبارها تشكل إحدى مرتكزات التنمية المستدامة وإحدى محطاتها الأساسية.

الجلسة الثانية

رئيس الجلسة: الدكتور / خير الدين حسيب

المدير العام السابق لمركز دراسات الوحدة العربية

عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الورقة الثالثة

عولمة نظام حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وشموليتها: حافز أم عائق للابتكار والتنمية في الدول العربية

إعداد

الأستاذ الدكتور/ علي همال

جامعة باتنة - الجزائر

مقدمة

لقد لعب انتشار التكنولوجيا دورا محددا في التقدم التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي في الدول المتقدمة حاليا. فبالرغم من المحاولات المتعددة من الحكومة البريطانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لمنع هجرة العمالة الماهرة الى الدول التي لاحقتها آنذاك في أوروبا وأمريكا والتحكم في تصدير المعدات والآلات اليها الا أن ذلك لم يمنع تلك الدول من الاستفادة من الابتكارات البريطانية عبر الطرق الرسمية وغير الرسمية أو عن طريق خلق قدرات وطنية بهدف اعادة انتاج التقنيات المبتكرة في بريطانيا. ولقد كانت معظم البلدان المصنعة حاليا ترفض منح براءات الاختراع في القرنين التاسع عشر والعشرين عندما كانت اساسا مستهلكة أكثر مما هي منتجة لها (Chang 2001). بالرغم من تبني معظم الدول الأوروبية للحقوق المتعلقة بالملكية الفكرية قبل نهاية القرن التاسع عشر إلا أن البعض منها استمر في خرق القواعد المسيرة لها بطرق شتى، فبعضها انتهج التطبيق التدريجي لحماية الملكية الفكرية تماشيا مع تحولما من مستهلك الى منتج لها ولم تلتزم بكل معايير الحماية إلا في الستينات والسبعينات من القرن الماضي أما اليوم فان حماية حقوق الملكية الفكرية بما فيها براءة الاختراع يتم احكامها بشدة عالميا بدخول اتفاقية تريبس حيز التنفيذ. فباستثناء الدول الأقل نموا أصبحت كل الدول النامية العضوة أو الراغبة في عضوية منظمة التجارة العالمية ملزمة بتطبيق الاتفاقية عن طريق مراجعة قوانينها طبقا لما تمليه الاتفاقية من جهة واتباع مجموعة من المعايير المتفق عليها مثل حماية براءة الاختراع لمدة لا تقل عن 20 عاما وهذا بالرغم من الانتقادات العديدة الموجهة لهذا النظام منذ السبعينات اي حتى قبل تبنيه في التسعينات من القرن الماضي (Vistos , 1973 ; 71–98 , Delmore ; 1982 : 88– 167).

ونظرا لما له من آثار سلبية متعددة على الدول النامية بما فيها العربية ذلك أن هذا النظام العالمي والشمولي الجديد يطرح مشكلتين أساسيتين تخلفان عوائق وخيمة أمام الابتكار والتطور الاقتصادي لا في الدول النامية فحسب بل وحتى في الدول المتقدمة.

أولهما ظهور اجماع لدى الباحثين ومعظم صناع القرار على امكانية تجاوز براءة الاختراع نطاقها لتصبح عائقا لا محفزا للابتكار ذلك أنها تشجع الأثر الإستاتيكي المتمثل في تعظيم الربح الاحتكاري لذوي حقوق الملكية الفكرية عل حساب الأثر الديناميكي المتمثل في تحفيز الابتكار وانتشاره

والتطور الاقتصادي والاجتماعي. وعليه يرى هؤلاء بأن النظام الجديد لا يضمن تحقيق المبدأ الأساسي لنظام حماية الملكية الفكرية الا وهو التوفيق بين المصلحة الخاصة لذوي الحقوق والمصلحة العامة للمجتمع والإنسانية ككل.

وثانيهما الاعتقاد السائد لدى معظم الباحثين وصناع القرار في الدول النامية بالتنفيذ غير العادل لبنود اتفاقية تريبس. ونظراً لذلك يدعو هؤلاء الى اعادة النظر في بعض بنود الاتفاقية لضمان التوازن بين المنتجين والمستعملين لبراءة الاختراع خاصة وكذا وضع آليات عملية لتحفيز الابتكار في الدول النامية عن طريق تسهيل نقل التكنولوجيا اليها.

وباختصار يمكن القول بأن لب مشكلة التكنولوجيا يكمن في أنه بينما تنظر اليها البدان النامية على أنها وسيلة ضرورية ولازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية تنظر اليها البلدان المصنعة على أنها وسيلة للميزة التنافسية في الاقتصاد العالمي. وعليه فان التوفيق بين هذه المصالح المتعارضة للطرفين غير ممكن الا إذا حدث هناك توافق عن طريق التفاوض الذي ستكون محصلته لصالح البلدان المصنعة نظرا لعلاقات القوى السائدة حاليا كما سنرى لاحقا.

تتناول هذه الورقة في القسم الأول منها عمليات توسيع مجال حماية الملكية الفكرية جغرافيا وقطاعيا وما نتج عنها من تجاوز لنطاقها. أما القسم الثاني فيخص دراسة الأثار السلبية الناجمة عن تطبيق الاتفاقية المباشرة منها وغير المباشرة بشكل عام. ونظرا لأهمية التعرف على تجارب بعض البلدان التي قامت بتعديل القوانين المتعلقة ببراءة الاختراع ارتأينا أن نخصص القسم الرابع لها. أما القسم الأخير من الورقة فقد خصص لدراسة الأثار السلبية الناجمة عن توسيع نطاق براءة الاختراع لتمتد الى القطاعات الحيوية المتمثلة في الصحة العمومية والبحث العلمي –التكنولوجي والأمن الغذائي وذلك بالاعتماد على الدراسات الاستشرافية والميدانية وكذا التقارير المتخصصة في هذا المجال الصادرة عن العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وتختم الورقة بتقديم توصيات عملية للتخفيف من بعض الآثار السلبية من جهة وتحفيز الابتكار من جهة أخرى في محاولة للمساهمة في توفير المناخ المناسب حتى يتسنى للبلدان العربية المساهمة ولو باحتشام في التطور العلمي والتكنلوجي المتسارع الذي يشهده العالم حاليا.

أما بالنسبة للمنهج المتبع في دراسة الظاهرة فيتمثل في المنهج التاريخي والمقارن ذلك ان البحث يهدف الى المقارنة بين الدول الصناعية والدول النامية من حيث كيفية تطور الحماية في المجموعتين وآثار ذلك التغير والتطور في مجال حماية الملكية الفكرية وخاصة المتعلقة ببراءة الاختراع منها. فالدراسة تعتمد على تحديد المراحل التاريخية لتطور تلك الحماية من جهة ومدى تأثير ذلك في المجموعتين من جهة اخرى. ونظراً للتغير العميق الذي احدثته عولمة حماية الملكية الفكرية منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي فان الدراسة اعتمدت المنهج المقارن للبحث في اثار تلك العولمة على البلدان النامية حسب مستوى تطورها الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي بهدف التعرف على الجوانب الايجابية والسلبية لاتفاقية تريبس وما تبعها من تغيرات وتداعيات خاصة في المجالات الثلاث: الصحة العمومية والامن الغذائي والبحث العلمي.

1. اتساع نطاق براءة الاختراع

تظهر احصـــائيات العقود الثلاث الأخيرة ارتفاعا مذهلا في طلبات على براءة الاختراع في الدول المتقدمة بشـكل عام والولايات المتحدة بشـكل خاص حيث تشـير احصـائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن عدد طلبات براءة الاختراع المقدمة لها قد ارتفع من 7000 طلبا ســـنة 1985 إلى 74000 عام 1999(WIPO,2000)، لترتفع في سنة 2000 الى 90948 طلباً (WIPO,2001:1). كما تبين احصـــائيات المنظمة أن عدد طلبات براءة الاختراع المودعة لديها في الفترة 1996-2000 بلغ 250000 أي ما يعادل ما تم ايداعه منذ 1978 تاريخ إنشـــاء المنظمة (WIPO, 2001). كما تبين الإحصائيات المتعلقة بالولايات المتحدة لنفس الفترة أن العدد قد ارتفع من 77000 الى 169000 (US Patent and Trade mark Office, 2000) وإلى أزيد من 376600 طلب براءة في عام 2018. https://patentlawyermagazine.com/2018-patent-analysis/

أما على المستوى العالمي فقد شهد عدد طلبات براءة الاختراع معدلات نمو اسية منذ بداية القرن الحالي نتيجة للتطور الذي شهدته العديد من القطاعات الجديدة كثيفة المعرفة والازدهار الكبير في النشاط الابتكاري في العديد من الدول الآسيوية وخاصة منها الصين من جهة واتساع نطاق براءة الاختراع والتساهل في الحصول عليها من جهة أخرى في بعض البلدان كالولايات المتحدة والصين. تبين الإحصائيات الأخيرة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية أن العدد الاجمالي لطلبات براءة الاختراع عالميا

قفز حاجز 3مليون سنة 2016 أي أزيد من الضعف مما كان علبه سنة 2000. كما أن معلات نمو الطلبات تسارعت في الفترة ما بين 2011 و 2016 عما كانت علبه سابقاً. ويعود ذألك في الأساس الى تزايد وتيرة الاقبال على طلب الحماية عن طريق براءة الاختراع في الصين التي أصبحت تتربع حاليا على الترتيب العالمي من حيث عدد الطلبات وبفارق كبير جدا على الولايات المتحدة حيث تبين احصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن ما يقارب 98% من الزيادة في عدد طلبات براءة الاختراع عالميا في الفترة2014– 2016 مصدره الصين.

https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_941_2017-chapter2.pdf

وبالرغم من أن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة يعكس ازدهاراً في النشاط الابداعي إلا أن الجزء الآخر يعكس اتساع نطاق براءة الاختراع واستخداماتها وخاصة في الولايات المتحدة التي وضعت المصلحة الخاصة فوق كل اعتبار في تطبيق معايير تقييم طلبات براءة الاختراع. لقد توسع نطاق براءة الاختراع ليشمل جينات قد تكون مجهولة الوظيفة وأخرى خاصة بالتجارة الالكترونية امتدت لتشمل المعرفة التقليدية مما أدى الى اتهام سلطات تسجيل براءة الاختراع بالتحيز لصالح طالبي براءة الاختراع وبدور من يقدم الخدمة لهم وليس العمل كمراقبين صارمين من أجل المصلحة العامة. كما أن هناك اتجاها متزايدا لاستخدام براءة الاختراع لأهداف استراتيجية من طرف المؤسسات نظرا لما تمنحها لها من مميزات تنافسية. فالتغيرات الطفيفة التي تدخلها على المنتجات في نهاية مدة البراءة، وخاصة بالنسبة للأدوية، تساهم بشكل كبير في ازدهار حقوق أي محتكر. بالإضافة الى ذلك فلقد لوحظ في العشرية الأخيرة أن تزايد طلبات الحصول على براءة الاختراع لا تكشف عن الابتكار بشكل واضح ومحدد من حيث مجال صلاحيته وقابليته للتطبيق الصناعي كما تنص عليه اتفاقية تريبس مما يصعب من مهمة المؤسسات المسؤولة عن تقييم قابلية تلك الطلبات للحصول على براءات الاختراع وتعرقل عمل الباحثين نظراً للصعوبات التي تصادفهم أثناء القيام بدراستها قصد فهم محتوياتها. ففي عام 2000 مثلا تلقت المنظمة العالمية للملكية الفكرية أكثر من ثلاثين طلبا للحصول على براءات الاختراع يزيد حجم بعضها عن 139000 صفحة (WIPO, 2000 ; 1 & 7).

هذان الاتجاهان، اتساع نطاق براءة الاختراع واستخدامها الاستراتيجي من طرف المؤسسات، يعوقان الابتكار وانتشار المعرفة ويحولان المعرفة التقليدية الى الملكية الخاصة. فبراءة الاختراع ليست مجرد نتائج البحث، بل هي أيضا مدخلاته، وعليه فعندما يفرط في استخدامها فان الباحثين يجازفون بإهدار الوقت والوسائل في مجالات ابتكار تقنيات قد تكون مملوكة بالفعل، أو بقائهم معزولين عن طرق وسبل بحثية بأكملها. كما أن نظام براءة الاختراع القائم حاليا يسهل من عملية تحويل المعرفة التقليدية الى القطاع الخاص ذلك أن هذه المعرفة جماعية مما يجعل مفهوم المخترع الفرد غريباً للعديد من المجتمعات التقليدية، وبالتالي لا تتماشى ومعايير نظام براءة الاختراع القائم حاليا. وحتى في حالة وجود وعي لدى هذه المجتمعات بأهمية المعرفة التي تمتلكها فإنها لا تمتلك الامكانيات المالية والقانونية للدفاع عنها في حالة الاعتداء عليها من طرف القطاع الخاص. وفي مثل هذه الظروف فانه ليس من المستحيل أن يحدث ذلك، وهو بالفعل ما قد تم في السنوات الأخيرة حيث قدمت طلبات بتسجيل براءة اختراع حول خصائص شجرة الكركم وفول الأنولا المكسيكي. وتفادياً لمثل هذه الادعاءات المخزية ومن واقع ادراكها للحاجة الى تصحيح عدم التوازن الذي يطبع نظام براءة الاختراع الحالي، قامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية سنة 1998 بإطلاق مبادرة لتوفير أشكال بديلة للحماية مبنية على معايير مقبولة عالميا وتحقيق التوازن بين دفع الابتكار من جهة ونقل ونشر المعرفة في الميادين المختلفة وخاصة منها الموارد الجينية والمعرفة التقليدية والتراث الشعبي من جهة أخرى (WIPO , 2001).

إن الاقبال المتزايد على تسجيل براءات الاختراع من جهة وتزايد ضغط الدول المتقدمة على الدول النامية في مجال حماية براءة الاختراع يطرح تساؤلات عن أسباب ذلك خاصة إذا علمنا أن ما يقارب 90% من براءات الاختراع الممنوحة للأجانب في الدول النامية لم تستغل من طرفها (Vistos , 1973 ; Delmore , 1982). هناك أسباب عدة لذلك أهمها: أولها أن التفوق التكنولوجي يمنح للمؤسسة وللاقتصاد الوطني ميزات احتكارية على المستوى المحلي والعالمي. وثانيهما تزايد أهمية القطاع الخاص في البحث والتطوير والاتجاه المتزايد في اضفاء الطابع التجاري على البحث الممول من طرف الدولة وخاصة في الولايات المتحدة. أما الدافع الثالث فيكمن في اتجاه أسواق المنتجات نحو عولمتها مما يصعب من تطبيق سياسات التمييز السعري لنفس المنتوج. أما السبب الرابع فيكمن في توسيع مجالات منح براءة الاختراع والتمتع بحقوق ملكيتها دون تمييز جغرافيا وقطاعيا الا استثناء. ويتمثل الدافع الخامس

في التوسع المستمر والمتزايد لاقتصاد المعرفة كميا ونسبيا في الاقتصادي العالمي بشكل عام والاقتصاديات المتقدمة بشكل خاص.

إن حقوق الملكية الفكرية توفر حافزاً للبحث وتطوير التقنيات نظراً لأنها تسهل عملية جني ثمار الابتكار. فبراءة الاختراع تمنح المخترع أو المرخص له حق الاحتكار في السوق خلال فترة صلاحية براءته. وبالرغم من أن هذا الاحتكار المؤقت يعلل على أساس أنه ضروري لتحفيز الاستثمار الخاص في البحث وتطبيق الابتكارات وبالتالي توفير منتجات جديدة استجابة لحاجيات السوق، فان الاحتكار المؤقت الذي تمنحه براءة الاختراع يحول الابتكار من سلعة عمومية الى الملكية الخاصة وبالتالي يعوق عملية انتشار فوائده. وعليه فان النظام الامثل لحقوق الملكية الفكرية يتوجب أن يقوم على أساس مبدأ التوازن بين التحفيز للابتكار من جهة ونقله ونشره من جهة أخرى. ونظرياً هذا المبدأ ينص عليه البند 27 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948 والمادة السابعة من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية لسنة 1994, الا أنه في الواقع العملي بقي حبرا على ورق حيث تحولت معظم التدابير المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية لنقل التكنولوجية الى الدول النامية الى مجرد وعود مباشرة بعد الانتهاء من المفاوضات.(1)

لوحظ في العقدين الأخيرين تزايدا سريعا في نصيب البحث والتطوير في القطاع الخاص من جهة والاتجاه المتزايد نحو اضفاء الطابع التجاري على البحث الجامعي وخاصة في الولايات المتحدة مما زاد من وتيرة تحول الملكية ووسائل البحث في القطاع العمومي نحو القطاع الخاص. فبالرغم من أن معظم البحوث الأساسية لا تزال تمول من مصادر عامة الا أن نتائجها عادة ما يتم ترخيصها للقطاع الخاص ذلك أن تطبيقها يتطلب استثمارات اضافية ويتوجب أن يستجيب لاحتياجات السوق إضافة الى ذلك فانه بالرغم من أن البحث العام لا يزال المصدر الرئيسي للابتكارات التي تستجيب لاحتياجات الدول الفقيرة والفقراء بشكل عام الا أ ن اكتساب القدرة للحصول على المدخلات الرئيسية المسجلة والتي غالبا ما يمتلكها القطاع الخاص والجامعات قد أصبح عائقا أمام هؤلاء للاستفادة منها. أما البحث الجامعي الذي وجد رسميا بهدف خدمة المصلحة العامة، فانه تحول بدوره الى قطاع تجاري وخاصة في الولايات المتحدة وذلك لسببين رئيسيين:

أولها: تزايد اعتماد الجامعات على التمويل الخاص بالرغم من أنه لا يمثل الا حجما ضئيلا من الموارد المالية الكلية المخصصة للبحث الجامعي: فخلال الفترة 1979 – 1998 تضاعف حجم التمويل الخاص للبحث العلمي الجامعي خمس مرات.

ثانيها: السماح بموجب قانون " بايي دول" لعام 1980 للجامعات بتسجيل وترخيص نتائج البحوث التي تمول فيدراليا والحصول على الامتيازات التي توفرها تلك التراخيص. ولقد ادى هذا الى ارتفاع حاد في عدد براءات الاختراع المسجلة من طرف الجامعات الأمريكية: فمن 589 عام 1985 الى 3340 سنة 1999 (National Science Foundation "NSF" , 2001). وبالرغم من اعتماد الجامعات اساسا على التمويل العام الا أن هذا التوجه التجاري قد يؤدي الى توجيه المزيد من البحوث تجاه المصالح الخاصة وتجاه أنواع بحثية تجارية وذلك على حساب المصلحة العامة والبحث الأساسي ذات نهايات مفتوحة.

أما الاتجاه نحو عولمة الأسواق والأسعار نتيجة لتزايد انفتاح الحدود فانه يجعل المنتجات المحمية بقوانين الملكية الفكرية تخضع لآليات السوق العالمي مما قد يحول دون وصولها الى بعض المستهلكين نتيجة للأسعار الاحتكارية المرتفعة. إن تزايد تحرير الأسواق المحلية يجعل المنتجين في الدول الصناعية يخشون من أن يؤدي التمييز السعري الى اعادة استيراد السلع منخفضة السعر مما يؤدي بدوره الى خفض الأسعار المرتفعة في أسواق الدول الغنية التي تهدف الى تغطية تكاليف البحث والتطوير وتعظيم الأرباح. وحتى في حالة عدم اعادة الاستيراد فان معرفة المستهلكين في الدول الغنية بالأسعار المنخفضة لنفس المنتجات قد يؤدي إلى عزوفهم وبالتالي انخفاض المبيعات. وتفاديا لذلك فإن المنتجين للسلع الاحتكارية عادة ما يلجؤون الى تطبيق أسعار عالمية وهذا ما يحرم المستهلكين في الدول ضعيفة الدخل من تلك المنتجات، وعليه فإن مبدأ التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة يستوجب ايجاد آليات لمواجهة هذه الأخطار وهو ما لا توفره اتفاقية تريبس.

لقد كان للتوسع الجغرافي والقطاعي لحماية براءة الاختراع دور محدد في الارتفاع الكبير والمستمر لعدد براءات الاختراع (طلبات وقبول) منذ التسعينات من القرن الماضي ويعود ذلك الى ظهور دول وقطاعات جديدة نشطة في ميدان الابتكار من جهة والى تجاوز معظم الاستثناءات التي تمنحها اتفاقية تريبس من جهة أخرى. لقد أصبحت الصين ومعها العديد من البلدان الآسيوية نشطة

جدا في مجال الابتكار حيث تؤكد آخر احصـائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية تزايد نصـيب آسـيا في اجمالي براءات الاختراع الممنوحة عالميا بل وتزايد هيمنتها في العقد ين الأخيرين: من 48.8% في 2006 الى 57.6% في 2016.

https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_941_2017-chapter2.pdf

كما شهدت العقود الثلاث الاخيرة ظهور قطاعات جديدة كثيفة المعرفة وتتميز بنشاط استثنائي في مجال براءات الاختراع أهمها التكنلوجيا الحيوية والبرمجيات وقطاع البحث العلمي والتكنولوجي الممول حكوميا والنقل والطاقات المتجددة. بالإضافة الى ذلك يلاحظ منذ فترة عدم احترام العديد من بنود اتفاقية تريبس وخاصة في مجال البيو تكنولوجيا بشكل عام والطب الحيوي بشكل خاص حيث أصبحت معظم الاستثناءات من براءة الاختراع كأشكال الحياة وطرق التشخيص والعلاج البشري والحيواني وما يمس بالأخلاق والأمن العام قابلة للحماية. ولقد كانت الولايات المتحدة سباقة الى ذلك لكونها تعتبر ما جاء في اتفاقية تريبس لا يمثل إلا الحد الأدنى من الحماية وبالتالي تستمر في محاولتها فرض مستويات أعلى من الحماية عن طريق الاتفاقيات التجارية الثنائية منها والجهوية وعن طريق تجاوز الاستثناءات والحدود المتفق عليها في الاتفاقيات متعددة الأطراف كتريبس مثلا. ونظرا لهيمنتها تكنولوجيا واقتصاديا وعسكريا فان الولايات المتحدة عادة ما تنجح في فرض قواعد اللعبة على بقية بلدان العالم التي تجد نفسها مجبرة عل الحذو حذوها كما سنبين لاحقا.

2. الاثار المالية لتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة على الدول النامية

كغيرها من الاتفاقيات العالمية المتعلقة بالتجارة، تريبس هي محصلة لعمل تفاوضي بين دول (أو مجموعات من الدول) لا تتمتع بنفس مراكز القوة وهي بالتي تعكس عدم التوازن في علاقات القوى. "فالتجربة العملية في المفاوضات الأخيرة حول السلامة الحيوية واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة قد أوضحت أن حفنة فقط من الدول النامية تمتلك الموارد البشرية والمادية للتفاوض من مراكز تعكس مصالح مواطنيها" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2001: 15). أكثر من هذا فقط لاحظ بعض الخبراء الأمميين المختصين في التنمية بأن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة هي التي لم تشارك بشكل فعال في هذه المفاوضات مما جعل الدول المصنعة تهيمن على طاولة المفاوضات و

توجهها لمصلحتها, "ان التمويل من أجل مشاركة الدول النامية –في المفاوضات– غير مضمون, لذا فعادة ما يكون الممثلون في حالة من عدم اليقين من مشاركتهم حتى اللحظة الأخيرة, وعادة ما يصلون وهم غير مستعدين وتستنفذ قواهم في العديد من الاجتماعات وبالتالي، فان آثار ذلك على القواعد الناتجة للعبة لا يمكن تفاديها" (برنامج الأمم المتحدة الانمائي,15:2001).

وعليه إذا كان الأمر كذلك بالنسبة للمفاوضات فكيف يكون الحال عند التطبيق؟

تتباين الآراء بشدة حول الاثار المتوقعة للاتفاقية بشكل عام وبراءة الاختراع بشكل خاص على الدول النامية. ونظراً للأسباب العديدة فان الأثار المحتملة ليست بعد واضحة. الا أن طلب الدول النامية بإعادة النظر في مجموعة من بنود الاتفاقية خلال اجتماع الدوحة في نوفمبر 2001 يعكس وعي الدول النامية لبعض الآثار السلبية للاتفاقية. وقبل التطرق الى الجوانب التي دعت الدول النامية إلى جولة المفاوضات بالدوحة الى إعادة النظر فيها لابد من التعرض إلى الآثار المحتملة للاتفاقية وذلك من خلال تحليل أهمها.

أولا: ستختلف الآثار باختلاف مستوى التنمية التكنولوجية والاقتصادية في كل دولة من دول العالم الثالث، حيث أنه من المحتمل أن تؤدي الاتفاقية الى تحفيز الابتكار في الدول النامية المتقدمة نسبيا كالهند وكوريا الجنوبية والبرازيل والصين مثلا بينما ستواجه الدول الأكثر فقراً وتخلفاً تكنولوجيا تكاليف وعوائق اضافية دون الانتفاع بثمار متوازية.

ثانيا: نظرا لحداثة الاتفاقية التي لم تدخل حيز التنفيذ في معظم الدول النامية الا في سنة 2006, حيث أن الاتفاقية لا تزال في طور التطبيق فيها واقتصاداتها في طور التكيف، فان الأدلة العملية عن آثار تطبيقها لا تزال قليلة جداً ولا يمكن الاستدلال بها علميا. وبالرغم من هذا فانه يمكن الاستدلال عن الآثار المالية المحتملة لتطبيق اتفاقية تريبس من خلال النماذج القياسية المتوفرة حاليا. ويمكن تصنيف هذه الاثار الى نوعين:

أ- تكاليف تتعلق ببناء المؤسسات وتعديل القوانين وتكوين الاطارات بغرض الاستجابة للالتزامات التي تفرضها الاتفاقية وضمان تطبيقها ميدانيا، ويمكن أن نعبر عنها باختصار بتكاليف ادارة الاتفاقية ولقد قامت UNCTAD في 1996 (UNCTAD ,1996) بتقديم تقديرات لمثل هذه التكاليف للدول النامية المختلفة. وبناء على ذلك قدمت توصيات تؤكد فيها على ضرورة تقديم

المساعدات المالية والفنية لتحفيزها للانضمام الى الاتفاقية والعمل على تطبيقها. ويمكن تقديم أمثلة على ذلك، حيث تقدر UNCTAD التكاليف الثابتة الاضافية في حالة الشيلي بـ 718000 دولاراً والتكاليف المتغيرة السنوية بحوالي837000 دولاراً. أما بالنسبة لمصر فقد قدرت التكاليف الثابتة بحوالي 800000 دولاراً والسنوية بحوالي مليون دولاراً، أما بالنسبة للدول ذات مستوى التنمية البشرية الضعيفة فإن التكاليف الثابتة قد تزيد عن 2 مليون دولاراً. ويبدو من خلال الدراسة التي قام بها البنك الدولي في 1999(Finger & Schuler, 1999) أن هذه التكاليف ستكون أعلى بكثير من تقديرات UNCTAD من جهة كما أنها تفوق قدرات الكثير من الدول النامية من حيث الوسائل البشرية والمالية من جهة أخرى.

ب– اما النوع الثاني والأهم من التكاليف فيتعلق بالريع الذي سيحول من البلدان النامية نحو البلدان المصنعة مقابل استغلالها لبراءات الاختراع المسجلة بها، ذلك أن جلها يعود إلى الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة، ذلك أنه حتى الدول النامية الأكثر تقدما كالبرازيل والمكسيك لا تمثل فيها براءات الاختراع الممنوحة لمواطنيها الا نسبة ضعيفة جدا من اجمالي ما سجل بهما. ففي سنة 1996 مثلا، كانت هذه النسبة في البرازيل 8% وفي المكسيك لم تتجاوز 1.3% (World Bank, 2002 :136) كما تبين احصائيات WIPO في سنة 2000 بان نسبة طلبات براءة الاختراع لمجموع الدول النامية الاعضاء بها لم تتجاوز 3.5% من الاجمالي لنفس السنة. وعليه فما دامت الدول النامية ليست منتجة بل مستهلكة لاختراعات الدول المتقدمة، فما هي التكاليف التي ستنجم عن تطبيقها للاتفاقية؟

ان تطبيق الدول النامية للاتفاقية سيؤدي حتماً إلى الزيادة في التحويلات المالية منها نحو الدول المصنعة المصدرة للتكنولوجيا وستختلف هذه الزيادة من بلد الى اخر حسب مستوى اندماجه في السوق العالمية ومستواه الاقتصادي ومتوسط الدخل الفردي. ولتقدير هذه التحويلات الاضافية قام McCalman بتطبيق نموذج قياسي بين فيه مدى استفادة الدول المصدرة للتكنولوجيا من جهة والتحويلات الاضافية إلى الخارج من بعض الدول النامية في حالة الوفاء بالتزاماتها تجاه براءة الاختراع كما تنص عليه اتفاقية TRIPS. وكمثال على ذلك ستكون التحويلات الصافية الاضافية بأسعار سنة 2000 الى الولايات المتحدة 19.1 مليون دولار بينما ستكون التحويلات الإضافية إلى الخارج من كوريا الجنوبية أكثر من 15.3 مليار دولاراً والصين ما يزيد عن 5.1 مليار دولاراً

والمكسيك 2.55 مليار دولاراً والهند ما يقرب من مليار دولاراً (McCalman,2001 :161- 186, Maskus, 2000). وتدل الاحصائيات الأخيرة المتعلقة بالبرازيل بأن التكاليف الفعلية لنقل التكنولوجيا إليها منذ انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة قد تضاعفت مرات عديدة مقارنة عما كانت عليه قبل ذلك وهذا ما بينه الشكل التالي.

Remittances for Contracts Involving Transfer of Technology
(US Millions)

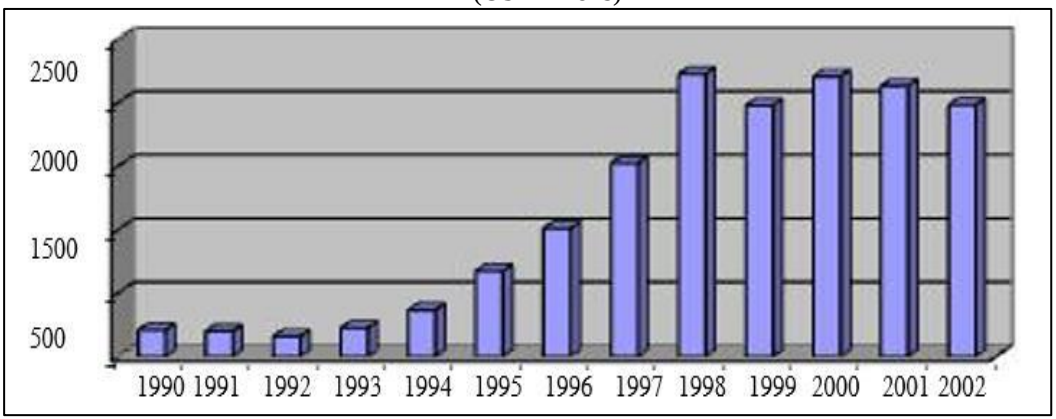

Source: Brazilian Central Bank Annual Reports

كما تبين الاحصائيات المتعلقة بالولايات المتحدة بأن إجمالي إيراداتها من عقود ترخيصها لحقوق الملكية الفكرية بأن معدل النمو السنوي لتلك الإيرادات خلال الفترة 1994-2002 تجاوز 11% وهو معدل يفوق كثيرا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة لنفس الفترة والبالغ 6% تقريباً. (C.A.Robbins, 2008)

تلك هي التكاليف التقديرية المباشرة دون الأخذ ببعين الاعتبار غير المباشرة التي ستتحملها الدول النامية في حالة تطبيقها للاتفاقية وعليه فما هي المنافع التي تقابل تلك التكاليف؟ هناك إجماع لدى الباحثين على أن التكاليف ستفوق بكثير المنافع المتوقعة في الأمدين القصير والمتوسط بالنسبة لكل البلدان النامية وأنها ستكون دون أي منافع تذكر بالنسبة للدول الأكثر فقراً منها. أما في الأمد الطويل فإنه من المتوقع أن تتعاظم المنافع في المجالين التكنولوجي والاقتصادي عن طريق تحفيز الابتكار

المحلي من جهة وتسهيل نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة عن طريق الاستثمار المباشر والترخيص من جهة أخرى، وخاصة في البلدان النامية ذات مستوى تنمية اقتصادية وبشرية مرتفعة أو متوسطة. ويبدو من خلال احصائيات WIPO لسنة 2000 أن هناك ارتفاعا كبيراً في عدد طلبات تسجيل براءة الاختراع من الدول النامية الاعضاء بها بشكل عام وخاصة الصين والهند وكوريا الجنوبية مقارنة بسنة 1999 (WIPO, 2000 :9). غير أن دراسة الأرقام المطلقة في الجدول نفسه تبين أنه باستثناء كوريا الجنوبية والصين فإن مساهمة البلدان النامية الأخرى بقيت هامشية جداً. أما التطور المتوقع لتدفقات الاستثمار المباشر إلى أغلب دول النامية فتبين دراسةMcCalman بأنه باستثناء المكسيك والبرازيل واندونيسيا والصين ستكون الزيادة في التدفقات هامشية جداً من حيث القيمة المطلقة ومقارنة مع التدفقات الصافية الإضافية التي ستنجم عن تطبيق اتفاقية تريبس. ولعل هذه التكاليف الضخمة مقابل منافع متوقعة ضعيفة جداً هي التي جعلت الدول النامية ومعظم الباحثين وكذا الهيئات الدولية توجه انتقادات شديدة لبعض بنود الاتفاقية وخاصة منذ سنة 2001.

3–وجود مجالات واسعة في الاتفاقية تسمح للدول النامية برسم استراتيجيات وتشريع نصوص قانونية تخدم مصالحها. ومن أمثلة هذه المجالات: الترخيص الإجباري في حالات معينة والترخيص المتبادل أي تبادل الحقوق لاستخدام البراءة. وعليه فإن تأثير الاتفاقية على التنمية التكنولوجية والاقتصادية سوف يعتمد جزئياً على مدى قدرة البلد على وضع استراتيجية وطنية تستغل اقصى ما تسمح به الاتفاقية. وفي الواقع يرى بعض الباحثين بأن معظم الدول النامية لم تستغل جيداً بنود الاتفاقية التي تخدم مصالحها وهذا نظراً لعدم الاستشارة الجيدة في وضع تشريعات ومؤسسات تخدم مصالحها من جهة، ونظراً للضغوط الهائلة عليها من قبل بعض الدول المصنعة من جهة أخرى. "قامت العديد من الدول النامية بوضع تشريعات جعلتها في موقف لا تحسد عليه. أضف إلى ذلك أن التكلفة المرتفعة للمنازعات مع الدول المتقدمة تعتبر غير مشجعة لأي دولة على المطالبة بحقوقها" (برنامج الأمم المتحدة الانمائي ,2001). أحد الأمثلة على مثل هذه الضغوط والصراعات الذي حدثت بين الدول المتقدمة والنامية الخلاف بين جنوب إفريقيا والشركات الدوائية المدعومة من الولايات المتحدة وأوروبا حول حق جنوب أفريقيا في السماح بالاستيراد الموازي للأدوية الرخيصة الحاصلة على براءة اختراع قصد محاربة وباء الايدز في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي والنزاع بين الولايات المتحدة والبرازيل بشأن الترخيص الإجباري لطب الإيدز في البرازيل (PETER STRAUB, 2006) و يبدو أن الدول النامية تحاول منذ الندوة

الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة المنعقدة بالدوحة عام 2001 إعادة النظر في بعض بنود الاتفاقية والتزام الدول المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها وخاصة منها الواردة في مادة 2-66 المتعلقة بوضع آليات لتحفيز مؤسساتها ومنظماتها لنقل التكنولوجيا إلى الدول الاقل نمواً خاصة. وتتلخص مطالب الدول النامية بشان براءة الاختراع فيما يلي (Doha WTO Ministerial , 2001):

1- مراجعة المادة 1-71 (Art 71.1) المتعلقة بحماية الاختراعات في مجال النبات والحيوان وهذا بالأخذ بعين الاعتبار التنوع البيولوجي والمعرفة التقليدية واحتياجات التنمية.
2- الأخذ بعين الاعتبار معاهدة التنوع البيولوجي (CBD) وخاصة منها المادة 15.
3- إعطاء مهلة إضافية للدول الأقل نمواً إلى غاية 2016 (WTO , 2002) والدول النامية الأخرى إلى غاية 2006 للتكيف تشريعياً ومؤسساتياً مع الاتفاقية.
4- تعديل المادة 31 من اتفاقية تريبس المتعلقة بالترخيص الاجباري من حيث تحديد الاسباب وكذا اللجوء الى الترخيص الاجباري خارج البلد في حالة عدم قدرة ذلك البلد على الانتاج محليا.
5- تعديل المادة 6 المتعلقة بالسماح باستيراد المنتجات المماثلة لتلك التي تحميها براءة الاختراع في حالات معينة ومحددة وذلك عن طريق توسيع مجالها.

ويبدو أن الدول المتقدمة قد استجابت لمعظم هذه المطالب وخاصة منها ما يتعلق بالصحة العمومية بالنسبة للمطلبين 3 و 4 كما قبلت بتمديد الفترة الانتقالية بالنسبة للدول الأقل نمواً إلى عام 2016. إلا أنه وبالرغم من قبول الدول المتقدمة بتوسيع مجال الترخيص الاجباري واستيراد المنتجات المماثلة (الاستيراد الموازي) فإن العديد من الدول العربية لم تقم بعد بإعادة صياغة قوانينها لتتضمن هذه التعديلات الواردة في بيان الدوحة ناهيك عن تفعيلها وتطبيقها. وعليه فان السؤال المطروح هو:

- ما مدى إمكانية تطبيق هذه التدابير عندما تظهر الحاجة الملحة إليها؟ ذلك أن استخدام التراخيص الاجبارية مثلا كانت تعمل به معظم الدول المصنعة قبل اتفاقية تريبس ولاتزال بعضها تستخدمها ككندا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها في ميادين الأدوية والبرمجيات والحاسبات الآلية والتقنيات البيولوجية غالياً كإجراء ضد الاحتكار المضر بالمصلحة العامة.؟ "وفي المقابل لم يتم اصدار أي ترخيص إجباري واحد جنوب خط الاستواء، لماذا؟ الضغوط من قبل الولايات المتحدة وأوروبا تجعل العديد من الدول النامية تخشى فقدان

الاستثمار الاجنبي المباشر إذا هي قامت بتشريع أو استخدام التراخيص الاجبارية" (برنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2001).

- اما فيما يتعلق بمطالبة الدول النامية بوفاء الدول متقدمة بالتزاماتها فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا إليها، فإن الدول المتقدمة قد أبدت قبولها في ندوة الدوحة وكلف مجلس اتفاقية تريبس باقتراح آليات لتنفيذ التدابير الواردة في اتفاقية وخاصة منها المتعلقة "بتقديم حوافز للمؤسسات والمنظمات داخل حدودها من أجل دعم وتشجيع نقل التكنولوجيا للدول الأقل نمواً حتى تتمكن من خلق قاعدة تقنية قابلة للنمو". ولا بد من التأكيد هنا بأن معظم الاتفاقيات الدولية(2) تلزم الدول المصنعة بتسهيل نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، إلا أن هذه الالتزامات قد تم تجاهلها أو تنفيذها بشكل سطحي من طرف الدول المتقدمة، بالرغم من أن معظم هذه الاتفاقيات تخدم مصالح جميع الدول بما فيها المتقدمة.

3. تأثير براءات الاختراع على صناعة الادوية من خلال تجارب بعض البلدان المصنعة والنامية

تبين الدراسات النظرية والميدانية والقياسية التي تناولت تأثير براءات الاختراع على صناعة الأدوية في البلدان النامية بأن هناك إجماع على أن القوانين القوية لحماية براءة الاختراع لوحدها ليست كافية على ترقية الصناعة المحلية للدواء سواء كان ذلك عن طريق التراخيص أو الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أكدت هذه الدراسات ان تقوية حماية براءة الاختراع لابد وأن تكون مرفوقة بالعديد من الظروف والاجراءات لتحقيق الأهداف المرجوة وبالرغم من هذا سارعت معظم دول العالم إلى إدخال تعديلات متعددة في قوانينها المتعلقة ببراءة الاختراع وكذا القوانين الأخرى المرتبطة بها في مجالات المنافسة والرعاية الصحية والتأمين والترخيص الإجباري وغيرها في تواريخ مختلفة وظروف متباينة وأسباب متنوعة قصد تحقيق أهداف أو مصالح قد تكون متشابهة أو مختلفة. فقد كان البعض من هذه التعديلات ناتجاً عن ضغوط محلية والبعض الآخر عن ضغوط خارجية. وفي كلتا الحالتين قد نتساءل إن كانت لهذه التعديلات آثاراً متشابهة على الرغم من كل تلك الاختلافات.

1-**إيطاليا:** لقد كانت حتى سنة 1979 من أهم البلدان المنتجة والمصدرة للأدوية وكان ميزانها التجاري يحقق فائضاً، لكنه وبعد عقد من الزمن من تعديلها لقانون براءة الاختراع لم تعرف إيطاليا

أي تطور في عمليات البحث والتطوير في المجال الصيدلاني ولم تسجل أي جزيئات جديدة من ابتكار محلي (Scherer). فماذا حدث إذاً؟ أولاً: تحول الفائض إلى عجز متزايد (Timmermans & Hutadjula)بسبب الارتفاع المستمر في كمية وقيمة المواد الصيدلانية المستوردة المحمية ببراءات الاختراع وانخفاض قيمة الصادرات من الأدوية التي انتهت صلاحية حقوق ملكيتها الفكرية. ثانياً: تمت السيطرة على معظم منتجي الأدوية المحليين من طرف رأس المال الاجنبي الذي كان سابقا يتوق الى دخول السوق الإيطالية (Scherer).

2- **كندا:** لقد كانت قبل 1987 متساهلة فيما يتعلق بحماية براءة المنتجات الصيدلانية (McArthur ,1999) بسبب الصعوبات التي اعقبت قانون 1923 حيث لم يعد الكنديون قادرين على الحصول على بعض الادوية فأصدرت قانونا يسمح بمنح التراخيص الاجبارية لتصنيع الادوية المحمية دون الحاجة الى الاثبات المسبق لتعسف صاحب البراءة في استعمال حقه . ولعلاج مشكلة ارتفاع الاسعار سمح القانون الكندي الصادر في 1969 بمنح تراخيص الاستيراد الموازي للأدوية المحمية وذلك بغرض رفع مستوى المنافسة في قطاع صناعة الادوية والتوجه الى صناعة الأدوية الجنيسة مما ادى الى ادخار في النفقات الصحية قدر في عام 1983 مثلا بنحو 211 مليون دولاراً كندياً عن طريق الترخيص الإجباري لوحده بينما قدرت المبالغ المدخرة نتيجة التوسع في انتاج واستيراد الأدوية الجنيسة بـ 875 مليون دولاراً سنة 1996 أي ما يعادل 14.6% من الانفاق الكلي على الدواء في نفس السنة (Gollock, 2008). ونتيجة لهذه السياسة المشجعة للمنافسة في مجال توفير الدواء أصبحت كندا الملاذ الأول للأمريكيين خاصة الذين يعانون من الامراض المزمنة نظراً لقلة الادوية الجنيسة والارتفاع الفاحش لأسعار الادوية الأصيلة في الولايات المتحدة. فالإحصائيات الأخيرة تقدر عدد الأمريكيين الذين يزورون دورياً كندا بغرض الحصول على الأدوية بأكثر من 750 ألف شخصاً. وبالرغم من هذا فلا تزال كندا متأخرة نسبياً في ما يتعلق بمساهمتها في الانتاج العالمي للدواء. وقد يعود ذلك إلى رفضها بتمديد الحماية لأكثر من 20 سنة من جهة وسماحها لمنتجي الأدوية الجنيسة بالقيام بالتجارب السريرية قبل انقضاء مدة البراءة بغية تشجيع المستثمرين على توفير الدواء الجنيس مباشرة بعد انقضاء مدة الحماية للدواء الاصلي.

نظرا لارتباط كندا جغرافياً واقتصادياً بجارتها الولايات المتحدة ونظراً لصغر حجم اقتصادها بالمقارنة معها فإن كندا بحاجة دوما إلى التأقلم مع المتغيرات والضغوط التي تمليها الولايات المتحدة، وهذا ما جعلها دوما بحاجة إلى مراجعة قوانينها في مجال حماية الملكية الفكرية بما فيها براءات الاختراع المرتبطة بالرعاية الصحية خاصة وأن الولايات المتحدة تركز في تعاملاتها مع الدول الأخرى على تقوية ورفع مستوى حماية الملكية الفكرية وتفعيلها. ولقد أدت تلك الضغوط خاصة بعد اتفاق التجارة الحرة بينهما إلى منح مستويات أعلى لمالكي براءات الاختراع في المجال الصيدلاني في سنة 1987 وذلك بهدف تفادي هروب المستثمرين من كندا وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع خاصة وأن الولايات المتحدة قامت بإصلاحات محفزة ومغرية.

نظراً لكونها جارة للولايات المتحدة الأمريكية وارتباطها اقتصادياً بها في إطار الاتفاق التجاري الحر منذ الثمانينات من العقد الماضي فإن السياسة الكندية تجاه الصناعة الصيدلانية عادة ما تتأثر بالتغيرات التي تحدث في السياسات الأمريكية في نفس المجال، وهذا بالرغم من الاختلاف الكبير بينهما فيما يتعلق بسياسة الرعاية الصحية. فعلى أثر توقيعها لاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة قامت كندا بتعديل قوانينها شمل براءة الاختراع، حيث رفعت مدة الحماية الى 17 سنة، وذلك بهدف تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية في البحث والتطوير وتصنيع الدواء في كندا، وتفادي هروب المستثمرين منها خاصة وأن الولايات المتحدة قامت أيضاً ببعض التعديلات في قوانينها المتعلقة بالملكية الفكرية. ويبدو أن تلك التعديلات قد أدت الى التأثير الإيجابي على حجم الاستثمار في البحث والتطوير في الصناعات الدوائية والطب الحيوي حيث تبين الاحصائيات أن هذه الاستثمارات قد ارتفعت من 106 مليون دولار أمريكي سنة 1987 الى 504 مليون سنة 1993 ثم الى 835 مليون في الأربع سنوات التي تلتها (McArthur,p.97).

3- **الهند:** يتبين للعيان من خلال تطور صناعة المواد الصيدلانية في الهند أن النجاح المحقق فيها حدث قبل التزامها بقيود اتفاقية تريبس حيث كانت بقية البلدان النامية تمنح البراءة للمنتج فقط (أي دون حماية العملية الانتاجية) ولقد استغلت الهند الفترة الانتقالية التي تمنحها تريبس للبلدان النامية بالإبقاء على هذا النظام حتى عام 2005 من جهة والعمل على تطوير قدراتها البحثية والتصنيعية في مجال المواد الصيدلانية من جهة أخرى مما مكنها من أن تصبح من أكبر الدول المصدرة للأدوية الجنيسة والمادة الفعالة نحو معظم بلدان العالم بما فيها المتقدمة كالولايات

المتحدة. كما نجح العديد من شركاتها في اقتحام عالم البحث والتطوير–90 WHO, 2006 :pp (91) وتمكنت من رفع قدراتها عن طريق زيادة الانفاق على أنشطة البحث والتطوير خلال الفترة الانتقالية لتقارب 10% من حجم المبيعات للشركات الرائدة خلال الفترة 2000–2004. وما يلاحظ أن معظم الزيادة في ايرادات ومبيعات الشركات الهندية هو ناتج صادراتها مما يدل على أن تعديل قانون البراءات لم يكن له أثر في ذلك. كما يجب التأكيد بأن التعديلات التي أجريت على قانون البراءات تمهيدا لتطبيق اتفاقية تريبس أخذت بعين الاعتبار معظم أوجه المرونة التي تسمح بها الاتفاقية وذلك بهدف المحافظة على مكانتها الاستراتيجية عالمياً في مجال الأدوية الجنيسة والمادة الفاعلة(WHO, 2006: p 33). وقد يكون من بين العوامل التي ساهمت في ازدهار المواد الصيدلانية وخاصة الأدوية الجنيسة في الفترة ما بعد انضمام الهند إلى اتفاقية تريبس البند الخاص المتضمن في قانونها والمتمثل في أنه لا حاجة الى القيام بالتجارب السريرية لإنتاج الأدوية الجنيسة إذا كانت الأدوية الأصلية قد اعتمدت من طرف إدارة الغذاء والدواء للولايات المتحدة الأمريكيةUS FDA Food &Drug Administration.

وقد يكون لهذا البند الخاص دور كبير في تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الصيدلانية الهندية في السوق العالمية وخاصة منها الأمريكية نظراً للحجم الضخم لسوقها من جهة، وقلة إقبال شركات الدواء الأمريكية على صناعة الدواء الجنيس وتفضيلها التركيز على المطالبة بتمديد فترة صلاحية البراءات (ما يطلق عليه بالإنجليزية Evergreening) وبالتالي المساهمة في ترك المجال واسعاً أمام الأدوية الجنيسة المستوردة من الهند خاصة(Yuming, Shao, 2013 :p.69) . وما يمكن استنتاجه في الأخير من تجربة الهند في مجال صناعة المواد الصيدلانية أن تقوية وتدعيم قوانين حماية براءة الاختراع لم يكن لهما تأثير ايجابي واضح مما يدل على أن هناك عوامل أخرى لعبت دوراً حاسماً في تطور وازدهار تلك الصناعة في الهند.

وبالرغم من النجاح الكبير الذي حققته الهند في مجال صناعة المواد الصيدلانية وهيمنتها في الأسواق العالمية بما فيها الدول المتقدمة عن طريق تصنيع الأدوية الجنيسة والمادة الفاعلة فإن ذلك قد لا يدوم طويلا في ظل التغيرات العميقة التي تشهدها الصناعة الدوائية وطرق الرعاية الصحية بشكل عام منذ العقود الثلاثة الماضية، حيث يلاحظ أن هناك تحول نحو التركيز في الدول المتقدمة والصين على الاستثمار في مجال الطب الحيوي الذي يعتمد أكثر فأكثر على

التكنولوجيا الحيوية وخاصة علم الجينات والبروتينات. وتتمثل هذه المخاطر في كون هذه الأخيرة كثيفة رأس المال والعمل الماهر وليس من السهل انتاج المادة الجينية فيها كما هو الحال بالنسبة للأدوية التقليدية التي يمكن انتاجها عن طريق الهندسة العكسية لكون معظمها تتمثل في تشكيلات كيماوية يمكن الوصول اليها وتركيبها بتكاليف منخفضة جدا في معظم الأحيان. وهذا يعني أن استمرار نجاح التجربة الهندية في المستقبل يتوقف على مدى قدرة الصناعة الهندية على التحضير للانتقال قبل فوات الأوان.

4- **الشيلي:** تحولت الشيلي إلى حماية الأدوية مع بداية التسعينات من القرن الماضي وبالرغم من ذلك لم تشهد أي زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد كما أنه لم يؤدي ذلك التحول الى أي تطور ملحوظ في صناعة المواد الصيدلانية محلياً، وبالعكس من ذلك فقد نتج عن هذا التحول استحواذ الشركات الأجنبية على المحلية من جهة, وتوقف شركات أخرى لتركيب الأدوية عن النشاط كليا، وتحول شركات أجنبية منتجة إلى شركات استيراد للأدوية، مما أدى إلى اتساع العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما لم يحدث هناك نقل للتكنولوجيا للشركات المحلية سيما وأن اتفاقيات التراخيص تستلزم في غالب الأحيان توفير المرخص للمادة الفاعلة، مما نتج عنه تحول الشركة المحلية إلى مجرد مركب للمواد المستوردة. أما على مستوى نشاط البحث والتطوير فلم يشهد الشيليي أي نتائج بحثية لإيجاد طرق أو مواد صيدلانية للأمراض الخاصة التي يعاني منها مواطنوها (Timmermans & Hutadjuta, pp 23-23).

5. المنطقة العربية

تتوفر المنطقة العربية على معظم الظروف والشروط لتطوير وتنمية الصناعة الدوائية: تنامي سريع لفئة الشيخوخة والسكان، تعاظم الاحتياجات الطبية غير الملباة، توسع الطبقة الوسطى، تزايد الرغبة والقدرة على دفع ثمن العلاجات ذات العلامات التجارية والجنيسة.. يضاف الى ذلك توفر عدة عوامل أخرى تساهم بشكل كبير في زيادة الطلب على الأدوية وهو ما قد يحفز فرص الاستثمار في المنطقة كارتفاع متوسط أمل الحياة وزيادة انتشار الأمراض المرتبطة بأسلوب الحياة مثل السكري والكولسترول والسرطان، وتزايد الضغط على صناع القرار بتوفير الحد الأدنى من الرعاية الصحية. أضف الى ذلك كون المنطقة تمثل مدخلاً إلى السوق الأفريقية غير المستغلة إلى حد كبير. ولقد أدت كل هذه العوامل

مجتمعة الى التزايد السريع في حجم مبيعات الأدوية في المنطقة العربية الذي قدر في عام 2017 بـ 18 مليار دولارا وممن المتوقع أن ينمو سنويا بمعدل يزيد عن 8% سنويا خلال العقود الثلاث القادمة. http://www.bioworld.com/content/rivaling-some-bric-countries-middle-east-north-africa-region-growing-market

غير أنه وبالرغم من توفر الطلب الفعال المتزايد على الأدوية في المنطقة فان ذلك لم يكن كافياً لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي بالقدر الكافي لتغطيته لأسباب عدة تتعلق بمناخ الاستثمار في دول المنطقة وغياب التنسيق بينها وتزايد الضغوط الخارجية عليها مما جعل معظمها يشهد تزايد الاعتماد على الاستيراد لتغطية احتياجات السوق المحلية. ولقد شهدت جل دول المنطقة ضغوطا داخلية متزايدة قصد توفير الحد الأدنى من الرعاية الصحية للجميع مما أرغم صناع القرار على البحث عن سياسات وإجراءات عملية بهدف الاستجابة ولو جزئياً لهذه المطالب. فمن جانب الطلب لجأت جلّ بلدان المنطقة إلى التحكم في الطلب المتزايد عن طريق توجيهه نحو الادوية الجنيسة والبدائل البيولوجية لكون أسعارها منخفضة عن المستحضرات الصيدلانية المحمية ببراءات الاختراع من جهة واعتماد سياسة أسعار مرجعية حيث تفرض بموجبها الأسعار الدنيا المعمول بها في بلد المنشأ او البلدان المرجعية على المنتجين والمستوردين كما فعلت المغرب والسعودية في العقد الأخير. كما لجأت إلى فرض إجراءات قصد التحكم في تكاليف التوزيع وهامش الربح والزيادة في الأسعار. أما بالنسبة لجانب العرض فتحاول البلدان العربية توسيع طاقاتها الانتاجية وتنويعها بالاعتماد على الاستثمار الاجنبي والمحلي عن طريق توفير مناخ استثماري ملائم خاصة في ما يتعلق بالأدوية الجنيسة والبدائل الحيوية. يضاف إلى ذلك اعتماد هذه الدول قائمة الأدوية الأساسية لمنظمة الصحة العالمية في سياستها الصناعية والتجارية. كما تحاول هذه البلدان الاستفادة من انقضاء صلاحية براءات الاختراع في العقدين الاخيرين للعديد من الأدوية الأساسية عن طريق انتاجها محلياً او استيرادها من الخارج ذلك أنها عادة ما تكون أسعارها منخفضة بشكل كبير بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل الانقضاء. بالإضافة إلى ذلك قامت بعض البلدان العربية بتخفيف إجراءات اعتماد وتسجيل الأدوية والتعهد بتخفيض مدة القيام بذلك بل وذهب البعض منها إلى حد استثناء الأدوية المرخص لها في الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة من اجراءات الاعتماد والترخيص. كما سارعت كل دول المنطقة بما فيها غير العضوة في المنظمة العالمية للتجارة الى تعديل التشريعات واقامة المؤسسات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية طبقا لاتفاقية تريبس، وبالرغم من كل هذه التسهيلات فان

اقبال المستثمرين كان ولا يزال ضعيفا جداً مما أدى إلى تزايد حجم الواردات من الأدوية من جهة وتفاقم ظاهرة الانقطاعات في بعض البلدان العربية في السنوات الأخيرة. ويعود السبب في ذلك الى عدة عوامل أهمها عدم تجانس الأنظمة والإجراءات المتعلقة بإنتاج وترخيص الأدوية، غياب العمل الجماعي، عدم تفعيل السوق العربية المشتركة، وتفضيل أصحاب رؤوس الأموال المحليين والأجانب الإقبال على الاستيراد بدلاً من الاستثمار محلياً تفادياً للمخاطر. ويبدو أن تبني دول المنطقة لاتفاقية تريبس والعمل على تطبيقها لم يكن حافزاً بل عائقاً لجذب المستثمرين الاجانب والمحليين. السبب بسيط: إذا كنت تحمي منتجات الآخرين، فلماذا يأتون لإنتاجها في بلدك؟ سوف يقومون بالتصدير إليك وقد أنشأت البنية الأساسية لحمايتها. وفي ما يلي سنحاول دراسة تجربة المغرب منذ 2005 في هذا المجال للتعرف على مدى نجاحها في توسيع مجال الرعاية الصحية لمواطنيها في إطار ما يعرف بخطة تعميم إلزامية التأمين الصحي وفي ظل التزاماتها الخارجية المتعلقة بالملكية الفكرية.

6 – المغرب: قبل عام 2000، لم يكن لدى المغرب أي تشريع للبراءات بشأن المستحضرات الصيدلانية. هذه الوضعية مكّنت صناعة الأدوية المغربية من الازدهار والتطور لتصبح ثاني أكبر صناعة الأدوية في أفريقيا، بعد جنوب أفريقيا. وفي نفس السنة كانت الصناعة الصيدلانية المغربية قادرة على تغطية 72.2٪ من الاحتياجات الوطنية وبيع الأدوية الجنيسة بنسبة 10 إلى 80٪ من تكلفة المنتجات ذات العلامات التجارية المكافئة.

Expenditure on Health – Morocco, 2002, www.who.int/nha/country/MAR.xls
WHO, 2002: *National*

في عام 2002، كانت ميزانية وزارة الصحة المغربية تمثل حوالي 4.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تقل كثيرا عما تخصصه تونس مثلا لنفس القطاع مما جعل معظم المغاربة يعتمدون على أموالهم الخاصة للاستجابة لاحتياجاتهم الصحية. تبين الإحصائيات المتوفرة أن الإنفاق الحكومي العام كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الصحي بلغ 32.8٪ فقط سنة 2002 وأن التأمين الصحي لا يغطي إلا 15٪ من السكان في نفس السنة.

Président de l'Ordre des pharmaciens du Nord) (Dr. Rhaouti Mohammed Laghdaf, 2004

استجابة للضغوط والاحتجاجات الداخلية والخارجية التي رافقت المفاوضات التجارية الثنائية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية قصد ابرام اتفاقية للتجارة الحرة بينهما، قدمت الحكومة المغربية في عام 2005 خطتها للتأمين الصحي الإلزامي بهدف توفير التغطية الصحية للفئات الأكثر ضعفا اقتصاديا وتخطط لتوسيعها إلى 10مليون شخصا بحلول عام 2008. ومع ذلك، فإن مثل هذه الخطة لن تكون مجدية إلا إذا احتفظت الحكومة المغربية بالمجال الكافي لوضع خطتها قيد التنفيذ وذلك عن طريق تمرير التدابير القادرة على خفض تكلفة الرعاية الصحية بشكل عام والأدوية بشكل خاص. ويبدو أن هذا الفضاء اللازم لتنفيذ الخطة غير متوفر للحكومة المغربية ذلك أنها أصبحت ملزمة باعتماد وتنفيذ اتفاقية تريبس واتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمغرب في آن واحد مع بداية 2006.

ESCR, List of Issues: Morocco, E/C.12/Q/MAR/2, 30 June 2005

وبالرغم من تحذيرات العديد من الخبراء واحتجاجات المنظمات غير الحكومية داخل المغرب وخارجه من جهة والاعلان الصريح والمتكرر من هدف الادارة الأمريكية في مفاوضاتها التجارية الثنائية والجهوية من جهة أخرى, أقدمت الحكومة المغربية على توقيع اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في مارس 2004 تنازلت بموجبه المغرب عن معظم وأهم المرونات التي تمنحها اتفاقية تريبس والتوضيحات والتأكيدات بشأن الحرية الممنوحة للأعضاء فيما يتعلق بكيفية تنفيذ تلك المرونات التي جاءت في اعلان الدوحة والقرار الصادر عن مجلس منظمة التجارة العالمية في 30 اوت 2003. فقد حذر الاقتصادي الامريكي ستيجلتز الحائز على جائزة نوبل من تلك الاتفاقية مؤكدا بأن "الاتفاق الجديد، كما يخشى الكثير من المغاربة، سيجعل الأدوية الجنيسة اللازمة لمكافحة الإيدز أقل توفرا في بلدهم مما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية."(Stiglitz, 2004; Oxfam, 2004) . كما حذر الخبير المغربي عثمان ملوك من الأثار السلبية للاتفاقية على وضعية الصحة العامة في المغرب وهو ما يؤكده الخبير المغربي في مجال العلاقة بين حماية الملكية الفكرية والصحة العامة: " تحتوي هذه الاتفاقية على أحكام صارمة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية وهي موجودة منذ 13 عامًا. ولكن ماذا كانت النتيجة؟ لقد أدى ذلك إلى المزيد من الصادرات من الولايات المتحدة إلى المغرب كما أنها لم تستثمر الكثير في هذه السنوات الثلاث عشر ولم تخلق وظائف في المغرب. شهد تقريران مغربيان رسميان على أن اتفاقية التجارة الحرة هذه غير متوازنة، وأنها ليست لصالح المغرب". (Othman Mellouk,15-06-2018)

https://www.healthpolicy-watch.org/the-myth-behind-health-and-trade-agreements-qa-with-othoman-mellouk/

أما هدف الطرف الأمريكي من الاتفاقيات التجارية الثنائية والجهوية في مجال حماية الملكية الفكرية فشفاف وصريح جدا ذلك أنه تم التأكيد عليه في مناسبات عديدة ويتمثل في رفع معايير الحماية الى المستوى المعمول به في الولايات المتحدة وذلك على حساب الصحة العامة في الدول النامية الشريكة وهو ما صرح به كاتب الدولة للتجارة في جلسة أمام مجلس النواب الأمريكي عام 2005 حيث أكد ما يلي: "استخدمت الإدارة(الأمريكية) هذه الاتفاقيات التجارية لتقييد وصول البلدان النامية إلى لأدوية الجنيسة منخفضة التكلفة. فعن طريق تأخير آجال الموافقة على الأدوية الجنيسة، وتمديد فترة صلاحية براءات الاختراع، والحد من الترخيص الإجباري، وحظر الاستيراد الموازي يتم تقييد جهود البلدان النامية لتحسين الحصول على الأدوية بأسعار معقولة، فالاتفاقيات التجارية الثنائية تقوض الضمانات العامة ومواطن المرونة في اتفاق تريبس وكذا المدرجة في إعلان الدوحة بشأن اتفاقية تريبس والصحة العامة. هذه الاتفاقيات قد تقدم مزايا لشركات الأدوية متعددة الجنسيات، لكنها تفعل ذلك على حساب الصحة العامة في الدول النامية ".

(United States House of Representatives, 2005, p.13)

والواقع أن الاتفاقية الثنائية تضمنت كل القيود المذكورة أعلاه وزيادة وهو ما أثار جدلاً واسعاً في المغرب وخارجه مما دفع بطرفي الاتفاق إلى تبادل "رسائل جانبية" حول كيفية التعامل مع البنود المتعلقة بالصحة العامة قصد التخفيف من حدة غضب المغاربة وتهدئتهم. فقد جاء في الرسالة الصادرة عن كتابة الدولة للتجارة أنه "لا تؤثر التزامات الفصل الخامس عشر من الاتفاقية على قدرة أي من الطرفين لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة من خلال تعزيز الحصول على الأدوية للجميع، لاسيما فيما يتعلق بحالات مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، السّل والملاريا والأوبئة الأخرى وكذلك الظروف الطارئة الوطنية". Exchange of letters between Robert B. Zoellick, US Trade Representative and Taïb Fasi Fihri, Minister Delegate for Foreign Affairs and Cooperation, Morocco, 15 June 2004.

غير أن المختصين في المجال يرون بأن مضمون الرسالتين لا يمكن أن يحل محل بنود الاتفاقية وأن المغرب تبقى في ضوء القانون الدولي ملزمة بتنفيذها. Human Rights Watch, Access to Essential Medicines in US-Morocco Trade Agreement, Letter to United States Trade Representative Robert B. Zoellick, 18 February 2004.

وتحاول المغرب منذ 2005 البحث عن السياسة التي تضمن التوازن بين أهدافها المخططة في مجال الرعاية الصحية من جهة والتزاماتها الخارجية من جهة أخرى خاصة وأن الطلب المحلي على الأدوية في ارتفاع متزايد ومتسارع. تطورت مبيعات المستحضرات الصيدلانية في السنوات الأخيرة بشكل سريع، حيث وصلت إلى 1.48 مليار دولارا في عام 2017 ومن المتوقع أن تتجاوز 1.9 مليار دولاراً في عام 2021 أي بمعدل نمو سنوي قدره 6.7%. وقد تركزت هذه السياسة على تحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي في صناعة الأدوية الجنيسة والبدائل الحيوية وتوجيه الطلب اليها بدلا من الأدوية المحمية ببراءات الاختراع والتحكم في الأسعار. وبالرغم من هذه الاجراءات فلا تزال الأدوية المحمية بالبراءات تمثل 41.2% من إجمالي السوق و 58.1% من الوصفة الطبية في 2017، لكنه من المتوقع أن ينخفض هذا الجزء في السنوات القادمة بسبب تشجيع الأدوية الجنيسة والبدائل الحيوية (مؤخرًا جدًا) وذلك بفضل الدعم القوي من قبل الحكومة المغربية لها. ووفقاً لدراسة (Business Monitor "International "BMI)، تغطي الأدوية الجنيسة والأدوية الحيوية حاليًا 80-90% من سوق الأدوية العامة الا أنها لا تمثل الا 25% فقط من مشتريات الخواص للأدوية وذلك بسبب تفضيل المستهلكين والأطباء المغاربة للأدوية المحمية بالبراءات, وهي ظاهرة منتشرة ففي كل البلدان العربية وخاصة الخليجية *Morocco Pharmaceutical and Healthcare sector report (BMI, ,Q3 2017*). *2018:*

أما بالنسبة لسياسة تسعير الأدوية فقد اعتمدت المغرب آلية التمييز بين الأدوية المبتكرة من جهة والأدوية الجنيسة أو الحيوية من جهة أخرى. كما تم تخفيض أسعار الأدوية مرارًا وتكرارًا في الفترة 2010-2016 مما ساهم في تخفيف العبء المالي على الدولة والمواطن، الا أنه قد يساهم في اضعاف جاذبية البلد للمستثمرين الأجانب. بالإضافة إلى ذلك فقد تبنت الحكومة المغربية مرسومًا للأسعار في ديسمبر 2013 يقارن بين أسعار المصنع للدول المرجعية (فرنسا، إسبانيا، البرتغال، المملكة العربية السعودية، تركيا، بلجيكا، وبلد المنشأ عندما يختلف عن القائمة المذكورة) من جهة وتخفيض هامش

التوزيع من جهة أخرى وذلك بهدف التحكم في أسعار الأدوية المستوردة والمنتجة محليا. ومع ذلك فقد ارتفعت نسبة الانفاق على الرعاية الصحية في ميزانية الدولة إلى 5.7% في 2017. وتتوقع منظمة الصحة العالمية أن يكون المغرب بحاجة إلى إنفاق حوالي 12% من الميزانية العامة سنوياً لتحقيق نسبة التغطية الصحية المخططة بحلول 2021 أي أكثر من ضعف ما أنفق في 2017.

وبالرغم مما حققته المغرب من تقدم في السنوات الأخيرة في مجال الرعاية الصحية خاصة فيما يتعلق بالإيدز والسل والملاريا الا أن ذلك يعود على الأقل جزئياً إلى المساعدات الدولية. كما أن هذه التغطية جزئية ذلك أن حوالي 65٪ من السكان فقط لديهم تغطية تأمينية وأنها لا تشمل جميع الأمراض والأدوية. فعلاج فيروس نقص المناعة البشرية مجاني ولكنه استثناء ذلك أن الصندوق العالمي (للإيدز والسل والملاريا) هو الذي يدعم التكلفة غير أنه لا يوجد صندوق عالمي لالتهاب الكبد C والسرطان مثلا. "والسؤال هو: ماذا سيحدث إذا لم يكن هناك صندوق عالمي أو عندما يكون المغرب غير مؤهل للحصول على مساعدة من الصندوق العالمي؟"

watch.org/the-myth-behind-health- https://www.healthpolicy-
and-trade-agreements-qa-with-othoman-mellouk/

7- تقارير المنظمات الدولية: نظراً لتعددها وشبه إجماعها على النتائج سنكتفي بتقديم ملخص النتائج التي توصلت اليها تقارير ثلاث منظمات دولية مختصة في هذا المجال منها الصادر عن منظمة الصحة العالمية حول الاتجاهات في الانتاج المحلي للأدوية الصادرة في عام 2011. اعتمد التقرير على مقابلات تم اجراؤها مع معظم المؤثرين في الصناعة الدوائية مثل الوكالات والمنظمات المهتمة بالصحة العمومية، الحكومية منها وغير الحكومية، منتجي الأدوية، الجامعات والمراكز البحثية، وكالات تطوير صناعة الأدوية والمسؤولين الحكوميين. توصلت الدراسة إلى حصر العوامل المحددة لنجاح صناعة المواد الصيدلانية في الدول النامية فيما يلي حسب درجة أهميتها: اليد العاملة المؤهلة، الوصول الى رأس المال، البنية التحتية، البنية القانونية، الوصول الى التكنولوجية الملائمة، توفر المادة الفاعلة ... وغيرها. ولم تأتي على ذكر قوانين براءة الاختراع في هذه القائمة من العوامل (WHO, 2011)

كما توصلت IFPMA في تقريرها لعام 2011 إلى أن حماية حقوق الملكية الفكرية ليست أهم عامل محدد لنقل التكنولوجيا وعمليات البحث والتطوير الصيدلاني لكونه جاء في المرتبة السابعة. ولقد

كان، حسب التقرير، العامل الأهم في ذلك يتمثل في قابلية دخول السوق المحلي المستهدف (IFPMA, 2011 :p 48).

كما تحدث التقرير الصادر في عام 1993 عن UNCTC/UNCTAD تجربتي البرازيل والارجنتين اللتان اثبتتا أن قوانين البراءات الضعيفة لم ينتج عنها توقف أو انخفاض في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صناعة الدواء في البلدين بل العكس من ذلك فقد ارتفعت بشكل مطرد في البرازيل خاصة بعد تراجعها عن حماية الأدوية ببراءات الاختراع. كما عرفت تركيا نفس النتيجة عندما تخلت في عام 1961 عن حماية الادوية (منتوجا وعمليات) من الحماية ببراءات الاختراع (Seyoum, p. 57).

مما تقدم يمكن القول بانه منذ تبني اتفاقية تريبس، التي عكفت الدول التي ضغطت من أجل صياغتها واعتمادها عالمياً على الترويج لدورها في إحداث النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي في الدول النامية، فان النتائج التي توصلت إليها معظم الدراسات حول أثر تقوية حماية براءات الاختراع على الصناعة الدوائية في الدول النامية لم يكن ايجابيا في معظمها من حيث الابتكار المحلي، تطوير الصناعات المحلية وتوفير الدواء محليا بأسعار معقولة. وهذا يعني أن الاهتمام بسنّ القوانين القوية لحماية براءات الاختراع والحرص على تفعيلها والتي عملت الاحتكارات الكبرى على الترويج لها حماية لمصالحها في مختلف بقاع العالم، لم يمكن من تطوير صناعة الدواء في البلدان النامية، فلو كانت حقوق الملكية الفكرية كافية لوحدها لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتحفيز الابتكار في البلدان النامية لكانت هذه الآثار قد حدثت في دول أوروبا الشرقية والدول الأفريقية جنوب الصحراء بدلاً من أن تحدث خاصة في الصين التي تتهم منذ ازيد من عقدين من الزمن بانها لا تفعل قوانين حماية الملكية الفكرية في كل المجالات مما يدل على أن تأثير تقوية وتعميم حماية الملكية الفكرية هامشيا وأن هناك عوامل أخرى أكثر أهمية في التأثير على الابتكار والتطوير الصناعي والتكنولوجي في البلدان النامية.

4. أهم الأثار المترتبة من تطبيق اتفاقية تريبس على الصحة العمومية والأمن الغذائي والبحث العلمي في الدول النامية

بالرغم من حداثة الاتفاقية خاصة في ميدان الصحة العمومية حيث أن البلدان النامية لم تصبح معنية بالاتفاقية في هذا المجال إلا مع بداية 2006 إلا أن بعض أثار الاتفاقية على أسعار الخدمات

الصحية من تشخيص ووقاية وعلاج في الأمد القصير والمتوسط سيكون سلبياً، وذلك لكون الدول النامية أصبحت ملزمة بحماية الملكية الفكرية وخاصة براءة الاختراع مما يحرمها من الأدوية الجنيسة لأن الاتفاقية تلزم أعضاء المنظمة العالمية للتجارة بحماية عمليات الانتاج والمنتجات وليس فقط عمليات الانتاج كما كان سابقاً.

ونظراً إلى أن التطور التكنولوجي في ميداني الصحة العمومية والأمن الغذائي يعتمد أساساً في الوقت الحالي على التطور التكنولوجي في ميدان التقنيات الحيوية فان دراستنا لآثار الاتفاقية في هذين المجالين وكذا البحث العلمي في هذا المجال ستركز على ميدان التقنيات الحيوية. وما يلاحظ أنه منذ أن منحت في نهاية السبعينات أول براءة اختراع لابتكار في مجال أشكال الحياة توسع مجال منح هذه البراءات ليشمل جميع أشكال الحياة بما فيها مدخلات البحث العلمي. وقد حدث هذا لأسباب متعددة أهمها كون معظم مخرجات البحث العلمي في المجال الحيوي هي نفسها مدخلات له.

ولقد أدى تكاثر حقوق الملكية الفكرية في ميدان التقنيات الحيوية والمنافسة الحادة بين المؤسسات العاملة في هذا المجال الى تزايد الاقبال على مكاتب براءات الاختراع من جهة وتناقص تبادل المعلومات بين الباحثين من جهة أخرى مما أدى إلى اعتقاد بعض المفكرين بإمكانية حدوث "مأساة حقيقية" (*Heller M and Mchael A 1998 & Heller* Rosenberg, 1998) إن تكاثر حقوق الملكية الفكرية في الآونة الاخيرة يشير إلى احتمال حدوث مأساة في مجال البحوث الطبية الحيوية وإلى احتكار لا يسمح باستخدام الموارد المحدودة المتاحة بكفاءة كافية وذلك لتعدد حاملي براءات الاختراع بحيث أصبح كل منهم قادراً على أن يسد الطريق أمام الآخرين من جهة وإلى عرقلة الباحثين الراغبين في استخدام المعرفة التي توفرها البراءات كأدوات بحث أو كمدخلات له حتى وإن كان هدف الباحث ليس تجارياً بل فضولياً، وكذا الراغبين في استغلالها لأغراض تجارية من جهة أخرى لكونها تكلف الكثير من المال والوقت. (Walsh and al 2003 ; 285-340 & Walsh JP, Cohen WM, Arora A 2003) .

وتشير الدراسات التي أجريت في البلدان المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة إلى أن الباحثين في القطاعين العام والخاص في مجال التقنيات الحيوية يشعرون بعدم الارتياح من آثار التغيرات المؤسسية والقانونية التي حدثت في مجال الملكية الفكرية في السنوات الاخيرة. وبالرغم من أن هذه الدراسات لم

تجد في الواقع العملي حالات عديدة أدت فيها الطرق الحالية لحماية الملكية الفكرية إلى توقف مشاريع بحث بعد بدايتها إلا أنها أكدت في نفس الوقت أن معظم الباحثين يشعرون بتزايد درجة تعقيد الوضعية وأن إيجاد الحلول العملية لها تنطوي عادة على تكاليف إضافية من حيث الوقت والمال. يعتقد بعض الباحثين أن "تكاثر حقوق الملكية الفكرية في مجال البحث الأساسي الحيوي قد يؤدي إلى عرقلة الأبحاث التطبيقية التي تضمن تطوير المنتجات المنقذة للحياة" (Walsh and Rosenberg, 2003: 695).

كما تشير دراسة حديثة في الولايات المتحدة إلى أن الباحثين في المؤسسات غير الربحية العامة منها والخاصة يؤكدون بأن الصعوبات التي يلاقيها الباحث في الحصول على أدوات البحث مثل البيانات ومجموعات الخلايا المتماثلة والحيوانات التجريبية كفأر هارفارد المحور وغيرها تؤثر سلباً على اختيار مواضيع البحث وإجرائها

(Walsh J *et al.* 2005 & Walsh J. and Cohen W. 2008).

كما خلص تقرير آخر أصدرته الأكاديميات الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة حول آثار توسيع مجال الملكية الفكرية على البحث الحيوي إلى ما يلي: "لقد وجدت اللجنة أن عدد المشاريع التي تم التخلي عنها أو تأخيرها نتيجة العراقيل للتوصل إلى مدخلات البحث قليل ... وكذلك الشأن بالنسبة لعدد الحالات التي قام فيها الباحثون بمراجعة بروتوكولاتهم لتفادي المثول أمام القضاء لتعديهم على الملكية الفكرية للآخرين ... وعليه يبدو في الوقت الحاضر أن العراقيل التي تمنع الوصول إلى أدوات البحث المحمية ببراءات الاختراع في مجال الطب الحيوي محدودة . غير أن اللجنة ترى ولعدة اسباب أن الوضعية الحالية للملكية الفكرية أصبحت معقدة في بعض المجالات مثل تعديل الجينات والتفاعلات بين البروتينات واختبارات التشخيص الجيني، ويمكن أن تصبح أكثر تعقيداً وتكلفة مع مرور الزمن".(National Research Council, 2006).

وفي المجال الطبي يواجه الباحثون عراقيل جمة في ميدان اختبارات التشخيص الحيوي خاصة حيث أن الأدوات المستخدمة في هذه الاختبارات لها استخدام مزدوج سريري وفي نفس الوقت مدخلات للبحث الطبي الحيوي. هناك أمثلة عديدة عن ذلك أهمها التشخيص الجيني لسرطان الثدي الذي تحتكره شركة ميرياد (MYRIAD) التي لم تكتفي بفرض أسعار باهظة على زبائنها (بين 4000 و 1500دولارا حسب نوع الاختبار) بل ذهبت إلى أكثر من ذلك بإجبارها مختلف مخابر العالم بإرسال العينات المراد

تحليلها إلى مخابرها وبذلك تحرم الباحثين في كل أنحاء العالم من إمكانية القيام بتجارب أخرى بهدف التحقق من فعاليتها أو تحسين أدائها واستخداماتها الأخرى.

(Mateo Aboy *et al*. 2016: 1119–1123 & Sarah E Ali Khan & Richard Gold 2017: 1253 – 1259)

هذا السلوك الاحتكاري أدى إلى قيام العديد من المنظمات غير الحكومية بالاحتجاج مما دفع بالعديد من المؤسسات والمخابر الصحية في كل من انجلترا وكندا وفرنسا إلى تقديم شكاوى ضد شركة ميرياد وإلى البحث عن بدائل لها.(OECD, 2002 ; 69)

وفي نفس السياق خلصت دراسة استقصائية لما يربو عن 100 مختبر في الولايات المتحدة الى أن لممارسات تنفيذ براءات الاختراع والتراخيص في هذا المجال آثارا سلبية على الاستعمال السريري وعلى اجراء المزيد من الأبحاث والاختبارات الجينية. ويبدو أن الوضع في كندا أكثر تعقيداً مما هو عليه في الولايات المتحدة ذلك أنها تعتمد على هذه الأخيرة لتلبية احتياجات مواطنيها في الكثير من الاختبارات الجينية عن طريق إرسال العينات الجينية إلى المخابر الأمريكية نظراً لعدم توفرها محلياً. وهذا ما دفع أحد الكنديين المختصين في مجال الأبحاث السريرية الجينية إلى التساؤل عن هذه الوضعية الخاطئة والمضرة والمسيئة للمواطن الكندي في نظره خاصة وأن كندا لها الامكانيات الضرورية للقيام بتوطين معظم هذه الاختبارات. وبالرغم من رغبة معظم الادارات والمؤسسات الصحية الكندية في انشاء هذه المخابر محلياً لكونها ستوفر العديد من الفوائد لها ولزبائنها إلا أنها اصطدمت بعوائق عدة يأتي في مقدمتها حقوق الملكية الفكرية حيث تم اشعارها بأن براءات الاختراع للبعض من هذه الاختبارات مسجل في كندا وهذا ما جعلها تتراجع عن المشروع. ويبدو من خلال دراسة تقييمية حول إمكانية إنشاء هذه المختبرات في كندا ومدى فاعليتها بأن اقامتها ستؤدي إلى انخفاض في التكلفة يتراوح بين الربع والنصف عما هو عليه حالياً من جهة وإلى ضمان حماية خصوصية المواطنين الكنديين وإثراء البنك الكندي للمعلومات الجينية من جهة أخرى

.(Sarah E. Ali Khan and E. Richard Gold, 2017: 1253–1259)

كما خلصت دراسة أخرى في سويسرا حول نفس الموضوع إلى أن الباحثين يفضلون تنفيذ سياسة الاستثناء من الحماية الفكرية فيما يتعلق بالبحث الطبي والاستعمال السريري للاختبارات الجينية

(Thum , 2005 ; 1410-1417). وفي نفس السياق أجريت دراسة استقصائية في بريطانيا وتوصلت إلى "أنه وبالرغم من احتمال أن يكون لبراءات الجينات عواقب سلبية كبيرة على الاختبارات الجينية فانه في الواقع وجد بأن براءات الجينات البشرية لها تأثير ضئيل أو معدوم على الممارسة بالنسبة لأولئك الذين يطورون الاختبارات الجينية في القطاع العام في المملكة المتحدة. غير أن ذلك لم يكن بسبب الإدارة العقلانية لبراءات الاختراع بل بسبب تجاهل قطاع الصحة العمومية لها". وتحذر نفس الدراسة من استمرار هذا الانحراف عن القوانين المعمولة بها واعتباره وضعية عادية ذلك أنه قد تنجم عنه مخاطر جمة على نظام الصحة العمومية في بريطانيا ما لم تتخذ الاجراءات السباقة المناسبة تجاه براءات الاختراع في هذا المجال.

https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC3319650/2012) (Naomi Hawkins,

ونتيجة لتزايد درجة تعقيد الوضعية في ميدان البحث الطبي الحيوي بشكل خاص والحيوي بشكل عام في الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة لجأ متخذو القرار في الولايات المتحدة مثلا إلى إدخال بعض التعديلات في السنوات الأخيرة في طريقة دراسة طلبات منح براءات الاختراع في الميدان الحيوي بفرض شرط قابلية الاختراع للتطبيق الصناعي وفي مجال محدد بالتدقيق تفاديا للتجاوزات التي حدثت سابقاً حيث كان الطالب لبراءة الاختراع يميل إلى تضمين طلبه كل التطبيقات الصناعية المحتملة مما صعب من مهمة المقيمين للطلب (USPTO , 2001 ; 1092-1099). وبالرغم من هذا تواصلت الانتقادات لمكتب البراءات الأمريكي واتهم أحياناً لا بالتساهل فقط بل وحتى بالتواطؤ وهذا ما دفع بالمكتب إلى تحيين معايير التقييم للطلبات مرة تلو الأخرى في شكل تعليمات موجهة للطالبين والمقيمين وأيضا للرأي العام من جهة واستجابة للأحكام القضائية التي صدرت بشأن الرفض أو القبول لبعض الطلبات. وما يلاحظ في التعديلات الثلاث الأخيرة تركيزها على موضوع البراءة في الدرجة الاولى وجدتها في الدرجة الثانية. ويعود ذلك أساساً إلى الحكم القضائي الصادر عن المحكمة العليا بطلب من منظمات غير حكومية في عام 2013 يقضي بإسقاط براءتي الاختراع BRCA1 &BRCA 2 لشركة MYRIAD على أساس أن الجينات موضوع الحكم لا ترقى إلى ابتكار لأنها من صنع الطبيعة وليس من صنع الانسان وأن مجرد عزلها لا يكفي لجعلها قابلة للحماية. وقد أثار هذا الحكم هلعاً كبيراً لدى أصحاب المصالح. وما يلاحظ من هذا الحكم أنه يستجيب لمطلب معظم الباحثين والمنظمات غير الحكومية

المهتمين بهذا الشأن منذ التسعينات من القرن الماضي M. Aboy et al 2016) والذي بقي دون أي استجابة فعلية وعملية من الحكومات المعنية التي اكتفت بتنصيب مجالس ولجان لدراسة تطورات الوضع في المجال وإصدار تقارير تجمع على تزايد درجة التعقيد نتيجة للنمو السريع لعدد براءات الاختراع الممنوحة في مجال الطب الحيوي إلا أن ذلك لا يتطلب القيام بأي تعديل في السياسات او القوانين المعمول بها في الوقت الراهن .(The UK Report, Australia's Report on Genetics, 2004 American Association for The Advancement of Science, OECD 2002 & 2011) ,2007a, & 2007 كما وضعت المعاهد الوطنية الصحية بالولايات المتحدة مبادئ توجيهية لتشجيع الممارسات المعقولة في طلب براءات الاختراع من المختبرات التابعة لها أو الممولة من طرفها وان تتفادى اللجوء الى الترخيص الحصري للبراءات المملوكة للمعاهد المنتمية اليها (US National Institutes of Health, 2004 ; 47-48).

شهدت أوروبا خلال العقدين الأخير ين اهتماماً ملحوظاً في مجال حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالطب الحيوي حيث أصدرت اللجنة الأوروبية العديد من التعليمات لأعضائها وللمكتب الأوروبي للبراءات قصد تفادي عدم التوافق والتجانس في تعاملها مع الطلبات الواردة اليها. ويبدو من خلال دراسة مضمون هذه التعليمات المتتالية أن هناك ميلا للتشدد في منح البراءات في مجال الطب الحيوي وهو ما يعكس تأثر أوروبا بما يجري في الولايات المتحدة. والجدير بالذكر أن المكتب الأوروبي للبراءات كان قد أجبر في الثمانينات على منح البراءات على الكائنات الحية بعد أن أصدرت المحكمة العليا في أمريكا حكماً عام 1982 ضد USPTO الذي رفض سابقاً الطلب المقدم إليه على أساس أنه يتعلق بكائن حي. ولقد علل القاضي حكمه بالقول بأن كل ما يصنع من طرف البشر تحت الشمس قابل للحماية سواء كان حياً أو جامداً ذلك أن موضوع البراءة يختلف عما هو عليه في الطبيعة. ولقد أدى هذا الحكم القضائي إلى فتح الباب على مصراعيه في البداية في الولايات المتحدة ثم لاحقا في بقية العالم وهذا بالرغم من أن ذلك يتعارض وبنود اتفاقية TRIPS التي تستثني الكائنات الحية من الحماية ببراءة الاختراع بشكل صريح. ويعود السبب الرئيسي إلى حذو أوروبا وغيرها حذو الولايات المتحدة رغبتها في المحافظة على قدراتها التنافسية في قطاع استراتيجي وحيوي اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً حالياً ومستقبلاً نظراً لكون التكنولوجيا الحيوية تمثل العامل الأساسي لتطور القطاعات الأخرى وخاصة منها الصحة والزراعة والبيئة والطاقات المتجددة (Brody 2007) . وبالفعل فقد أدى هذا التسابق والتنافس بين القوى الفاعلة إلى

تكاثر براءات الاختراع وتوسع نطاقها ليشمل الجينات والخلايا الجذعية بل وحتى الخلايا الجذعية والجنينية البشرية حيث تبين الدراسات الأخيرة أن حوالي 20% من الجينوم البشري أصبح محمياً ببراءات الاختراع (Council for Responsible Genetics 2019) وهذا بالرغم من أن الكثير من الأبحاث التي أدت الى هذه "الابتكارات" موّلت كلياً أو جزئياً من الأموال العمومية من جهة وأن التوصل اليها كان بفضل الأبحاث الأساسية التي فكت شفرة الحمض النووي في أوائل السبعينات والجينوم البشري خلال التسعينات من القرن الماضي (Briddle JB 2018).

ويبدو أن هناك بعض التغير في النظرة الى الوضعية التي آلت إليها السياسات المعمول بها في مجال الملكية الفكرية للجينوم البشري في أوروبا والولايات المتحدة حيث شهدت الأولى حكماً صادراً، سنة2011، عن محكمة العدل الأوروبية في قضية براءة تخص الخلايا الجينية البشرية، يقضي بعدم قبول طلب البراءة. أما الثانية فقد شهدت صدور تقرير مفصل بعنوان: "براءة الجينات وممارسات الترخيص وأثرهما على استفادة المرضى من الاختبارات الجينية" بناء على طلب من وزارة الصحة. ما يستنتج من التقرير أن العديد من البراءات الجينية الممنوحة حالياً لا تعدو أن تكون مماثلة للجينات في الطبيعة ونظراً لكونها تحتوي على المعلومات الوراثية فإن مثل هذه الجينات غير مبرأة. كما يؤكد التقرير بأن التهديد برفع شكاوي من طرف حاملي البراءات ضد كل من يحاول استخدام الاختبارات الجينية لمختلف الاغراض بما فيها تطويرها أو توفيرها للمرضى يساهم في عرقلة توفير تلك الاختبارات وتحسين نوعيتها وابتكار أنواع أخرى من طرف المخابر السريرية نظراً للبيئة التقييدية السائدة حاليا (SACGHS 2010). وبالرغم من الأدلة الدامغة التي قدمها التقرير (الذي طال اعداده أزيد من أربع سنوات من الاستقصاء والمشاورات الواسعة مع كل الفاعلين في هذا الميدان) حول الموضوع والتي تؤكد عدم فاعلية الممارسات المعمول بها في مجال الاختبارات الجينية فان التقرير لكونه بني على افتراض قابلية منح البراءات للجينات البشرية المعزولة والمعدلة، اقترح أن تعفى براءات التشخيص (وليس العلاج) الجيني من شكاوي التعدي على الملكية وكذا السماح باستعمال تلك البراءات بهدف القيام بأنشطة البحث العلمي. رغم تقديم التقرير لبعض التحسينات التي قد تخفف من حدة العراقيل التي عرضها من خلال دراسات حالة، الا أن مقترحاته النهائية لم ترقى في نظر الكثيرين الى المستوى الذي يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتفادي الأضرار التي تلحقها الممارسات الحالية بالمرضى نتيجة لبراءة الجينات في الأساس.

وكخلاصة يمكن القول بأن التقرير حاول التوفيق بين المصالح المتعددة والمتناقضة (National Human Genome Research Institute 2013).

وتعد هاتين الخطوتين تطوراً ملحوظاً في مراجعة التوجهات السابقة في مجال حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالطب الحيوي غير ان ذلك سوف لن يؤثر كثيراً إلا إذا حدث توافق بين الدول الكبرى المهيمنة في هذا القطاع ذلك أنه بالرغم من حظر الأوروبيين لتبرئة (patenting) الخلايا الجينية البشرية فان الصين وغيرها لم تقم بعد بالاستجابة لهذه المبادرة. بل وأكثر من هذا فقد أعلن أحد الباحثين في الصين نهاية 1918 بأنه قام باستنساخ أطفال بطريقة ناجحة ذلك أنهم ولدوا دون اصابتهم بمرض الايدز. ولولا الاحتجاجات التي اثارها هذا الاعلان في مختلف أنحاء العالم لوقع ما كان يخشاه العلماء والباحثون والمفكرون منذ عقود. وما يثير الدهشة أن العملية تمت بحضور عدد من الباحثين من أمريكا والدول الغربية الأخرى التي يمنع فيها منعاً باتاً القيام بمثل هذه الأبحاث (The Independent 26 November 2018). وبالفعل فلقد أدت تلك الاحتجاجات إلى توقيف عملية الاستنساخ وإلى إعلان الحكومة الصينية بأن ما قام به الباحث يعد "اعتداء خطيراً" على التنظيمات المحلية والقوانين المعمول بها وأنها ستنشئ مجلس اخلاقيات الحيوي(Bioethics Council) للسهر على احترام القانون وتقديم اقتراحات بهذا الشأن (Science, January 21st, 2019).

إذا كان الأمر كذلك بالنسبة للدول المتقدمة فما هو الحال بالنسبة للدول النامية والمؤسسات غير الربحية التي تقوم بأبحاث حول بعض الأمراض والأوبئة 'المهملة'؟

بالرغم من حداثة التجربة في الدول النامية وبالتالي قلة البيانات والمعلومات عن تأثير توسع حماية الملكية الفكرية لتشمل أدوات البحث والمنتجات الصيدلانية والغذائية إلا أن هناك شبه إجماع لدى الباحثين بأن المؤسسات البحثية المتوفرة في هذه البلدان قد تزداد وضعيتها سوءاً. تشكو البلدان النامية من محدودية الموارد المادية أو البشرية أو كليهما مما يعني أن وضعية مختبراتها البحثية في المجالين الطبي والغذائي ستزداد سوء نتيجة لخضوعها لاتفاقية تريبس لسببين أساسيين الأول يتمثل في تزايد الأعباء عليها والثاني يتمثل في شح المعلومات وتناقص امكانيات التبادل بين الباحثين. أضف الى ذلك أن هذه المختبرات تفتقد إلى الخبرة في ميدان حماية الملكية الفكرية مما يضعف من قدرتها التفاوضية

مع المختبرات والمؤسسات في البلدان المتقدمة بشأن الحصول على التراخيص أو تقديم طلبات الحصول على براءات الاختراع لحماية نتائجها البحثية.

ويمكن لهذه الوضعية أن تؤدي الى تهميش وإضعاف متزايد لهذه المؤسسات البحثية أو تحويلها إلى مؤسسات تخضع لاستراتيجية المؤسسات المتعددة الجنسيات مما يجعلها تتخلى عن مهامها الاصلية المتمثلة في إيجاد الحلول للمشاكل الصحية والغذائية التي يعاني منها جلّ سكان هذه البلدان. وهناك أمثلة عديدة عن العراقيل التي تواجه هذه المؤسسات البحثية نتيجة لتزايد درجة التعقيد والتوسع في مجال حماية الملكية الفكرية. فمثلا واجه برنامج لقاح الملاريا التي تقوم به مؤسسة غير حكومية وغير ربحية مشكلة التعامل مع أكثر من 20 براءة اختراع متداخلة تتعلق بالمولد المضاد (MSP – 1) مما أجبر العاملين في البرنامج إلى إنفاق وقت هائل وتكاليف كبيرة بهدف تجاوز هذه الحواجز (Nufflield Council on Bioethics , 2002). وهذا ما جعل ممثل هذا البرنامج يصرح بما يلي: "لماذا لا نصنف المولد المضاد (MSP – 1) خارج نطاق قيود حماية الملكية الفكرية فالباحثون الذين يريدون التعرف على حقهم في استخدام(MSP –1) يتعين عليهم الحصول على تراخيص من عدد من المؤسسات لا يقل عن ثمان وإذا كان ذلك ممكناً نظرياً فإن التفاوض للحصول على هذه التراخيص قد يستغرق سنوات وجهداً ووقتاً ضخماً من العاملين وتكلفة بمئات الدولارات تدفع للمحامين. قد يكون كل هذا عملاً روتينياً بالنسبة للمؤسسات الربحية إلا أن اقتصاديات لقاح الملاريا تجعل الساعين لإنتاجها عازفين عن القيام بمثل هذه النفقات"(WHO , 2004) .

أما في الهند فقد كشفت دراسة ميدانية لـ 103 مؤسسة محلية تعمل في مجال صناعة الدواء بأنه من بين العوامل الثلاثة عشر (13) التي يمكن أن تؤدي إلى توقف أو عدم بدء مشروع بحث وتطوير في مجال أنشطتها اتضح أن العراقيل التي قد تواجهها في التوصل إلى مدخلات البحث المحمية ببراءات الاختراع هو أكثر العناصر تأثيراً في اتخاذ قرار التخلي Sampath 2005 ; 5–10 & WHO, 2006 (عن المشروع

أما بالنسبة لتأثير اتفاقية تريبس على توفير الأدوية في أفريقيا جنوب الصحراء؛ فقد أوضحت دراسة حديثة (Gollock , 2008) مدى التأثير السلبي لها على معظم سكان المنطقة حيث بينت الدراسة بأن نسبة كبيرة من السكان لم تكن قادرة على الحصول على معظم الادوية الحديثة قبل دخول الاتفاقية

حيز التنفيذ ومع تطبيقها أصبح جلّ السكان لا يستطيعوا الحصول على معظم ما كانوا يحصلون عليه سابقاً وهذا ما جعلهم يلجؤون أكثر فأكثر إلى العلاج التقليدي. كما بينت نفس الدراسة بأن تطبيق الاتفاقية في معظم بلدان المنطقة لم يحدث أي تغيير في سياسات الشركات العالمية المنتجة للدواء وخاصة تجاه ما يسمى بالأوبئة المنسية أو أمراض الفقراء.

أما في الميدان الزراعي فقد بينت الدراسة حول البحث والانتاج الزراعي في أفريقيا مدى التأثير السلبي للسياسة الامريكية في مجال براءات الاختراع. ويعود السبب في ذلك أساساً إلى كون معظم أدوات البحث المتعلقة بتحوير النباتات محمية ببراءات الاختراع مما يحرم المؤسسات البحثية العامة المحلية منها والدولية من الفوائد التطبيقية التي يمكن الاستفادة منها. والمحصلة النهائية في نظر بعض الباحثين أن تلك العوائق ستحرم تلك البلدان من تحقيق أمنها الغذائي وسيكون أكبر المتضررين من ذلك الفقراء والتنوع البيولوجي في هذه الدول. (Taylor and Cayford, 2003) (P.Straub, 2006 &

وهذا ما أكدته دراسة قامت بها المنظمة العالمية للزراعة والتغذية من خلال استقصائها لآراء الخبراء حول الآثار المحتملة لاتفاقية تريبس على القطاع في الدول النامية. أن "التأثير المحتمل لاتفاق تريبس على معيشة المزارعين الفقراء؛ التأثير غير المؤكد على الوصول المستدام إلى أغذية بأسعار معقولة وآمنة ومغذية للمستهلكين ذوي الدخل المحدود؛ التأثير البيئي، بما في ذلك التأثير على التنوع البيولوجي سيكون في معظمه سلبيا". (fao.org/3/i2043e/i2043e02d.pdf: PANEL OF EMINENT EXPERTS ON ETHICS IN FOOD AND AGRICULTURE)

كما واجه باحثون سويسريون وألمان اثناء قيامهم بدراسة حول الرز الغني بالفيتامين "ا" لصالح البلدان النامية مشكلة تعدد وتداخل براءات الاختراع حول موضوع البحث. ففي استقصائهم حول براءات الاختراع المسجلة والمتعلقة بموضوع بحثهم وجدوا أن هناك ما لا يقل عن 100 إذا ما أخذ بعين الاعتبار مدخلات أبحاث أخرى قد يحتاجون إليها لاحقا في بحثهم(3).

وتمثل اتفاقيات تريبس تحولاً جذرياً في ميدان المعرفة المتعلقة بالقطاع الزراعي حيث أصبحت في معظمها تخضع لحقوق الملكية الفكرية بشكل مباشر أو غير مباشر وهذا بسبب تزايد هيمنة القطاع الخاص على أنشطة البحث العلمي الزراعي (D . Kyuek , 2001 & S . Chaturvedi , Fran (5-1: 2015 , Humphreis وقد أدت هذه الخصخصة بدورها إلى إخضاع ما تبقى من أنشطة

البحث الزراعي العمومي إلى نفس القواعد لأسباب عديدة أهمها تزايد حاجة المؤسسات البحثية العامة إلى مدخلات بحثية من القطاع الخاص والتحول في السياسات المتعلقة بمخرجات المؤسسات البحثية العامة وخاصة منذ صدور قانون بوبي دول في أوائل الثمانينات من القرن الماضي. وبالرغم من صعوبة تنفيذ حقوق الملكية الفكرية في القطاع الزراعي في الدول النامية فإنه يمكن القيام بذلك باستعمال القيود الفنية المعروفة باسم (GURTs or terminator) التي تمنع إعادة استعمال البذور من طرف المزارعين دون ترخيص بذلك. إن الإقدام على ذلك سيؤدي إلى انخفاض حاد في المردود أو تعرض النباتات لأمراض أو منع البذور من النمو كلية وذلك حسب الوسيط الكيمياوي الذي تم تنشيطه من طرف المرخص كما يفرض مالكي حقوق الملكية الفكرية على المرخصين لهم بتسويق كل انتاجهم عبر الشبكات المتعاقد معها مسبقاً. كما يحق لذوي الحقوق زيارة مزارع المرخصين لهم بهدف الرقابة. وقد نتج عن كل هذه التغيرات السريعة تزايد تهميش وتبعية المزارعين وخاصة الصغار منهم للشركات العالمية التي أصبحت تهيمن على أسواق البذور في العديد من الاقتصاديات النامية (Kyuek , 2001) كل هذه التغيرات من المتوقع أن تؤدي الى التأثير السلبي على الأمن الغذائي والتنوع الحيوي في البلدان النامية (Ph. Cullet, 2003).

قد نتساءل بعد العرض السابق كيف توصلت البشرية إلى هذه الوضعية "المأساوية" بالرغم من التحذيرات المتتالية والمستمرة من كبار الباحثين والمفكرين لعقود كاملة؟ عمل كبار الباحثين والعلماء والمبتكرين في الماضي القريب على أن تكون نتائج بحوثهم تهدف إلى نشر المعرفة وخدمة الإنسانية. وكمثال على ذلك ما قاله مخترع لقاح شلل الاطفال Jonas Salk في الخمسينات من القرن الماضي عندما سئل عن ملكية الابتكار مجيباً بأنه "ملك للشعب"، متسائلاً بدوره "وهل يمكن تبرئة (patent) الشمس؟" (The Hastings Center, 2008) أين نحن اليوم من هذا؟ لقد لاحظنا في ما سبق التسابق والتنافس بين الأفراد والمؤسسات والدول على التملك للجينوم البشري قصد تحويله إلى سلعة مربحة مهما كلّف ذلك أفراد المجتمع الآخرين والبشرية على حد سواء وبدون أي احترام للأخلاق. ولولا حدوث بعض الاستثناءات لهذه القاعدة المهيمنة حالياً في السلوك البشري كالمشروع الدولي لدراسة الجينوم البشري، لتحوّل البشر حسب هذه السلوكيات إلى مجرد سلع تباع وتشترى. ويبدو أن تكالب رأس المال على الربح بأي ثمن كان وبدون أي أخلاق تذكر سيستمر ما دامت جماعات الضغط الموالية له لا تزال قادرة على حماية مصالحها في الدول المتقدمة خاصة غير أن منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية وجمعيات

العلماء والباحثين وغيرها يبدو أنها قد حققت في العقد الأخير بعض الانجازات قد تمهد السبيل أمام الأجيال اللاحقة لوضع البحث العلمي والتكنولوجي في خدمة المجتمع والانسانية بدلاً من هيمنة المصلحة الخاصة وتعظيم الربح السائدة حالياً.

خاتمة

إن لب مشكلة التكنولوجيا يكمن في أنه بينما تنظر إليها الدول النامية على أنها وسيلة ضرورية للتنمية الاقتصادية والبشرية تنظر أليها الدول المصنعة على أنها وسيلة للميزة التنافسية في الاقتصاد العالمي. وعليه فإن التوافق بين المصالح المتعارضة والمتبادلة – مثلا عن طريق تمويل عمومي وطني، ثنائي أو إقليمي أو دولي مناسب – هو الذي قد يضمن التطبيق المتكافئ لاتفاقية تريبس وغيرها من الاتفاقيات في هذا المجال. وبدون هذا التوافق وفي ظل علاقات القوى السائدة حالياً فإن تطبيق الدول المتقدمة لالتزاماتها وتعهداتها في هذا المجال سيبقى مجرد حلم يراود الدول النامية.

وعليه حتى تتفادى الدول النامية تحميل نفسها تكاليف إضافية يمكن التوصية بما يلي:

1- العمل جماعياً على تحقيق مطالب الدول النامية المقدمة في الندوة الوزارية لمنظمة العالمية للتجارة بالدوحة.
2- العمل جماعياً للضغط على الدول المصنعة حتى تلتزم بتعهداتها في اتفاقية تريبس وخاصة منها المتعلقة بتحفيز نقل التكنولوجيا للدول النامية.
3- رفض اقتراح الدول المصنعة برفع معايير حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة إلى المستوى المعمول به فيها ذلك أن الدول النامية بما فيها المتقدمة منها نسبياً تواجه عجزاً كبيراً في مجال انتاج التكنولوجيا وهو ما يعني أن تنتهج التطبيق التدريجي لحماية الملكية الفكرية تماشياً مع تحولها من مستهلك إلى منتج كما فعلت في الماضي القريب الدول المصنعة حالياً.
4- تفادي التفاوض حول حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقيات الثنائية والجهوية وذلك نظراً لعدم توازن القوى بينها وبين الدول المتقدمة.
5- العمل على التقييم المسبق للآثار المحتملة لكل بند موضوع التفاوض على الاقتصاد المحلي والعمل على إشراك أكبر قدر ممكن من المجتمع في التقييم حتى تتفادى الدول النامية تحمل تكاليف بالإمكان تفاديها.

6- متابعة التغيرات والتعديلات في السياسات والقوانين في الدول الأخرى للاستفادة منها إن كانت تخدم المصلحة العامة للبلد والقيام بالإجراءات الضرورية.

وعلى الصعيد المؤسساتي والقانوني المحلي يمكن تقديم التوصيات العملية التالية:

1- تجسيد كل المرونات التي تحتويها اتفاقية تريبس واعلان الدوحة في القوانين المحلية (والعمل على تفعيلها) وخاصة تلك المتعلقة بما يلي:

ا- الترخيص الاجباري: ينبغي للبلدان النامية أن تتضمن تشريعاتها سلطات تخول اللجوء إلى الترخيص الاجباري في أكبر قدر ممكن من الحالات بما فيها حالة طلب البلدان الأخرى التي لا تتوفر على القدرات المحلية للاستجابة لاحتياجاتها الطارئة.

ب- استثناء البحث والتجريب والاختبار السريري من الحماية الفكرية حيت تجيز اتفاقية تريبس استخدام هذا الاستثناء بشكل محدود مع العلم أن معظم دول أوروبا وكندا تتضمن قوانينها مثل هذا الاستثناء، كما أنها تجيز هذا الاستثناء بشأن إجراء التجارب على موضوع الاختراع بالذات حتى وإن كان بهدف تجاري. وعليه يتعين على البلدان النامية بما فيها العربية أن تضمن تشريعاتها إعفاء البحوث والتجريب والاختبارات السريرية بشكل يناسب ظروفها الخاصة بغية تعزيز البحث والابتكار خاصة في مجالي الصحة والامن الغذائي.

ج- تمنح الاتفاقية مرونة كبيرة فيما يتعلق بمعايير تقييم طلبات منح البراءات مما يعني أن البلدان النامية يمكنها أن تكيف هذه المعايير حسب ظروفها خاصة وأن منح البراءات هو من اختصاص الدولة التي توجه لها الطلبات.

د- تضمين شروط التشغيل أو الاستغلال للبراءات في التشريع المحلي بعد فترة (بحيث تكون هذه الفترة أقل من فترة صلاحية البراءة التي هي 20 سنة) حتى تمنح للآخرين إمكانية استغلالها في حالة فشل حاملها الأصلي من استغلالها خلال تلك الفترة.

هـ- الاستيراد الموازي: تجيز اتفاقية تريبس لكل دولة السماح أو عدم السماح بالواردات الموازية حسب ما تراه مناسباً. ويمكن للاستيراد الموازي أن يلعب دوراً هاماً في تحفيز المنافسة وبالتالي توفير المنتجات بأسعار منخفضة.

و- متابعة ما يجري من تعديلات في قوانين الدول الأخرى واقتباس ما يخدم المصلحة العامة منها.

2- غير ان كل ما سبق من توصيات لا تمثل الا وصفة لتخفيف الآثار السلبية المحتملة لاتفاقية تريبس ولا تضمن العلاج النهائي للمرض ذلك أن تجاوز المشكلة المتمثلة أساساً في التخلف العلمي والتكنولوجي لمعظم الدول النامية يتطلب تدعيم القاعدة العلمية والابتكارية في هذه البلدان وذلك عن طريق إعطاء الأولوية القصوى للتكوين والبحث والابتكار وهذا ما يسمح لها بأن تكون منتجاً وليس فقط مستهلكاً لنتائج البحث العلمي والتكنولوجي كما هي عليه في معظمها في الوقت الحالي.

الهوامش

(1) هناك أمثلة عدة أهمها الخلافات التي ظهرت بين الدول المصنعة والدول النامية حول الالتزامات الأولى المنصوص عليها في بروتوكول مونتريال 1990 حول المواد المستنفذة لمنطقة الأوزون والمتعلقة بالالتزامات الضامنة لحصول الدول النامية على بدائل الكلوروفلوروكاربون التي تحميها الملكية الفكرية آنذاك وكذا التزامات الدول الصناعية في مؤتمر 1992 حول التنوع البيولوجي المتعلقة بضمان الاستخدام العادل لموارد الجينات من خلال التعاون التقني بينها.

(2) مثال على ذلك بروتوكول مونتريال، مؤتمر التنوع البيولوجي، اتفاقيات التغيرات المناخية، اتفاقية محاربة التصحر...الخ.

(3) According to C. Toenniesson of the Rockefeller Foundation, the Monsanto Antibiotic Marker Patent « appears to be just another nail in the coffin of public research- sector researchers 'ability to produce transgenic plants with freedom to operate", quoted in ETC Group, 2002: "Monsanto's "Submarine" torpedoes ag-biotech", www.etcgroup.org/documents/news_monsanto.sub.pdf.

BIBLIOGRAPHY:

برنامج الأمم المتحدة الانمائي (2001): تقرير التنمية البشرية لعام 2001.

Australian Law Reform Commission, Genes and Ingenuity: Gene Patents and Human Health, 2004.

Brazilian Central Bank Annual Reports.

Briddle JB, 2018: "Intellectual Property in the Biomedical Sciences" in Rutledge Companion to Biomedics.

Brody B 2007: "Intellectual Property and Biotechnology: The European Debate", Kennedy Institute of Ethics Journal 17: 69-110.

Chang, Ha-Joom 2001: Intellectual Property Rights and Economic Development, Historical Lessons and Emerging Issues.

Chaturvedi, S.2001: The Public- Private Debate in Agricultural Biotechnology and New Trends in the IPR Regime: Challenges before Developing Countries, RIS Discussion Papers No. 17.

Cullet, Ph.2003: Food Security and Intellectual Property Rights in Developing Countries, IELRC Working Paper, No.3.

Council for Responsible Genetics 2019: Did You Know the Private Companies own Human Genes?

Delmore, J. in OECD, 1982: North/ South Technology Transfer, The adjustment Ahead, Paris, OECD, pp. 88-167.

Doha WTO Ministerial 2001: Declaration on the TRIPS Agreement and Public Health (20 November.2001). 11- CESCR, *List of Issues: Morocco*, E/C.12/Q/MAR/2, 30 June 2005..

Esmail, L.C. &Kobbler, J.C. 2012 : « The Politics Behind the Implementation of the WTO Paragraph 6 Decision" in Canada to Increase Global Drug Access, Globalization & Health 8-7.

ETC Group, 2002: Monsanto's "submarine" patent torpedoes ag-biotech",

www.etcgroup.org/documents/news_monsanto.sub.pdf

Finger, J., and P. Schuler, 1999: "Implementation of Uruguay Round Commitments & the Development Challenge", World Bank, Washington.

Gollock, A. 2008 : Les Implications de l'Accord de l'OMC sur les Aspects de Droits de Propriété Intellectuelle qui touchent au Commerce (ADPIC) sur l'accès aux médicaments en Afrique subsaharienne, PhD. Thesis, Grenoble II,

Heller, Michael A (January 1998):"The Tragedy of the Anticommons", Harvard Law Review.111 (3): 621-688.

Human Rights Watch, *Access to Essential Medicines in US-Morocco Trade Agreement, Letter to United States Trade Representative Robert B. Zoellick,* 18 February 2004.

Human Genetics Commission 2011: Intellectual Property & DNA Diagnostics.

Humphries Fran, 2015:"Patenting Genetic Material in Aquaculture: A Red Herring or an Emerging Issue to Tackle?" Journal of Aquaculture R&D, 7(1):pp.1-5.

IFPMA (International Federation of Pharmaceutical Manufacturers & Associations), 2012: The Pharmaceutical Industry and Global Health, Facts & figures.

Johnston J 2008: "Intellectual Property and Biomedecine" in From Birth to Death and Bench to Clinic: The Hastings Center Bioethics Briefing Book for Journalists, Policymakers, and Campains, ed. Mary Crowley, Garrison, New York, pp.93-96.

Kuyek, D. 2001: Intellectual Property Rights: Ultimate Control of Agricultural R&D in Asia

Mateo Aboy, 2018: "Myriad's Impact on Gene Patents", Nature Biotechnology, 34 (1): pp1118-1123.

MacArthur, N. 1999:"International Property Rights & the Pharmaceutical Industry, the Consequence of Incomplete Protection" in Competitive Strategies for the Protection of IPR, Vancouver, The Fraser Institute.

Maskus, K; 2000: Intellectual Property Rights in the Global Economy, Institute for International Economics, Washington.

McCalman, Philp, 2001:"Reaping what you sow: An Empirical Analysis of International Patent Harmonization", J. of International Economics. 55: 161 – 186.

Mellouk O. (2018): https://www.healthpolicy-watch.org/the-myth-behind-health- and-trade-agreements-qa-with-othoman-mellouk/

National Research Council, 2006: reaping the Benefits of Genomic and Proteomic Research, Intellectual Property, Innovation and Public Health, Washington DC. The National Academies Press.

National Human Genome Research Institute 2013: "Intellectual Property in Genomics, Overview".

NSF (National Science Foundation), 2001: Science and Engineering Indicators 2001. (www.nsf. Gov /sbe/srs/seind 00/start.htm).

Nuffield Council on Bioethics, 2002: The Ethics of Patenting DNA, A Discussion Paper.

OECD, 2002: Genetic Innovation, Intellectual Property and Licensing Practices: Evidence and Policies, OECD, Paris.

OECD 2011: Collaborative MECHANISMS FOR Intellectual Property Management in the Life Sciences

Dr. Rhaouti Mohammed Laghdaf, Président de l'Ordre des pharmaciens du Nord, *Impact sur le secteur de*

la santé de l'Accord de libre-échange Maroc-USA, March 2004

Robbins C.A, 2008: "Measuring Payments for the Supply of Intellectual Property", Bureau of Economic Analysis, US Department of Commerce.

Report of the Secretary's Advisory Committee on Genetics, Health, and Society 2010: Gene Patents and Licencing Practices and Their Impact on Patient Access to Genetic Tests. http://oba.od.nih.gov/oba/SACGHS/reports/SACGHS_patents_report_2010.

pdf

Sampath G, 2005: Breaking the Fences: Can Patent Rights Deter Biomedical Innovation in "Technology Followers"? Maastricht, Unu, Intech, Discussion Paper Series No. 2000.

Sarah E.All.Khan & Richard Gold, 2017:" Gene Patents still alive and kicking: their impact on provision of genetic testing for long QT syndrome in the Canadian public health-care system", Genetics in Medicine 19(11), pp 1253-1259.

Science 2019: "China Says Claims of Gene-Editing Babies 'Seriously Violated' Regulations", Science; 21 January 2019.

Stiglitz, J. *(2004) New Trade Pacts Betray the Poorest Partners*, New York Times of 10 July.

Seyoum,B. 1996: "The Impact of Intellectual Property Rights on FDI", The Colombia Journal of World Business, pp 65-89.

Peter Straub, 2006: "*Farmers in the IP Wrench - How Patents on Gene-Modified Crops Violate the Right to Food in Developing Countries"* , 29 Hastings Int'l & Comp. L. Rev. 187 (2006).

Available at: https://repository.uchastings.edu/hastings_international_comparative_law_review/vol29/iss2/2Straus

Taylor MR and Cayford J, 2003: American Patent Policy, Biotechnology, and African Agriculture, the Case for Policy Change, REF Report, Washington DC.

Timmermans,K and T.Thutadjulu, 2000: The TRIPS Agreement and Pharmaceuticals, Report of an ASEAN workshop on the TRIPS Agreement and its Impact on Pharmaceuticals, Jakarta, Directorate General of Drugs & Food Council.

Thum N, 2005: Patents for Genetic Inventions: A Tool to Promote Technological Advance or a Limitation for Upstream Inventions? The International Journal of Technological Innovation and Entrepreneurship 25: 1410-1417.

UNCTAD, 1996: The TRIPS Agreement and Developing Countries, Geneva.

USPTO, 2001: Utility Examination Guidelines, Alexandria, US Federal Register, 66(4): 1092-1099.

US National Institutes of Health, 2004: Best Practices for Licensing of Genetic Inventions, US Federal Register, 69(233):67747-48.

US Patent and Trademark office, (2000): Technology Assessment and Forecast Report: US Colleges and Universities- Utility Patent Grant 1969-1999, Washington DC.

United States House of Representatives (2005) *Trade Agreements and Access to Medications under the Bush Administration*, Committee on Government Reform – Minority Staff Special Investigations Division, prepared for Rep. Henry A. Waxman, June, available at www.reform.house.gov/min.

Vitos, C. in Cooper, C. (ed.), 1973: Science, Technology and Development, London, Frank Cass.

Yuming, Shao, 2013: "A Practical Way to Improve Access to Essential Medicine against Major Infectious Diseases" in Yichan Lu et al., HIV/AIDS Treatment in Resources Poor Countries, Public Health Challenges, New York, Springers.

Walsh JP, Arora A, Cohen WM, 2003: Research Tool Patenting and Licensing and Biomedical Innovation. In: Cohen WM, Merrill SA. Patents in the Knowledge-Based Economy, Washington DC, the National Academies Press, 285-340.

Walsh JP, Cho C, Cohen WM, 2005: Patents, Material Transfers and Access to Research Inputs in Biomedical Research, Washington DC, Final Report to the National Academy of Sciences‟ Committee on Intellectual Property Rights in Genomic and Protein-Related Inventions, (http://tigger.uic.edu/jwalsh/WalshChoCohenFinal050922.pdf)

Walsh JP, Cohen WM, Arora A, 2003; Working through the Patent Problem, Science. 299-1020.

Walsh, JP. and Cohen, W. (2008) "Real Impediments to Biomedical Research", Innovation Policy and the Economy 8: 1-30

WTO NEWS: TRIPS Council Regular Meeting 5-7 March 2002.

WHO, 2002: National Expenditure on Health – Morocco, www.who.int/nha/country/MAR.xls

WTO NEWS: TRIPS Council Regular Meeting 5-7 March 2002.

WHO, April 2006: Public Health, Innovation and Intellectual Property Rights, Geneva.

WHO, 2004 Intellectual Property Rights and Vaccines in Developing Countries, Meeting Report, Geneva, (http://www.who.int/vaccines_documents/DocsPDF05)

WHO, 2011: Local Production for Access to Medical Products, Geneva.

WIPO, 2001: « Basic Facts about the Patent Cooperation Treaty » (www.wipo.Int/pct/en/basic facts.htm), April 2001.

WIPO 2001: «Intellectual Property and genetic Resources, Traditional Knowledge and Folklore » Document PEIPD/2/7 Geneva.

WIPO, 2000: Information Note, The Patent Cooperation Treaty (PCT) in 2000: ww.cnrs.fr/SDV/pct2000.html.

https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_941_2017-chapter2.pdf

World Bank, 2002: Global Economic Prospects 2002**.**

WTO: TRIPS NEWS, Latest: 27 June 2002-TRIPS COUNCIL approves decisions on delaying pharmaceutical patents for LDCs. http://www.wto.org/english/tratop-e/trips-e.htm.

https://patentlawyermagazine.com/2018-patent-analysis/

American Association for the Advancement of Science (2007), International Intellectual Property Experiences - A Report of Four Countries, Washington, D.C.: Project on Science and Intellectual Property in the Public Interest. Available:http://sippi.aaas.org/Pubs/SIPPI_Four_Country_Report.pdf

التعقيب على الورقة الثالثة

الدكتور/ خالد واصف الوزني

عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

رئيس هيئة الاستثمار - المملكة الأردنية الهاشمية

أسعد الله مساءكم ...شكراً سيدي الرئيس

بداية لابد أن أشكر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية على هذه الدعوة الكريمة وعلى تكريمي بأن أضع ملاحظاتي على هذا البحث وإعادتي إلى العمل الأكاديمي بعد ما يزيد عن سبع سنوات من الانقطاع الدائم مع كل الشكر والتقدير للدكتور/ أشرف العربي – الأمين العام للجمعية والدكتور/ منير الحمش – رئيس مجلس إدارة الجمعية التي أعتز بانتسابي إليها منذ سنوات طويلة والعمل مع مجلس إدارتها لفترة من الزمن ونقول أننا أمام مؤتمر اليوم ليس فقط أنه الخامس عشر ولكن للظروف الكلية التي يمر بها العالم والتي تحتم أن يكون هناك رأي أكاديمي الذي يساعد صانع القرار في أن يتخذ قراره على أسس تتواءم مع تطورات عالمية تجعل من ضعف المعرفة في العالم مسألة أيام وشهور بعد أن كانت تحتاج إلى بين الثورة الصناعية الأولي والثانية إلى خمسة وأربعون عاماً، اليوم المعرفة تتضاعف في أقل من ثمانية عشر شهراً وستصل إلى أقل من ستة أشهر في أقل من خمس سنوات وبالتالي لم يلحق الباحثين لتقديم أفضل ما لديهم لصنّاع القرار سيصبح هناك فجوة بين البحث العلمي والأكاديمي وصانع القرار وخاصة في المنطقة العربية والمناطق التنموية.

قراءتي لهذا البحث القيم بموضوعه على الأقل تنطلق من ما تعلمته أستاذي الكبير الدكتور/جودة عبد الخالق الذي أشار صباحاً بأني الابن العاق وأنا أعترف بهذا أمامه وأمام الجميع وأطلب منه السماح، ولكن الحقيقة ما علمني إياه الدكتور جودة عبد الخالق يتعب من يحاول من أنظر في ورقته أو أن أقرأ ما بين سطور بحثه لأنني أحاول في النهاية أن أفهم طبيعة العمل المقدم الثمان دقائق المتبقية لي أريد أن أبدأ القول بأن هناك جهد كبير صرفه الدكتور على همال على هذا البحث يظهر بكم المراجع التي تزيد عن سبعة صفحات في بحث من ستة وثلاثون صفحة أضيف إليها سبعة صفحات من المراجع التي في وجهة نظري تشير بأن الباحث كان حريصا على أن يقرأ ويتابع يجتهد في مجال بحثه ولكن ضمن هذا الشكل المطلوب في البحث العلمي كثرة المراجع يبدو أنها أثّرت بشكل كبير لوصول الباحث إلى ما يريد أن يقدمه للبحث العلمي وجعلني أسال سؤال للباحث هل حقيقة تم الإجابة على السؤال المطروح في عنوان الورقة ؟ هل فعلاً نظرت الورقة في عولمة نظام حماية الملكية الفكرية وعكسته على أنه حافز أم عائق للابتكار والتنمية في الدول العربية لأن ما أشير فيه للدول العربية لم يتعدى صفحتين أو ثلاث من البحث بل ووقع ضمن مفهوم القطاع الطبي وبشكل أساسي صناعة الأدوية وبالتالي كنت أتمني إما أن يغير عنوان البحث إلى التركيز على قطاع الأدوية دون الحديث على الدول العربية أو أن يعاد النظر

في كل هذا الكم الهائل الجميل من العمل البحثي الشاق إلى أن يُعكس ويُسقط ويحلل على المنطقة العربية التي لم أري لها وجود حقيقي إلا في كما أشرت في بعض الصفحات إلى العزل بين المنطقة العربية ودولة المغرب أو المملكة المغربية حتى عند الحديث عن قطاع الأدوية تحدثنا عن الدول العربية بعد إيطاليا والهند وكندا ثم جاء رقم خمسة الدول العربية ثم رقم ستة المغرب وكأن المغرب ليست جزء من المنطقة العربية، والحقيقة أيضا هناك الكثير من الأخطاء المطبعية وما أعاقني أيضا عن القراءة هو توثيق الروابط داخل النص في حين الأفضل كانت توضع في نهاية الهوامش هذا شكلياً أما موضوعياً فأعود لأقول أن النموذج للدولة العربية غير مكتمل وكنت أتمني أن نركز إما على طريقة ما أشار إليه الباحث في أحد الصفحات حول وجود نموذج قياسي دُرس في بعض الدول في الأثر المالي حول موضوع حقوق الملكية الفكرية والإشارة كانت عن براءات الاختراع وليس حقوق الملكية الفكرية فكان هناك خلط بين هل نحن براءات الاختراع أم نتحدث عن حقوق الملكية الفكرية ؟ والسؤال الأخر الذي يثير الاهتمام هل حقوق الملكية الفكرية محصورة في قطاع الأدوية والقطاع الزراعي أم هي القصة الكبيرة في موضوع الثورة الصناعية الرابعة ومتطلباتها والحديث عن big data وكل ما يتعلق بالتشابكات بين توفّر البيانات الكبرى big data واقتصادات المعرفة الجديدة وإذ قرر ذلك على ما يسمي بحقوق الملكية الفكرية إذا كانت صحيح احتكارية أم هي اليوم في ظل توفر كل هذه المنظومة من المعلومات أصبحت ليست هي المعيق إذا صح التعبير لتنمية الدول وتقدمها، بل وأن صانع القرار يستطيع اليوم أن ينهي بما يسمي (click the potion) .

اختصار الموضوع في قطاع الصحة في الحقيقة أضعف المتطلبات رغم كما أشرت هناك ما يزيد ثلاثة وسبعون مرجع مختلف كنت أتمني أن ينعكس ذلك على بعض التوصيات لصانع القرار ومن وجهة نظري أنا لا أعتقد أن الورقة لها علاقة بالدول العربية بأي شكل من الأشكال إلا فيما يتعلق بالعشر صفحات (14–24) والتي تتعلق بقطاع الأدوية فقط أما ما يتبقى من توصيات كنت أعتقد أن هناك جهد كبير أنفقه الباحث أريد منه وأتمنى عليه أن يعيد النظر فيه ليصنع منه بعض الإسقاطات المطلوبة للتحليل لصانع القرار حتى نستطيع فعلا أن نستفيد في المنطقة العربية من مثل هذا الجهد الكبير الذي تم الاطلاع على العديد من الأبحاث.

أقول أيضا في النهاية حتى لا أطيل ... بحث في هذا المستوي الكبير من التحليل أو المراجعة للأدبيات المختلفة ماذا سيضيف لصانع القرار في المنطقة العربية إذا كان يريد أن يستفيد منه في قضية

تماماً ما أشير إليها التنمية في الدول العربية هل نحن أمام عوائق أم أن تشجيع الابتكار سيساعد المنطقة العربية بأن تلحق لمتطلبات الثورة الصناعية الرابعة وأن تلتحق بما يسمي باقتصاد المعرفة والاستفادة من الحرية الكلية لتوفر البيانات على نطاق واسع، أنا أعيد مرة أخري شكري للباحث وأرجو أن يفهم مما أقول هو اجتهاد مني أيضاً لا يقلل أبداً من الجهد الكبير الذي أنفقه لإخراج هذه الورقة ولكن هذا الجهد يتطلب بالضرورة أن يستفيد منه صانع القرار لنعود ونربط بين الباحثين والأكاديميين وصنّاع القرار في هذه المنطقة وهذا الجزء من العالم.

أشكركم ...والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الورقة الرابعة

دور سلاسل العرض الصناعية في رفع الكفاءة الإنتاجية وتنافسية الاقتصاديات العربية

إعداد

الأستاذ الدكتور/ رسلان خضور

أستاذ الاقتصاد بجامعة دمشق – سوريا

الأستاذة/ سارة كيكي

أولاً: المقدمة

أفرزت الثورة الصناعية الرابعة منتجات جديدة وحفزت النمو، وأتاحت في نفس الوقت فرصاً لتغيير أنماط وطرق الإنتاج وآليات تقسيم العمل الدولي، إذ يمكن الاستفادة من التحول الرقمي في تطوير عمليات ونشاطات مؤسسات الأعمال، وفي عمليات التشبيك والتواصل فيما بينها، ففرص الابتكار، التي تتيحها، لا تنحصر فقط في المنتجات الجديدة، بل في طرق وأساليب إنتاج وتوزيع المنتجات القديمة والجديدة، وفي آليات تقسيم العمل على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، ولعل سلاسل العرض واحدة من الفرص المتاحة للاستفادة من مفرزات الثورة الصناعية الرابعة، لرفع إنتاجية الصناعة التحويلية العربية وزيادة قدرتها التنافسية إلى مستويات أعلى.

أصبحت سلاسل العرض العالمية (سلاسل القيمة العالمية– GVCs– Global Value Chains) سمة راسخة من سمات الإنتاج والاستثمار على المستوى العالمي، ويمكن أن توفر للبلدان العربية، المزيد من فرص النمو والتشغيل وفرص النفاذ للأسواق العالمية[26]، فمع انتشار العولمة وعلى نطاق واسع خلال العقود الماضية، اصبحنا نقرأ على المنتجات عبارة " صنع لدى .....made by" أكثر مما نقرأ " صنع في ..... made in" ، وهذا ليس مجرد تغيير في حرف الجر، بل هو عملية تغيير واسعة النطاق في عمليات الإنتاج وفي التجارة الدولية على نحو عميق، فكثير من السلع التي نستهلكها والمكونة من عشرات وربما من مئات القطع المُنتجة في مصانع مختلفة من قبل شركات منتشرة حول العالم، تقوم الشركات صاحبة الابتكار والتطوير، بتجميعها وتحويلها إلى منتج نهائي (سيارة، أو حاسوب، أو ....)، وتكتب عليها صنع لدي تويوتا، أو لدى سيمنس، ولا تكتب صنع في اليابان أو صنع في المانيا.

لقد أضحى التحالف والتعاون يتم على أساس تعظيم القيمة المضافة، وأصبحت التحالفات فيما بين الشركات، التي تنتمي لاقتصادات مختلفة أوسع انتشارا وأكثر تشبيكاً من التحالفات فيما بين الدول، حيث يمكن الاستفادة من الأسواق المفتوحة وأنماط الإنتاج والاستهلاك الجديدة. وبهدف تخفيض التكاليف ورفع الإنتاجية يتم تقسيم مراحل الإنتاج بين الدول وبين الشركات داخل وخارج الدول، وبدأت تظهر أنماط

[26] World Trade Organization. (2012), *World Trade Report(2012), Trade and public policies: A closer look at non-tariff measures in the 21st century*,WTO. Geneva.

جديدة في إطار التقسيم الدولي للعمل، لعل أهمها سلاسل العرض أو سلاسل القيمة العالمية Global Value Chains.

تبدأ سلاسل العرض (سلاسل القيمة –Value Chains) الصناعية بالبحوث والتصميم والتطوير، والتمويل، والتأهيل والتدريب للموارد البشرية، وتأمين مدخلات الإنتاج، مرورا بعمليات التصنيع/ الإنتاج في الشركات المُصنعة، والخدمات اللوجستية والدعم الفني والتسويق والترويج وتنتهي بتسليم المنتج النهائي للمستهلكين وخدمات ما بعد البيع، وصولاً إلى إعادة تدوير المخلفات. يتجسد مفتاح تحليل السلسلة في فهم واستخدام الميزة النسبية للشركة في الصناعة، التي تنشط فيها، وهناك العديد من الحلقات داخل هذه العملية (حلقات المنبع upstream links –حلقات المصب downstream links)، ففي البداية يتم دراسة الميزة النسبية، ويمكن للشركات العثور على مكان لها في سلسلة عرض صناعية عن طريق استخدام عدد من المعايير، فعندما تجد الشركة نقص في الميزة النسبية تعود إلى الأنشطة الداخلية للسلسلة لتحسين وضعها مع منافسيها، بهدف اكتساب ميزة تنافسية إضافية.

تعاني معظم الشركات الصناعية العربية من مشكلة ارتفاع التكاليف، وتدنى القدرة التنافسية، وقدرة الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، وانطلاقا من المشاكل التي تعاني منها الصناعات التحويلية العربية يمكن طرح الأسئلة التالية:

1- ما مدى قدرة الصناعات التحويلية في الوطن العربي على التشبيك والتحالف فيما بينها من خلال بناء سلاسل عرض؟
2- هل يمكن لسلاسل العرض أن توسع من حجم الانتاج وتحقيق قيمة مضافة أعلى في الصناعات التحويلية العربية؟
3- ماهي الآليات المناسبة لاستقطاب و/أو انشاء صناعات متوسطة وعالية التقنية تعتمد على سلاسل عرض إقليمية يكون لسلاسل العرض الوطنية موقع واضح فيها؟
4- هل يمكن لسلاسل العرض أن تكون أكثر فاعلية من كل الطرق والأساليب التي طبقت خلال العقود السابقة، لتحقيق التكامل والتشبيك بين اقتصاديات الدول العربية؟

يهدف هذا البحث الى:

1- دراسة وتحليل آليات ربط وتشبيك الصناعات التحويلية العربية بالاعتماد على مفهوم سلاسل العرض لرفع معدل الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات القائمة أو قيد الانشاء، من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج والاستفادة من كافة الموارد البشرية والمالية والطبيعية في الوطن العربي.

2- دراسة إمكانية تخصص كل اقتصاد أو كل شركة بمرحلة معينة من مراحل الانتاج بما يتلاءم مع الإمكانيات المادية وقدرات الموارد البشرية داخل الاقتصادات العربية، وإمكانية استقطاب شركات ناشئة جديدة في بعض الدول العربية، أو استقطاب شركات عالمية وخلق شبكات وسلاسل عرض وتحالفات ما بين الشركات في الدول عربية.

ينطلق البحث من الفرضيتين التاليتين:

1- إن أحد أهم أسباب انخفاض الإنتاجية وانخفاض القدرة التنافسية للصناعات التحويلية العربية هو غياب أو عدم اكتمال سلاسل العرض على مستوى الاقتصاديات العربية.
2- ربط الصناعات العربية فيما بينها بسلاسل عرض اقليمية يخفض تكاليف الإنتاج ويرفع من الانتاجية، وينعكس ايجابا على القدرة التنافسية، وعلى التكامل والتشبيك الاقتصادي بين الدول العربية.
3- يعتمد البحث المنهج الاستقرائي لإثبات فرضياته، معتمداً على الاحصائيات والبيانات الخاصة بالتنافسية، وبصناعة الدواء لعينة من ثلاث دول عربية، التي يمكن أن تكون نموذجاً لبناء سلسة عرض على مستوى الصناعات التحويلية في الدول العربية.

ثانياً: سلاسل العرض: المفهوم والأهمية

1- في المفهوم

يُطلق مسمى سلاسل العرض على مجموعة الانشطة المتتابعة والمتكاملة من النشاطات لخلق وإنتاج منتج أو خدمة ما، حيث يتم تقسيم مراحل الانتاج إلى مراحل مترابطة ومتسلسلة بهدف تحقيق استفادة متبادلة بين جميع حلقات السلسلة من مرحلة استخدام المواد الاولية وحتى تسليم المنتج النهائي

الى المستهلك وخدمات ما بعد البيع، وجميع أطراف السلسة تسعى الى تحقيق قيمة مضافة في كل مرحلة من مراحل الانتاج.

ويمكن القول أنها شبكة من العلاقات الاقتصادية بين الصناعات، فقيام صناعة ما يتسبب في قيام صناعات أخرى تترابط مع بعضها محليا ومن ثم اقليميا و/أو عالميا للتقليل من تكاليف الانتاج ورفع الانتاجية وتنافسية هذه الصناعة، التي تؤثر فيها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

ونتيجة للتقدم التقني والتكنولوجي المتسارع خلال العقود السابقة يصعب على شركة ما أو مجموعة صغيرة من الشركات القيام بتصنيع منتج كامل من الألف الى الياء بكفاءة انتاجية عالية وبقدرة تنافسية على المستوى العالمي، وذلك لسببين:

1- ارتفاع تكاليف الانتاج.

2- صعوبة السيطرة على مراحل تصنيع منتج ما بشكل كامل، وإدارة كافة العمليات من شراء المواد الأولية الى تسويق المنتج النهائي.

وغدا من الجدير التخصص في مرحلة انتاجية محددة وخلق قيمة مضافة أعلى وتحقيق ميزة تنافسية وبيع منتج نهائي و/أو مدخلات انتاج وسيطة لشركات أخرى.

تسمح سلاسل العرض الصناعية للمنتجين والتجار بإضافة القيمة تدريجياً إلى المنتجات والخدمات أثناء انتقالهم من حلقة إلى حلقة أخرى في السلسلة حتى الوصول إلى المستهلك النهائي (محلي أو عالمي). تعد الشركات من القطاع الخاص أو العام هي الجهات الفاعلة الرئيسية في سلسلة العرض. ويعتمد القطاع الخاص على مجموعة من الخدمات العامة ومقدمي الخدمات الفنية والتجارية والمالية الخاصة. كما أنها تعتمد على السياق التشريعي الوطني والعالمي والبيئة الاجتماعية والسياسية، أي أنها عملية متكاملة وتحتاج الى تنسيق بين كافة أطراف السلسلة.

2- أهمية سلاسل العرض

تم استخدام تحليل سلسلة القيمة من قبل العديد من الحكومات ووكالات التنمية لاكتشاف فرص النمو والتنمية المرتبطة ببعض السلع والمنتجات والخدمات. تقوم منظمة اليونيدو نفسها بالبحث في ديناميكيات سلاسل القيمة الصناعية، ووضعت أدوات لتطوير سلاسل القيمة والتحديات ذات الصلة

بتعزيز القدرة التنافسية والارتقاء والتكتل في قطاعات مثل القطن والمنسوجات والأثاث والجلود وصناعة السيارات والحواسيب والهواتف المحمولة والصناعة الزراعية والطاقة وغيرها.

مثال: تواجه صناعة النسيج في الوطن العربي تحديات لتحسين قدرتها التكنولوجية، إذ أن معظم عمليات الانتاج في الدول العربية غير قادرة على إعادة الاستثمار في الآلات، في حين أن المعالجات في آسيا وخاصة في الصين، تعمل باستمرار على تحديث معامل وتقنيات الغزل والنسيج. ويصعب على الشركات العربية الوصول إلى الاستفادة الكاملة من السعة بسبب المنافسة مع المنسوجات المستوردة من آسيا والأسواق المستعملة في أوروبا. ونتيجة لذلك، نجد ارتفاعاً في تكاليف الإنتاج، بحيث لا تحقق أرباحًا كافية لإعادة الاستثمار. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى إعادة الاستثمار يجعل من الصعب منافسة المنسوجات المستوردة. وما لم يتم تشجيع الاستثمارات الكبيرة في تكنولوجيا صناعة النسيج، فإن صناعة معالجة القطن والنسيج والملابس في الوطن العربي لن تنتعش.

تتجسد سلاسل العرض على شكل سلسلة تصميم و تصنيع وتطوير وتسويق منتج ما داخل الوطن العربي، حيث تتم عملية خلق المنتج بين البلدان بحسب الميزة النسبية والتنافسية لكل بلد و قدرته على تحقيق قيمة مضافة أعلى في أي مرحلة من مراحل الانتاج للوصول الى منتج نهائي يلبي حاجة السوق اقليميا، مع إمكانية تصديره خارجيا، "على سبيل المثال، في سلسلة انتاج ملابس رياضية ،تتم زراعة القطن في احدى الدول العربية A ثم تنتقل هذه الأقطان الى مصانع حلج وغزل إلى دولة B في حين مراكز التصميم في دولة x تعمل على تطوير أحدث التصاميم ، وتنتقل جميعها لمصنع في دولة عربية ما Z لتنفيذ التصاميم على القماش المصنع عربيا، ويتم تسويقها محلياً وإقليمياً وعالمياً في جميع الدول العربية من قبل شركات متخصصة" . لكن سلاسل العرض هذه تفتقر إلى الحلقات المعنية بصناعة آلات الحلج والغزل والنسيج.

3- الفرص التي تخلقها سلاسل العرض

في حال انخراط الشركات العربية في سلاسل العرض العالمية فهي بحاجة الى خلق منتجات بقدرة تنافسية عالية جدا وبمواصفات عالمية، حيث الشركات فوق الوطنية هي المسيطرة بشكل كبير على سلاسل العرض العالمية، وعملياً كل دول العالم بشكل أو بأخر هي جزء من سلاسل القيمة العالمية، وما يحدد موقع هذه الدول وأهميتها هو حجم المشاركة في هذه السلاسل و حجم القيم المضافة التي تحققها

في منتجاتها او مدخلات الانتاج التي تقوم بتصديرها، بحيث تسعى جميع الشركات لتخفيض تكاليف انتاجها، فتقوم بالتشبيك مع شركات أخرى قادرة على انتاج مدخلات الانتاج الوسيطة بتكاليف أقل، مع الأخذ بالاعتبار تكلفة النقل وإنتاج منتجات ذات جودة عالية بميزة تنافسية مرتفعة، والإنتاج بكميات كبيرة تلبي حاجة أسواق واسعة.

يمكن أن تساهم سلاسل العرض في الوطن العربي في خلق صناعات عالية الانتاجية بقدرة تنافسية مرتفعة، واعادة الاعتبار للصناعات عالية ومتوسطة التقنية والتشبيك بين الصناعات وخلق سلاسل متكاملة داخل الوطن العربي تقلل من تكاليف الانتاج وتلبي حاجة السوق المحلي، وتخلق فرص عمل إضافية. ويمكن أن تكون وسيلة فعالة لبناء القدرات الإنتاجية، عن طريق جملة أمور منها، نشر التكنولوجيا وبناء المهارات، وبالتالي إتاحة فرص للتحديث الصناعي في الأجل الطويل.

ثالثاً: أنواع وأشكال سلاسل العرض (سلاسل القيمة)

1- تطور سلاسل العرض

عرّف Porter سلسلة القيمة value chain على أنها (مجموعة مرتبطة من النشاطات التي تكون ضرورية لخلق البضائع والخدمات من استخدام المواد الأولية ولغاية تسليم المنتج الى المستهلك النهائي)[27].

أما Day فقد عرفها على أنها (المهارات والموارد المطلوبة لتنفيذ كل من أنشطة المنظمة لإيصال البضائع أو تقديم الخدمات عبر منافذ التسويق)[28].

وقد أعطى Ansari تعريفاً لسلسلة القيمة يشير الى أنها (تفاعل عدة أطراف: المجهز، أقسام المنظمـة والموزع، وجميع تلك الاطراف تضيف القيمة في عدة أطوار لعمليات سلسلة القيمة)[29]

[27] Porter M., Competitive Advantage, Free Press, Inc., U.S.A., P., 37, 1985.
[28] Day S., Market Driven Strategy, Irwin, Inc., U.S.A. P., 153, 1990.
[29] Ansari L., Target Costing the frontier in Strategic Cost Management, Irwin, Inc., U.S.A., P. 82, 1997.

ولذلك فإن النواة الحقيقية لولادة مفهوم سلسلة القيمة هي الشركات الكبيرة والمتوسطة التي سعت الى تقسيم مراحل الانتاج من مرحلة تأمين المواد الأولية الى مرحلة ايصال المنتج للزبائن. وقد استند هذا المفهوم على عدة نقاط منها توسيع عمليات الانتاج وزيادة تقسيم العمل بهدف التسريع في عمليات الانتاج، وتحفيز جميع العاملين على خلق قيمة مضافة أعلى، وتحسين عمليات الانتاج في النطاق الذي يعملون به وحتى لو كان بسيطا، التفاعل بين جميع الاقسام في الشركة وتكامل العمليات الادارية والتنفيذية واللوجستية والتسويقية للوصول الى منتج نهائي منافس بأقل التكاليف وبأفضل جودة.

وقد توسع هذا المفهوم أكثر ليصبح هناك عدة شركات وليس عدة أقسام تتفاعل وتتكامل للحصول على منتج نهائي، وذلك من خلال تخصص كل شركة بمرحلة معينة من مراحل الانتاج وخلق قيمة مضافة في منتجها النهائي، الذي سيكون في ما بعد مدخلات انتاج، لشركات أخرى تقوم بمعالجته و تقديمه إما لشركة أخرى أو للمستهلك النهائي، ويمكن توضيح ذلك في مجال صناعة النفط من خلال الشكل رقم (1):

الشكل رقم (1): مثال توضيحي لمفهوم سلسلة القيمة

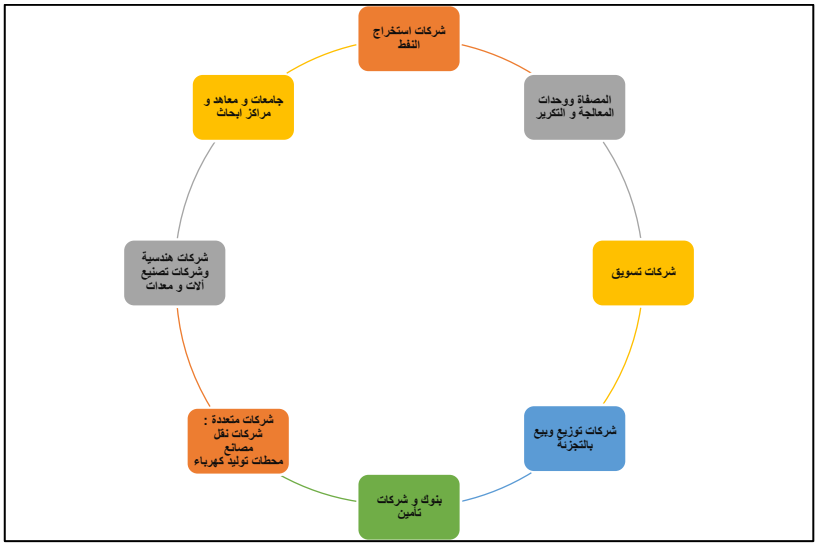

المصدر: إعداد الباحثين

إن التقدم التقني والتكنولوجي المتسارع جعل من الصعب على شركة واحدة السيطرة على جميع مراحل الانتاج، من المراحل الأولى الى المراحل النهائية، وأصبح من الجدير التخصص بمرحلة واحدة من مراحل الانتاج وتقديم منتجات أو خدمات بأقل التكاليف وبأعلى جودة وتحقيق ميزة تنافسية بمنتجاتها ومن ثم بيعها كمنتج نهائي أو كمدخلات انتاج لشركات أخرى.

في الواقع لا يمكن الحديث اليوم عن صناعة مغلقة أو بلد مغلق ومنعزل عن البلدان الأخرى، ولكن السؤال الذي يجب أن يُسأل ماهي آليات تقسيم مراحل الانتاج وما هي المرحلة التي يمكن ان يختص بها كل بلد أو كل شركة؟

ومع اعتماد الاقتصاد اليوم على المعرفة فإن ركائز هذا الاقتصاد هي عمليات البحث والتطوير والابتكار، وليس هناك خدمة أو منتج أو مصنع أو شركة خارج هذين المفهومين، أي خارج تحقيق قيمة مضافة أو خارج الابتكار والتطوير، وإن كان بقدر مرتفع او منخفض. ما يحقق قيمة جديدة يؤدي الى رفع جودة المنتج، والتقليل من التكاليف، وإضافة ميزة جديدة لم تكن موجودة من قبل، وتسريع عمليات الانتاج، ورفع من الانتاجية الحدية لرأسمال، وبذلك فان عملية تطوير منتجات او صناعات أو خدمات هي عملية تحقيق قيم مضافة لهذه المنتجات.

2- العناقيد الصناعية

تعد فكرة الاستقطاب نواة العناقيد الصناعية، والتي تُبرز أهمية التركز الصناعي في بقعة جغرافية محددة المساحة، حيث أبرز مارشال أهمية التجمع الصناعي في تحقيق الوفورات الاقتصادية وأسماها وفورات الموقع أو الوفورات الخارجية. وقد علل Krugman نشأة التجمع الصناعي، بأن المنشآت تميل الى التركز في موقع ما عندما تكون تكلفتها الثابتة عالية وحتى يصبح الانتاج مجديا من الناحية الاقتصادية تلجأ هذه المنشآت إلى اتباع نظام انتاج يقوم إلى اقتصاديات الحجم " Economies of Scale" و الذي يعني تخفيض كلفة وحدة الانتاج من خلال زيادة حجم الانتاج الكلي، ويقتضي ذلك التركز في موقع محدد لتخفيض التكاليف وعدم نشر وحدات الانتاج.

يعود ظهور فكرة العناقيد الصناعية إلى الكتابات الأولى للباحث Alfred Marshall عام1920، والذي أشار إلى أن كل تجمع بشري يتميز بصناعة أو نشاط معين يتيح له التخصص وتحقيق ميزة

تنافسية في النشاط والصناعة، ومنه فإن التجمعات الصناعية يمكن أن تتيح جملة من الفوائد والمزايا فيما يخص المواد الأولية، اليد العاملة، المعلومات، المهارة ... إلخ.

وقد جسد M.Porter مفهوم العناقيد الصناعية في عام 1999 من خلال تحليل نماذج من المشروعات الصناعية لعشر دول صناعية و بينت النتائج وجود شبكة علاقات أفقية ورأسية بين هذه المشروعات وصفت بالعناقيد الصناعية. يرى Porter بأن النمو الصناعي يجب أن يتجاوز الاعتماد على المزايا النسبية الكلاسيكية التي أشارت إليها النظرية الاقتصادية (الأرض، الموقع، الموارد الطبيعية، الطاقة وحجم السكان المحلي)، ويقدم مفهوما أكثر واقعية هو العناقيد أو مجموعة من الشركات المترابطة أو المتصلة ببعضها البعض في مجال معين، الموردون، الصناعات المتصلة، والمؤسسات التي تنشأ في أماكن محددة[30].

يوجد اختلاف حول إعطاء تعريف محدد لمصطلح العناقيد الصناعية، فمعظم الخبراء يعرفها على أنها تركز جغرافي لمجموعة من الشركات المتماثلة، ذات الصلة فيما بينها أو تكاملية الأنشطة، عن طريق قنوات المعاملات التجارية، الاتصالات والجوار، فهي تتشارك وتتقاسم نفس البنية التحتية المتخصصة، أسواق العمل والخدمات، بالإضافة إلى أنها تواجه نفس الفرص والتهديدات كما تظهر في الشكل البياني رقم(2). وبهذا التعريف يمكن اعتبار العناقيد الصناعية بأنها تجمعات جغرافية (محلية، إقليمية أو عالمية) لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين بحيث تدخل في علاقات تكامل أو تشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية مكونة بذلك سلسلة[31].

[30] بن جلول خالد، " العناقيد الصناعية كآلية لتطوير الصناعة المحلية "، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في قالمة ، الجزائر ، 2013 ، ص45 .

[31] عناقيد الصناعة https://www.marefa.org

الشكل (2): شكل العنقود الصناعي

المصدر : اعداد الباحثين

العناقيد الصناعية industrial Clusters إذا عبارة عن تجمع يضم مجموعة من الشركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستفادة من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية[32]. ويمكن أن تشكل العناقيد الصناعية حلقات ضمن سلاسل العرض الإقليمية والعالمية.

[32] عناقيد الصناعة https://www.marefa.org

3- سلاسل العرض العالمية

الاقتصاد العالمي مطبوع اليوم بسلاسل القيمة العالمية، التي يجري في إطارها تبادل السلع الوسيطة والخدمات في عمليات إنتاج مُجزّأة ومُشتّتة دولياً. وعادة ما تخضع سلاسل القيمة العالمية لتنسيق الشركات عبر الوطنية، التي لديها عمليات تبادل عبر الحدود للمُدخلات والمُخرجات على نطاق شبكات شركاتها التابعة وشركائها المتعاقدين ومُوّرديها المستقلين. وتشكل سلاسل القيمة العالمية التي تنسقها الشركات عبر الوطنية حوالي 80 في المائة من التجارة العالمية. وتتسبب سلاسل القيمة العالمية في المحاسبة المزدوجة في التجارة – حوالي 28 في المائة، أو 5 تريليونات دولار من مجموع 19 تريليون دولار التي تمثل إجمالي الصادرات العالمية في عام – 2010 ، لأن المنتجات الوسيطة تحسب مرات عديدة في الصادرات العالمية، بينما ينبغي ألا تحسب سوى مرة واحدة باعتبارها " قيمة مضافة في التجارة[33]" .

وتحدد أنماطُ تجارة القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية توزيع المكاسب الاقتصادية الفعلية من التبادل التجاري بين فرادى الاقتصاديات، وهي تتأثر بشكل كبير بقرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات عبر الوطنية. وعادة ما يكون للبلدان التي تحتضن استثماراً أجنبيًا مباشراً أكبر، مقارنة بحجم اقتصادياتها، مستوى مشاركة أعلى في سلاسل القيمة العالمية، وغالباً ما تحقق من التجارة قيمة مضافة محلية أعلى نسبيا.

ويمكن أن تساهم سلاسل القيمة العالمية في التنمية مساهمة كبيرة، ففي البلدان النامية، تسهم تجارة القيم المضافة بما يناهز متوسطه 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 18 في المائة في البلدان المتقدمة. وهناك ترابط إيجابي بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتترتب على سلاسل القيمة العالمية آثار اقتصادية مباشرة في القيمة المضافة وفرص العمل والدخل[34]. ويمكن أن تشكل أيضا وسيلة هامة بِيَد البلدان النامية لبناء القدرات الإنتاجية، عن طريق جملة أمور منها نشر التكنولوجيا وبناء المهارات، وبالتالي إتاحة

[33] سلاسل القيمة العالمية :الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد،2013 ،ص7 .
[34] المرجع السابق ، ص7 .

فرص للتطوير الصناعي في الأمد الطويل، ومع ذلك، فإن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تنطوي أيضاً على مخاطر . فإسهام سلاسل القيمة العالمية في الناتج المحلي الإجمالي قد يكون محدودا إذا لم تُحقق البلدان سوى نصيب ضئيل من القيمة المضافة الناشئة عن سلسلة القيمة. وعلاوة على ذلك، فإن نشر التكنولوجيا وبناء المهارات وتطويرها ليست عمليات تلقائية.

والبلدان النامية معرضة لأن تبقى حبيسة أنشطة قيمتها المضافة متدنية نسبياً. بالإضافة إلى ذلك، فإن الآثار البيئية والتأثيرات الاجتماعية، بما في ذلك الآثار المترتبة في ظروف العمل والسلامة والصحة المهنيتين، والأمان الوظيفي، يمكن أن تكون آثاراً سلبية.

ولا بد للبلدان أن تتخذ خياراً استراتيجياً بتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أو بعدم تعزيز تلك المشاركة. وعليها أن تفكر ملياً في مزايا وعيوب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وفي تكاليف ومنافع السياسات التطلعية لتعزيز سلاسل القيمة العالمية أو الاستراتيجيات الإنمائية التي تقودها سلاسل القيمة العالمية، كل حسب حالتها الخاصة وعوامل الإنتاج التي تمتلكها.

4-التشابه والاختلاف بين سلسلة القيمة والعناقيد الصناعية وسلاسل القيمة العالمية

تُبنى المفاهيم الثلاث على مبدأ تقسيم عمليات الانتاج، على اختلاف ذلك التقسيم إلى وحدات كبيرة أو صغيرة، خدمية أو سلعية .....إلخ، بهدف تخفيض التكاليف و رفع جودة المنتج النهائي، حيث يُعد تحقيق قيمة مضافة أعلى و رفع التنافسية جوهر الوصول الى أهداف المفاهيم المذكورة، والتي تتدرج من مستوى مؤسسة الى مستوى العالم.

حيث تعد سلسلة القيمة النواة الحقيقية لتطور المفاهيم الأخرى في نفس هذا المجال، إلا أن سلسة القيمة هي مفهوم إداري يساعد الشركات المتوسطة والكبيرة على تقسيم عمليات الانتاج داخل المؤسسة للوصول لأعلى مستوى من مستويات الجودة وتخفيض التكاليف وهدفها تحقيق ميزة تنافسية لكسب المزيد من الزبائن والعملاء، وبذلك رفع مستوى الأرباح والارتقاء بمستوى المنتجات المقدمة من بضائع أو خدمات إلى الشكل، الذي يرضي الزبائن دون زيادة في التكاليف.

وبالانتقال إلى العناقيد الصناعية، نجد أن العناقيد الصناعية تربط عدة مؤسسات وشركات ومصانع فيما بينها بحيث تكون جميعها متكاملة من حيث العمليات الانتاجية، أي أن، أي مؤسسة ستكون

جزء من روابط خلفية أو أمامية لشركة أخرى تشارك في العملية الانتاجية، وهذا كله يتم عن طريق تخصص كل شركة بمرحلة معينة من مراحل الانتاج وتتواصل جميعها و تتشابك للوصول الى منتج معين يغطي حاجة السوق المحلية، أو قابل للتصدير، حيث تقوم الحكومات بتهيئة مناطق معينة لتتجمع فيها هذه الشركات و المؤسسات، تتوفر فيها البنية التحتية وكل أنواع الخدمات التي تُيسر عمل هذه الشركات أو المؤسسات وتخفض من تكاليف النقل، و لذلك فإن العنقود الصناعي محدد بمنطقة جغرافية معينة. ولكن هذا لا يعني أنه مغلق بشكل كامل ولا تحصل أي تعاملات مع عناقيد صناعية أخرى أو شركات خارج هذا العنقود، ولكن من حيث المبدأ تبقى التعاملات الأكبر داخل العنقود نفسه.

أما في سلاسل القيمة العالمية، فليس هناك عوائق أو حواجز تمنع التجارة و التعاملات التجارية بين دول أو قارات و بهذا يتحول المفهوم الى مفهوم اقتصادي يدخل ضمنه قواعد منظمة التجارة العالمية وبرامج وسياسات البنك الدولي والعديد من المنظمات، ناهيك عن حكومات الدول، وبذلك يصبح لسعر صرف العملات والضرائب والمستوى المعيشي للفرد ومهارات العمال والنقل والبعد البيئي دور في سلاسل القيمة العالمية، لأن عمليات الانتاج ستتوزع بين تلك الدول ثم تتشابك مع بعضها من خلال صفقات تجارية تتوالى لتصل في النهاية الى مرحلة التسويق وفي بعض الأحيان تتجاوزها إلى مرحلة اعادة التدوير، وبذلك يكون المستثمر أو المُصنع قد ركز كل طاقاته الانتاجية في جزء قد يكون صغير جدا، لكن بطريقة فعالة من خلال تحقيق قيمة مضافة أعلى وعدم بعثرة الطاقات الكامنة والمتولدة في مراحل الانتاج المختلفة.

أما سلاسل العرض الاقليمية، التي يركز عليها البحث، ما هي إلا نموذج مصغر عن سلاسل القيمة العالمية تربط مجموعة من الدول تجمعها مجموعة مصالح اقتصادية أو اقليمية تساهم في رفع انتاجية صناعة ما، بهدف تغطية سوق مفتوحة وسد حاجات مجتمعات متجانسة من خلال التعاون والتحالف والتشبيك وتقسيم عمليات الانتاج فيما بينها للتخفيف من تكاليف الانتاج وتحقيق قيم مضافة أعلى على طول السلسلة.

5- تحديات ومخاطر سلاسل العرض

يمكن أن يكون لسلاسل العرض تحديات ومخاطر وليس فقط مزايا:

- تتمثل المخاطر في أثناء الأزمات الاقتصادية والمالية الكبرى، إذ يمكن إلحاق أضرار غير متكافئة بالبلدان التي تعتمد بشكل كبير على سلاسل العرض.
- إن تركيز بعض البلدان في البداية على الأنشطة الأقل تعقيداً، كالتجميع والتصنيع البسيط، يجعلها تحصل على نسب متدنية من القيم المضافة[35]، إلا أن ذلك يتيح فرصاً مستقبلية ويعزز إمكانيات التعلُم وإدخال تكنولوجيا أكثر تتطوراً وممارسات تجارية جديدة، ومن شأن ذلك زيادة النمو وتعزيز القدرة التنافسية في الأمد الطويل.
- هناك مخاوف من أن تبقى بعض الدول أو الشركات حبيسة نشاط معين، قد يكون بدائي، ضمن سلاسل القيمة لا تخرج منه، كأنشطة التجميع ذات القيمة المضافة المنخفضة، والاعتماد على قاعدة تكنولوجية ضيقة.

رابعاً: دور سلاسل العرض العالمية والإقليمية في تعزيز القدرة التنافسية

لقد كان لتراجع القدرة التنافسية للشركات والقطاعات، وحتى للدول، الدافع الأهم للانخراط في سلاسل العرض، حيث يمكن ربط القدرة التنافسية بالتكلفة المنخفضة والقيادة التكنولوجية والنمو والإنتاجية، إضافة إلى ميزات التجارة الخارجية. عملياً يوجد عدة مستويات للتنافسية على المستوى الوطني وعلى مستوى القطاع وعلى مستوى المؤسسة، والعلاقة بين المستويات الثلاث علاقة تكاملية، حيث أن أحدها يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة ذات قدرة تنافسية، ومن ثم الوصول إلى مستويات تنافسية على الصعيد الإقليمي والدولي، دون وجود مؤسسات تنافسية تستطيع قيادة القطاع، ولا يمكن للمؤسسات الوصول إلى مستويات تنافسية أعلى دون وجود سياسات كلية تؤمن متطلبات التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني.

[35] على سبيل المثال، كانت تحصل الشركات الصينية، التي تقوم بالتجميع، في بدايات انخراطها في سلاسل القيمة العالمية على 2 % من القيمة التجارية لجهاز IPod الذي تنتجه شركة آبل الأمريكية، التي تحصل ما بين الثلث والنصف من القيمة التجارية، وتحوز الشركات اليابانية والكورية على الباقي.

يمكن أن يكون انخفاض تنافسية اقتصاديات الدول العربية الحافز الأهم للانخراط في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. الجدول رقم (1) يبنين موقع بعض الدول العربية في ترتيب التنافسية العالمي لعام 2018.

الجدول رقم (1): ترتيب بعض الدول العربية في تقرير التنافسية العالمي لعام 2018.

اسم الدولة	الترتيب العالمي	الترتيب عربياً
الإمارات العربية المتحدة	27	1
قطر	30	2
السعودية	39	3
سلطنة عُمان	47	4
البحرين	50	5
الكويت	54	6
الأردن	73	7
المغرب	75	8
لبنان	80	9
تونس	87	10
الجزائر	92	11
مصر	94	12
موريتانيا	131	13
اليمن	139	14

المصدر: World Economic Forum, The Global competitiveness Report 2018, http://www3.weforum.org/docs/GCR2018

يتضح من الجدول رقم (1) المواقع المتأخرة التي تحتلها الدول العربية في ترتيب التنافسية العالمي، والدول العربية التي تحتل مواقع متقدمة نسبياً هي على الأغلب أكثر انخراطاً بسلاسل القيمة العالمية، وإن كان بعضها منخرطاً بعمليات الاستهلاك المعولم أكثر منه انخراطاً بعمليات الإنتاج المعولم.

عملياً، ومنذ عقود، لم تعد المزايا النسبية الكلاسيكية (توفر الموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي، حجم السكان وقوة العمل الرخيصة، .....إلخ) كافية لوحدها، لتحقيق النمو وتحقيق مزايا تنافسية. من المهم التخصص وفقاً للمزايا النسبية، ولكن الأهم هو كيفية تحويل المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية. لتحقيق مزايا تنافسية من الضروري تحديد مواطن التنافسية واستكمال سلاسل العرض المحلية والإقليمية، والإندماج في سلاسل العرض العالمية.

بما أن سلاسل العرض تقوم على تفكيك عمليات الإنتاج وتنفيذ نشاطات وخطوات مختلفة في بلدان مختلفة، فهذه تعد فرصة للدول العربية للدخول في سلاسل عرض إقليمية فيما بينها وفي سلاسل العرض العالمية لتنويع أنشطتها نحو السلع المصنعة والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى، وذلك بخلاف النماذج السابقة التقليدية، حيث كل بلد يتخصص ويتقن إنتاج سلعة مصنعة بكاملها ويقوم بتصديرها، إلا أنه في إطار سلاسل العرض يمكن أن تتخصص دولة ما في نشاط محدد أو عدّة أنشطة تتمتع فيها بميزة تنافسية، فتفكيك عمليات الإنتاج يُمكّن الكثير من الأنشطة كثيفة العمالة، كأنشطة التجميع، من الاستقرار في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية والمؤهلة، وبالتالي تعزيز قدرة هذه البلدان على الاستفادة من ميزتها التنافسية. يمكن لسلاسل العرض إتاحة الفرص للإندماج بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وكذلك يتيح للدول العربية أن تندمج فيما بينها وتشكل سلاسل عرض فيما بينها، ويمكن أن تكون جزء من سلاسل العرض العالمية.

تحتل سلاسل العرض الاقليمية والعالمية حيزاً كبيراً في عمليات الإنتاج والاستثمار على المستوى العالمي، حيث وزعت الشركات عالمية النشاط إنتاج السلع والخدمات على عدد من البلدان، مُنشئة بذلك سلاسل عرض عابرة للحدود فوق وطنية، حيث قامت بتنفيذ الأنشطة والمهام في بلدان مختلفة بحسب المزايا النسبية والتنافسية التي يتمتع بها كل بلد، من خلال تعهيد الأنشطة Outsourcing activities. لقد أصبح السؤال المهم هو: ما هو موقع هذا البلد أو هذه الشركة في سلاسل العرض، وما هو مقدار القيمة المضافة التي تحققها لتكون أكثر تنافسية.

تبدأ السلسلة بمدخلات عالية القيم، والمتمثلة بالابتكار والتطوير والتصميم والمدخلات المالية، ثم تأتي القطع المتقدمة يليها القطع البسيطة وعمليات التجميع، ومن ثم تأتي الخدمات عالية القيمة في مجال التسويق والخدمات اللوجستية. يمكن للشركات أن تقارن بين تكاليف إنجاز الأنشطة داخل الشركة وتكاليف إنجازها خارجياً من خلال تعهيد الأنشطة، ثم تختار المزيج الأنسب للأنشطة التي تنجز داخل الشركة وتلك التي يتم تعهيدها لشركات أخرى. بحسب العديد من الدراسات[36] تولد سلاسل العرض عوائد واضحة في الإنتاجية، ولكن هذه العوائد قد لا تكون متساوية بين الدول والشركات. أدت سلاسل العرض خلال العقود الماضية إلى:

- تخفيض التكاليف، وزيادة الإنتاجية، حيث يؤدي عدم بعثرة الطاقات الكامنة وتركيز كامل الطاقة الإنتاجية لكل شركة في جزء قد يكون صغير ولكن بطريقة فعالة، إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق قيم مضافة أعلى.
- نمو التجارة الإقليمية والعالمية في السلع والخدمات خلال العقود الماضية، بنسب أعلى من نمو الناتج العالمي بسبب زيادة التبادل التجاري بالسلع الوسيطة في إطار سلاسل القيمة العالمية، ففي عام 2018، على سبيل المثال، كان معدل نمو الناتج العالمي 3,1% في حين كان معدل نمو التجارة العالمية بالسلع والخدمات بحدود 9,7 %، كما أن نسبة التجارة من الناتج العالمي تزايدت من 24,1% عام 1960 إلى 57,9% عام 2017 [37].

الجدول رقم (2): تطور التجارة العالمية كنسبة من الناتج الإجمالي العالمي خلال الفترة 1990–2018.

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2017
نسبة التجارة العالمية من الناتج الإجمالي العالمي %	38,8	43,4	51,1	56,1	56,8	57,8	57,9

المصدر: The World Bank Data, https://data.worldbank.org/indicator

(36) Baldwin, R. (2012), *Global manufacturing value chains and trade rules*, World Economic Forum, Geneva.

(37) The World Bank Data, https://data.worldbank.org/indicator.

- غيرت سلاسل القيمة الكيفية التي يتم فيها توليد الدخل والنمو على مستوى العالم.
- تغيرت طبيعة المنافسة بين البلدان، لم يعد التنافس على السلع المنتجة، بل على العمالة ورأس المال الداخلين في إنتاج السلع.
- تغيرت السياسات التجارية، التي تهدف بالنتيجة إلى تحسين القدرة التنافسية للدول والشركات.

تميل سلاسل العرض للاعتماد بشكل أكبر على خدمات النقل والتمويل والتأمين، وتزداد نسبة الخدمات في التجارة بشكل عام، إذ تسهم الخدمات بحدود 50% من القيمة المضافة في الصادرات في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبحدود 40% في اقتصاديات الأسواق الصاعدة المندمجة بشكل جيد في سلاسل القيمة العالمية[38]. الشكل رقم (3) يوضح توليد القيم المضافة بحسب مراحل وحلقات سلسلة القيمة.

الشكل رقم (3): القيمة المضافة بحسب حلقات ومراحل سلسلة القيمة

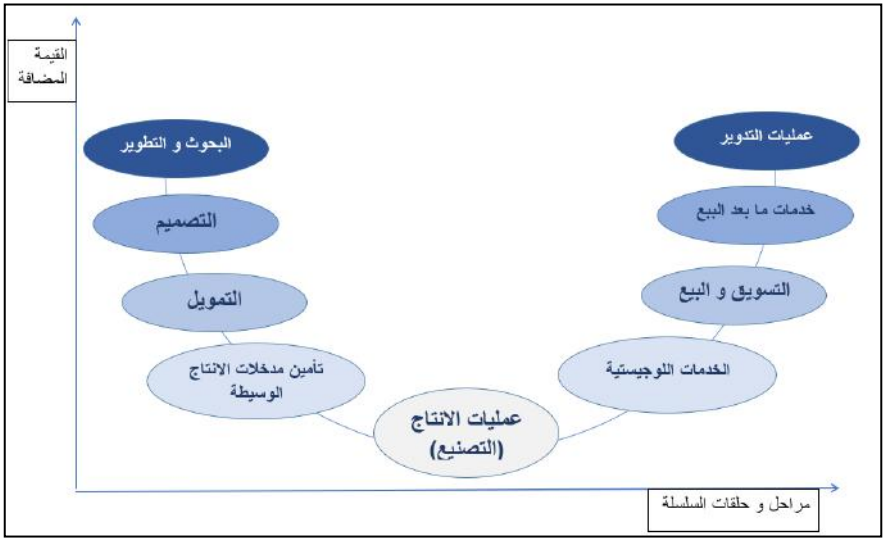

المصدر: من إعداد الباحثين

[38] ديفيد دولار، " روابط خفية " مجلة التمويل والتنمية، حزيران- يونيو 2019، ص. 50-53.

خامساً: دور سلاسل العرض في تعزيز التشبيك والتكامل بين اقتصاديات الدول العربية

نزعُم أن أحد أسباب انخفاض القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية العربية وانخفاض نسبة القيمة المضافة في الصادرات هو عدم اكتمال سلاسل القيمة فيما بين الصناعات التحويلية العربية وعدم تشبيكها مع سلاسل القيمة العالمية، إذ تعاني الصناعات التحويلية العربية من انخفاض القدرة التنافسية نتيجة ضعف التشبيك فيما بينها، والتشابه والتماثل أحياناً، وسعيها للتشبيك مع دول أخرى، مما يتسبب برفع تكاليف الانتاج (بسبب ارتفاع تكاليف النقل، وفروقات أسعار الصرف)، بالإضافة الى انخفاض نسبة القيمة المضافة في المنتجات العربية وافتقارها للجودة المطلوبة، وتركزها على الصناعات منخفضة التقنية، وانخفاض عدد الصناعات متوسطة وعالية التقنية في الوطن العربي. يمكن أن يكون بناء وتعزيز سلاسل العرض الصناعية فيما بين الدول العربية مدخلاً مختلفاً عن المداخل السابقة في التكامل والتشبيك الاقتصادي، والانتقال من التشابه والتنافس بين المنتجات والصناعات إلى التكامل والتشبيك فيما بين الشركات الصناعية، من خلال سلاسل العرض هذه. باعتبار أن أحد أبعاد التحديث الصناعي هو الانتقال إلى أنشطة ذات قيم مضافة أعلى، فإن بناء سلاسل العرض الصناعية التي تُبنى على أساس التخصص وفق مبدأ القيمة المضافة الأعلى، تشكل ركناً من أركان التحديث الصناعي على مستوى الدول العربية، فإنتاج أي منتج من الصفر قد لا يكون متاحاً على الأغلب لدى أي بلد عربي، وأصبح أكثر صعوبة في عالم تتزايد فيه التنافسية. إذ يمكن للشركات في أي بلد عربي أن تكون جزء من سلسلة إنتاج دون أن تملك إمكانيات كبيرة، من خلال العمل كمتعاقدين من الباطن وموردين للسلع الوسيطة.

إن تعزيز المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول العربية يتطلب توفر شرطين رئيسيين على الأقل: بيئة استثمارية مواتية للاستثمارات العربية البينية، وتسهيل التجارة البينية من خلال تخفيض الحواجز التجارية. تمتلك الدول العربية بعض المقومات الاقتصادية والجغرافية والسكانية والثقافية وغيرها، التي تمكنها من الانطلاق للتكامل والتشبيك الاقتصادي، إذ أن التواصل الجغرافي يساعد على تسخير الجغرافيا لتعزيز سلاسل العرض الإقليمية، كما أن وجود منطقة التجارة الحرة العربية يمكن أن يساعد على بناء وتعزيز سلاسل العرض، ويعزز كفاءة الاستخدام والإنتاجية من خلال تخفيض تكاليف الوقت والشحن

والنقل. كما أن التباين في توفر عناصر الإنتاج والتمايز في الموقع الجغرافي يعطي دفعاً لتكوين سلاسل العرض وربما يتطلب أحياناً قيام عدة شركات بإدارة كامل سلاسل العرض في صناعة معينة.

نملك في الوطن العربي الكثير من المزايا النسبية في بعض الصناعات، كصناعة النسيج والملابس، حيث تعد سورية ومصر دول عريقة في زراعة القطن وتصنيع النسيج والملابس، وصناعة زيت الزيتون، حيث تعد تونس وسورية من الدول الأربع الأولى على المستوى العالمي في إنتاج الزيتون وزيت الزيتون، والصناعات البتروكيميائية، حيث تعد السعودية والإمارات دول رائد في هذا المجال، والصناعة الدوائية، حيث تملك سورية ومصر والأردن ودول أخرى كل المقومات لهذه الصناعة، وهناك الكثير من الصناعات الزراعية التي تملك كل المقومات لتكون سلسلة عرض تحقق قيم مضافة أعلى، ويمكن البدء ببناء سلاسل عرض في مجال الصناعات عالية التقنية تقدم منتجاتها لحوالي 360 مليون مستهلك عربي، ولكننا حتى الآن غير ناجحين في تحويل المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية بسبب عدم اكتمال سلاسل القيمة على مستوى الدول العربية وعدم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

يمكن لسلاسل العرض أن تُعيد تشكيل اقتصاديات الدول العربية، فاقتصاديات الدول العربية معولمة استهلاكياً، ولكن الأهم أن تكون معولمة إنتاجياً، ويصعب أن تكون معولمة إنتاجياً دون الإندماج في سلاسل العرض الإقليمية والعالمية، وهذا يتطلب من الحكومات دعم الصناعات الجديدة عالية القيمة، وجعل سلاسل العرض جزءاً من استراتيجيات التنمية. وفي ظل التوجهات الحمائية الدولية المستجدة التي تنتهجها بعض دول العالم، وتحديداً الولايات المتحدة، منذ بداية 2018، يمكن أن يكون بناء سلاسل عرض إقليمية وإعطاء طابع اقليمي للشركات العربية، ردا مناسباً على تلك التوجهات الحمائية.

يمكن لسلاسل العرض أن تزيد من التجارة البينية العربية بسبب زيادة التجارة في السلع الوسيطة Intermediate Goods التي تدخل في إنتاج بعض المنتجات والتي تُنتج في أماكن مختلفة من الوطن العربي. ويمكن لشركات رائدة في الدول عربية أن تركز على أنشطة معينة وتقوم بتعهيد أنشطة أخرى أقل ملاءمة لها، لشركات موجودة في دول عربية أخرى تكون تلك الأنشطة مناسبة لها، كون سلسلة العرض مجموعة أنشطة مترابطة ذات اعتماد متبادل.

تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة الغالبية العظمى من مكونات الاقتصادات العربية، حيث تقدر نسبتها من إجمالي عدد المنشآت، ما بين 90 و 99% من إجمالي عدد المنشآت، وتحتل مصر

المرتبة الأولى حيث بلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيها 2,454 مليون منشأة في عام 2014، تليها السعودية 785 ألف وتونس 601 ألف، ويبلغ وسطي مساهمة هذه الشركات في الناتج المحلي الإجمالي بحدود 37% في الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات في عام 2014، حيث أعلى نسبة في مصر 80% تليها تونس 73% [39] . تعاني الغالبية العظمى من هذه الشركات من مشكلة النفاذ إلى الأسواق ومن مشاكل التمويل، ومشكلة تدريب كوادرها البشرية وعدم قدرتها على البحث والتطوير. يمكن أن يساعد انخراط هذه الشركات في سلاسل العرض على مستوى الوطن العربي في تذليل بعض من تلك المشاكل، وتشكل سلاسل العرض الإقليمية (على مستوى الوطن العربي)، والعالمية فرصة لهذه الشركات للإندماج في الإنتاج العالمي وفي شبكات التسويق العالمية.

من الطبيعي أن يكون الدخول في سلاسل عرض قائمة أسهل واقل تكلفة من بناء سلاسل عرض كاملة، لذلك ليس بالضرورة أن يتم بناء سلاسل العرض من الصفر، بل يمكن استكمال الحلقات المفقودة في سلاسل العرض القائمة بين الدول العربية، حيث يمكن للشركات الموجودة في كل بلد عربي التركيز على أنشطة محددة في السلسلة، بما يتناسب مع المزايا النسبية لكل بلد.

سادساً: صناعة الدواء كنموذج لسلسلة عرض عربية ومتطلبات بنائها

تعد الصناعة الدوائية في الوطن العربي من الصناعات الرائدة، وحققت الكثير من التقدم على مستوى تلبية حاجات السوق المحلية وخلق فرص العمل وتوليد الدخول وتنمية المجتمعات المحلية، وجاءت خمس دول عربية في الصدارة في الانتاج الدوائي العربي بإنتاج يعادل 47 بالمئة من الاستهلاك [40]، حيث ترتفع نسبة تغطية الدواء في السوق المحلية الى 91 % في مصر، و 93% في سورية، وتنخفض هذه النسبة الى نحو 8 % في اليمن، و أكدت الدراسات أن 5 دول عربية تقوم بالتصدير (الأردن ،سوريا ، مصر، الامارات ،و لبنان) من بين 14 دولة عربية منتجة للدواء فعلا [41]، وبحسب تقديرات الاتحاد العربي لمنتجي الادوية والمستلزمات الطبية فإن عدد المصانع العربية سنة 2007 يقدر

[39] صندوق النقد العربي (2017)، " بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" ، دراسات اقتصادية، العدد 38، ص. 7-8. *https://www.amf.org.ae*.

[40] محمد، نجوى مقال بعنوان "صناعة الدواء العربية تحتاج الى تكتل لمواجهة الشركات العالمية"، صحيفة اليوم، القاهرة 2005

[41] محمد نجوى (مرجع سابق)2005

بحوالي 257 مصنعا و يوظف 200 ألف عامل بشكل مباشر و يصل متوسط حصة الفرد العربي من الدواء 34.2 دولار مقابل 127 دولار للفرد الأوربي وأنه في 2018 وصلت تغطية الصناعة الدوائية ما يعادل 50% من حاجة السوق الدوائي بالإضافة الى كونها تعادل جودة الدواء الأوربي، الا أنه يغلب عليها شكل الشركات الصغيرة والمتوسطة و تعتمد في انتاجها على استيراد المواد الأولية و المواد الفعالة و اعادة تركيبها و تغليفها و بيعها للمستهلك النهائي.

سنأخذ ثلاث دول عربية تقوم بتصنيع الدواء وتصديره، هي الأردن، مصر، وسورية، ونتعرف، بشكل مختصر، على واقع هذه الصناعة فيها، إذ يمكن لهذه الدول أن تشكل نواة لبناء سلسلة عرض متطورة لصناعة الدواء على مستوى الوطن العربي.

1- الصناعة الدوائية في الأردن:[42]

تميل صادرات المنتجات الدوائية للتصاعد وقد ارتفعت الصادرات من المستحضرات الدوائية المصنعة من 158 مليون دينار أردني في 2008 الى 438 دينار أردني في 2013 و بصورة متوازية زادت بشكل كبير نشاطات اعادة تصدير الأدوية المستوردة من 13 مليون دينار أردني الى 73 مليون دينار أردني [43]

[42] جريج،كورنيليوس ،نايف محمد ، بحث بعنوان "مهارات التجارة و التنوع الإقتصادي (STED) قطاع الصناعات الدوائية الأردن ، المكتب الاقليمي للدول العربية ، منظمة العمل الدولية (2015)

[43] ملاحظة : يعادل الدولار الامريكي 0.71 دينار أوردني.

الشكل رقم (4): حجم صادرات الدواء الأردنية من 2004 إلى 2013

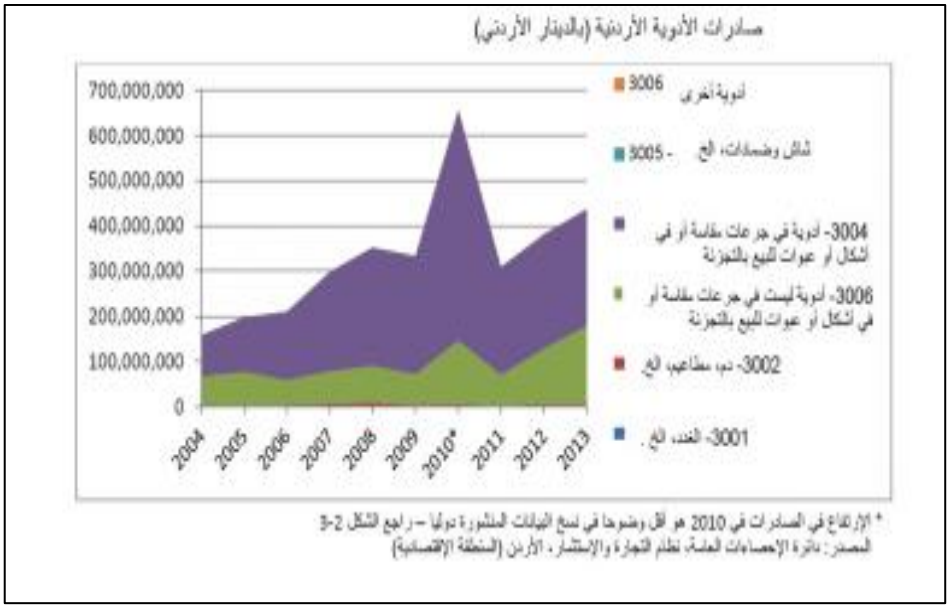

الشكل رقم (5): حجم الادوية المعاد تصديرها في الاردن

إن أنشطة القطاع تنصب أساسا على انتاج وبيع منتجات دوائية جاهزة، إلا أن أغلبية الصادرات وإعادة التصدير هي بجرعات مقاسة أو بأشكال أو عبوات للبيع بالتجزئة، وهي في الغالب لبلدان عربية أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، على الأخص للمملكة العربية السعودية، والجزائر والعراق.

الشكل رقم (6): صادرات الصناعات الدوائية من الأردن حسب الوجهة (ألف دولار أمريكي)

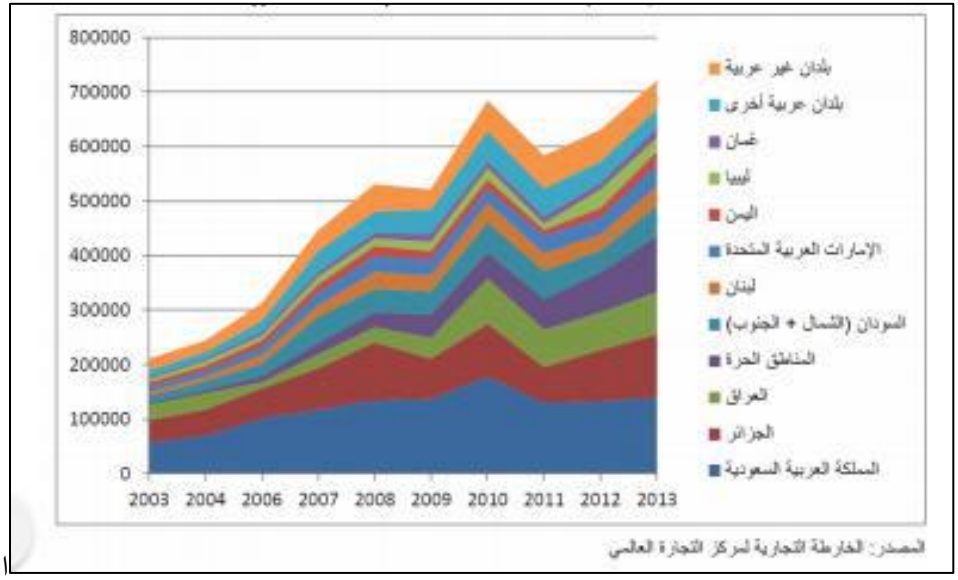

2- الصناعة الدوائية في مصر[44]

تعد مصر من أكبر الأسواق العربية و أسرعها نموا في الوطن العربي، فقد كان معدل نموها ما يقارب 13 % على مدى العشر سنوات السابقة، وبلغت استثمارات قطاع الدواء فيها حوالي 6 مليار جنيه خلال 2011 و حتى 2014 ووصل عدد مصانع الدواء في مصر 261 وهناك 165 تحت الانشاء وهي تغطي 93% من حجم سوق الدواء المصري، وعلى مدار السبعين عاما الماضية اكتسبت مصر خبرة عالية في صناعة الأدوية مكنتها من توفير دواء آمن وفعال وبسعر

[44] بدر الدين، أحمد دراسة بعنوان "مستقبل الصناعة الدوائية في مصر"
https://www.researchgate.net/publication/259716575، مصر ، 2014

مناسب للمواطن المصري، وكذلك فتح أسواق تصدير في المنطقة العربية وبعض دول افريقيا وشرق أوروبا، ويعتبر الاستثمار في قطاع صناعة الدواء في مصر مضمون العوائد ومنخفض المخاطر، كونها سوق منظمة لها معايير ثابتة وحجم ضخم يمكن أن يستوعب الاستثمارات الجديدة فيه.

الشكل رقم (7): حجم سوق الدواء المصري والنمو الحاصل من 2006 إلى 2012

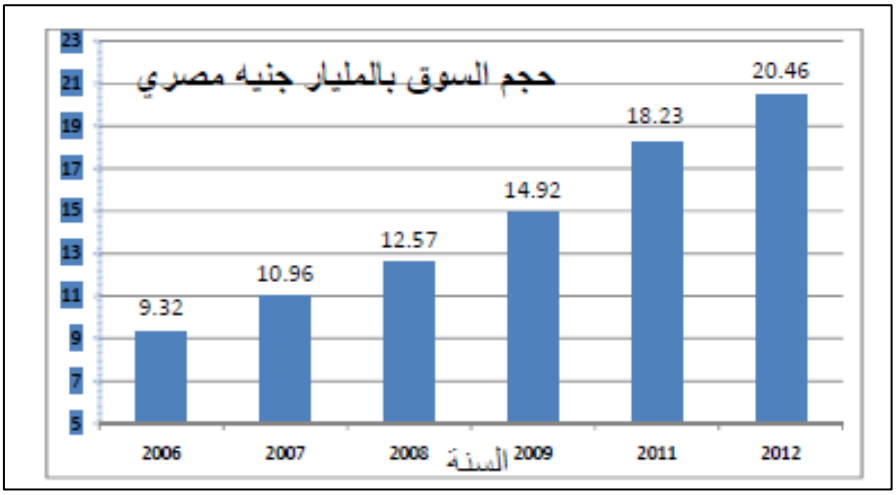

المصدر: Intercontinental Marketing System – Egypt 2012

إلا أن الشركات المصرية نهجت أسلوب استيراد المواد الكيميائية الفعالة من الخارج، بالإضافة لوجود تشابه وتكرار المستحضرات التي تنتجها الشركات المصرية، وتواجه الشركات الدوائية المصرية، كما العديد من الشركات المتوسطة والصغيرة، تحديات عمليات الدمج التي تتم بين الشركات العالمية لخلق كيانات عملاقة، وتفتقر صناعة الدواء إلى مراكز التدريب المتخصصة. وكون التقنيات الخاصة بهذه الصناعة متجددة بشكل دائم، لا بد من مسايرتها وحاجتها الدائمة الى البحث والتطوير، لضمان المحافظة على القدرة التنافسية.

3- الصناعة الدوائية في سوريا [45]

تعد الصناعة الدوائية في سوريا ركن هام من أركان الاقتصاد السوري. وصل عدد المعامل في سوريا 70 معملاً عام 2010 وأصبحت تغطي حوالي 93% من احتياجات السوق المحلية، حسب احصائيات اتحاد منتجي الدواء العرب و الامم المتحدة، واحتلت المرتبة الثانية بعد الاردن في التصدير الى 53 دولة عربية وأجنبية، وبلغ حجم الانتاج المحلي 620 مليون دولار منها 220 مليون دولار حجم التصدير و 400 مليون دولار حجم الموزع في السوق المحلي، وبلغ عدد المستحضرات المصنعة بامتياز /380/ مستحضرا، وقامت بتوفير عدد من فرص العمل لما يقارب 17 ألف جامعي وعامل فني ودعم صناعات رديفة، كما أن سوريا استطاعت، ورغم ظروف الحرب، احداث أول معمل للأدوية السرطانية في الشرق الاوسط في عام 2019، وهو يقوم بإنتاج 42 صنفا من الادوية السرطانية، وبطاقة انتاجية تلبي حاجة السوق المحلية وسيُعمل على تصدير الفائض من الانتاج. وأسعار هذه الأدوية منافسة للأسعار العالمية [46]

الجدول رقم (3): نسبة تغطية السوق السورية من الدواء المنتج محليا

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة التغطية بالأدوية المحلية من إجمالي الأدوية %	94	80	86	83	83

المصدر: المجموعة الاحصائية السورية 2019

[45] عيسى، قمر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان "دور لصناعة الدوائية في دعم الاقتصاد الوطني وأثر الأزمة على القطاع الدوائي في سوريا "، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، دمشق ،2018.

[46] https://www.alalamtv.net/news/3752321/سوريا-تحدث-معمل-للأدوية-السرطانية-الأول-بالشرق-الأوسط، قناة العالم سوريا، دمشق، 2018

الشكل رقم (8): مقارنة بين حجم استيراد الدواء بين 1970 و 2017

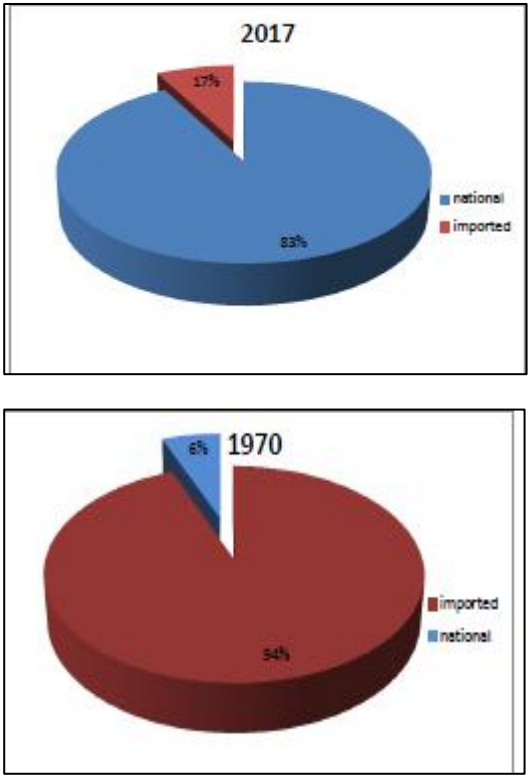

المصدر: وزارة الصحة السورية 2019

الشكل رقم (9): عدد الدول التي تستورد الدواء السوري خلال الفترة 1970 – 2017

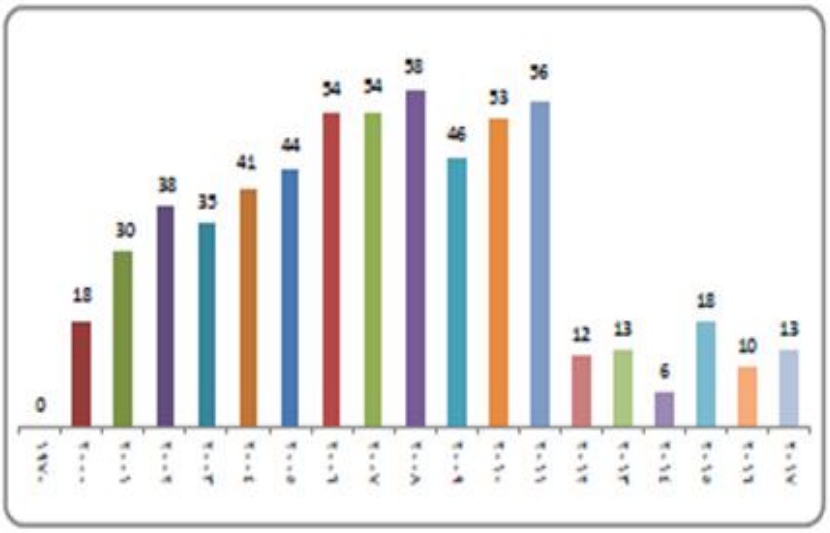

المصدر: وزارة الصحة السورية 2019

يوضح الشكل (9) أن حجم الانتاج الدوائي كان في تزايد مضطرد، ومع حدوث الاضطراب في الوطن العربي وامتداد أمد الحرب في سورية أصبح هناك انخفاض حاد في حجم المنتجات المصدرة.

نستنتج مما سبق أن الصناعة الدوائية العربية صناعة في طور النمو، و تستهدف الأسواق المحلية بشكل رئيسي، وإنها بغالبيتها تعتمد على استيراد مواد أولية و مواد فاعلة وإعادة تركيبها وتغليفها وبيعها للمستهلك النهائي، وقد ساهمت هذه الصناعة بدعم الاقتصاديات المحلية من خلال تغطية حاجة الاسواق المحلية وأيضا من خلال التصدير والتأثير إيجاباً في ميزان المدفوعات ودعم سعر صرف العملات المحلية' إلا أن هذه الصناعات تفتقر للقيم المضافة الأعلى، كونها لا تعتمد أسلوب سلسلة القيمة في رفع الجودة التنافسية لمنتجاتها و اختارت الموقع الأدنى في سلاسل القيمة العالمية، وهذا ما بينته الاحصائيات الاخيرة عن حجم القيم المضافة للصناعات الدوائية العربية.

الجدول رقم (4): تطور القيمة المضافة لمنتجات مصدرة من قبل سورية ومصر والأردن (30 منتج صيدلاني) خلال الفترة 2007-2019.

السنوات	سوريا	الاردن	مصر
2008-2007	72-	19	36
2009-2008	12-	30	169
2010-209	19	3-	12
2011-2010	77	10	2
2012-2011	37	10	28
2013-2012	146	1	24
2014-2013	-	1	8
2015-2014	-	4	5
2016-2015	-	5	20
2017-2016	-	9	16-
2018-2017	-	5-	14
2019-2018	-	4	6
قيمة المنتجات المصدرة بالدولار الاميركي في 2018	268315	58044	2308878

Sources: ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

وبحسب علم الأحياء وعلم الدواء، فإن لكل منطقة من العالم الأساليب العلاجية الخاصة بها والأدوية المناسبة لها، وذلك بسبب اختلاف الظروف البيئية والطبيعة الجسدية للسكان في كل منطقة، لذلك من الأفضل استخدام الأدوية المنتجة في نفس المنطقة، لأنها تحقق نتائج أكثر فاعلية، وانطلاقاً من ذلك، فإن بناء صناعة دوائية عربية قادرة على استخلاص المواد الفعالة من نفس البيئة وتدرس فعاليتها على سكان المنطقة، يمكن أن يحقق اكتفاء ذاتي ويساهم في تحسين الوضع الصحي العام، وبالتالي فإن إعادة بناء سلسلة عرض للصناعات الدوائية في الوطن العربي يمكن أن يُحدث توازن ضمن هذه الدول، ويساهم في بناء صناعة دوائية عربية مستقلة بعض الشيء تؤمن احتياجات الوطن العربي و تعمل على تطوير نماذج دوائية من خلال انشاء مركز للأبحاث ومراكز للتدريب والتأهيل، وتوجيه التمويل و الخدمات اللوجستية لهذه الصناعة.

سابعاً: نتائج ومقترحات البحث

1- النتائج

- يساعد التواصل الجغرافي وإمكانية تسخير الجغرافيا، ووجود منطقة تجارة حرة عربية، وسوق واسعة تملك بحدود 360 مليون مستهلك، على بناء وتعزيز سلاسل العرض الإقليمية بين الدول العربية.
- تساهم سلاسل العرض في زيادة التجارة العربية البينية، نتيجة زيادة التجارة في السلع الوسيطة التي تدخل في نشاطات سلاسل العرض المختلفة، وتشكل هذه السلاسل مدخلاً مهماً للتكامل والتشبيك بين اقتصاديات الدول العربية.
- تمتلك الدول العربية الكثير من المقومات في العديد من الصناعات، ولعل صناعة الدواء واحدة منها، لبناء سلاسل عرض يمكن أن تحقق قيم مضافة أعلى، ويمكن الاعتماد عليها لزيادة القدرة التنافسية للصناعات التحويلية العربية.
- تساعد سلاسل العرض الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي على حل بعض من مشاكلها المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق والدخول في شبكات التسويق، إضافة إلى مشاكل التمويل والبحث والتطوير.

2- المقترحات

- لكي تنجح سلاسل العرض الصناعية العربية لابد من أن تكون جزء من السياسات والبرامج التنموية وجزء من اهتمام الحكومات العربية.
- لاستكمال سلاسل العرض في الصناعات الدوائية يتطلب ذلك زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير وإحداث مراكز أبحاث ذات سوية عالية تعمل على تطوير نماذج دوائية والاستغناء التدريجي عن استيراد المادة الفعالة ذات القيمة المضافة الأعلى، وإنشاء مراكز تدريب وتأهيل متخصصة في مجال الصناعات الدوائية.

عملياً تفتقر الصناعة الدوائية العربية إلى الاستراتيجية التي تخولها الوصول الى مصافي الدول الرائدة بالإنتاج الدوائي، لأنها تسعى فقط إلى تحقيق اكتفاء ذاتي في أسواقها المحلية وتحقيق ارباح تجارية من خلال التصدير وذلك بسبب ضعف الامكانيات المادية لفرادى الدول العربية وتدني انفاقها على البحث والتطوير مما تسبب في عدم القدرة على تحقيق قيم مضافة أعلى وضعف قدرتها التنافسية. وقد تصل تكلفة تطوير وابتكار وانتاج دواء جديد الى 5 مليار دولار، وهذا يعد مبلغا ضخما بالنسبة لشركة واحد أو حتى مجموعة شركات، ولكن هذا لا يعني أن هذا مستحيل، إذ يمكن الاعتماد على سلاسل العرض لإنتاج دواء جديد أو بناء مركز أبحاث طبي يقوم بإجراء البحوث والتطوير ويعد الدراسات ومن ثم يعمد الى تجربة الدواء ضمن المعايير العالمية، وفيما بعد يقدمها لشركات تصنيع الدواء. إن مركز من هذا النوع يحتاج الى بيئة طبيعية غنية بالمنتجات النباتية والحيوانية المتنوعة وبيئة خصبة قادرة على انتاج معظم الأصناف، والعديد من الدول العربية تملك البيئة الخصبة وهذا يعد ميزة نسبية يمكن العمل عليها.

يمكن لجميع الدول العربية أن يكون لها مساهمة في حلقة ما من حلقات سلسلة القيمة، وبالتالي ستحصل جميعا على نتائج دراسات هذا المركز وتقوم بإنتاج الدواء بمصانعها المحلية، حيث يمكن ان يتم الاستفادة من خبرات جميع الكليات الطبية والصيدلانية، التي تحقق تميزاً، بالإضافة الى التشبيك مع كليات الهندسة الزراعية لتحسين النوع النباتي والاستفادة من التنوع النباتي والحيوي في البيئة العربية لاستخلاص بعض المواد الأولية.

يمكن أن يساهم مشروع من هذا النوع بإيجاد بيئة حاضنة لجميع الباحثين العرب في الكليات الطبية والصيدلانية والهندسة الزراعية والهندسة الطبية والميكانيكية، والمشافي والمراكز الصحية والشركات الطبية القائمة لتبادل المعلومات والخبرات، حيث البحث والتطوير هو المحرك الأولي للقيمة المضافة. إن مشروع كهذا في الوطن العربي يساعد في التقليل من احتكار شركات الدواء الكبرى مما يساهم في الحفاظ على استقرار أسعار الدواء على المدى الطويل.

- يتطلب الأمر مساهمة مؤسسات التمويل العربية في تمويل الصناعات والنشاطات التي تشكل جزءاً من سلسلة العرض الإقليمية، كصندوق النقد العربي، البنك الاسلامي للتنمية، صناديق التنمية العربية، مصارف التمويل في دول الخليج، إضافة إلى مستثمرين من القطاع الخاص لديهم فوائض مالية.

المراجع العربية

بن جلول خالد، "العناقيد الصناعية كآلية لتطوير الصناعة المحلية وتحقيقه تنمية محلية – حالة ولاية قالمة"، الملتقى الوطني حول:التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، يومي 2014 ، جامعة 08ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2013 .

عناقيد الصناعة https://www.marefa.org

عناقيد الصناعة https://www.marefa.org

سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد،2013 .

ديفيد دولار، " روابط خفية " مجلة التمويل والتنمية، حزيران– يونيو 2019.

صندوق النقد العربي (2017)، " بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، دراسات اقتصادية، العدد 38.

محمد، نجوى مقال بعنوان "صناعة الدواء العربية تحتاج الى تكتل لمواجهة الشركات العالمية"، صحيفة اليوم، القاهرة 2005

جريج، كورنيليوس، نايف محمد، بحث بعنوان "مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي (STED) قطاع الصناعات الدوائية.

بدر الدين، أحمد، دراسة بعنوان "مستقبل الصناعة الدوائية في مصر" https://www.researchgate.net/publication/259716575، مصر، 2014

عيسى، قمر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان "دور لصناعة الدوائية في دعم الاقتصاد الوطني و أثر الأزمة على القطاع الدوائي في سوريا "، الجامعة الافتراضية السورية ، سوريا ، دمشق،2018.

المراجع الانجليزية

World Trade Organization. (2012), *World Trade Report (2012), Trade and public policies: A closer look at non-tariff measures in the 21st century*, WTO. Geneva.

Porter M., Competitive Advantage, Free Press, Inc., U.S.A.

Day S., Market Driven Strategy, Irwin, Inc., U.S.A. P., 153, 1990.

Ansari L., Target Costing the frontier in Strategic Cost Management, Irwin, Inc., U.S.A.,

World Economic Forum, The Global competitiveness Report 2018, http://www3.weforum.org/docs/GCR2018.

Baldwin, R. (2012), *Global manufacturing value chains and trade rules*, World Economic Forum, Geneva.

The World Bank Data, https://data.worldbank.org/indicator.

التعقيب على الورقة الرابعة

الأستاذة الدكتورة / كريمة كريم

أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر - القاهرة

أهنيء الزميل على اختيار هذا الموضوع، ولكن لي أن أخذ ملاحظاتي على الورقة من وحي اقتصادي وهو أن الورقة لم تحتوي تحليل كيفي بالقدر الكافي فهي عبارة عن استعراض أدبيات وبالرغم من أن الموضوع هام وأفدنا أن للسلاسل العرض صناعي تقسيم ومراحل إنتاج ويتعاونوا للوصول إلى الإنتاج بأقل تكلفة وتحقيق المنفعة هذا جيد ولكن في نفس الوقت عند الإطلاع على النصف الثاني من الورقة عملية استعراض أدبيات لسلاسل العرض دون تحليل بأخذ حاجات معينة لبحث هذا وسأعطي مثال، سلاسل القيمة وسلاسل العرض هما نفس الشيء فمفهوم سلاسل القيمة هو مفهوم تجاري ويؤدي إلى تقسيم الإنتاج إلى مجموعات وخلافه وهذا ناتج عن استخدام نفس الشيء في تعريفين أو مسميين مختلفين نتج ذلك لأنه عرض أدبيات بدلا من البحث تفصيلا أو تحليل تفصيلي والذي كان هذا سيكون أفضل. والنقطة الثانية أنه كان من الممكن إعطاءنا معلومة جديدة عندما نتحدث عن التعاون العربي وأن تقسيم الإنتاج بين الدول العربية يمكن أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحقيق قيمة مضافة أعلى وعليه هذا ما سوف نحصل عليه عند قيام تعاون عربي ونحن عاجزون عن توصيل هذه الفكرة لأصحاب القرار من أجل تطبيقها. وبالنسبة للتحليل الكيفي كان على الباحث أخذ مثال كسلعة معينة منتجة في الدول العربية وفي نفس الوقت مراحل إنتاجها تتم ما بين الدول العربية ويقوم بالمقارنة بين ثمن هذه السلعة حالياً بإنتاجها حتى مع تطبيق سلاسل العرض وبين ما كان يمكن أن تنتج عليه إذا نظر أي من الدول ستكون مراحل إنتاج هذه السلعة أفضل وخلال ذلك نبحث عن أقل تكلفة لمرحلة إنتاج هذه السلعة في أي دولة بحيث سأقوم بمقارنته بالسعر الحالي لإنتاج السلعة حتى مع تطبيق مراحل العرض ولكن نحن نتكلم عن مراحل إذا طبقت في الدول العربية ما حجم ما يمكن تحقيقه ويتم مقارنته بالتكلفة وهذا تطبيق جيد لإعطاء مثال للتكامل العربي فهو يعتبر مثال واقعي وحتي يمكن معرفة ما يمكن توفيره إذا تم المقارنة بين ما يمكن إنتاجه حاليا وبين ما يمكن إنتاجه إذا حدث تعاون عربي. التحليل الكيفي يمكن أن يعطي إثبات واقعي لما ننادي به أن التعاون العربي في بعض السلع وليس كلها يمكن أن توفّر الكثير.....

وشكراً

الورقة الخامسة

الاقتصاد الدائري: المفهوم، وبعض التطبيقات والمقترحات، مع إشارة لتجربة عربية

إعداد

الأستاذ الدكتور/ أحمد الكواز

وزارة المالية - دولة الكويت

المقدمة

شهد العالم عدد من الثورات الصناعية، آخرها الثورة الرابعة المعاصرة. وترتبط بداية للثورة الصناعية الأولى باكتشاف المحرك البخاري عام 1760في بريطانيا. وما ترتب على ذلك، ضمن نتائج عديدة، التحول من القطاع الزراعي الصناعي واستخدام الفحم كمصدر للطاقة. ثم دخلت الثورة الصناعية الثانية، عام 1900، مرتبطة باختراع محرّك الاحتراق الداخلي، واستخدام النفط وتكريره، وكذلك استخدام الديزل الكازولين في إدارة محركات السيارات، ودخول العام عصر استخدام السيارات ذات المحرّك. ومنذ بداية عام 1960 بدأ العام يشهد معالم الثورة الصناعية الثالثة، والتي ارتبطت باستخدام الحاسبات الآلية، والثورة الرقمية. ومنذ بداية الألفية الجديدة دخل بدأت معالم الثورة الصناعية الرابعة في التبلور. ولعل من أبرز معالمها: إنجازات الهندسة الوراثية، والأنترنت، والطابعات الثلاثية الأبعاد، والذكاء الاصطناعي، والعملات الافتراضية. وما ارتبط من تطبيقات لهذه الإنجازات على مستوى مختلف القطاعات.

ويعتبر العمل بمفهوم " الاقتصاد الدائري Circular Economy" هو أحد النتائج المهمة لتطبيقات للثورة الصناعية الرابعة، خاصة في مجال الطابعات الثلاثية الأبعاد. ويعرّف هذا الاقتصاد على انه: منهج منظّم للتنمية الاقتصادية، وبالشكل الذي يعظم منافع المستثمرين، والمجتمع، والبيئة. حيث أن هذا الاقتصاد وعلى عكس الاقتصاد الخطي Linear Economy (القائم على رمي المخلفات والفاقد وما تسببه من أضرار بيئية وتعظيم تكاليف المدخلات الوسيطة، ضمن نتائج سلبية اخرى) يقوم بإعادة تدوير استخدام الفاقد والمخلفات، وبشكل متكرر، لغاية استنفاذ آخر إمكانية للإعادة الاستخدام. ويتم ذلك من خلال أحدث التطبيقات التكنولوجية في مختلف المجالات المرتبطة بإعادة التدوير وإعادة الاستخدام، والناتجة، بشكل رئيسي من نتائج الثورة الصناعية الرابعة المشار إليها أعلاه (MaCarthur, 2015).

وبناء على ذلك، فأن هذه الورقة تستهدف، أساسا، التعريف بالمفهوم الجديد لإدارة الاقتصاد الكلي القائم على الدائرية، وليس الخطية. ويترتب على هذا التعريف المتطور إظهار وإبراز أهم التحديات المرافقة لاستخدام الموارد الطبيعية، والضغوط على البيئة، إهدار الموارد، والتنامي السكاني، المرتبطة بالاقتصاد الخطي. ومن ثم الإحاطة بالوضع الراهن لتنامي العمل بالاقتصاد الدائري، والمقارنة مع آلية عمل المنظر الخطي (القسم 1).

وطالما أن أحد معالم وتوصيف الاقتصاد الدائري هو" النمو من الداخل Growth Within"، كما سيرد لاحقا، فسوف تتم الإشارة الى بعض نتائج التطبيق لهذا الاقتصاد على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وغيرها، اعتمادا على التجربة الاوربية (الأقسام 2 و3).

ولأهمية التعرف على التجارب العربية، النادرة، في مجال تطبيق الاقتصاد الدائري، فقد تم التعرض لتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، وبشكل أدق تجربة إمارة دبي، خاصة في مجال التشييد (الطابعات الثلاثية الأبعاد)، والخطط المتاحة للتطبيق في مجالات أخرى مثل الخدمات الطبية، والمنتجات الاستهلاكية، وغيرها، والمستلزمات المؤسسية اللازمة لذلك (القسم 4).

ثم ينتقل الاهتمام بمدى علاقة تطبيقات الاقتصاد الدائري بعدد من السياسات الاقتصادية، وبشكل خاص السياسة التجارية المرتبطة بالعالم الخارجي، والسياسة المالية، المرتبط أساسا بالشأن المحلي. حيث يتم التعرض لأهم المواد ذات العلاقة في عدد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. بالإضافة الى التطرق للميزانية الخضراء، في مجال السياسة المالية (القسم 5).

وفي ظل اهتمام منظمة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء بها، بأهداف التنمية المستدامة (2016 – 2030)، تشير الورقة الى مدى علاقة الاقتصاد الدائري بعدد من هذه الأهداف السبعة عشر (القسم 6). بالإضافة الى الدور الكبير للأنشطة غير الرسمية في جمع، وتصنيف، وإعادة استخدام، وإعادة تدوير المخلفات (القسم 7).

بعد ذلك تهتم الورقة بالآلية الفنية لدمج متطلبات الاقتصاد الدائري (الفاقد والمخلفات بعد تصنيفها كمدخلات وسيطة بالإضافة للمدخلات التقليدية) ضمن جدول المدخلات – المخرجات. وذلك باعتبار إن هذا الجدول أحد أهم، إن لم يكن الأهم، في مجال التخطيط الاقتصادي (الأقسام 8 و9).

وأخيرا تختتم الورقة، كخلاصة، باقتراح عدد من السياسات الهادفة تعزيز وتفعيل استخدامات الاقتصاد الدائري، قطاعيا. ومن القطاعات المشار اليها الزراعة، والتشييد، وقطاع المخلفات، الذي يعتبر من أكثر القطاعات توسعا في ظل هذا النوع من الاقتصاد. (القسم 10).

1. المفهوم

لازالت أغلب البلدان، خاصة النامية منها والبلدان العربية على وجه الخصوص، تنتهج "الاقتصاد الخطي" كأساس للتعامل مع مراحل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. وفي ظل الاتجاه لتآكل العديد من الموارد الطبيعية، من ناحية، والوفر المحتمل في استخدام المواد الأولية، والتسارع في النمو السكاني، من ناحية أخرى، فلم يعد من المناسب والمقبول الاستمرار في انتهاج آلية عمل الاقتصاد الخطي.

وتعود فكرة استخدام مفهوم الاقتصاد الدائري تاريخيا، ونظريا، على سبيل المثال، الى كل من رائد أدبيات جداول المدخلات – المخرجات، فاسيلي ليونتيف منذ الثلاثينيات من القرن الماضي. خاصة الورقة المنشورة في (Leontief, 1991) حول " الاقتصاد كتدفق دائري". ثم مساهمات (Pearce and Turner, 1989)، ضمن كتابهم عن الموارد الطبيعية والبيئية، وإشاراتهم الى أهمية هذا الاقتصاد، مقارنة بالاقتصاد الخ.

ولغرض بيان خطورة الاستمرار بنهج الاقتصاد الخطي، فمن الملائم الإشارة الى عدد من التحديات أدناه:

- استخدام مرتفع من الكاربون، والمياه، والأراضي، والمواد الأولية، بهدف تحقيق "البصمة الاستهلاكية Consumption Footprint"[47] للبلدان المتقدمة.
- كلا من أوربا، وآسيا، معرّضين للتنافس على الموارد إذا استمروا بالنمو المرتفع. حيث تستخدم الصين، لوحدها، حوالي (50%) من إسمنت وحديد العالم. وتحتاج أوربا لموارد إضافية للمحافظة على استهلاكها.

الإجابة لمعالجة هذه الحقائق: تحقيق المزيد بموارد أقل، من خلال:

- النمو بدون ضغوط على البيئة Decoupling.

[47] للتعرف على مفاهيم البصمة البيئية، والاستهلاكية، أنظر: الكواز، 2013

- الدائرية Recycling: إطالة عمر المنتجات، والتصليح، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، وإعادة التصنيع.

إلاّ أن هناك حدود للنمو بدون ضغوط على الموارد، وهناك عدة عوامل تدعوا للانتقال الى الاقتصاد الدائري:

- الطلب على المواد الأولية (خلال المائة سنة الماضية ضاعف العالم استخدامه من المواد الأولية بنحو 34 ضعف، وبنحو 27 ضعف من المعادن، و12ضعف من الوقود الاحفوري، و3.6 ضعف من الكتلة الحيوية)
- الاعتماد على الخارج (تعتمد العديد من البلدان على دول أخرى لتجهيز أنشطتها المحلية، وبعضها نادرة. الامر الذي، قد، يقود الى توترات سياسية، وتأثير سالب على الاقتصاد في حالة ارتفاع أسعار المواد الأولية)
- يترتب على استخدام المزيد من المواد الأولية مزيد من الاضرار على رأس المال الطبيعي، وزيادة الانبعاثات الضارة، مثل ثاني أوكسيد الكاربون.

خلق اعمال جديدة في عدة مجالات، لا سيما إدارة المخلفات، وإعادة التدوير، وإعادة الاستخدام، والتصليح، ونتائج إيجابية في مجال النمو، والتوزيع، والتشغيل.

وبعد التعرف على مفهوم الاقتصاد الدائري، وأهم التطبيقات في عدد من الأقاليم والدول، وأهم التحديات الضاغطة على الموارد، والبيئة والمواد الأولية، يوضح الشكل (1) أهم مكونات الاقتصاد الخطي، مقارنة بالاقتصاد الدائري.

الشكل (1): الاقتصاد الخطي، والدائري

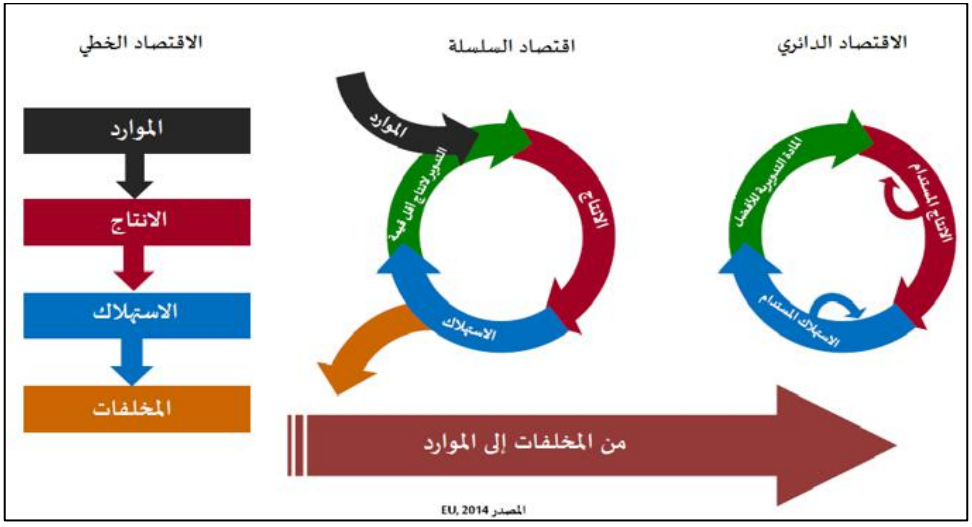

المصدر: 2014

أما حديثاً، فقد بدء التداول بمفهوم الاقتصاد الدائري منذ تبني مؤسسة آلن ماك آرثر Allen Mac Arthur، عام 1991، لهذا المفهوم، انتاجا واستهلاكا وتوزيعا، بهدف نشر الوعي بأهمية المبادئ التي يقوم عليها هذا الاقتصاد، واختلافاته عن الاقتصاد التقليدي، الخطي، ومن خلال مبادرة تبنتها هذه المؤسسة (CE 100 Website). وقد وصل عدد المشاركين في هذه المبادرة، لغاية إعداد هذه الورقة، الى نحو (133) شركة. ومن أهم الشركاء: شركة " رينو"، وفيلبس"، و"جوجل"، و"أ.ج.بي" (.Ibid).

ويعتمد الاقتصاد الدائري على ثلاث مبادئ رئيسية (للتكيّف مع العديد من تحديات الاقتصاد العالمي)، هي: المحافظة على وتعزيز رأس المال الطبيعي، والحصول على أفضل عائد من استخدام، وتقليل الوفورات الاقتصادية السالبة. ويطلق، أحيانا، على نتائج تطبيق هذه المبادئ " النمو من الداخل Growth Within". وتشير بعض التقديرات الخاصة بالأقاليم والبلدان المتقدمة، مثل الاتحاد الأوربي، بأن العمل بهذا النوع من الاقتصاد يمكن أن ينتج عنه منافع سنوية تقدّر بحوالي (1.8) مليار يورو بحلول عام 2030 (MaCarthur, Sun and McKinsey, 2015). علما بأن (9.1%)، فقط، من الاقتصاد العالمي يطبق الاقتصاد الدائري (وعليه، فأن فجوة تطبيق هذا النوع من الاقتصاد لا زالت

واسعة). وعلى مستوى التجربة الهولندية، فان أهم القطاعات المتأثرة بالاقتصاد الدائري هي التشييد، والسيارات، والمواد. وبالاعتماد على تقديرات " المنظمة الهولندية للبحوث العلمية التطبيقية" فأن تحول هولندا إلى الاقتصاد الدائري سينتج عنه ما يقارب (7) مليار يورو، أو ما يعادل (1.4%) من الناتج المحلي الإجمالي (Center of Expertise on Resources, 2016). كما أن مفهوم الاقتصاد الدائري يعتبر مكون رئيسي في " الاستراتيجية الأوربية طويلة الأجل 2050"، والخطة الخمسية الصينية، كم أن اليابان قد جدولت الاقتصاد الدائري كأولوية لمؤتمر قمة العشرين، العام الحالي 2019 (Chatham House, 2019).

أما على مستوى البلدان النامية فأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي بدأ العمل بها منذ الأول من عام 2016، يستدعي، ضمن متطلبات أخرى، الاستخدام الأفضل للموارد الطبيعة، والتدوير، والعمل على استبدال الموارد الأولية بمواد أخرى (مستمدة من الخردة ومصادر أخرى). ويوضح الجدول (1) أهم مبادرات الاقتصاد الدائري، حسب الأقاليم.

جدول (1): مبادرات الاقتصاد الدائري، حسب الأقاليم

الإقليم	العدد	%
أوروبا	1837	61.7
آسيا	321	10.8
أمريكا الشمالية	306	10.3
أمريكا اللاتينية	303	10.2
مبادرات عالمية	40	1.3
المجموع	2978	100

المصدر: Circular Economy Club Website

يوضح الجدول (2) توزيع المبادرات الخاصة بالاقتصاد الدائري، حسب الدول، ووفقا للمعلومات المتوفرة حالياً.

جدول (2): بعض مبادرات وبرامج الاقتصاد الدائري، حسب الدول

الدول	المبادرة أو البرنامج
كينيا	-الائتلاف الأفريقي للاقتصاد الدائري African Circular Alliance -منهج إدارة المخلفات للمناطق الحضرة Waste Management Approach For Urban Areas
الصين	قانون تعزيز الاقتصاد الدائري والخطة الاقتصادية الخمسية Circular Economy Promotion Law and Five Years Plan
كوريا الجنوبية	قانون تدوير الموارد Resources Circulation Law
الهند	إستراتيجية كفاءة الموارد Resources Efficiency Strategy
تركيا	مشروع مواد السوق التركي Turkish Materials Marketplace Project
الإتحاد الاوربي	حزمة الاقتصاد الدائري Circular Economy Package
اسكتلندا	صندوق الاستثمار في الاقتصاد الدائري Circular Economy Investment Fund
فانكوفر	هدف 2020 2020 Goal
أرغواي	برنامج فرص الاقتصاد الدائري Circular Economy Opportunity Programme
الاتحاد الأوربي الصيني	مذكرة تفاهم حول أولويات الاقتصاد الدائري Memorandum of Understanding on Circular Economy Priorities
اليابان	قانون إعادة تدوير الأجهزة المنزلية Home Appliance Recycling Law
فيتنام	المخلفات الصفرية في الطبيعة Zero Waste to Nature
أمستردام	خطة عمل المشاركة في الاقتصاد The Sharing Economy Action
تورنتو	الاستراتيجية طويلة الأجل لإدارة المخلفات Long Term Waste Management Strategy
دبي	مؤسسة دبي للمستقبل Future Foundation

المصدر: معلومات مجمّعة

ووفقا الى (Center of Expertise on Resources, 2016) فأن هناك (24) بلدا نامياً يصدرون مواد أولية، تصنّف باعتبارها " موادا أولية حرجة Critical Raw Materials". بمعنى ان هذه المواد ستكون محلا لعمل الاقتصاد الدائري من حيث إعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، وبالتالي قد تتأثر صادرات البلدان النامية للبلدان المتقدمة من هذه المواد. وتمثل هذه الصادرات، الى الاتحاد الأوربي، حوالي (1%) من الناتج المحلي الإجمالي للدول ال (24) النامية. في حين تمثل بين (1%–8.1%) في حالة ليبريا، وغينيا، وموزمبيق، وموريتانيا، والنيجر، وناميبيا، وجمهورية الكونغو، وسورينام، وجنوب أفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبطبيعة الحال فأن اتحاد الأوربي ليس الكتلة الوحيدة المستوردة للمواد الأولية الحرجة. وبالتالي فأن الطلب المتوقع على هذه المواد سيعتمد، ضمن عوامل أخرى، على خطط هذه الدول، عدا الاتحاد الأوربي، في مجال العمل بالاقتصاد الدائري.

كما أنه من المهم الإشارة، وفي نفس سياق التأثير المحتمل على صادرات البلدان النامية من المواد الأولية الحرجة، الى هدف الاتحاد الأوربي (باعتباره أهم كتلة اقتصادية تستهدف العمل بالاقتصاد الدائري) بإعادة تدوير (75%) من نفايات التغليف Packaging Waste بحلول عام 2035. إلاّ أن تحديد أثر تحقيق هذا الأثر على البلدان النامية ليس واضحا. ورغم ذلك، يجب النظر الى عام 2030 كتاريخ مهم في الأفق تتضح بعده صورة وآثار التطور في إعادة تدوير المخلفات. ومن السليم الافتراض بأن المواد الأولية المنخفضة التكنولوجيا Low Tech Materials، مثل النحاس وخام الحديد، ستكون من ضمن المواد التي ستشهد اتجاها متسارعا لإعادة التدوير، بحلول عام 2030. وعليه، فإن هذه الحقيقية يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار، عاجلا قبل آجلا، من قبل البلدان النامية المصدّرة لهاتين المادتين، مثل موريتانيا، وموزمبيق، وليبريا (خام الحديد)، وزامبيا، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (النحاس).

وأخيرا، وضمن هذا القسم، المفهوم، فأنه من المناسب تحديد المفاهيم الدقيقة لعدد من المتغيرات الواردة ضمن الاقتصاد الدائري، والمستخدمة في الجدول الوارد بالملحق المشار اليه في القسم (9):

المخلفات Waste: هي تلك المواد التي ليس لها قيمة. وتوجد حاليا (في ظل الاقتصاد الخطّي أو التقليدي) ثلاث معالجات للمخلفات: الحرق، أو الردم في باطن الأرض، أو الاستخدام المساعد للأسمدة.

الخردة/ السكراب Scrape: وهي المواد التي تتدفق أثناء مرحلة الإنتاج / الاستهلاك، والتي يمكن إعادة استخدامها / إعادة تدويرها. وهناك ثلاث طرق لتنظيم الخردة / السكراب:

(أ) إعادة استخدام السكراب.

(ب) إعادة تدوير السكراب.

(ج) معالجة السكراب الغير قابل لإعادة الاستخدام / أو إعادة التدوير، ويحوّل الى قطاعات المخلفات.

إعادة الاستخدام Reusing: لا يترتب على هذه الإعادة تغيير الخصائص الكيميائية، والهيكلية، للمواد، مثل إعادة استخدام الأقنية البلاستيكية لإنتاج قناني جديدة.

إعادة التدوير Recycling: يترتب على هذه الإعادة تغيير في الخصائص الكيميائية، والهيكلية. مثل إعادة تدوير الكراتين الورقية، وإنتاج منتجات ورقية جديدة.

2. الاقتصاد الدائري وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي

تشير بعض نتائج الدراسات القليلة المتاحة، والخاصة بالاتحاد الأوربي (EU, 2018)، الأكثر استخداما للاقتصاد الدائري منا أشرنا، أن التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، بحلول عام 2030، مقارنة بالسيناريو المرجعي لعام 2015، سيتجسد بارتفاع هذا الناتج بنسبة (0.5%)، في ظل السيناريو الطموح (وما يرتبط بذلك من ارتفاع الطلب على العمالة بنحو 700 ألف عامل، والناشئة أساسا من قطاعات إعادة التدوير، وخدمات التصليح، وطلب المستهلكين، الناتج بدوره من ارتفاع المدخرات من جرّاء المزيد من استخدام أساليب الاقتصاد الدائري). أما في حالة السيناريو المعتدل، فسينخفض التأثير على الناتج الى (0.3%)، بحلول نفس العام.

ورغم أن الأثر الإجمالي، على مستوى الاتحاد الأوربي، هو المزيد من فرص العمل، الاّ أن القطاعات التي تنتج المواد الأولية ستشهد انخفاضاً في الحجم، مع اتجاه معاكس لتلك العاملة في إعادة لتدوير، والتصليح. مع استفادة عدد من القطاعات بفعل تطبيقات الاقتصاد الدائري، مثل الخدمات، والكهرباء. أما القطاعات التي ستفقد عمالة فهي التي تنتج السلع المعمرة، مثل الالكترونيات، والمكائن،

والسيارات. في يتوقع أن يهبط طلب عدد من القطاعات على العمالة، بسبب استخدام الأساليب الحديثة، مثل قطاع التشييد (حيث بدأ يتعاظم استخدام أساليب الطباعة الثلاثية الابعاد في البناء).

أما فيما يخص في "المهارات"، فأن تأثير الاقتصاد الدائري محدود، طالما لا يرتبط تأثير هذا الاقتصاد مع تأثيرات أخرى، مثل التغيرات التكنولوجية، والاقتصاد الأخضر. بمعنى آخر، فأن العمل بالاقتصاد الدائري، لوحده، لا يترتب عليه تحوّل في الطلب على المهارات. لذا يجب أن ينظر الى تطبيقات هذا الاقتصاد، في مجال الطلب على المهارات، ضمن التفاعل مع بقية العوامل المؤثرة على المهارات.

وتجدر الإشارة، هنا، بأن هناك عناصر عديدة من عدم التأكد، في مجال العمالة، عند معالجة قطاع " إدارة المخلفات" ذو الصلة القوية بالاقتصاد الدائري. وذلك بسبب كثافة الاستخدام الآلي في هذا القطاع، والتأثير الإيجابي على الإنتاجية. لذا فأن تقديرات آثار هذا الاقتصاد على العمالة ستتأثر سلبا في حالة التوجه المكثّف للاستخدام الآلي. الامر الذي يترتب عليه أهمية تشجيع سياسات العمل للمهارات الجديدة (المتسقة مع الاستخدام الآلي المكثّف في قطاع إدارة المخلفات)، وما يرتبط بذلك من متطلبات.

وبقدر تعلق الامر بدور طلب المستهلكين (بفعل ارتفاع المدخرات)، والتي يمكن تقييمها فقط بعد الانتهاء من تقدير النتائج النهائية للنموذج، فأنها تترافق مع ارتفاع استهلاك المواد الاستهلاكية المرتبطة بالاقتصاد الدائري. لذا وجب العمل بتلك السياسات التي تقلل من الاستخدام الإجمالي لتلك المواد وترشده. ونظرا لأهمية نتائج استخدام الاقتصاد الدائري على مدخلات العمل، يوضح الجدول (3) ملخصا لسيناريوهات المدخلات للقطاعات المشمولة بدراسة الاتحاد الأوربي، المشار اليها سابقا.

جدول (3): سيناريوهات المدخلات في ظل الاقتصاد الدائري

سيناريو المدخلات للقطاع الزراعي

مدخلات النموذج	السيناريو المعتدل	السناريو الطموح
خفض الطلب على الأسمدة الكيميائية من قبل القطاع الزراعي (تعديل المعامل).	(28%) خفض في مدخلات الأسمدة المعدنية (وفر بقيمة 12 مليار يورو).	(46%) خفض في مدخلات الأسمدة المعدنية (وفر بقيمة 20 مليار يورو).
زيادة استخدام مدخل المخلفات العضوية في القطاع الزراعي (الأسمدة العضوية).	(8%) من اجمالي الطلب على الأسمدة (3.2 مليار يورو)	(13%) من اجمالي الطلب على الأسمدة (4.4% مليار يورو).
خفض بدخلات القطاع الزراعية، وتصنيع الأغذية، من الطلب الوسيط على الفنادق والمطاعم.	(3) مليار يورو	(6) مليار يورو

سيناريو المدخلات لقطاع التشييد

مدخلات النموذج	السناريو المعتدل	السناريو الطموح
زيادة طلب قطاع التشييد على المواد المعاد تدويرها.	ارتفاع (5%) في المشتريات من قطاع إعادة تدوير المخلفات بالمقارنة مع السناريو المرجعي.	ارتفاع (15%) في المشتريات من قطاع إعادة تدوير المخلفات، بالمقارنة مع السيناريو المرجعي.
خفض طلب قطاع التشييد على معادن (مثل الاسمنت، والرمل، والزجاج، والسيراميك، ...الخ)	(-5%) بالمقارنة مع السناريو المرجعي)	(-15%) بالمقارنة مع السيناريو المرجعي.

مدخلات النموذج	السناريو المعتدل	السناريو الطموح
خفض طلب المستهلكين بالفنادق والمطاعم بسبب التحول عن أماكن الإقامة التقليدية.	انخفاض إنفاق المستهلكين على أماكن الإقامة التقليدية بحوالي (6.4) مليار يورو بالمقارنة مع السيناريو المرجعي.	انخفاض إنفاق المستهلكين على أماكن الإقامة التقليدية بحوالي (8.4) مليار يورو بالمقارنة مع السيناريو المرجعي.
مدفوعات أقل لبرامج الإقامة الجماعية، مثل AirBnB (ارتفاع في إنفاق المستهلكين على الخدمات غير المصنفة).	(1.05) مليار يورو بالمقارنة مع السناريو المرجعي.	(3.03) مليار يورو بالمقارنة مع السيناريو المرجعي.
انخفاض التكلفة في قطاع التشييد لكل وحدة من الحدات المنتجة بسبب تحسن كفاءة المدخلات غير المرتبطة بالعمل.	خفض (3%) بتكلفة المباني الجديدة المشيدة عام 2030 مقارنة بالسناريو المرجعي.	(9%) انخفاض في تكلفة المباني الجديدة عام 2030، بالمقارنة مع السيناريو المرجعي.
ارتفاع في إنتاجية العمل لكل وحدة منتجة في قطاع التشييد.	(−5%) في متطلبات العمل اللازمة للمباني الجديدة، بالمقارنة مع السيناريو المرجعي.	(−10%) بمتطلبات العمل للمباتي الجديدة، بالمقارنة مع السيناريو المرجعي.

سيناريو المدخلات لقطاع السيارات

مدخلات النموذج	السيناريو المعتدل	السيناريو الطموح
انخفاض في الطلب على السيارات.	انخفاض (7.5%) في طلب القطاع العائلي على شراء السيارات عام 2030، بالمقارنة مع السيناريو المرجعي.	انخفاض (15%) في انفاق القطاع العائلي على السيارات عام 2030، بالمقارنة مع السيناريو المرجعي.
انخفاض في الطلب على البترول والديزل.	انخفاض (6.5%) بالطلب على اسطول الاتحاد من وسائل النقل عام 2030، بالمقارنة مع السيناريو المرجعي.	انخفاض بنسبة (40%) من طلب القطاع العائلي على صيانة السيارات عام 2030 بالمقارنة مع السيناريو المرجعي.
زيادة الانفاق على الشراكة في استخدام السيارات.	(5,370) مليون يورو.	(16,401) مليون يورو.
ارتفاع طلب السيارات على الكهرباء بدل الديزل.	(3%) (انخفاض في الطلب على وقود السيارات).	(4%) (انخفاض في الطلب على وقود السيارات).
انخفاض طلب قطاع تصنيع السيارات على المعادن الحديدية	انخفاض (5%) في استخدام قطاع وسائل النقل من المعادن الحديدية.	انخفاض (5%) في استخدام قطاع وسائل النقل من المعادن الحديدية
ارتفاع طلب تصنيع السيارات على منتجات قطاع إعادة التدوير.	ارتفاع (5%) في استخدام المواد المعاد تصنيعها/ المواد المعاد استخدامها.	ارتفاع (10%) في استخدام المواد المعاد تصنيعها/المواد المعاد استخدامها.

سيناريو المدخلات لقطاع المخلفات

مدخلات النموذج	السيناريو المعتدل	السيناريو الطموح
كثافة العمل لكل (10) طن من المخلفات	أكبر بحوالي (4) مرات في حالة إعادة التدوير، بالمقارنة مع ردم المخلفات.	أكبر بحوالي (4) في خالة إعادة التدوير بالمقارنة مع ردم المخلفات.

سيناريو المدخلات لقطاع الالكترونيات

مدخلات النموذج	السناريو المعتدل	السيناريو الطموح
خفض قطاع الالكترونيات على المعادن	انخفاض (2–4%) في الطلب على المعادن الحديدية، بالمقارنة مع السيناريو المرجعي.	انخفاض (4–6%) بالطلب على المعادن الحديدية، بالمقارنة مع السيناريو المرجعي.
انخفاض طلب قطاع الالكترونيات على البلاستك.	انخفاض استهلاك البلاستك بحوالي (1–2%)، مقارنة مع السيناريو المرجعي.	انخفاض استهلاك البلاستك بحوالي (2–3%)، بالمقارنة مع السيناريو المرجعي.
ارتفاع مدخل التصليح	(20%)	(50%)
انخفاض طلب المستهلكين على الالكترونيات.	احتمال توفير بالمقارنة ومع السيناريو المرجعي.	احتمال توفير بالمقارنة ومع السيناريو المرجعي.
مدفوعات لبرنامج المشاركة لاستخدام منتجات الكترونية بدلا من شرائها Peerby.	(25%) رسوم أعلى من الانفاق الحالي.	(25%) رسوم أعلى من الانفاق الحالي.

وبالإضافة للتأثير على هيكل المدخلات، المشار اليه أعلاه، فأن تأثير العمل بالاقتصاد الدائري على الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع بنحو (0.5%)، بحلول عام 2030، وفقا للسيناريو الطموح، مقارنة بالسيناريو المرجعي لعام 2015. وينخفض النمو الـ (0.3%) في حالة السيناريو المعتدل. ويتركز تحسن النمو، أساسا، في قطاع معالجة المخلفات، ثم، ثانيا، في قطاع وسائل النقل، ثم الالكترونيات، ثم الأغذية، والتشييد. وتوضح الاشكال (2)، و(3) تأثير تطبيقات الاقتصاد الدائري على الناتج المحلي الإجمالي، في ظل التطبيق "الطموح"، و" المعتدل"، خلال الأعوام 2020، و2025، و2030.

الشكل (2): الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة الاوربية (EU28)

(التغير النسبي عن عام 2015، %)، السيناريو الطموح

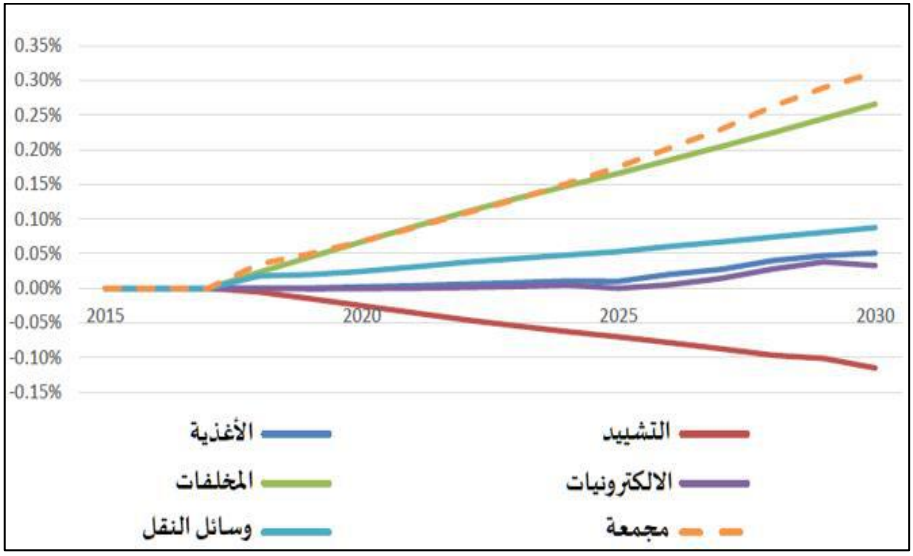

المصدر: EU, 2018.

الشكل (3): الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة الاوربية (EU28)

(التغير النسبي عن عام 2015، %) السيناريو المعتدل

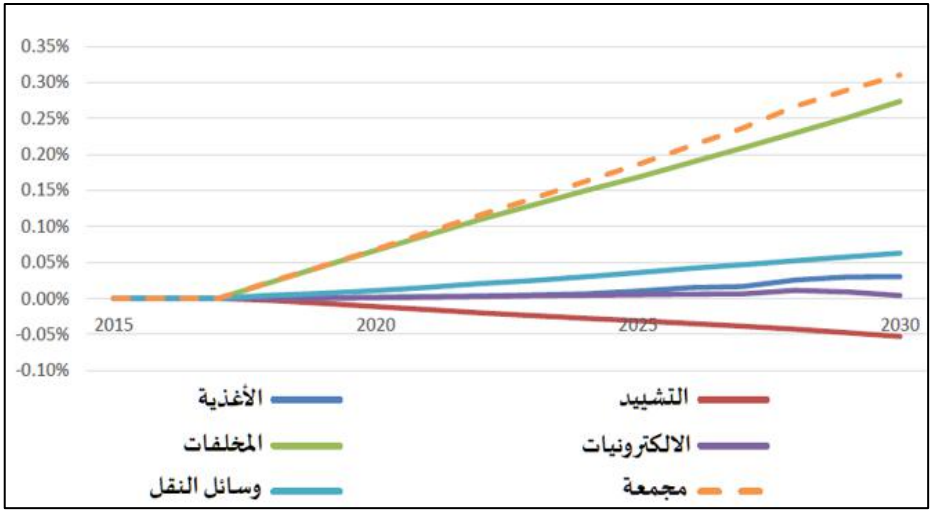

المصدر: EU, 2018.

أما عن التأثيرات الاقتصادية الأخرى لتطبيقات للاقتصاد الدائري، بالإضافة على الناتج المحلي الاجمالي، عام، وتحت السيناريوهين المشار اليهما أعلاه، فيلاحظ بأن الآثار على إنفاق المستهلكين (بسبب تحسن المدخرات)، وانخفاض معدل التضخم (بفعل ارتفاع العرض المعبّر عنه بنمو الناتج). كما أن انتعاش الطلب على مصانع إعادة التدوير يعتبر محركا أساسيا لارتفاع الطلب على الاستثمار. في حين يعمل التأثير عل صافي التجارة الخارجية لصالح الواردات، بسبب انخفاض استيراد الوقود الإحفوري، والمواد الأولية. وأن هذا الانخفاض يعتبر أكبر من الارتفاع في الواردات الناشئة عن انتعاش النشاط الاقتصادي ككل. أما التأثيرات على الصادرات فأنه يعتبر متواضعا، ناحية الارتفاع. الامر الذي يشير الى تأثير محدود على درجة التنافسية. ويوضح الجدول (4) تأثير تطبيقات الاقتصاد الكلي على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

جدول (4): التغيرات النسبية في عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية عام 2030

بالمقارنة مع الوضع المرجعي عام 2015، وفقا للسيناريو المعتدل، والطموح

المتغيرات الاقتصادية الكلية	السيناريو المعتدل	السيناريو الطموح
الناتج المحلي الاجمالي	0.5	0.3
الانفاق الاستهلاكي	0.4	0.3
الانفاق الاستثماري	0.4	0.3
الصادرات	0.0	0.0
الواردات	0.8-	0.3-
معدل التضخم	0.1-	0.1-
قوة العمل	0.1	0.1

المصدر: (EU, 2018)

وكما يلاحظ من الجدول فأن الإنفاق الاستهلاكي يتجه للارتفاع بسبب نمو قوة العمل، وبسبب ارتدادات معدل التضخم المنخفض، وانتعاش الادخار. كما أن تزايد الطلب على أنشطة إعادة التدوير، وتحسن معدلات نمو الأنشطة الأخرى، قد ساهم في ارتفاع معدل الاستثمار. أما على مستوى التجارة الخارجية، فقد اتجهت الواردات للانخفاض، وذلك يعود الى انخفاض الواردات من الوقود الاحفوري، والمواد الأولية. وأن هذا الانخفاض يفوق الارتفاع في الواردات الناشئة بسبب انتعاش الأنشطة الأخرى. في حين كان التأثير على الصادرات متواضعا، الأمر الذي يعكس تأثير معتدل على التنافسية. وقد ساهمت جميع هذه التأثيرات في التغير النسبي الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي.

3. بعض آثار الاقتصاد الدائري على العمالة

أن تغير الاقتصاد من الآلية الخطية الى الدائرية، لابد وان يترتب على تطبيقات في مجال الطلب على العمل، قطاعيا، وكليا. وذلك بفعل التغير الهيكلي في الأهمية النسبية للقطاعات الجاذبة، والطاردة للعمالة، وكذلك بفعل التغيرات التكنولوجية في الإنتاج، والاستهلاك، والتوزيع. فعلى سبيل المثال، سيتوسع قطاع إدارة المخلفات في الطلب على العمالة المدربة، بسبب زيادة الطلب على مخرجات هذا القطاع، وينكمش في حالة التشييد، بسبب التطور التكنولوجي القائم على الطباعة ثلاثية الأبعاد، وغيرها في هذا القطاع.

ومن خلال استخدام تحليل المدخلات المخرجات لـ (163) صناعة، و (200) سلعة، ولـ (44) بلد مصنفين ضمن (5) أقاليم اقتصادية، قام (ILO, 2018) بتقييم آثار تطبيقات الاقتصاد الدائري (على شكل إعادة تدوير البلاستك، والزجاج، والورق، والمعادن) في البلدان الـ (44) على العمالة. بالإضافة الى ادخال تطبيقات هذا الاقتصاد من خلال زيادة الطلب على خدمات التصليح، وارتفاع خدمات التأجير، وتخفيض ملكية الأصول لصالح المشاركة). وقد توصل التحليل بأن عام 2030 سيشهد ارتفاعات وانخفاضات بالطلب على العمالة، حسب طبيعة دور كل صناعة في الاقتصاد الدائري. ويوضح الجدول (5) ملخصا بالصناعات التي ستشهد تقلبات في الطلب على العمالة.

جدول (5): أهم الصناعات التي ستشهد ارتفاعات، وانخفاضات في الطلب على العمل عام 2013 (مليون)

الصناعات ذات الارتفاع بالطلب على العمل	مليون	الصناعات ذات الانخفاض بالطلب على العمل	مليون
معالجة الصلب المستخدم	30.8	تصنيع الحديد والصلب	28.2-
تجارة التجزئة عدا وسائل النقل والتصليح	21.5	خامات النحاس	20.8-
انتاج الكهرباء بالألواح الشمسية	14.7	منتجات الخشب والفلّين، عدا الأثاث	10.2-
تجارة الجملة ماعدا وسائل النقل والتصليح	12.2	خامات الحديد	8.0-
معالجة الخشب المستخدم	5.0	تصنيع الزجاج ومنتجاته	7.6-
المبيعات، والصيانة، ووسائل النقل، والتصليح	4.7	استخراج الفحم	4.9-
البحث والتطوير	3.5	استخراج صناعات النيكل	4.3-

المصدر: مجمّعة من: ILO, 2018

وتعتقد منظمة العمل الدولية بأنه في ظل استخدام متطلبات الاقتصاد الدائري سينمو الطلب على العمل، بحلول عام 2030، بنحو (0.3%)، مقارنة مع حالة عدم العمل بهذه المتطلبات. وتعادل هذه النسبة حوالي (6) مليون عامل، متمركزين، أساس، في صناعات إدارة المخلفات، والخدمات.

ومن ناحية أخرى، تشير المجموعة الاوربية (EU, 2018) الى تحسن بالطلب على العمل بما يعادل حوالي (696) ألف عامل، وفقا للسيناريو الطموح، عام 2030. وتعوض خدمات إعادة التدوير، مثلا، في استيعاب مزيد من العمالة، في حين تستغني الصناعات الاستخراجية، والصناعة التحويلية عن المزيد من العمالة (حيث يتوقع الاستغناء عن حوالي 50 و60 مليون عامل في هاتين الصناعتين، تباعا). ويعود ذلك أساسا الى تراخي الطلب على العمالة في صناعات استخراج المواد الأولية Primary، وإنتاج المعادن، والبلاستك، والزجاج، ولباب الورق، والاحلال بواسطة صناعات الاقتصاد الدائري المنتجة للمعادن الثانوية والزجاج، والبلاستيك الثانوي Secondary. ويقود هذا النوع من إعادة التخصيص بين الصناعات الى تأثيرات تتباين من إقليم الى آخر. فعلى سبيل المثال، ينمو الطلب على العمالة، بشكل رئيسي، في أمريكا الشمالية (بحوالي أكثر من 10 مليون عامل)، وفي أوروبا (بحوالي 0.5 مليون). وبشكل معاكس، يتوقع أن ينكمش الطلب على العمالة في أفريقيا بحوالي (1 مليون عامل)، والشرق الأوسط بحوالي (200 ألف عامل)، في حالة عدم تنبي أية سياسات بهدف التنويع. وتعتقد دراسة المجموعة الاوروبية بأن الاقتصاد الدائري سيساهم في رفع حصة الاناث في سوق العمل والمهن المعتمدة على المهارة، في حالة الاستفادة من فرص العمل التي ستوفرها أنشطة الخدمات، وفي حالة استمرار نفس التوزيع النسبي لعمالة الاناث بين مختلف القطاعات. ويوضح الجدول (6) ملخصا لتأثيرات الاقتصاد الدائري على العمالة، وفقا للسيناريو الطموح عام 2030 بالمقارنة مع عام 2015.

جدول (6): تأثير الاقتصاد الدائري على متطلبات العمالة، وفقا للسيناريو الطموح، 2013 بالمقارنة مع السيناريو المرجعي لعام 2015

القطاع	عدد العمال	التأثير النسبي (%) عام 2030	الأسباب
الزراعة	1.0	0.0	ارتفاع الطلب على المواد العضوية
الغابات ومنتجات الاخشاب	2.8-	0.1-	انخفاض طلب قطاع التشييد
استخراج الوقود ومنتجاته المصنعة	4.8-	0.7-	انخفاض طلب قطاع النقل
القطاع الاستخراجي غير المرتبط بالوقود	4.3-	1.5-	انخفاض طلب قطاع التشييد
الكيميائيات	4.7-	0.4-	انخفاض طلب القطاع الزراعي
تصنيع الأغذية	5.2	0.1	ارتفاع الانفاق الاستهلاكي
المعادن	1.2-	0.1-	انخفاض طلب قطاع التشييد ووسائل النقل والالكترونيات
البلاستك	8.6-	0.5-	انخفاض طلب الاستخدام الواحد للبلاستك، وكذلك طلب قطاع الالكترونيات
المعادن غير الحديدية	45.8-	4.0-	انخفاض طلب قطاع التشييد
وسائل النقل، شاملة المبيعات	26.7-	0.4-	قلة شراء وسائل النقل، وارتفاع المشاركة
إدارة المخلفات	660.4	51.6	ارتفاع الطلب على المنتجات المعاد تدويرها (المتصفة بكثافة العمل)
الصناعات الأخرى	24.4	0.3	ارتفاع إنفاق مشروعات إعادة التدوير
التصليح، والتركيب	60.6	4.7	انتعاش أنشطة التصليح
الكهرباء، والماء، والغاز	14.5	0.9	ارتفاع طلب السيارات الكهربائية على الكهرباء
التشييد	179.4-	1.2-	انتشار أساليب البناء الحديثة ذات الوقت الأقل
النقل والتخزين	9.2-	0.1-	انتشار المشاركة في استخدام خدمات النقل والتوزيع
الخدمات	267.0	0.2	ارتفاع الانفاق، وكذلك الطلب على برامج البحث والتطوير
المجموع	695.5	0.3	

المصدر: (EU, 2018)

4. دول مجلس التعاون والاقتصاد الدائري

تمخضت أحد اجتماعات نتائج القمة العالمية للحكومات، 10-12، فبراير 2019، إمارة دبي، عن اهتمام خاص بموضوع الاقتصاد الدائري، ضمن عدة اهتمامات للقمة. ولعل منبع هذا الاهتمام هو حقيقة أن دول المجلس لا زالت تعتمد الاقتصاد الخطي القائم على: خذ ← إستخدم ← إنتج مخلفات، أو منهج الاقتصاد الأحادي One Way Production. واستمرار الاعتماد شبه المطلق على الموارد الطبيعية، القابلة للنضوب (وصلت نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات، على سبيل المثال في دولة الكويت، الى 90.1% عام 2018، موقع بنك الكويت المركزي)، مع اتجاه لتزايد سكاني (حوالي 6 .54 مليون نسمة، حسب آخر إحصاءات متاحة لعام 2017، موقع المركز الاحصائي لدول المجلس GCC-STAT). وهناك عدة مآخذ على تبني العمل بآلية الاقتصاد الخطي المتبعة بدول المجلس. حيث أن المواد الأولية المستخدمة لا تتصف بالأمثلية، ولا يتصف عمر المنتجات بأقصى عمر ممكن، مع عدم استخدام مخلفات الانتاج، ومخلفات الاستهلاك.

وتتصف أغلب الموارد الطبيعية المستخدمة تحت مظلة الاقتصاد الخطي بإمكانية الاستنفاد مستقبلا. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، هناك معادن، مثل الغاليوم Gallium (عنصر فلزي نادر) يستخدم في تصنيع شاشات الكريستال السائل (LCD)، والواح الطاقة الشمسية. وأن الشركات المعتمدة على مثل هذه المواد، القابلة للنضوب، هي عرضة لتقلبات الأسعار، بسبب تقلبات العرض واتجاهه للانخفاض. الأمر الذي ينعكس على كفاءة درجة تنافسية هذه الشركات.

ولا تعتبر الموارد الطبيعية، بدول المجلس، وبشكل محدد: النفط الخام، بمنأى عن النضوب، والتآكل، حيث أن الممارسات الاستهلاكية السائدة لا تتصف بالاستدامة. ويعتبر القطاع الاستهلاكي العائلي مسؤولا عن أعلى معدلات الاستهلاك عالميا. ويوضح الجدول (7) استهلاك الكهرباء، سنويا، ولكل فرد، في ثلاث دول من بلدان مجلس التعاون.

جدول (7): مستويات استهلاك الكهرباء، والكازولين، في الكويت، والسعودية، والامارات، والمرتبة الدولية 2018

		الكويت	السعودية	الامارات
استهلاك الكهرباء، 2016	ميجاواط/ساعة لكل سنة	40.0	24.0	18.0
	المرتبة الدولية	الأول	الثالث	الرابع
استهلاك الكازولين، 2016	لتر لكل شخص باليوم	2.8	2.5	2.3
	المرتبة الدولية	الثالث	الرابع	السادس

المصدر: World Government Summit, 2019

كما تقدّر المخلفات البلدية، المرافقة للاقتصاد الخطي، بالعالم، بحوالي (1.3) مليار طن، حسب تقديرات البنك الدولي، ويمكن أن يصل هذا الرقم الى (2.2) مليار طن عام 2015 (World Bank, 2012). وتقدّر المخلفات بدول المجلس، بنحو (94) مليون عام 2015، والتي يمكن أن تصل الى (120) مليون طن عام 2020. علما بأن البلديات غير مجهّزة، حاليا، للتعامل مع هذا الحجم من المخلفات، ضمن الاستراتيجية الحالية لمكبّات النفايات Landfill. ويتراوح معدل تدوير المخلفات (10%) في حالة السعودية، و(30%) في الإمارات. وتعتبر هذه المعدلات الأقل من المعدل السائد في الاتحاد الأوربي، والبالغ (46%) حسب إحصاءات عام 2016 (Eurostat, 2019, and Foster & Sullivan, 2016).

ورغم اتجاه دول مجلس التعاون نحو تبني مفهوم الاستدامة، ومن خلال، على سبيل المثال، وضع عدد من الأهداف، مثل البحث عن بدائل للطاقة، وإعادة التدوير، ألاّ ان هذه الدول لا زال ينقصها المنهج الشامل لتعزيز عمل الاقتصاد الدائري، وفقا للمبادئ الثلاث المشار اليها أعلاه (القسم 2).

ومن ضمن القطاعات المؤهلة لتطبيق وتعزيز هذا النوع من الاقتصاد هو قطاع التشييد في دول المجلس. ويستخدم هذا القطاع، حاليا، وبشكل رئيسي، الطرق التقليدية في البناء، وما يترتب عليها من ضخامة الفاقد. وينتج القطاع، كمتوسط، حوالي (35.5%) من اجمالي المخالفات في مدن دول المجلس. ووفقا للمجموعة الإحصائية لإمارة أبو ظبي فأن قطاع التشييد يوّلد ما يقرب من (41.8%)

من اجمالي المخلفات غير الخطرة، يليه القطاع الصناعي التجاري 33.4%، ثم المخلفات البلدية 14.5%، ثم الزراعية 9.9%، ثم الأخرى 0.4% (Statistical Yearbook, 2018).

ولعل من أهم أساليب الاقتصاد الدائري هو استخدام " الطابعات الثلاثية الأبعاد" في مجال البناء والتشييد. ووفقا لهذا الاستخدام يستغرق الوقت اللازم للبناء حوالي (10%) من الوقت اللازم وفقا للطرق التقليدية. وتستهدف إمارة دبي، حسب ما جاء على لسان الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات، رئيس الوزراء، حاكم دبي، (الإمارات اليوم، 2016) بأن من المستهدف أن يتم استخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد في (25%) من مباني دبي عام 2030. على أن ترتفع هذه النسبة تدريجيا مع التطور التكنولوجي في قطاع التشييد، وزيادة الطلب، مع التوجه لتعزيز دور مراكز البحث والتطوير في هذا المجال.

وسوف تركز آلية الطباعة الثلاثية، في دبي، على ثلاث قطاعات، بحلول عام 2014: البناء والتشييد، والمنتجات الطبية، والمنتجات الاستهلاكية، بهدف تعزيز القدرات التنافسية مستقبلا. وضمن قطاع التشييد سيتم التركيز على منتجات الإضاءة، والقواعد والأساسيات، ومفاصل البناء، والمرافق والمنتزهات، ومباني الحالات الإنسانية، والمباني المتنقلة، والمعارض، والمخازن، والفلل السكنية.

وتشير التقديرات الخاصة بقيمة الإنشاءات المطبوعة بالأبعاد الثلاثية، في إمارة دبي، بأنها في حدود (3) مليار درهم عام 2025. على أن يتم الرفع التدريجي بنسب المباني المشيّدة بالطباعة الثلاثية بنحو (2%)، سنويا، بدء من العام الحالي، 2019.

أما في حالة المنتجات الطبية، فسيتم التركيز على إنتاج أطقم الأسنان، وطباعة العظام، والأعضاء الاصطناعية، والنماذج الطبية، وأجهزة السمع. على أن تصل قيمة حجم السوق لهذه المنتجات، في الإمارة، الى (1.7) مليار درهم، عام 2015.

في حين سيتم التركيز، في حالة المنتجات الاستهلاكية، بالإمارة، على إنتاج المنتجات المنزلية، والأزياء، والمجوهرات، وألعاب الأطفال. على أن يصل حجم السوق الى حوالي (2.8) مليار درهم عام 2025.

وبقدر تعلق الأمر بالإطار المؤسسي اللازم لتنفيذ هذه الأولويات، في مجال استخدام الطابعات ثلاثية الأبعاد، سيتم الاعتماد على كل من: بلدية دبي، وهيئة الصحة، وشركة دبي القابضة، وشراكة القطاع الخاص، بهدف توحيد الرؤية في هذا المجال. بالإضافة الى دور " مؤسسة دبي للمستقبل" في مجال تنظيم الجهود والتنسيق فيما بينها (علما بأن المؤسسة افتتحت العام الجاري، 2019، مركز الثورة الصناعية الرابعة، وهو المركز الخامس في العالم، موقع المؤسسة).

وتتكون استراتيجية دبي، في مجال تعزيز استخدام أساليب الطباعة الثلاثية الأبعاد، قطاعيا، على أربعة مراحل: المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس. وتتضمن إعداد الدراسات وبحوث متخصصة لصناعة الطابعات الثلاثية الأبعاد، مع اهتمام خاص بالمباني، والتشريعات اللازمة، والتأهيل المطلوب، وإعداد المطوّرين والمصنّعين.

المرحلة الثانية: مرحلة التأهيل، وتتضمن إعداد الكوادر اللازمة لصناعة طابعات المباني. كما تتضمن تثقيف المهندسين، وتجهيز المختبرات اللازمة للفحص والمقاييس، والأنظمة الالكترونية المستخدمة للترخيص والرقابة، والتنفيذ.

المرحلة الثالثة: مرحلة التنفيذ، وتتضمن إطلاق المشروع التجريبي الأول (بالتنسيق مع شركة دبي القابضة، ودعوة المطوّرين للعمل ضمن المشروعات التجريبية، واستقطاب القطاع الخاص للتحول لصالح استخدام الطابعات الثلاثية الأبعاد في البناء، ضمن حوافز معينة).

المرحلة الرابعة: تنظيم مؤتمر دولي عالمي للطباعة الثلاثية، والذي سيمارس دور المنصّة العالمية لعرض آخر المستجدات والأفكار المستقبلية. على أن يتضمن المؤتمر دعوة أهم اللاعبين والمهتمين في هذا المجال: مصمّمين، ومطوّرين، ومصنّعين، والمسؤولين عن الإطار المؤسسي والتشريعي.

5. بعض تحديات السياسات المرتبطة بالاقتصاد الدائري

عند تطبيق متطلبات وأشكال الاقتصاد لدائري، هناك العديد من النواحي المرتبطة بالسياسات. ولعل من أهم أشكال هذه السياسات هي تلك المرتبطة بالسياسة التجارية والمرتبطة، بدورها، ارتباطا وثيقا بالعديد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي بدء العمل بها منذ أول يناير 1995، وتشمل عضويتها أغلب البلدان العربية (13 بلد عربي، حتى يوليو 2019). حيث يوجد العديد من الاتفاقيات التي تستدعي

الموائمة مع تطبيقا ت الاقتصاد الدائري. كما أن السياسة المالية (أكثر السياسات ارتباطا وتأثيرا مباشرا في المستوى المعيشي في أغلب أن لم يكن جميع البلدان العربية) تتأثر بالعديد من متطلبات الاقتصاد الدائري. لذا سيتم التطرق، ادناه، الى هذين النوعين من السياسات للارتباط الوثيق والمباشر بالاقتصاد المذكور.

1.5 السياسة التجارية، والاقتصاد الدائري

يترجم، مع بعض الاستثناءات، مبدأ عدم التمييز، في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بمنع الحمائية من قبل الدول الأعضاء، حيث لا يمكن للضرائب أو الإجراءات ان تميّز بين المنتجات المستوردة، والمنتجات المنظرة المنتجة محليا، أو بين الواردات من مختلف الدول الأعضاء بالمنظمة. الاّ أن هناك استثناءات تسمح للبلد العضو بفرض قيود تجارية من طرف واحد، وفي ظل ظروف معينة (مثلا، لحماية البشر، او الثروة الحيوانية او النباتية، أو لاعتبارات صحية، او الإجراءات الاستثنائية المرتبطة بالمحافظة على الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ، كما ورد في:"g" and "xx"b GATT, Articles). وتساهم عدة عوامل في بيان المقصود بالسلع المناظرة او المتشابهة (بين المنتجة محليا والمستوردة)، منها: خصائص ونوعية المنتج، والاستخدام النهائي للمنتج، والأذواق والعادات الاستهلاكية، والتصنيف الجمركي للمنتجات.

وبناء على ذلك، فأن المنتجات المناظرة ماديا، والاستخدام النهائي، قد يكون لها تأثير بيئي مختلف في مرحلة الإنتاج. على سبيل المثال، فأن علب الألمنيوم المصنوعة من مواد معاد تدويرها تختلف عن تلك المصنوعة من خام الألمنيوم غير المعاد تدويره. وبالتالي يكون موضوعا لسياسة تجارية مختلفة (من حيث فئة التعريفة الجمركية المفروضة، او رسوم الواردات والتصدير).

ومن الاتفاقيات التجارية، ذات العلاقة، والمنبثقة من منظمة التجارة العالمي، هي " اتفاقية القيود الفنية المرتبطة بالتجارة Agreement on Technical Barriers to Trade, TBT "، والتي تهتم بالإجراءات المنظمة لاستخدام المقاييس في التجارة الدولية. ووفقا لهذه الاتفاقية فأن القيود الفنية يجب أن لا تصاغ بطريقة تمثل قيدا على التجارة، وغير ضروري لتحقيق "أهداف مشروعة" (TBT, Article 2). وعليه، فأن حماية صحة البشر وأمانهم، وكذلك حماية الثروة الحيوانية، والنباتية، والبيئة، يعتبر هدفا مشروعا.

2.5. السياسة المالية والاقتصاد الدائري

لعل من أوضح التجارب في مجال دمج هذه السياسة، المالية، بالتطورات الحديثة للتحول من الاقتصاد الخطي الى الدائري هي تلك المسماة " الميزانية الخضراء" للاتحاد الأوربي. وفي ظل هذه الميزانية تقوم السياسة المالية بإدخال عدد من الحوافز للتعامل مع عدد من متطلبات الاقتصاد الدائري، والتي تخدم، أيضا، تطبيق عدد من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، التي سيتم التطرق اليها لاحقا. واعتمادا على تجربة فلندا، هناك العديد من أدوات السياسة المالية لتحقيق هذا التعامل (European Parliament, 2018).

ومن هذه الأدوات التوجه نحو تقليل الضرائب المرتبطة بالعمل (مثل تقليل الضرائب على دخول الأفراد، وتقليل المساهمة في صناديق التقاعد)، وتعويض الحصيلة من تلك المرتبطة بالطاقة، والمخلفات. حيث بلغ الخفض في ضرائب العمل، عام 2018، حوالي (300) مليون يورو. ومن الأدوات الأخرى المستخدمة تقليل استخدام الموارد الطبيعية البكر منه خلال الضرائب على هذه الموارد، وتسعير انبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون، وتسعير المواد المضرة، وحوافز للاستثمار في التكنولوجيات ذات المكونات الكاربونية المنخفضة.

ومن الأمثلة الأخرى، لأدوات السياسة المالية المرتبطة بالاقتصاد الدائري، هي المستمدة من المملكة المتحدة. حيث أن فرض ضريبة على مكبّ النفايات، الخاصة بقطاع التشييد ومخلفات البناء وإزالة المباني، قد ساهمت في خفض الاستهلاك الإجمالي بين عامي 1995 و2010. كما أن هذه الأدوات تتضمن خفض ضرائب القيمة المضافة على سلع وخدمات معينة (مثل السلع التي يتم التبع بها، والملابس المعاد استخدامها، وخدمات التصليح)، والضرائب والرسوم على منتجات معينة (مثل مخلفات الأجهزة الكهربائية، والبطاريات، والاكياس البلاستيكية) (UNEP, 2016).

6. الاقتصاد الدائري وأهداف التنمية المستدامة

تستهدف أهداف التنمية المستدامة، ضمن أهداف أخرى، المعلنة نهاية عام 2015، لتنفذ خلال الفترة 2016 – 2030، (وكذلك اتفاقية باريس، الموقعة عام 2016، والمهتمة أساسا في بترجمة تصورات الأمم المتحدة الخاصة بالتغير المناخي، وتخفيف آثار الانبعاثات الضارة) الحدّ من الفقر، وتكيّف النمو،

ومعالجة سوء توزيع الدخل، والمحافظة على الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد، وحماية التنوع الحيوي، خدمة للاستدامة. ولعل من أهم المحاور التي تعمل في ظلها هذه الأهداف هي حقلي: الإنتاج، والاستهلاك وهما، كما أشرنا سابقا، محل اهتمام، بالإضافة للتوزيع، الاقتصاد الدائري). فعلى سبيل المثال يهتم الهدف (12) من أهداف التنمية المستدامة " بمسؤولية التعامل مع أنماط الإنتاج، والاستهلاك.

ووفقا لبعض المسوحات حول علاقة أهداف التنمية المستدامة، والاقتصاد الدائري (Schroeder el al., 2018) تمّ تصنيف خمسة علاقات: (أ) علاقة قوية جدا، (ب) مساهمة غير مباشرة (من خلال أهداف أخرى للتنمية)، (ج) تطور في تحقيق الهدف في مجال أخذ ممارسات الاقتصاد الدائري بنظر الاعتبار، (د) ضعيف ولا يوجد ارتباط، (هـ) فرصة متاحة لتعزيز التأثير. علما بأن المسح شمل (169) هدف فرعي (ضمن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر). ويلخص الجدول (8) نتائج هذه العلاقات بين أهداف التنمية المستدامة، والاقتصاد الدائري.

جدول (8): أهداف التنمية المستدامة (169 هدف فرعي مشمول بالمسح)

وممارسات الاقتصاد الدائري

الهدف	علاقة مباشرة	مساهمة غير مباشرة	تحقيق الهدف سيساهم في الاقتصاد الدائري	ضعيف وبدون ارتباط	إمكانيات تعاون لتعزيز الاقتصاد الدائري
الهدف 1: القضاء على الفقر	0	4	1	1	1
الهدف 2: القضاء التام على الجوع	1	3	3	0	1
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	1	0	0	11	1
الهدف 4: التعليم الجيد	0	0	5	3	2
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	0	0	2	6	1
الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة	4	1	0	0	3
الهدف 7: طاقة نظيفة بأسعار معقولة	3	1	0	0	1
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	2	3	4	1	2
الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	2	0	6	0	0
الهدف 10: الحدّ من عدم المساواة	0	1	4	4	1
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	1	3	3	2	1
الهدف 12: الإنتاج والاستهلاك المسؤولان	3	5	2	0	1

الهدف	علاقة مباشرة	مساهمة غير مباشرة	تحقيق الهدف سيساهم في الاقتصاد الدائري	ضعيف وبدون ارتباط	إمكانيات تعاون لتعزيز الاقتصاد الدائري
الهدف 13: العمل المناخي	0	1	3	0	1
الهدف 14: الحياة تحت الماء	1	2	3	1	3
الهدف 15: الحياة في البرّ	3	3	1	1	4
الهدف 16: السلام العادل والمؤسسات القوية	0	1	6	5	0
الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	0	0	9	0	10
المجموع	169				

المصدر: Schroeder et al., 2018

وفي حالة الهدف السادس، مثلا، أي "المياه النظيفة والنظافة الصحية" فأن الاستخدام الأكثر فعّالية للمياه يقلل من الاستهلاك والفاقد. كما أن إعادة التدوير الفعّال والآمن، وإعادة استخدام المياه، سيقلل، أيضا، من الفاقد، ويوفر منافذ أفضل لاستخدام المياه للأغراض الصناعية بشكل دائري. كما أن مبادرات الاقتصاد الدائري يمكن أن تساهم في تخفيض النفايات الخطيرة في الموارد المائية، وبالتالي تخفّض من المخاطر المحتملة على السكان والأنظمة الحيوية.

أما الهدف السابع "طاقة نظيفة بأسعار معقولة" فأن عمل الاقتصاد الدائري لديه من الآليات التي تحدّ من سوء استخدام الطاقة في استخراج المواد الأولية، وتصنيع المواد الخام. ويمكن لمبادرات الطاقة المتجددة (بما فيها مبادرة خفض نسبة الفاقد أثناء توليد الطاقة. وهي مبادرة تقوم على مبدأ توليد الطاقة من خلال حرق المخلفات، IEA, 2015). كما أن إطالة عمر البطاريات، وإعادة استخدامها يمكن أن يقلل من تكلفة الشبكات الداعمة لكهربة الريف.

وعند التطرق للهدف الثامن "العمل اللائق والنمو الاقتصادي" فأن الاقتصاد الدائري يجلب المزيد من فرص العمل ويوسّع من منافذ الدخول لأسواق العمل من خلال، على سبيل المثل، العمل بإدارة المخلفات، وإعادة التصنيع، والخدمات الجديدة المرافقة لعمل هذا الاقتصاد. بالإضافة أن الاقتصاد الدائري سيوسّع الشبكة الجغرافية للأنشطة، وبالتالي يعزز من سلسلة القيمة. الأمر الذي سيساعد البلدان النامية في تحسين وضعها الاقتصادي، من خلال اندماجها ضمن هذه السلسلة الجغرافية.

وفي حالة الهدف الثاني عشر "الاستهلاك والإنتاج المسؤولان" فأن ممارسات الاقتصاد الكلي، وما يرتبط بذلك من ابتكارات حالية ومستقبلية، ستساعد كثيرا في استخدام أكثر استدامة للموارد، لا سيما مصادر الطاقة والمياه. كما أن مبادرات الحدّ من الأدنى من الفاقد خلال توليد الطاقة يمكنها أن تقلل من إهدار الأغذية (حيث أن إعادة الاستخدام من قبل الاقتصاد الدائري يعزز من كفاءة المورد ويقلل من تلوث الجو والمياه والتربة دورة حياة المنتج).

وأخيرا، فأن الهدف الخامس عشر "الحياة على البرّ"، فأن الزراعة العضوية، والزراعة المتجددة، يمكنهما أن يساهما في تقليل الأسمدة، والأراضي، المستخدمة، وبنفس الوقت المساهمة في تحسن النظام الحيوي وصحة التربة. كما أن إدارة المياه بشكل دائري يمكن أن تساعد في استعادة الأنظمة الحيوية في المناطق القاحلة، والمتأثرة بالتغيرات المناخية. بالإضافة الى أن الوسائل الدائرية في الإنتاج ستحدّ من الطلب على التغير في استخدام الأراضي.

ولو أخذنا الأهداف الفرعية للهدف التاسع " الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية" لتعزيز النفاذ للخدمات المالية، فأن ذلك يعزز مشاركة الأنشطة الصغيرة في الجهود الابتكارية، وسلاسل القيمة. في حين أن الاستثمار في التكنولوجيات المحلية بالبلدان النامية (الهدف الفرعي "ب") يمكن أن يساهم في ظهور برامج رقمية لممارسات الاقتصاد الدائري، مثل المشاركة في الأصول. ويوضح الشكل (4) التداخل بين أهداف التنمية المستدامة في أطار ممارسات الاقتصاد الدائري.

الشكل (4): العلاقات بين أهداف التنمية المستدامة، في أطار ممارسات الاقتصاد الدائري

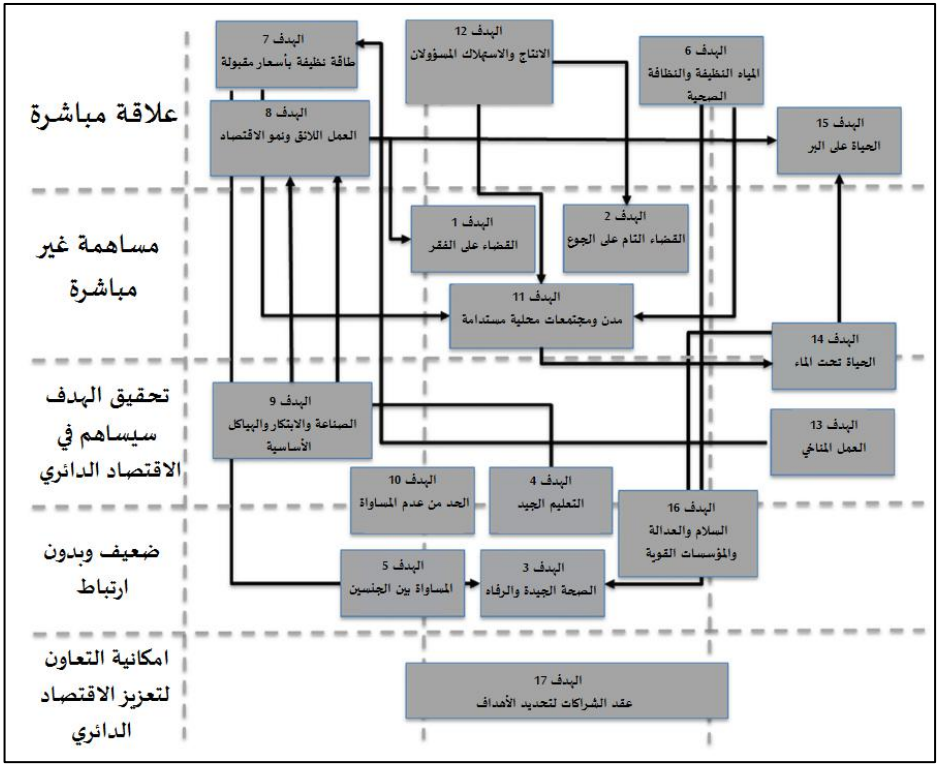

المصدر : (Ibid.)

7. دمج النشاط غير الرسمي بالاقتصاد الدائري

بالإضافة الى تحديات السياسات الأخرى، في البلدان النامية، يعتبر دمج هذا النوع من الأنشطة في الاقتصاد الدائري، أمرا يفرض عدد من التحديات، والفرص أيضا بطبيعة الحال، خاصة في مجال إيجاد المزيد من فرص العمل. ويساهم النشاط غير الرسمي، في الهند مثلا، في جمع حوالي (80%) من المخلفات. ويقوم العاملون، بالإضافة الى مهمة الجمع، بالتصنيف، والمعالجة، والإتجار، وإعادة التدوير، والتصليح، أيضا. آخذين بنظر الاعتبار بأن جامعي المخلفات، في البلدان النامية، يتصفون بانخفاض التكلفة، وكذلك بانخفاض كثافة استخدام الطاقة. كما أنهم يعتبرون أكثر كفاءة في جمع

المخلفات من القطاع العائلي، قياسا بالأنشطة الرسمية (Kasinja and Tilley, 2018; Navarrete and Hernandez, 2018).

لذا فأنه من الحكمة التعامل مع القطاع غير الرسمي، في مجال جامعي المخلفات. فمن ناحية يحتاج الامر الى تدريب للاحتفاظ بدور القطاع كمستوعب للعمالة، كما أنه، من ناحية أخرى، يمكن دمج هذا القطاع بالقطاع الرسمي، من خلال شموله بالقاعدة الضريبية (شمول النشاط، وليس العاملين). الأمر الذي سيقلل من تكلفة تأجير خدمات هؤلاء الجامعين للمخلفات، من ناحية، ويرفع التكاليف المرتبطة باستخراج الموارد الطبيعية وتكاثر المخلفات.

8. دمج آليات عمل الاقتصاد الدائري بتحليل جدول المدخلات – المخرجات

يشير الاقتصاد الدائري، كما ورد أعلاه، الى الدائرة المغلقة للمواد، وليس المفتوحة، كما هو الحال مع الاقتصاد الخطي. بمعنى آخر، فأن استخدام الموارد، للاقتصاد الأول، يحترم دورة الموارد الطبيعية ويعظّم استخدامها الى أقصى درجة. وهذا يتسق مع دائرة الإنتاج Production Cycle، وعمليات إعادة الإنتاج Re–Production (والتي تجد تطبيقاتها في جدول المدخلات – المخرجات).

وضمن آلية عمل الاقتصاد الكلية هناك اختلافات بين الاقتصاد الدائري، والاقتصاد الخطي التقليدي. وتتجسد هذه الاختلافات في السلاسل الصناعية Industrial Chains. وتنعكس هذه الاختلافات على درجة التصنيف القطاعي لكل من النوعين من الاقتصاد. ومن ثم تنعكس على التصنيف القطاعي لجدول المدخلات – المخرجات، والذي يعكس، بدوره، عمل كل نوع من أنواع هذين الاقتصادين.

واعتمادا على آلية عمل الاقتصاد الدائري، المشار اليها أعلاه، من حيث إعادة التدوير، واستهلاك، وتصليح، وتأجير (الشراكة في استخدام الموارد)، بالإضافة الى الدور التقليدي للمدخلات الوسيطة المنتجة والمستخدمة ضمن مصفوفة المعاملات Transactions، فأن هذا الجدول يجب أن يستوعب، في أعمدته وصفوفه، عمل الاقتصاد الدائري. وذلك حتى يكون أداة فنية مهمة لقياس دور كل مكون من مكونات هذا النوع من الاقتصاد أثناء (دائرية) الإنتاج والاقتصاد، وبالشكل الذي يحافظ على البيئة، ويضمن استخدام أفضل مخرجات الثورة الصناعية الحديثة في إعادة الاستخدام والتدوير أساسا. وبالشكل الذي يحافظ، الى أقصى حدّ، على الموارد الطبيعية، بدلا من استخدامها لمرة واحدة فقط، كما هو الحال في الاقتصاد الخطي (أنظر الشكل 1). وهو الأمر الذي سيساهم في التجسيد المباشر للعديد

من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة السبعة عشر، والمستهدف تطبيقها خلال الفترة 2016 – 2030 (أنظر القسم 9).

وبناء على ذلك فأن القطاعات التالية المطلوب دمجها بجدول المدخلات – المخرجات، والتي تعكس عمل الاقتصاد الدائري (انظر في توضيح المفاهيم النافذة 1):

أ. قطاعات المنتجات

ب. القطاعات المستهلكة للمورد

ج. قطاعات إعادة الاستخدام

د. قطاعات إعادة التدوير

هـ. قطاعات التصليح:

- تصليح بهدف إعادة الاستخدام
- تصليح بهدف إعادة التدوير
- غير قابل للتصليح، ويحول الى" السكراب"

9. الاختلافات بين الجدول التقليدي والدائري

يمكن تلخيص الاختلافات بين النوعين من الجداول في ثلاث اختلافات:

(أ) لا يمكن إهمال " السكراب" الناتج عن القطاعات الاستهلاكية في الجداول الدائرية للمدخلات المخرجات. علما بأن هذا النوع من السكراب مشمول في "الطلب النهائي"، و "المدخلات الأولية" في ظل الجداول التقليدية. أما في الجداول الدائرية، فأنها مشمولة ضمن المربع الأول للجدول، وتعتبر ضمن "المدخلات الوسيطة".

(ب) وفقا للجدول الدائري، يمكن تحديد منتجات القطاعات الإنتاجية، واستهلاك القطاعات الاستهلاكية، من خلال تصنيف القطاعات الإنتاجية، وقطاعات إعادة الاستخدام، وقطاعات إعادة التدوير. ومن خلال هذا التصنيف يمكننا معرفة ما يستخدم من موارد أو منتجات دائرية في كل قطاع.

أما في الجدول التقليدي، يمكننا أن نتعرف، فقط، على " إجمالي" المورد المتضمنة خليط من الموارد الطبيعية والموارد الدائرية.

(ج) وفقا للجدول التقليدي، يتم حساب " المخلفات" غير القابلة لإعادة الاستخدام، ولإعادة التدوير، ضمن عملية الإنتاج. أما في الجدول الدائري، فهناك معالجة خاصة، ومن خلال قطاعات محددة، لهذه المخلفات. وبناء عليه، لا يتم فقط حساب مخلفات إجمالي الاقتصاد، بل حساب المخلفات الممكن تحويلها الى الموارد الدائرية.

وبناء على ما ورد أعلاه يوضح الجدول (9) الهيكل العام لجدول المدخلات المخرجات، والمستمد من (Yifang, L., T. Renchen and X. Tian, 2007) والذي يتضمن خصائص الاقتصاد الدائري. وكما يلاحظ فان هناك سبعة صفوف / أعمدة، ضمن مصفوفة المعاملات، المنطقة المظللة بالجدول، تعكس ستة من هذه الصفوف/ الأعمدة (2 – 7) طبيعة معاملات الاقتصاد الدائري، في حين يعكس الصف/ العمود الأول المعاملات الواردة بالجدول التقليدي، أي المعاملات الوسيطة بين القطاعات الإنتاجية. وقد تم وضع "قطاع المخلفات Waste" في آخر صف / عمود، وذلك لعدم المشاركة في العلاقات الدائرية.

أما قوة العمل، والتي تحتل مكانها في المربع الثالث، وفقا لهيكل الجدول التقليدي، فقد تمّ وضعها ضمن مصفوفة المعاملات المربع الأول، وذلك لتقابل القطاع الاستهلاكي، في نفس المنطقة. علما بأن قطاع الاستهلاك قد تمّ استبعاده من مكونات الطلب النهائي. وذلك حتى نضمن تحقق "دائرية" العلاقات، بقدر تعلق الأمر بالاستهلاك (انظر الشكل 1 أعلاه). علما بأن الاستهلاك يمثل المصدر الرئيسي لل "سكراب". وهو الأمر الذي يستدعي وضع الاستهلاك بالمربع الأول، المظلل، حتى يمكن إدخال القابل من السكراب لإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير ضمن دائرية الاقتصاد.

هناك علاقة بين القطاعات التي تستصلح Reclaim Sector، وقطاعات الفاقد أو Waste Sectors. وتتجسد هذه العلاقة في أن كمية السكراب أو المخلفات المستصلحة Reclaimed من قبل كل قطاع تساوي كمية الفاقد Waste مطروحة من كمية المخلفات الغير قابلة للاستخدام في كل قطاع.

ونظراً لافتقار الأجهزة الإحصائية العربية للعديد من الإحصاءات اللازمة لبناء الجدول أعلاه (خاصة على مستوى البيانات القطاعية المرتبطة بالمواد المعاد استخدمها، وتلك المعاد تدويرها)، فإن هناك حاجة للبدء، مبكراً، في استخدام الأدلّة ذات العلاقة، وتجميع البيانات بعد تفعيل دور الاقتصاد الدائري عملياً.

10. الخلاصة لأغراض السياسات

أوضح ما ورد أعلاه الاتجاه المتزايد، خاصة في الاتحاد الأوربي، في الابتعاد عن الاقتصاد الخطي (حيث تتركز حوالي 61% من المبادرات المرتبطة بالاقتصاد الدائري). وما يترتب على ذلك من تغيّر هيكلي في التكاليف في أغلب الأنشطة، خاصة المرتبطة بإعادة التدوير، وإعادة الاستخدام، والتشييد، والخدمات ذات العلاقة بالاقتصاد الدائري. وأوضح ما ورد أعلاه، أيضا، توزيع هذه التغيرات الهيكلية على شكل طلب وسيط القطاعات الزراعية، والتشييد، وصناعة السيارات، والمخلفات، والإلكترونيات. وتأثير ذلك على الناتج، والعمالة، والصادرات، والواردات، والاستثمار، ومعل التضخم، وأخرى.

وفي ظل هذا التحول الاقتصادي الهائل، والمستمد من تطورات الثورة الصناعية الرابعة أساسا، لازالت البلدان العربية في منآى عن هذا التحول، باستثناء حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة في مجال التشييد، والمنتجات الطبية، والمنتجات الاستهلاكية. وهو الأمر الذي سيعزز المصاعب التنافسية في الأسواق الخارجية أمام أغلب هذه البلدان، ويجعل من تبني سياسة تشجيع الصادرات (أحد شروط مؤسسات التمويل الدولية في مجال الإصلاح الاقتصادي) أمرا قد لا يكون يسيرا.

وعليه، فأن هناك عددا من الاستنتاجات، المرتبطة بمجال السياسات، من الضروري أن تكون محل اهتمام بهدف المساعدة، ولو نسبيا في ظل الظروف الحالية، للتعامل مع نتائج الاقتصاد الدائري. ومن ضمن هذه الاستنتاجات ما يلي:

(أ) إن العمل بالاقتصاد الدائري يتطلب أهمية إعادة النظر بمخرجات النظم الإحصائية الاقتصادية. بحيث تشمل المتغيرات الواردة بالجدول (9). وذلك لضمان تقديرات أكثر شمولا للطلب الوسيط، وانعكاس ذلك على تقديرات الإنتاج، والناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة الى اعداد الأدلّة الخاصة بالمخلفات (مثل الدليل المستخدم في المكتب الإحصائي للاتحاد الأوربي، Eurostat, 2013)

(ب) في مجال السياسة التجارية، وفقا لبعض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فأن هناك استثناءات من فرض التعريفة الجمركية على بعض السلع محل اهتمام الاقتصاد الدائري. وللاستفادة من هذه الاستثناءات من المهم فرز هذه السلع بحيث يكون تصنيف هذه السلع واضحا من انه يرتبط بالموارد الطبيعية القابلة للنفاد، مثلا. وكذلك تصنيف السلع المعاد تدويرها عن تلك غير المعاد تدويرها، كمثال آخر. وذلك للاستفادة من المادة "g" and "xx"b الواردة في اتفاقية "جات". ونفس الاستفادة تسري على ما ورد في اتفاقية " القيود الفنية المرتبطة في التجارة"، المادة 2، والخاصة بأهداف حماية صحة البشر، والبيئة، باعتبارهم أهداف مشروعة (تتسق مع أهداف الاقتصاد الدائري).

(ج) في مجال السياسة المالية، يعتبر تفعيل وتعزيز العمل ب " الميزانية الخضراء"، وفقا لتجربة الاتحاد الأوربي لا سيما فلندا، خطوة نحو دمج متطلبات الاقتصاد الدائري ضمن السياسة المالية. وما تتضمنه هذه الميزانية من اتجاه لتقليل الضرائب المرتبطة بالعمل، وزيادة الضرائب المرتبطة بالطاقة، والمخلفات، والمكبّات، والنفايات، ومخلفات البناء، وتقليل ضريبة القيمة المضافة على الأنشطة المرتبطة بالملابس المعاد استخدامها، وخدمات التصليح، ومخلفات الأجهزة الكهربائية، والبطاريات، والأكياس البلاستيكية. كما انه من الأهمية شمول (نشاط)، وليس (العاملين) في الأنشطة الصغيرة الخاصة بجمع المخلفات، باعتبارها أحد الأنشطة كثيفة العمل المرتبطة بالاقتصاد الدائري.

(د) أشار جدول (3) الى وضع استخدام المدخلات الوسيطة في ظل سيناريوهين (طموح ومعتدل). ويعتبر الإنتاج والاستهلاك الزراعي، بطبيعته من الحيوية والتغذية، دائريا. حيث يتم تدوير العناصر الغذائية والكاربونية، المستهلكة من البشر والحيوانات مرة أخرى الى السلسلة الغذائية كنباتات. ألاّ أن الاستخدام الزراعي المكثّف قد أخلّ بالتوازن الطبيعي بين الاستخراج والترسب الغذائي. وكنتيجة لذلك تعتبر سلسة القيمة الزراعية، حاليا، ذات طبيعة خطية، وليس خطية. وذلك لتراكم المخلفات. فعلى سبيل المثال، يستخدم القطاع الزراعي، وفقا لبعض الأقاليم الاقتصادية بالعالم، حوالي (17) مليون طن سنويا من العناصر الغذائية، المستمدة من الأسمدة، وإعادة تدوير خمس هذه الكمية، فقط، للتربة، بعد الإنتاج والاستهلاك (EU et al, 2018). ويساهم هذا الفاقد الضخم في نفاد الموارد المحدودة مثل الفوسفور. بالإضافة الى التسبب في انبعاثات بيئية ضارة مثل اكسيد النيتروز Nitrous Oxide، وأكسيد النيتروجين Nitric Oxide.

ولمعالجة هذا الوضع، وللحدّ من المبالغة في استهلاك الأسمدة، في مجال السياسة الزراعية المرتبطة بالاقتصاد الدائري، يقترح (i) ان يتم انتاج الأسمدة من خلال معالجة الأسمدة العضوية، والروث، والرواسب الطينية للمجاري. (ii) التحول للاستخدام الزراعي الأمثل نحو استهلاك الزيوت والبروتينات النباتية بدلا من منتجات اللحوم والألبان. (iii) الاستخدام الأمثل للمخلفات الزراعية من خلال تحويل المخلفات العضوية والمواد الغذائية الى أغذية حيوانية، ومن خلال إنتاج الغاز الحيوي Biogas من الروث.

(هـ) أما في مجال التشييد، الجدول (3)، فأن الفاقد المقدّر من مواد البناء يتراوح بين (10–15%)، مع ارتفاع نسبة المكاتب غير المستخدمة خلال العمل، ولتصل الى (60%) في بعض الحالات (Ellen MacArthur Foundation, 2015). وانعكاس ذلك على الطاقة المحتمل توفيرها. ولغرض التعامل مع هذه الأنواع من الفاقد، فهناك (i) إمكانية إعادة الاستخدام، وإعادة تدوير مخلفات الهدم، والتي تعتبر فعّالة، حاليا، في الدول المستخدمة للاقتصاد الدائري، حيث تصل نسبة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام الى حوالي (50%)، عام 2011، والتي يؤمل أن تصل الى (70%) عام 2020 (Bio Intelligence Service, 2011). وهذا البديل، في مجال السياسة الخاصة بقطاع التشييد، يعتبر مؤثرا بالفعل في الوقت الجاري. ويترتب عليه، كما هو الاتجاه حاليا، زيادة الطلب على مواد التشييد المعاد استخدامها وتدويرها، وانخفاض الطلب على مواد التشييد الجديدة. (ii) أشار (MacArthur Foundation, Op cit) الى أن الاستخدام المكثّف للمباني، من خلال المشاركة Sharing، والاستخدام الاكثر كفاءة للمساحة المتوفرة الفارغة، يعتبر خيارا رشيدا ضمن عمل الاقتصاد الدائري. وكما أشار هذا المصدر، أيضا، فأن مساحة المكاتب الاوربية تعادل حوالي (1.4) متر مربع. وأن العمل عن بعد Tele–Working، والمشاركة يمكن أن يعالج قضية الاستخدام غير الكامل Underutilization للمباني. (iii) يتضمن تصميم وحدات المباني Modular Design: الإنتاج الصناعي، والانتاج المسبق الصنع Prefabrication، والطباعة ثلاثية الأبعاد. وأن هذا التوجه نحو تصميم الوحدات في تصاعد مستمر. وهناك حوالي (20%) من المباني يتم بناؤها حاليا وفقا لهذا النوع من التصميم، وقد تصل هذه النسبة الى (30%) من المباني الجديدة، العام القادم، 2020، والى (50%) عام 2030، والى (80%) عام 2050. وأن هذا التوجه يمكن أن يخفّض تكاليف التشييد بحوالي (10–30%) لكل متر مربع (Ibid).

(و) وكمثال آخر، في مجال تطبيقات السياسة، أشار الجدول (3)، أيضا، الى حالة قطاع المخلفات. ويختلف هذا القطاع عن بقية القطاعات في الاقتصاد لكونه يعتمد على التعامل مع مخلفات كافة القطاعات الأخرى. ويتضمن قطاع المخلفات ثلاث قطاعات فرعية: التجميع Collection، والمعالجة والتخلص من Treatment and Disposal، واسترداد وفرز المواد Material Recovery and Sorting. ويعتبر هذا القطاع واحدا من أهم القطاعات المرتبطة بعمل الاقتصاد الدائري. وذلك من حيث دوره في المساعدة منع، أو الحدّ من، خسارة الموارد الطبيعية، وكذلك دوره في توفير فرص عمل جديدة (انظر الجدول 6). وفي مجال السياسات، فأن قطاع المخلفات يمكن أن يساهم بشكل فعّال في الاقتصاد الدائري من خلال: (i) خفض كمية المخلفات المردومة Landfilled، والمحروقة من دون استرداد للطاقة، و (ii) رفع معدلات إعادة التدوير، وكذلك رفع معدلات نوعية إعادة التدوير. وتترتب على هاتين السياستين عدة نتائج على مستوى الإنتاج والعمالة. علما بأن " إدارة المخلفات" تتصف بانخفاض الطلب على العمالة، في حين يتصف إعادة التدوير بكثافة الطلب على العمالة، بسبب التجميع، والفرز، والمعالجة، وإعادة البيع. لذا فأن تفعيل إعادة التدوير من شأنه ان يساهم إيجابا برفع الإنتاج، والعمالة.

ملحق

جدول (9): هيكل جدول المدخلات – المخرجات المتضمن معاملات الاقتصاد الدائري

			الطلب الوسيط							الطلب النهائي	مجموع الانتاج
								تصليح السكراب			
			المنتجات	الاستهلاك	اعادة استخدام السكراب	اعادة تدوير السكراب	السكراب غير المستخدم	اعادة استخدام	اعادة تدوير		
			$1,\ldots,n$	1	$1,\ldots,k$	$1,\ldots,l$	$1,\ldots,m$	$1,\ldots,k$	$k+1,\ldots,m$		
المدخلات الوسيطة	المنتجات	$1 \vdots n$	x_{ij}^{pp}	x_i^{pc}	x_{ij}^{pu}	x_{ij}^{pl}	x_{ij}^{pd}	$x_{ij}^{pr_u}$	$x_{ij}^{pr_\eta}$	Y_i^p	X_i^p
	الاستهلاك	1	x_j^{cp}	0	x_j^{cu}	x_j^{cl}	x_j^{cd}	$x_j^{cr_u}$	$x_j^{cr_\eta}$	Y^c	X^c
	اعادة استخدام السكراب	$1 \vdots k$	x_{ij}^{up}	x_i^{uc}	x_{ij}^{uu}	x_{ij}^{ul}	x_{ij}^{ud}	$x_{ij}^{ur_u}$	$x_{ij}^{ur_\eta}$	Y_i^u	X_i^u
	اعادة تدوير السكراب	$1 \vdots l$	x_{ij}^{lp}	x_i^{lc}	x_{ij}^{lu}	x_{ij}^{ll}	x_{ij}^{ld}	$x_{ij}^{lr_u}$	$x_{ij}^{lr_\eta}$	Y_i^l	X_i^l
	السكراب غير المستخدم	$1 \vdots m$	s_{ij}^p	s_i^c	s_{ij}^u	s_{ij}^l	s_{ij}^d	$s_{ij}^{r_u}$	$s_{ij}^{r_\eta}$	Y_i^s	S_i
	تصليح السكراب: اعادة استخدام	$1 \vdots k$	0	0	x_{ij}^{ru}	0	0	0	0	$Y_i^{r_u}$	$X_i^{r_u}$
	تصليح السكراب: اعادة تدوير	$k+1 \vdots m$	0	0	0	x_{ij}^{rl}	0	0	0	$Y_i^{r_\eta}$	$X_i^{r_\eta}$
المدخلات الاولية			V_j^p	V^c	V_j^l	V_j^l	V_j^l	V_j^u	V_j^r		
مجموع المدخلات			X_j^p	X^c	X_j^u	X_j^l	X_j^l	$X_j^{r_u}$	$X_j^{r_\eta}$		
ابعاثات المخلفات		$1 \vdots m$	w_{ij}^p	w_i^c	w_{ij}^u	w_{ij}^l	w_{ij}^d	$w_{ij}^{r_u}$	$w_{ij}^{r_\eta}$	Y_i^w	W_i

وبالإشارة إلى الجدول أعلاه فإن:

x_i^{pc} = استهلاك القطاع (i) من منتجات القطاع (i).

x_i^{uc} = استهلاك القطاع (i) من المورد المعاد استخدامه.

x_i^{lc} = استهلاك القطاع (i) من المورد المعاد تدويره.

S_i^c = السكراب أو المخلفات المؤجرة من القطاع الاستهلاكي (i).

x_j^{cp} = المدفوعات لقاء العمل المستخدم من القطاع (j).

x_j^{cu} = المدفوعات لقاء العمل المستخدم لإعادة استخدام المخلفات. ونفس الشيء بالنسبة لـ: $\left(x_j^{cl}\right)$ و$\left(x_j^{cd}\right)$ و $\left(x_j^{cr_u}\right)$ و $\left(x_j^{cr_l}\right)$.

W_i^c = كل نوعية من الانبعاثات من القطاع الاستهلاكي (i).

Y^c= المدفوعات لقاء العمل المستخدم من قبل الطلب النهائي.

X^c= إجمالي مدفوعات العمل.

V^c= مدخلات القيمة المضافة للقطاع الاستهلاكي.

ويمكن أن تتضح صورة الاقتصاد الدائري من خلال النظر لعمل قطاع: إعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، والتأجير أو المشاركة. وعند أخذ قطاع إعادة الاستخدام، كمثال، يلاحظ أن:

x_{ij}^{up} = وتمثل استهلاك المورد المعاد استخدامه من قبل القطاع (j) والمُنتج من القطاع (i).

x_i^{uc} = مشار إليه أعلاه.

x_{ij}^{uu} = استهلاك قطاع إعادة الاستخدام (i)، والمُنتج من القطاع (j).

x_{ij}^{ul} = استهلاك المورد المُنتج من قطاع إعادة الاستخدام (i)، والمستخدم من قطاع إعادة التدوير (j).

x_{ij}^{ud} = استهلاك المورد المُنتج من قطاع إعادة الاستخدام (i)، والمستخدم من قطاع التأجير (j).

$x_{ij}^{ur_u}$ = استهلاك المورد المُنتج من قطاع إعادة الاستخدام (i)، والمستخدم من قطاع التأجير (j).

$x_{ij}^{ur_l}$ = استهلاك المورد المُنتج من قطاع إعادة الاستخدام (i)، والمستخدم من قطاع التصليح(j).

Y_i^u = استهلاك المورد (i) من قبل الطلب النهائي.

X_i^u = إجمالي الموارد المعاد استخدامها المنتجة من قبل كافة قطاعات إعادة الاستخدام.

المراجع العربية

الكواز، أحمد (مؤلف)، 2013، تقرير التنمية الاقتصادية العربية: نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط – الكويت.

بيجاني، مروان، 2019، مقابلة، شركة ستراتيجي آند، الشرق الأوسط.

موقع بنك الكويت المركزي: www.cbk.gov.kw

المراجع الانجليزية

Agreement on Technical Barriers to Trade (TBT), https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/17-tbt.pdf.

CE 100 Website: https://<www-ellenmacarthurfoundation/our-work/ce100.

Center of Expertise on Resources, 2016, The Circular Economy and Developing Countries, The Hague, The Netherlands.

Central Pollution Control Board, E-Waste Rule 2016: https://www.cpcb.nic.in/e-waste-rules.

Chatham House, 2019, An Inclusive Circular Economy: Priorities for Developing Countries, UK, May.

Circular Economy Club: https://www.circulareconomyclub.com.

Dubai Future Foundation Website: https://www.dubaifuture.gov.ae.

Ellen Foundation, 2015, Towards a Circular Economy: Business Rational For an Accelerated Transition, UK.

European Parliament, 2018, Green Fiscal Policy for Circular Economy, Seminar on "Fiscal Incentives and Circular Economy in Europe, Brussels, November 2.

European Union (EU), Cambridge Econometrics, ICF and Trinomics, 2018, Impact of Circular Economy Policies on the Labour Market: Final Report, Employment commission, Brussels.

Eurostat, 2013, Manual on Waste Statistics, European Union, Luxembourg.

Eurostat, 2019, Circular Economy in the EU: Record Recycling Rates and Use of Recycled Materials in the EU, News release, 39/2019, March 4.

Foster and Sullivan, 2016, GCC Waste Management Industry to Present Untapped Opportunities, August 10.

GCC-STAT Website: https://gccstat.org/ar/statistics/tag/population

General Agreement on Trade and Tariff (GATT), Article (xx): General Exceptions:https://www.Wto.org/english/res_e/booksp_e/gatt_ai_e/article20_e.pdf

International Energy Agency (IEA), 2015, Small Scale Energy-from-waste: Drivers and Barriers, IEA Bioenergy:

www.task36.ieabioenergy.com/wp-content/uploads/2016/06/IEA-Bioenerg-Small-scale-EfW-Final.pdf

International Labour Office (ILO), 2018, Greening With Jobs, Geneva.

Iwenwanne, 2019, Nigeria's E-Waste Mountain, Resource's Website: https://www.resourse.co/article/nigerias-waste-moutain-13017

Kasinja, C. and E. Tilley, 2018, Formalization of Informal Waste Pickers' Cooperation in Blantyre, Malawi: A Feasibility Assessment, Sustainability 's Website.hile, World Development Journal, Vol. 101, January.

Leontief, W., 1991, the Economy as a Circular Flow, Structural Change and Economics Dynamics, Vol. 2, No. 1.

MaCarthur, E., Sun and McKinsey, 2015, Growth within: A Circular Economy Version for Competitive Europe, UK.

Navarrete, P. and N. Navarrete, 2018, Unleashing Waste Pickers' Potential: Supporting Recycling Cooperatives in Santiago de Chile, World Development, 101.

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), 2017, The Macroeconomics of the Circular Economy Transition: A Critical Review of Modelling Application, October 27, Paris.

Pearce, D. and R. Turner, 1989, Economics of Natural Resources and Environment, John Hopkins University Press.

Schroeder, P., K.A. Aggraeni and U.Weber, 2018, The Relevance of Circular Economy Practices to the Sustainability Development Goals, Journal of Industrial Ecology, Vol. 23:

https://online.library.com/doi/epdf/10.1111/jiec.12732

Statistical Yearbook, 2018, Statistical Center, Abu Dhabi.

Strategy &, 2019, Putting GCC Cities in the Loop: Sustainability Growth in a Circular Economy, Supported by World Government Summit, Dubai.

The Platform for Accelerating the Circular Economy (EAPACE), 2019, Circularity Gap Report, Australia.

United Nations Environmental Programme (UNEP), 2016, Green Economy: Fiscal Policies and SDGs, Policy Brief, Geneva.

World Bank, 2012, What a Waste: A Global Review of Solid Waste Management, Urban Development Series Knowledge Papers, No. 15, Washington, March.

World Trade Organization (WTO), Agreement on Technical Barriers (TBT).

World Trade Organization (WTO), General Agreement on Trade and Tariff (GATT).

Yifang, L., T. Renchen and X. Tian, 2007, the Input Output Analysis of the Circular Economy, Paper Presented at the 16th International Conference on Input-Output Techniques, Turkey, 2-6 July.

التعقيب على الورقة الخامسة

الأستاذ الدكتور/ رضا قويعه

أستاذ الاقتصاد وعميد بمدرسة ابن سينا – تونس

عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

في مقدمة الورقة يذكر الدكتور بخصائص الثورات الصناعية الثلاث ليعتبر أن أحد النتائج الهامة للثورة الرابعة كان العمل بمفهوم الاقتصاد الدائري (القائم على الدائرية). هذا الاقتصاد على عكس الاقتصاد الخطي (القائم على الخطية) يقوم بإعادة تدوير استخدام المخلفات وبشكل متكرر لغاية استنفاذ آخر إمكانية لإعادة الاستخدام، ذلك مع استخدام أحدث الاستعمالات التكنولوجية.

كما تقدم الورقة 10 أجزاء كالتالي:

I- المفهوم

يلاحظ الدكتور أن أغلب البلدان النامية والعربية خاصة لا زالت تنهج الاقتصاد الخطي كأساس للتعامل مع مراحل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وهو لم يعد مناسبا حسب قوله لخطورة الاستمرار بنهج الاقتصاد الخطي للتحديات التالية:

الاستعمال المرتفع من الكاربون والمياه والأراضي والمواد الأولية وازدياد التنافس على الموارد بين أوروبا وآسيا. أو بعبارة أخرى تدعوا هذه العوامل للانتقال إلى الاقتصاد الدائري:

1- ارتفاع الطلب على المواد الأولية في العالم (معادن، الوقود، الأحفوري...)
2- الاعتماد على الخارج للحصول على المواد الأولية لتحقيق الأنشطة الداخلية
3- زيادة الانبعاثات الضارة مثل ثاني أكسيد الكاربون.

كما يعدد هذا الجزء من الورقة النتائج الإيجابية للاقتصاد الدائري من خلق أعمال جديدة في عدة مجالات (إدارة المخلفات، إعادة التدوير، إعادة الاستخدام والتصليح) إضافة إلى الرفع من نسق النمو (1.4% من الناتج المحلي الإجمالي في هولندا).

هذا الاقتصاد يعتمد في الحقيقة على 3 مبادئ رئيسية:

- المحافظة على رأس المال الطبيعي
- الحصول على أفضل عائد للاستخدام
- تقليل الوفورات الاقتصادية السالبة

وينتهي هذا الجزء بتحديد بعض المفاهيم: كالمخلفات (مواد ليس لها قيمة تردم أو تحرق...) والخردة أو السكراب، يقع إعادة استعمالها أو تدويرها أو تحويلها وإعادة الاستخدام بدون تغيير الخصائص الكيمياوية وإعادة التدوير (مع تعبير الخصائص الكيمياوية).

II- الاقتصاد الدائري وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي:

تعتمد الورقة على بعض الإحصائيات المتاحة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الأكثر استخداما للاقتصاد الدائري لإبراز مزايا هذا النمط من الاقتصاد:

- ارتفاع الناتج المحلي بـ 0.5% عام 2030، (يرتكز تحسن النمو أساسا في قطاع معالجة المخلفات وثانيا في قطاع وسائل النقل ثم الإلكترونيات والأغذية والبناء
- ارتفاع الطلب على العمالة (700 ألف عامل خاصة في التدوير والتصليح والكهرباء، على عكس القطاعات المنتجة للمواد الأولية التي ستعرف انخفاضا في العمالة مع السيارات وقطاع البناء لاستعمال التكنولوجيات الحديثة
- ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي نتيجة للارتفاع نمو قوة العمل وانتعاش الادخار وانخفاض معدل التضخم نتيجة ازدياد العرض...

III- بعض الآثار للاقتصاد الدائري على العمالة:

تركز الورقة في هذا الجزء على الآثار القطاعية والقطرية لهذا الاقتصاد على العمالة. فهناء، بفعل التغيرات التكنولوجية في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، قطاعات جاذبة للعمالة (مثل قطاع إدارة المخلفات).

واعتمادا على دراسة منظمة العمل الدولة عام 2018، التي سعت إلى تحليل المدخلات – المخرجات لـ 163 صناعة و200 سلعة بـ 44 بلد لتقديم آثار تطبيقات الاقتصاد الدائري على العمالة، تقدّم الورقة القطاعات الجاذبة للعمالة (معالجة الصلب المستخدم 30.8 مليون عامل) تجارة التجزئة (21.5 مليون)، إنتاج الكهرباء بالألواح الشمسية (14.7مليون) والطاردة للعمالة كتصنيع الصلب والحديد (–28.2 مليون عامل)، خامات النحاس (–20.8 مليون) ومنتجات الفلين والخشب (– 10.2 مليون).

أما هذه الآثار فهي تختلف من جهة إلى أخرى حيث سينمو الطلب على العمالة بأمريكا الشمالية عام 2030 (+10) وبأوروبا (0.5 مليون)، في حين سينخفض في كل من افريقيا (−1 مليون) والشرق الأوسط (− 200 ألف).

IV- دور مجلس التعاون والاقتصاد الدائري:

يلاحظ الدكتور أن دول الخليج لا زالت تعتمد الاقتصاد الخطي (خذ − استخدام − انتج مخلفات) والاعتماد شبه المطلق على الموارد الطبيعية (القابلة للنضوب كالنفط الخام) مع عدم استخدام مخلفات الإنتاج ومخلفات الاستهلاك كما أن ممارسات الاستهلاك السائدة بهذه البلدان لا تتصف بالاستدامة. لذلك يرى الدكتور الكواز أنه بالرغم من المجهودات في مفهوم الاستدامة (بدائل للطاقة وإعادة التدوير) لا زالت هذه الدول ينقصها المنهج الشامل لتعزيز عمل الاقتصاد الدائري.

كما قدرت الورقة المخلفات البلدية بدول المجلس بنحو 94 مليون طن (2015) و120 مليون طن (2020) (35.5 %منها من قطاع البناء) علما أن هذه البلديات غير مجهزة حاليا للتعامل مع هذا الحجم من المخلفات حيث لا تتجاوز نسبة التدوير بالسعودية 10% فقط و 30% في الإمارات (مقابل 46% في بلدان الإتحاد الأوروبي في عام 2016).

كما تطرقت الورقة إلى تجربة دبي في استعمال الطابعات ثلاثية الأبعاد في قطاع التشييد، أو البناء، (25% من المباني عام 2030)، وفي المنتجات الطبية (أطقم الأسنان وطباعة العظام...) وفي المنتجات الاستهلاكية (السلع المنزلية والأزياء...) وذلك بهدف تعزيز القدرات التنافسية مستقبلا.

V- بعض تحديات السياسات المرتبطة بالاقتصاد الدائري:

تؤكد الورقة هنا على مدى ارتباط السياسة التجارية والسياسية المالية بالسياسات العامة عند تطبيق متطلبات وأشكال الاقتصاد الدائري معتمدة في ذلك على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (بالنسبة للسياسة الأولى) وعلى أهداف التنمية المستدامة وتجربة بعض البلدان الأوروبية فيما يخص الضرائب والرسوم على بعض المنتجات.

VI- الاقتصاد وأهداف التنمية المستدامة:

تعمل الورقة على إبراز العلاقة بين الاقتصاد الدائري وأهداف التنمية المستدامة (17) التي ستنفذ خلال 2016-2030 مصنفة هذه العلاقات إلى 5 أنواع:

- قوية جدا
- مساهمة غير مباشرة
- تطور في تحقيق الهدف
- ضعيف ولا يوجد ارتباط
- فرصة متاحة لتعزيز الارتباط

واعتمادا على دراسة يستنتج الدكتور في ورقته أن الاقتصاد الدائري لديه من الآليات التي تحدّ من سوء استخدام الطاقة وترشيد استهلاك الماء وتقليل استعمال الأسمدة والأراضي، وتحسين النظام الحيوي، وصحة التربة وفي تعزيز مشاركة الأنشطة الصغيرة في الجهود الابتكارية.

VII- دمج النشاط غير الرسمي في الاقتصاد الدائري:

يعتبر دمج هذه الأنشطة في الاقتصاد الدائري أمرا يفرض عددا من التحديات وكذلك فرص عمل، فعلى سبيل المثال في الهند يساهم النشاط غير الرسمي في جمع 80% من المخلفات (من جمع وتصنيف ومعالجة وإتجار وإعادة التدوير والتصليح...) وذلك مع انخفاض التكلفة لليد العاملة.

VIII- دمج آليات عمل الاقتصاد الدائري بتحليل جدول المدخلات/ المخرجات:

بما أن استخدام الموارد في الاقتصاد الدائري يحترم دورة الموارد الطبيعية ويعظم استخدامها إلى أقصى درجة، فإن هذا يتسق مع دائرة الإنتاج وعمليات إعادة الإنتاج (والتي تجد تطبيقاتها في جدول المدخلات/ المخرجات).

فالورقة تقترح دمج بعض القطاعات بجدول المدخلات – المخرجات والتي تعكس عمل الاقتصاد الدائري، كقطاع المنتجات، والقطاعات المستهلكة للموارد، وقطاعات إعادة الاستخدام، وإعادة التدوير وقطاعات التصليح.

IX- الاختلافات بين الجدول التقليدي والدائري:

تلاحظ الورقة 3 اختلافات:

- لا يمكن اهمال السكراب الناتج عن قطاعات الاستهلاك في الجداول الدائرية للمدخلات – المخرجات
- وفقا للجدول الدائري يمكن تحديد القطاعات الإنتاجية وقطاعات إعادة الاستخدام وقطاعات إعادة التدوير
- كما يتم حساب المخلفات غير القابلة لإعادة الاستخدام ولإعادة التدوير ضمن عملية الإنتاج.

X- الخلاصة:

ركزت الخلاصة على الاستنتاجات السابقة والمتعلقة بآثار الاقتصاد الدائري على العمالة والتنمية وتأخر البلدان العربية كما ركزت على بعض الاستنتاجات المرتبطة بمجال السياسات والتي من الضروري أن تكون محل اهتمام بهدف المساعدة للتعامل مع نتائج الاقتصاد الدائري وهي:

- أن العمل بالاقتصاد الدائري يتطلب أهمية إعادة النظر بمخرجات النظم الإحصائية الاقتصادية
- في مجال السياسة التجارية
- في مجال السياسة المالية
- يعتبر الإنتاج والاستهلاك الزراعي دائرياً
- إمكانية إعادة استخدام وإعادة تدوير مخلفات الهدم
- قطاع المخلفات يختلف عن بقية القطاعات في الاقتصاد لكونه يعتمد على التعامل مع مخلفات كافة القطاعات الأخرى، هذا القطاع يعتبر واحدا من أهم القطاعات المرتبطة بعمل الاقتصاد الدائري.

أعتقد أن الدكتور أحمد الكواز تطرق في ورقته إلى موضوع من أحدث المواضيع المهمة والتي يجب التعمق فيها حاليا لما وصلت إليه بلداننا العربية من تصنيع والاستخدام المتزايد للموارد الطبيعية واستغلال الأراضي الزراعية الجيدة وتدهور للبيئة ومن تنوع الأنماط الاستهلاكية.

فالتعمق في مثل هذه المواضيع من شأنه أن يساعد على الرفع من وعي الشعوب واقناع أصحاب القرار ببلداننا الاهتمام أكثر بهذا النوع من الاقتصاد والعمل لا فقط على إدراجه ضمن السياسات المتبعة وإنما أيضا للعمل على الاستخدام الأمثل للثروات الطبيعية الموجودة والحفاظ على البيئة التي ما انفكت تتدهور نتيجة الإفراط في استهلاك المواد البلاستيكية والإلكترونيات وغير من السلع المضرة بالصحة البشرية والحيوانية وبالطبيعة.

ولقد أطالت الورقة في طرق كل جوانب موضوع الاقتصاد الدائري بارتباطه بالتنمية المستدامة والقطاع غير الرسمي، ودور مجلس التعاون الخليجي وجدول المدخلات – المخرجات وغيرها. إلا أنه من الملاحظ هنا، حسب رأينا، خلافا لما أكدت عليه ورقة الدكتور، أن "أغلب البلدان النامية والعربية خاصة هي ليست بالغريبة عن الاقتصاد الدائري، بل هي عرفته منذ سنوات الاستعمار، إذ كانت تصدر الموارد الطبيعية الخام من جديد ونفط خام وسلع زراعية وألمنيوم وزنك وغيرها من الموارد، إضافة إلى تصدير مخلفات ونفايات عملية إنتاج السلع والاستهلاك العائلي لتدويرها واستخدامها بالبلدان المصنعة آنذاك.

إلا أنه من المؤكد أن هذه العمليات أصبحت الآن تنجز ببلداننا النامية (نقوم بها محليا) نتيجة التطور الصناعي، فعلى سبيل المثال في تونس، تقع إعادة استخدام مخلفات السلع البلاستيكية وإعادة تدوير البضائع الورقية والثياب وغيرها، إلا أن هذه الأنشطة لا زالت مهمشة، يحتكرها ويخترقها القطاع غير الرسمي ولم تعمل لا الحكومات ببلداننا ولا السلط المحلية ولا منظمات المجتمع المدني على استغلال هذه الإمكانيات الاستغلال الأمثل مثل ما هو الحال في البلدان المصنعة.

كما يمكن إضافة الاستهلاك التضامني من بين اهتمامات الاقتصاد الدائري، هذا النمط من الاستهلاك الذي ما انفك يتطور خاصة بالبلدان المصنعة (وبدرجة أقل ببلداننا) وذلك نتيجة استعمال web والتطبيقات المتخصصة[48].

[48] على سبيل المثال: 50 % من الشعب الفرنسي يطبق هذا النوع من الاستهلاك التضامني و 80 % من الشعب ينوي استعماله في المستقبل.

Carpool sites

Accommodation sites between individuals – skills exchange sites

هذا بالإضافة إلى أن الورقة أهملت دور السلطات المحلية في إنجاح هذا النمط من الاقتصاد وخاصة في توعية المتساكنين، إذ أن الطريق إلى تبني هذه الثقافة ليست " مفروشة بالورود" حيث التعاطي مع هذا المفهوم مازال دون المستوى.

كما أن لإنجاح هذا الاقتصاد الدائري يجب

1- خلق المؤسسات الساهرة على تطوير وإنجاح هذا النمط من الاقتصاد، كما هو الشأن في فرنسا (بعث معهد الاقتصاد الدائري في فرنسا في 6 فيفري 2013 الذي يعمل مع الوكالة البيئة والتحكم في الطاقة على عدم وتطوير الاقتصاد الدائري)
2- سن قوانين جديدة تتماشى مع الاستثمار في القطاع (حوافز ضريبية)
3- تطويل مهارات الأيدي العاملة في هذا المجال
4- توجيه نمط الاستهلاك إلى المنتجات المعاد تدورها
5- إعطاء أكثر مسؤولية للسلطات المحلية لاعتناء اكثر بهذا القطاع
6- تشجيع الدراسات الأكاديمية على تناول مثل هذه المواضيع ببلداننا.

مناقشة عامة

مداخلات الجلسة الثانية

مناقشة عامة

مداخلات الجلسة الثانية

المداخلة رقم (1) الدكتور/ جودة عبد الخالق

أود أن استهل تعقيبي باقتراح لإدارة الجمعية لمن يتابع هذه الجلسات بتركيز هناك مجال للخروج بمشروعات بحثية يمكن للجمعية الخوض وأن تستقبل حقبة الثلاثين عاماً القادمين من عمرنا في تنظيم برامج بحثية بالمشاركة مع مؤسسات بحثية أخري سواء داخل الوطن العربي أو خارجه فهناك أكثر من فكرة لقضية تمت مناقشتها بالمؤتمر ولكن تستحق معالجة أكثر شمولاً وعمقاً إلى جانب جزء منها يمكن أن يكون موضوع لمسابقات تزمع الجمعية عرضها على الباحثين الشبّان لتشجيعهم للانخراط في العمل البحثي، والنقطة الثانية أري أن إدارة الجمعية إذا أخذت بهما إحاطة ومجلس إدارة الجمعية أن يتابع هذا الموضوع لاحقا يكون هذا من نتائج النقاشات التي تجري هنا.

فيما يتعلق بالأوراق الثلاثة لابد أن أؤكد أنه الإنتاجية الحدّية للعبد لله انخفضت كثيراً لأنه مدة طويلة والموضوعات ليست متشابهة للدرجة التي تنقل تفكيرك من موضوع إلي أخر وبالتالي تعليقي سيكون مشوب بشيء من القصور نتيجة التي أشرت إليها ولكن سأبدأ من حيث يجب أن أبدأ بقاعدة أصولية تقول الحكم في الشيء فرعاً من تصوري وهذه ملاحظة يجب أن أقولها بالذات موجهة للاقتصاديين الشبّان بهذه القاعة لأن كثيراً ما ينغمس الباحثون في معالجة موضوعات بدون مرجعية والمرجعية مسألة مهمة، لمن هذا الكلام في أي إطار هذا الكلام نحن نتحدث عن الوطن العربي وهذا هو المجال المعنية به الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وأنا أجد كثير من الأوراق ومنها عدد من الأوراق سأشير إليها هذه النقطة غائبة وبالتالي الاستنتاجات تصب في اتجاه آخر من يتصور أن سلاسل القيمة والانخراط فيها يمكن أن ينتج عنه مكاسب تتمثل في ذات الإنتاجية على أن يدريك أننا نعيش في عالم تهيمن عليه شركات دولية النصاب وبالتالي يمكن أن ينتج بالتأكيد زيادة في الإنتاجية ولكن النتيجة لعملية تقسيم العائد في إطار استراتيجي لشركات دولية النشاط ...وشكراً.

المداخلة رقم (2) الدكتور/ وليد عبد مولاه

ان زيادة قدرة الدول على الانخراط في سلاسل القيمة الدولية ليست بالمهمة السهلة، وعليها قيود صارمة بالنسبة للدول النامية والعربية. في تقرير OECD لعام 2015 تم تحديد جملة من المحددات لذلك منها ما هو هيكلي كحجم الاقتصاد والقرب الجغرافي، ومنها ما هو متعلق بالسياسات على غرار البنية التحتية والقدرات اللوجستية ونوعية التعليم والبحث العلمي والتطوير. كذلك من المحددات الهامة جدا قدرة هذه الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر النوعي على عكس الحال اليوم في الدول العربية التي تستقطب 60% إلى 65% من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاستخراجية كالغاز والنفط وبعض المعادن الأخرى. وعندما نقارن بين سنغافورة وهي دولة صغيرة جداً كما تعلمون تستقطب اليوم استثمارات أجنبية بحجم تريليون وعشرون مليار دولار، في حين تستقطب المنطقة العربية كلها 880 مليار دولار وهذا يعني أن سنغافورة أرتقت من مستوي Resource Based Economy إلى EfficiencyثمInnovation. اليوم أصبحت سنغافورة تستقطب الشركات الكبرى وهذه من الشروط الأساسية للانخراط في سلاسل القيمة العالمية. ثالث ملاحظة متعلقة بعلاقة ضعف تنافسية الدول العربية مع الانخراط في سلاسل القيمة العالمية. قيل بأن ضعف تنافسية الدول العربية راجعة الى عدم الانخراط في سلاسل القيمة، والعكس هو الصحيح نحن لم نستطع أن ننخرط في سلاسل القيمة الدولية لأنه ليست لنا مقومات فيما ذكرته في السابق أي أنه لابد أن نعزز قدرتنا في البحث العلمي والتطوير ونوعية رأس المال البشري وسد الفجوات في القدرات اللوجستية لأن الشركات التي تعمل في الدول العربية لابد أن تكون ملتزمة زمنياً في التسليم وهكذا فيما عدا ذلك لن تستطيع أن ننخرط في سلاسل القيمة العالمية. وسلاسل القيمة هي بطبيعة الحال يمكن أن تكون بالفعل جزء من الحل في زيادة تكامل الاقتصاديات العربية. عندما قامت الجامعة العربية بوضع مشروع التكامل الاقتصادي العربي منذ خمسون عاماً توجّهنا نحو تخفيض التعريفات الجمركية تدريجياً، واليوم تبلغ هذه التعريفات الجمركية في منطقة التجارة الكبرى العربية المفتوحة صفر ولكن التجارة البينية العربية لم تتحرك ولم تزيد على مستوياتها التقليدية والتاريخية والتي هي من 8–10% حسب المناطق. المدخل السليم الذي افتقدناه في التجربة إلى حد الآن هو سياسة استثمارية صناعية موحدة والذي يكون بطبيعة الحال من نتائجها بناء سلاسل القيمة العربية، والذي قام الباحث بتسميتها سلاسل قيمة إقليمية التي لن تتحقق إلا من خلال سياسة الاستثمار الموحدة على الأقل في بعض القطاعات الرائدة .... وشكراً.

المداخلة رقم (3) الدكتور/ خالد حنفي

أود أن ألفت إلى مسألة أساسية لدى الحديث عن سلاسل العرض الاستثمارية ودورها في رفع كفاءة الإنتاج وتنافسية الاقتصادات العربية. فقد استدعاني بعض الخلط في المفاهيم في المصطلحات أو الدلائل ذات الصلة، حيث أعتقد أن سلاسل العرض تختلف عن سلاسل القيمة ذات الصلة بالقيمة المضافة. فسلاسل العرض هي مجموعة العمليات التي تقوم بها جميع الأطراف من بداية المادة الخام لغاية الوصول إلى المستهلك بين عدة شركات وعدد من الدول، وتنطوي على أمور كثيرة من عمليات تسويقية ومالية ومن التعامل مع قنوات التوزيع، بالإضافة إلى ما يختص بالإنتاج والتصنيع والنقل واللوجستيات وغيرها. وأي من هذه العمليات يتيح العديد من الفرص المباشرة لإضافة قيمة للسلعة أو الخدمة وتكوين سلاسل القيمة. والمسألة إذا لا تقتصر على أن ندخل سلاسل العرض، بل تشمل أيضا كيفية تطوير وتحسين سلاسل العرض لأي منتج بما يفسح المجال لخلق القيمة المضافة.

المداخلة رقم (4) الدكتورة/ عبلة عبد اللطيف

فيما يخص بحقوق الملكية الفكرية البلاد العربية، في أحد التقارير والذي يصدر سنويا وهو يري مستوي حماية الملكية الفكرية الذي يوجد في البلاد مصر على Watch List بقانون سنة 2002 ويحتاج لتغييرات كثيرة دول مثل الجزائر والكويت والسعودية على priority Watch List، الدول العربية تحتاج إلى أن يكون لديها إطار قانوني مؤسسي موحد لحماية الملكية الفكرية هذا سيجعلها تتحول إلى تكتل قوي جداً اقتصادياً ونحن نتعاون مع اتحاد الغرف العربية في أن ندفع بهذا، هذه النقطة الأولي أما النقطة الثانية الخاصة بسلاسل القيمة وأنا أتفق مع الدكتور / خالد حنفي زميلي وأريد أن أضيف بأن أربع دول عربية قاموا بعقد اتفاق أغادير كان الهدف منه أن يحدث تراكم ما بين الدول المختلفة داخل سلسلة القيمة بحيث أنهم يستفيدوا ويستطيعوا أن يصدّروا لأوروبا والاتفاقية تعتبر فشلت فشل ذريع لأن الجميع ينتج نفس الشيء وبالتالي لا يوجد ما يضاف إليه فلم نقوم بالاتفاقية ونحن جاهزون للتعامل معها ولا قمنا بالإصلاح بعدها، النقطة الثالثة والأخيرة خاصة بـ Recycling وقيل الكثير عنه، أريد أضافة نقطة منفّذة في مصر وهي محاولة لتحويل زيت الطهي المستخدم يتم معالجته ويتحول إلى مادة تستخدم في السيارات وتصدّر إلي ألمانيا .....وشكراً.

المداخلة رقم (5) الدكتور/ عاطف قبرصي

في ظل الظروف والفجوة الكبيرة بين الدول والشركات المحتكرة لحقوق الملكية وللذين يستهلكون هذه البضائع المحمية أصبح عالم الشمال يستعمل عالم الجنوب كجبأة لحقوق الملكية وهناك بضائع احتكارية إذ أن المعرفة وان الحقوق الفكرية هي سلع اجتماعية وليست سلع خاصة وتحويل هذه السلع إلى سلع خاصة حيث تُفرض عليها التسعير يجعل من هذه البضائع سبيلاً للتحكم بهذه القدرة ثانياً أن الاقتصاد الدائري لا يقوم على تدوير وحتى ليس على قلة الاستعمال وترشيد الاستعمال هناك أيضا جانبين يجب الاهتمام بهم أولاً الاستعاضة اليوم هناك عدد كبير من البرامج التي تتطلب من تحويل استعمال البلاستيك إلي الورق لأن البلاستيك لا يمكن هضمه من قبل الطبيعة ...وشكراً.

الرد على مداخلات الجلسة الثانية

الدكتور/ رسلان خضور

أتوجّه بالشكر لجميع المتداخلين، وشكراً على الملاحظات التي وردت، والتي اتفق مع بعضها والبعض الآخر لا اتفق معها، وخاصة تلك المتعلقة بموضوع المصطلحات. كان بذهني تماما التحليل الكمي والكيفي وأخذ سلعة محددة أو منتجات محددة لتحديد الفارق في التكلفة بين إنتاج منتج في إطار سلسلة عرض وإنتاجه الحالي خارج سلسة عرض، لنصل تماما إلى المجالات التي يمكن بناء سلاسل العرض فيها، ولكن هذا أكبر من طاقة شخص ويحتاج فريق عمل أو مركز أبحاث.

تحدث دكتور / وليد عن سلاسل القيمة على المستوى العالمي، عملياً يمكن بناء سلاسل القيمة على المستوي المحلي أو الإقليمي أو على المستوى عالمي. نأخذ مثال صناعة الخبز، جزء كبير من هذه السلسة حتى على مستوي بلد واحد غير مكتمل، فالخميرة نحصل عليها من بلد أخر رغم أنه يمكن تصنيعها محلياً، ويمكن استكمال سلسلة عرض محلية في هذه الصناعة، بما في ذلك الآلات والمعدات التي تصنع الخبز، أي يمكنك بناء سلسلة كاملة. بعض الصناعات على مستوي الدول العربية يمكنها الخروج من هيمنة الشركات الكبرى، ويمكنها تطوير مراكز أبحاث واستكمال سلسلة عرض على المستوى العربي، ولكن لابد من وجود فلسفة بناء سلسة عرض على مستوي الدول العربية أولا. يمكن العمل على

بناء سلاسل عرض أو سلاسل قيمة إقليمية في مجال الصناعات الدوائية والكيميائية، وفي مجالات أخرى.

لا أريد الاختلاف مع البعض بخصوص المفاهيم والمصطلحات التي يمكن الاتفاق عليها. يمكن البدء ببناء سلاسل العرض على مستوي الدول العربية، وهناك فرص وإمكانيات في بعض المجالات، وهذا يساعدنا على الخروج من هيمنة الشركات العالمية، لكن المهم البدء في مجال ما...وشكراً

الدكتور/ رضا قويعه

أولاً: خلق المؤسسات العاملة على تطوير وإنجاح هذا النمط من الاقتصاد كما هو الشأن في فرنسا التي خلقت وأحدثت سنة 2013 "معهد الاقتصاد الدائري بفرنسا" الساهر على تطبيق ونشر ثقافة هذا النوع من الاقتصاد

ثانياً: سن قوانين جديدة تتماشى مع الاستثمار في القطاع وإعطاء الحوافز اللازمة لهذا القطاع

ثالثا: تطوير مهارات الأيدي العاملة في هذا المجال.

رابعا: توجيه نمط الاستهلاك للمنتجات المعاد تدويرها وهذا هام جداً للحفاظ على البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية

خامسا: إعطاء أكثر مسئولية للسلطات المحلية للاعتناء أكثر بهذا القطاع وتزويدهم بما يجب إعطاؤه خاصة السلطات المحلية من بلديات ومنظمات مجتمعية.

سادسا: تشجيع الدراسات الأكاديمية على تناول مثل هذه المواضيع ببلداننا لتثقيف الشعب وتوعية شبابنا وكل المجتمعات العربية.

وشكراً

مائدة مستديرة حول

"واقع وآفاق التنمية العربية في ظل الثورة الصناعية الرابعة"

المتحدثون

د. منير الحمش، د. جودة عبد الخالق، د. عاطف قبرصي،
د. محمود محيي الدين، د. خالد حنفي

إدارة الحوار

أ. عبدالفتاح الجبالي

محاور النقاش

أدت الثورة الصناعية الرابعة خاصة الذكاء الصناعي والتحول الرقمي، إلى تغييرات سريعة وتطورات كبيرة في بنية الاقتصاد. وأصبح تسخير المعرفة والتكنولوجيا الجديدة هما أساس التنمية. وذلك في خضم التغييرات العالمية الجارية حالياً والتي قذفت بالمنطقة العربية إلى اتون التنافس العالمي المرير. الأمر الذي أدى إلى أن تصبح الميزة النسبية للنجاح في الوقت الراهن هي مدى القدرة التكنولوجية والقوة الابداعية لدى الدولة. إذ أدى تسارع خطى الثورة في علم المواد والتكنولوجيا الحيوية إلى إحداث تحولات جوهرية على المصادر الاربع التقليدية للنمو "الارض والعمل ورأس المال والإدارة" والتي تضاءلت أهميتها لصالح المنهج التكنولوجي ومستوى التعليم. وهكذا تناقص بشدة استخدام المواد الاولية والمواد الطبيعية بالنسبة للناتج المحلى وتضاعفت نسبة السلع التكنولوجية المتطورة في التجارة السلعية العالمية وفي المقابل انخفض نصيب المنتجات الأولي. وبعبارة أخرى فقد أدت التغييرات الجارية في البنية الاقتصادية إلى نسف استراتيجيات التنمية التي كان معمولاً بها حتى نهايات القرن الماضي وأصبح بناء القدرات التكنولوجية المحلية من أولويات الدول. وحجر الزاوية هنا هو زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية، وتطوير القدرة التكنولوجية، باعتبارهم المحرك الأساسي للتنمية. وبعبارة أخرى فاذا ما أرادت المنطقة العربية تحقيق الانطلاقة الكبرى لاقتصادها وأن تجد مكاناً لها على الخريطة الدولية فإنه لا سبيل أمامها إلا ببناء وتطوير قاعدة إنتاجية قوية، وقدرة تكنولوجية محلية تمكنها من التعامل مع الأساليب التكنولوجية الحديثة واستيعابها داخل الاقتصاد القومي.

وهنا تشير العديد من المؤشرات الاقتصادية إلى أن هناك ضعفاً شديداً في إنتاجية المنطقة العربية ككل، وتراجعت مساهمة القطاعات الإنتاجية في نمو الناتج بصورة كبيرة.

والأهم من ذلك أن معظم الأقطار العربية احتلت مرتبة متدنية في كافة المؤشرات الخاصة بدليل التكنولوجيا، والذي يعبر عن مستوى الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل البلد وفي القدرة على استيعاب التكنولوجيا الجديدة.

فضلاً عن انخفاض نصيب المكون التكنولوجي في القيمة المضافة للصناعات والزراعة العربية، كما أن نصيب الصادرات من السلع عالية التكنولوجيا من إجمالي قيمة الصادرات العربية متدني للغاية.

كل هذه المؤشرات وغيرها تدل دلالة واضحة على أن مجتمعاتنا العربية مازالت بحاجة إلى نهضة علمية وتكنولوجية تؤهلها للوقوف في وجه المنافسة العالمية الضارة وتساعد على رفع الإنتاج والإنتاجية ومن ثم تحقيق الرفاه المنشود.

ولهذا تهدف هذه المائدة إلى محاولة للإجابة عن التساؤلات الأساسية:

- هل مازالت العوامل القديمة هي نفسها المحرك الأساسي للتنمية في الوقت الراهن أم إن الابتكارات المالية الجديدة والتطورات التكنولوجية التي حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية قد أضافت عناصر وعوامل جديدة وزادت من تعقيداتها وتكلفتها المالية والاقتصادية؟
- ما هو مدي الاستعداد العربي لمواجهة التحديات الراهنة بكل ما فيها من مشكلات؟ خاصة في النظم التعليمية العربية؟
- كيف يمكن إطلاق عملية تنموية متواصلة لا تقتصر فقط على رفع معدل النمو الاقتصادي وإنما الأهم هو إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج وإحداث تحولات هامة في النظام الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية القائمة بالمنطقة العربية تساعد على إحداث التنمية المنشودة؟
- ماهي الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من هذه التطورات لإحداث النقلة المطلوبة وإيجاد اقتصاد منتج وفعال يضمن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بالمنطقة؟

مقترح تنظيم الجلسة (المدة المحددة ساعتين):

أقترح أن يعطى كل متحدث 10 دقائق نظراً لأهمية الموضوع ثم يفتح باب النقاش لكل متحدث ثلاث دقائق ثم تعقيبات نهائية.

مداخلة الدكتور/ منير الحمش

بعد الاستقلال السياسي ومحاولات الأقطار العربية شق طريقها لتحقيق استقلالها الاقتصادي وتحقيق التنمية على المستويين القطري والقومي، وما واجهته هذه المحاولات من تحديات واخفاقات، تطرح قضية التنمية من جديد في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والتطبيق الجائر للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة.

في هذه العجالة أبين ما يلي:

1. قد تكون بعض الأقطار العربية قد حققت بعض التقدم على طريق التنمية، ولكن في الإجمالي وبمواجهة صريحة وجدية، نجد أن الإخفاق هو ما يحكم هذه العملية بوجه عام، رغم بعض التفاوتات بين قطر وآخر، حسب ظروف كل قطر.
2. التنمية، عملية حضارية مستمرة، وتعمل المؤسسات الدولية ومن يقف خلفها من الدول الصناعية المتقدمة، على التركيز على ان التنمية عملية تأخر زمني للبلد المعني، في مقابل تقدم الدول الأخرى.

وفي الواقع فإن هذه المسألة يجب أن تدرس من خلال آليات التقدم والتأخر، وعلاقات الدول الغنية بالدول الفقيرة أي علاقة الشمال بالجنوب، ذلك أن هذه العلاقة قائمة على الاستغلال والنهب الاستعماري التاريخي.

وتريد تلك الدول من خلال السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، استمرار العلاقة غير المتوازنة بين الشعوب القائمة على النهب والاستغلال، ولهذا تصر على أن تأخر دول الجنوب هو تأخر زمني وأن انتهاج السياسات الاقتصادية الليبرالية، صحيح انه سيؤدي إلى تركز الثروة، ولكن هذه الثروة ستعود لتتساقط من الأعلى إلى الأسفل.

وقد تم (فرض) هذا النهج الاقتصادي على دول الجنوب بعد الحرب العالمية الثانية، في محاولة لإبقاء الدول الفقيرة وشعوب الجنوب بوجه عام في إطار النظام العالمي الامبريالي.

وما لم تكسر هذه الحلقة، لا أمل بتحقق التنمية.

وهذا يطرح علينا مهام جديدة تتضمن جانبين:

الأول: رفض معادلة أن التأخر هو تأخر زمني.

والثاني: بناء معادلة وطنية اقتصادية جديدة، لمجتمع متحرر، يريد إقامة تنمية حقيقية تقوم على أسس الحرية والعدالة الاجتماعية والعلم والتقانة.

3. تمت سيادة الليبرالية الاقتصادية الجديدة وفرضياتها على العالم بقوة ونفوذ الولايات المتحدة، ونتيجة لمجموعة ظروف، ازداد نفوذ الولايات المتحدة بعد أن خرجت من الحرب العالمية الثانية قوة عظمى عسكريا واقتصاديا، واعتمدت في تعزيز نفوذها على شعوب العالم على أمرين رئيسيين:

الأول: قوة اقتصادها الذي بنته ليس فقط، على حجم هذا الاقتصاد في الاقتصاد العالمي، وانما على نفوذها الذي فرضته على المؤسسات الدولية وعلى تحويل الدولار إلى عملة احتياطية دولية، وإلى قدرتها غير المحدودة على إصدار العملة الورقية. هذا إلى جانب قوتها العسكرية.

والثاني: ضعف الطرف المقابل، ونعني به:

- القطب الآخر في السياسة الدولية أي الاتحاد السوفياتي، وتراجع قوته ثم انهياره.
- الدول والشعوب المتوسطة والفقيرة، بما فيها شعوب الدول الصناعية الغنية (بعد تراجع قوى اليسار والتقدم والنقابات)

4. التغيرات على الساحة الدولية وعلى النظام العالمي،

لعل أهم هذه التغيرات:

- صعود الصين ووصولها إلى مستويات عالية في الأداء الاقتصادي وتزاحمها على الموقع الأول في العديد من المؤشرات الاقتصادية.
- رغبة روسيا باستعادة دورها القديم.
- انكشاف الآثار الكارثية لدى شعوب العالم في تداعيات السياسات الأمريكية بوجه عام، ومن انتهاج السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة.
- ظهور الإرهاب وتنظيماته التكفيرية لاعبا مؤثرا على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

- تفاقم مشكلة التلوث البيئي.
- تصاعد أهمية النزوح واللاجئين.
- تطور نظام البرمجيات والذكاء الصناعي.

5. الأزمات الاقتصادية والتحولات في الاقتصاد الأمريكي، وكان آخر هذه الأزمات عام 2008، المعروفة بأزمة قروض الائتمان العقاري، والتي كشفت حقائق جديدة في الاقتصاد الأمريكي، ومن هذه الحقائق والتحولات الجارية في هذا الاقتصاد من اقتصاد منتج إلى اقتصاد مالي مقاولاتي، وتراجع انتاجيته، وانتقال الصناعات الكبيرة والهامة إلى دول الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية، والمحاولات العبثية التي يقوم بها (ترامب) لاستعادة الدور الأمريكي المتحكم بمفاصل السياسة الدولية من خلال شعار (أمريكا أولا)، وتزداد ممارسات الولايات المتحدة تحديا لإرادة الشعوب وإمعانا في فرض حالة من التوتر وعدم الاستقرار نتيجة استخدامها لآليات العقوبات الاقتصادية التي هي أقرب إلى عمليات خنق اقتصادي.

6. الانتقال إلى عالم جديد تريده الولايات المتحدة استمرارا لهيمنتها ونفوذها، وتريده شعوب العالم (عالم متعدد الأقطاب)، وفي هذه المرحلة الانتقالية التي نعيشها، يزداد التوتر في العلاقات الدولية، فمن جهة تعنت الولايات المتحدة وتمسكها بالانفراد في قيادة العالم، ومن جهة ثانية، سعي الدول الأخرى إلى تفكيك قدرة الولايات المتحدة وإحلال نظام جديد قائم على التعددية بقيادة الصين وروسيا والدول البازغة.

   وفي هذه المرحلة الانتقالية ترتكب الجرائم، وتنتشر الحروب الإقليمية والأهلية، وتتسع دائرة الفقر وتزداد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وداخل كل دولة على حدة، وتعم الفوضى التي يريدها الأمريكان (خلاقة) وتريدها التنظيمات الإرهابية (عارمة).

7. تزعم الليبرالية الاقتصادية الجديدة أن سياساتها الاقتصادية ستؤدي إلى نمو اقتصادي أسرع وأن الفوائد ستتساقط من الأعلى إلى الأسفل. ويصبح الجميع في حال أفضل، مقابل خفض الأجور وخفض النفقات الاجتماعية وانسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي والقبول بحكومة الحد الأدنى.

لكن ما حدث خلال السنوات الماضية هو:

- تباطؤ النمو على المستوى العالمي والاتجاه نحو الركود.
- استفادة الطبقة العليا القليلة من ثمار النمو.
- ركود في الأجور
- تصاعد في عمليات وأرباح الأوراق المالية والأعمال المصرفية.

كل هذا أدى إلى تفاوت كبير في الدخول وعدم عدالة في التوزيع فضلا عن البطالة والتضخم.

البديل:

- إذا كان النموذج الليبرالي الاقتصادي الجديد قد سقط،
- وإذا كان النموذج الاشتراكي السوفياتي قد فشل،
- وإذا كانت الصين الشيوعية قد أوجدت نموذجها الخاص بالتعايش بين الحزب الشيوعي ورأس المال (المحلي والأجنبي)،
- وإذا كانت التجارب التنموية في البلدان العربية قد أخفقت في تحقيق أهدافها،

إذن ما هو البديل؟

ينبغي أولا الخروج من تحت عباءة الليبرالية الاقتصادية الجديدة، بما في ذلك الانعتاق من أسر المؤسسات الدولية ونصائحها، والتخلص من أوهام (السوق المنفلتة من القيود)،

وينبغي ثانيا الخروج من سجن آليات الريع المنتشرة في شرايين المجتمع، وفي جميع القطاعات الاقتصادية، والتخلص من تأثير مجتمع الاستهلاك وأساليب الحياة الأمريكية والسلوك الأمريكي وعاداته وقيمه.

وما يجب التركيز عليه ثالثا هو التربية والتعليم، وبرامجها المؤثرة في خلق أجيال المستقبل، ويشمل ذلك البحث العلمي وبحوث التكنولوجيا والمعلوماتية، وتصحيح مسار برامج التعليم العالي.

وفي المجال الاقتصادي، الاهتمام بالاقتصاد السياسي ومجالات الفكر الاقتصادي وتاريخه، والتقليل من آثار الطابع الرياضي ذي النزعة الليبرالية الاقتصادية الجديدة على الاقتصاد.

وينبغي رابعا دراسة تجارب تنموية معاصرة للاستفادة من دروسها، ونخص بالذكر تجربة دول جنوب شرق أسيا.

وقبل ذلك، لابد من إجراء مراجعة علمية للسياسات الاقتصادية المتبعة في البلدان العربية وما سببته على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

يأتي بعد هذا وضع السياسات الاقتصادية الملائمة لإقامة المجتمع التنموي الجديد، القائم على العدل والمساواة وتكافؤ الفرص. من خلال (أجندة) اقتصادية مختلفة تقوم على:

- إيجاد التوازن ما بين السوق والدولة، تقود الدولة الاقتصاد وتوجهه بينما يحافظ لدور قوانين السوق وآلياته.

  مع المحافظة على الملكية الخاصة وعلى دور القطاع الخاص في التنمية، حيث تتولى الدولة إقامة مشاريع البنية التحتية ومشاريع الاستثمار العام التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها.

- ويوضع نظام تصاعدي للضريبة العادلة، باتجاه تغليب مصالح الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى.

- انتهاج سياسة حازمة في مجال منع الاستغلال والاحتكار ومراقبة الأسواق وتوفير المواد والسلع في الأسواق بشروط مناسبة.

  ولابد في هذا المجال من سيادة نظام سياسي منفتح على الناس، يعيد توزيع السلطات بما يحفظ للشعب أداء دوره، وإنهاء حالة التهميش والاستعباد. في إطار عمل حكومي فعال في مواجهة الاحتكار والفساد وسيادة القانون والشفافية في العمل.

هذا ...

ومن المفيد أن نذكر أن هناك بعض التوجهات المعارضة للسياسات الليبرالية الجديدة بدأت تظهر في صفوف بعض الأكاديميين والاقتصاديين الأمريكان، ومن هذه التوجهات نجده في مقال لـ (جوزيف ستيجلز) نشر مؤخرا (4 نوفمبر 2019) بعنوان "نهاية الليبرالية والتاريخ يولد من جديد"، يكشف ستيجلز عن الخداع الذي مارسته الليبرالية الاقتصادية الجديدة، عندما أعلنت وعودها بمستقبل باهر للاقتصاد الذي يلبي شروطها، أي، تخفيض الأجور وتخفيض النفقات العامة وتصغير الحكومة، وتخفيض الضرائب على الأغنياء ... انطلاقا من ان هذه السياسات ستقود إلى نمو اقتصادي أسرع، وأن الفوائد ستتساقط من الأعلى إلى الأسفل. حتى يصبح الجميع بمن فيهم الأكثر فقرا في حال أفضل.

لكن يقول إنه وبعد أربعين عاما، كانت النتيجة تباطؤ النمو، وذهبت ثمار النمو إلى القلة ومع ركود الأجور وارتفاع سوق الأوراق المالية تدفقت الدخول والثروات إلى الأعلى بدلا من التساقط إلى الأسفل وهنا شعر المواطنون العاديون أنهم ضحية لعملية نصب.

ويقول (ستيجلز): نحن نشهد الآن العواقب السياسية المترتبة على هذا الخداع الأكبر:

- انعدام الثقة في النخبة.
- انعدام الثقة بالعلوم الاقتصادية الليبرالية الجديدة.
- انعدام الثقة بالنظام السياسي.

ويقول (ستيجلز):

الليبرالية الاقتصادية ماتت ويجب دفنها، لكن ما هو البديل الأنسب لرفاهية البشر:

بعد أربعة عقود من اعتماد العولمة والتجارة الحرة كآليات اقتصادية، تم الترويج لها على أنها الحل الأمثل لتحقيق الرفاهية والعدالة للبشر، يرى الجميع الآن أن تلك الآليات والنظام بأكمله أصبح في عداد الموتى ويجب دفنه، لكن ما هو البديل،

نشر (ستيجلز) في جريدة (غارديان البريطانية) في الشهر السادس من عام 2019 مقالا استعرض فيه ما حققته الليبرالية الاقتصادية الجديدة من:

- فرض ضرائب أقل على الأثرياء.

- إلغاء العقود المنظمة لسوق العمل وسوق الإنتاج.
- زيادة حجم وتأثير المؤسسات المالية.
- العولمة.

وبالتحليل وجد أن هذه السياسات فشلت فشلا ذريعا فقد:

- أصبح النمو أقل مما كان عليه في ربع القرن التالي للحرب العالمية الثانية.
- تراكم أغلب النمو لدى الطبقة العليا.
- بعد عقود من ركود دخول من هم دونهم، أو حتى انخفاضها، يتحتم اعلان وفاة الليبرالية الاقتصادية الجديدة ودفنها.

ويرى أن هناك ثلاث بدائل:

1. القومية اليمينية المتطرفة.
2. اليسار الإصلاحي.
3. اليسار التقدمي.

وهو إذ يستبعد البديلين الأول والثاني، يركز على البديل الثالث، ويراه في الرأسمالية التقدمية التي تفرض أجندة اقتصادية مختلفة اختلافا جذريا استنادا إلى أربع أولويات:

1. استعادة التوازن بين الأسواق والدولة والمجتمع المدني، الحكومة مسؤولة عن القيام بما لا تستطيع الأسواق أو لا تريد القيام به في مجال الاستثمار والنشاط في البحوث الأساسية والتكنولوجيا والتعلم و....
2. الاعتراف بأن (ثروة الأمم) تكون نتيجة البحث العلمي، وهي معرفة ما يدور في العالم حولنا، والتنظيم الاجتماعي الذي يسمح لمجموعات كبيرة من الناس العمل سويا من أجل الصالح العام.

الأسواق لها دور بالغ الأهمية فتؤديه بما يتعلق بالتعاون المجتمعي، على أن تخضع للقانون ولضوابط الديمقراطية

3. معالجة المشكلات المتنامية المرتبطة بقوة السوق المركزة على كيانات بعينها.
4. قطع الروابط بين القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي.

التركيز على أجندة شاملة للتعليم والبحوث والمصادر الأخرى للثروة.

إن ما يمكن استخلاصه من تجارب النمو والتنمية، في العالمين المتقدم والمتخلف، ان الاندماج بالاقتصاد العالمي ونظامه المالي وتحرير الحسابات المالية وسعر صرف العملات، يعني ان البلاد المعنية لا تملك سياسة وطنية مستقلة، ولا تملك القدرة على التحكم في مصير البلاد الاقتصادي.

ذلك إنه عندما ترضخ الدولة إلى مقتضيات برنامج الصندوق والبنك الدوليين، فإنها تتخلى عن جميع وسائل وسياسات اقتصادية ذات صفة استقلالية، وبذات الوقت تسمح للمؤسسات الدولية والدول التي تقف خلفها بالتدخل في الاقتصاد وفي مسار الاستثمار والتنمية، فعلى سبيل المثال عندما تسمح الدولة بحرية حركة الأموال (دخولا وخروجا) وتترك للسوق تحديد الأسعار، فإن هذا يعني نزع القرار الاقتصادي من يد الدولة لصالح السوق وقواه الغاشمة.

إن السبيل إلى تنمية عادلة ومتوازنة وشاملة ومستدامة، وذات أفق مستقل، يبدأ بنبذ النموذج الليبرالي الاقتصادي الجديد، وانتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية، من شأنها تعزيز قوة الاقتصاد وتماسك المجتمع وصيانة مستقبل الأجيال.

مداخلة الدكتور/ جودة عبدالخالق

سأبدأ بتذكير نفسي وحضراتكم بعنوان المؤتمر "التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة"، هذا هو الموضوع الرئيسي للمؤتمر فإذا عندما نتحدث عن التحديات الراهنة وعن آفاق في ظل معطى جديد ألا وهو الثورة الصناعية الرابعة. أنا سأبدأ بالتحديات كما أراها بإيجاز لأنطلق إلى الثورة الصناعية الرابعة والآفاق.

التحديات هذا ليس اختراع جديد وإنما ما هو المتاح من الدراسات والتقارير وهناك مادة يمكن أن تصاغ كالتالي. هناك أربع أنواع من العجز عفوا بمعني النقص في المفترض أن يكون بالنسبة لجوانب التنمية المختلفة هذه الأربع أنواع من العجوزات هي كالتالي وهذه النقاط قد ركّز عليها تقرير التنمية البشرية في العالم العربي والذي كان يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويمكن الإضافة إليها، أول شيء هو عجز المعرفة واحد من أهم أنواع العجز هو عجز المعرفة والثاني هو عجز الحرية بمعني كلمة الحرية والثالث هو عجز وضعية المرأة وهذا الكلام كُتب في التسعينات من القرن الماضي والآن هناك حديث عن عجز في القدرة على التكيّف أو العجز عن التكيف إذا تغيّرات كثيرة منها مثلا الثورة الصناعية الرابعة .

أنا أرى أنه عند الحديث عن آفاق الثورة الصناعية الرابعة ينبغي التركيز على عجز المعرفة وعجز القدرة على التكيّف باعتبارهما الأكثر اتصالا بشكل مباشر بالموضوع وإن كان عجز الحرية ووضعية المرأة مرتبطة بشكل مباشر إذا نظرنا إلى التنمية، أيضا المعرفة – تفصيلات – البنية الأساسية ونظام التعليم والبحث العلمي، ولكن لو أخذنا عجز المعرفة وعجز القدرة على التكيف ثم ننتقل إلى آفاق الثورة الصناعية الرابعة نجد هنا مربط الفرس لأن الثورة الصناعية الرابعة تجسيد لأقصي درجات ما وصل إليه البشرية من علم في مختلف البلاد ونحن نتحدث في ظل الثورة الصناعية الرابعة عن التحول الرقمي فنحن نعاني من أمية أبجدية وليس فقط أمية رقمية وبالتالي أنت أمامك درجتين على سلم الصعود والدرجة التي هي شرط ضروري بالنسبة لي كما أري هي الأمية الأبجدية.

الإحصائيات الدولية تضع العالم العربي في وضع بائس من هذا المنظور من معدل الأمية في منطقة قائمة بذاتها وإذا تم استثناء أفريقيا جنوب الصحراء هو أدني معدلات على الإطلاق وبالتالي يمكن

التصور بأنك تسبح في محيط الثورة الصناعية الرابعة بهذا العجز الأبجدي، عجز بنسبة معتبرة تصل إلى ثلث السكان، فإذا المطلوب أولاً كأولوية إستراتيجية معالجة هذا الجزء من عجز المعرفة وهو الأمية الأبجدية، وثانياً التعامل مع الاستعداد الثاني وهو العجز الرقمي للتأهل لهذا الموضوع.

هذه النقطة الأولى أما النقطة الثانية أنه اتصالا بعجز المعرفة تحدثنا في هذا المؤتمر عن سلاسل العرض والذكاء الاصطناعي وكل هذا الكلام، وهذا طبعا مجاله في حقيقة الأمر هو عالم الشركات معاملها والجامعات ومعاملها ومراكز البحوث وهذا يعني أن هذا الجزء من البنية الأساسية في المجتمع يشمل Software ويشمل الـ Hardware أيضا لكي تجهّز نفسك للاستفادة من فرص الثورة الصناعية الرابعة وتحمي نفسك من مساوئها وشرورها إن جاز التعبير إذا فأنت في حاجة للتعامل معها هذه النقطة الأولي.

عند التحدث عن عجز القدرة على التكيف فنحن الآن ننظر شرقاً وغرباً في الوطن العربي تجد بالفعل حالة واضحة جداً من عجز المجتمعات عن حسم العديد من القضايا صغّرت أو كبّرت بمعني أن بنية النظم القائمة وليس نظم الحكم فقط، النظم بالمعني الاجتماعي الواسع يحتاج منّا إلي قراءة صحيحة وإلى جهد لكي نطوّره ونعالجه، وهناك تفاصيل كثيرة في هذا المجال ولكن طبعا أنا أتصور أنه منظومة القيم السائدة محدد مهم جداً في هذا الموضوع ورجال الاقتصاد ربما ليس لديهم الكثير لإضافته ولكن رجال الاجتماع لابد أن يدخلوا الساحة.

عجز وضعية المرأة والنقص المتمثل في تدني وضعية المرأة نظرة لا تحتاج إلى وصف ومعروف للكافة ومعناه ببساطة أنه لديك نصف المجتمع وهو يكون النصف الأكثر قدرة معطل لأسباب أنه ينظر إليه كشيء وليس كإنسان – أسف للصراحة قد تكون جارحة ولكن هذا هو الوضع – لا تستطيع أن تعبئ طاقاتك لمواجهة تحديات التي تفوّق والاستفادة من المفارقة وهذا الموضوع يحتاج لمراجعة.

عجز الحرية طبعا ننظر يميناً ويساراً سنجد الفوران الحاصل في هذا المجتمع ولكنه بمثابة مخاض لميلاد جديد، فمن هذا المنطلق هو شيء في تقديري ينبغي أن نرحب به ونهيئ أنفسنا أن نكون أكثر استعدادا لتقبل تبعيته إلى أن يصل المجتمع في نهاية المطاف إلى آليته.

الثورة الصناعية الرابعة يمكن أن نقول عندك ذكاء صناعي بكل ما يعنيه من تغيّر في العلوم وصعود علوم المواد.. وغيرها ولديك أيضا التحول الرقمي – عظيم .. ما معني هذا في نهاية المطاف؟

– معناه ببساطة يمكن وضع له عنوان ونفكّر فيه، هذا العنوان هو يحمل خطر "**الانقسام الوطني على خلفية التكامل العربي**" ، العنوان كبير ..الانقسام الوطني أصبح أجزاء من الوطن العربي، أكثر إنشداداً واتصالا بالخارج من وجوده هنا وهذا يخلق تداعيات في جسد المجتمع تحتاج إلى أن نتوقف عندها وبالتالي عندما نتحدث عن سلاسل القيمة والانخراط فيها أو مثلاً سلاسل العرض إلى آخره، الموضوع لابد أن يُطرح في هذا السياق، وأنا شخصيا أنطلق منه ليست هي المنطقة العربية وليست هي الدول العربية وإنما هي الوطن العربي، وأنا أعتقد أنه هذا أساس فكرة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، كلمة عربية هنا تعني هذا وبالتالي أنا أتكلم على كينونة أسمها الوطن العربي مجزأة حاليا نعم ولكن مستقبلا.

الشيء الثاني هو موضوع الثورة الرقمية ممكن جداً بالإضافة إلى هذا تعتق الفرد من قبضة الجماعة والجماعة هنا ليست التي نعرفها ولكن الجماعة بمفهوم في علم الاجتماع، التنظيم السياسي والاجتماعي والأسري الذي يحتاج أن نفكّر فيه....هذا باختصار شديد .. وشكراً.

مداخلة الدكتور/ عاطف قبرصي

تجتمع عوامل متعددة لتعيق التنمية العربية وتفسّر قصورها عن تحقيق النمو الأسرع والأمثل بمستوي الطموحات والإمكانيات في ظل الثورة الصناعية، هناك عوامل أهم من غيرها وسأقتصر على ذلك.

الاعتماد المفرط على المصادر الطبيعية من نفط وغاز في كثرته وعلى الماء في ندرته وهذا الاعتماد المفرط على المصادر الطبيعية قد خلق أنماطاً من الاستهلاك ومن الاتكالية بشكل أدي إلى قصور عن تنمية والتنويع القدرات الإنتاجية، الاعتماد المفرط على الخارج وعلى أسواق الغير، فالمواطن العربي اليوم يتميز بأنه أكثر المواطنين في العالم استيراداً، نسبة الاستيراد للفرد الواحد في المنطقة العربية هي أعلى المستويات.

لم تدخل اقتصادات العربية عبر المراحل النمطية من الزراعة إلي الصناعة إلي الخدمات إلي المعرفة لقد تخطت عدد من هذه المراحل ولم تُوجد أو تركّز على القواعد الإنتاجية التي كان بإمكانها أن تعطي البنية الملائمة للتطور والانتقال من مرحلة إلي أخري.

الدخول العربي إلي اقتصادات المعرفة والإبداع كان دائما خجولا ودون المستويات التي حققتها الدول النامية نفسها كالهند والبرازيل والصين والنمور الآسيوية، كان الدخول إلى التكنولوجيا المتقدمة كمستهلك لها ولم يرتقي لمستوي الإنتاج فالدخول كان لاستعمالها وليس في إنتاجها، وهناك نقص واضح إلا لم يكن فاضحاً في تنمية البنية التحتية المعرفية المعلوماتية التي تؤهل وتعطي الجذور التي يمكن أن يبني عليها القدرات التكنولوجية وقد كانت دائما الاستعمالات لهذه التكنولوجيا تفوق بكثير الاستعمالات الإنتاجية أو إنتاجها نفسه.

أين الحاضنات الداعمة للمعارف وللإنتاج المبدع ؟، أين الحاضنات المسهّلة والمسرّعة للدخول إلي الأسواق؟، أين هي مراكز البحوث التي كان بإمكانها أن تكون وعد للإبداع وخلق المعرفة الجديدة؟، أين هي دور الذكاء الصناعي في الإنتاج ؟، الكلمات اليوم الدارجة في المجتمعات الغربية المتقدمة والتي لا يوجد لها مثيل في منطقتنا، إن الاهتمام بالبيئة اليوم وحمايتها يجعل من المصادر الطبيعية عرضة ليس فقط أنها تستبدل بل أنها أصبحت اليوم مهددة للبيئة وللتغير المناخي وقد تصبح أصول غير قابلة

وها نحن في لبنان نأتي إلي النفط بعد أن يكون انتهي دوره وعصره، وقد أهملنا أن نضع في أسس عملنا التقدم المعرفي.

إن النقص الصارخ بين المطلوب من الدول من تخفيض الانبعاث مهدد لهذه الثورات الطبيعية ولإمكانياتها، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الناجم عن الإملاءات الغربية التي لا مثيل لها في أي منطقة من العالم، فنحن هنا في هذه المنطقة نخضع لإملاءات لا يجاريها أي منطقة أخري، هناك أيضا فرز هائل وانحراف هائل في توزيع الثورة والدخل بحيث لا يعطي الإنسان حقه في إنتاجه وهذه العوامل قد اجتمعت وعطلّت أو دفّعت المبدع إلي الانتقال إلي مجتمعات أخري ولم يرتكز ويركّز على أرضه وعلى شعبه وعلى مجتمعه، وهناك أيضا حالات التجزئة التي تجعل من أسواقنا أسواق صغيرة غير قادرة على استيعاب القدرات وعلى مساعدتها على الحصول على اقتصادات وفرة الحجم وهناك أيضا نتائج تأتي من تطبيعنا مع عدو كان يجب أن يكون لنا القدرة على الدفاع عن حقوقنا عن أن نبقي بمعزل عن لأنه إذا ما دخل تحت التطبيع سيأتي ويأخذ القدرة ويأخذ إنتاجه وعلاقاته الدولية القدرات الممكن أن تكون في هذه المنطقة وأن يكون هناك نواة نفعّلها وتنمو تحت قدرات داخلية وتنمو قدرات ذاتية في وقت يأتي به التحديد والتحديث على أسس لا تكون بمستوي طموحاتنا أو بمصلحتنا ... وشكرا .

مداخلة الدكتور/ محمود محيي الدين

شكرا جزيلا على الدعوة الكريمة وكل التقدير لكل من سبقني في هذا الحوار الآن وأرجو أن يأخذ كل كلامي بلا استثناء على أنه كلامي الشخصي ولا علاقة له بالبنك الدولي.

أول شيء سآخذه من كلام الدكتور جودة ليس في هذه الجلسة ولكن الجلسة السابقة (الجلسة الثانية) عندما ذكّرنا بأن الحكم على الأمر فرع عن تصوره وفي قول آخر من تصوره، الحكم على الأمر هنا مرتبط بشيئين حقائق وانطباعات، وعندما تكون هناك فجوة ثقة كبيرة يكون هناك فجوة أكبر بين الحقيقة والانطباع، نأخذ مثالين الانطباع عن البطالة في الوطن العربي قد يكون في أحوال كثيرة أفضل أو أقل من ما هو موجود لأن هناك أزمة ثقة، تسأل بعض المسئولين فيقولون نحن لا نجد عمالة تسأل آخرين فيقولون ليس هناك من يعمل، الحقيقة واقعة بين الأمرين وكذلك الأمر بالنسبة للفساد على سبيل المثال سنجد أن الحقيقة وفقاً لما تتبعه من أجهزة الأمن أو ما تقدره من مشكلات يختلف تماما عن ما هو ينطبع عند الناس .

التصور مهم لأنه في النهاية يجب أن تتعامل مع هذا التصور، لكن العلاج في السياسات الاقتصادية، فالموضوع هنا عندما أحوّل الأمر إلي سياسات عامة فيجب أن نتعامل مع الحقائق وأيضا من خلال نقاش والحوار نتعامل مع الانطباعات، فلو بدأت بالانطباعات بعض حضراتكم ممكن يكون قرأ البارومتر العربي الذي صدر من أحد الأساتذة في جامعة برنستون وقال التالي ما نقص بأشكال مختلفة من السابقين عليه أنه بناء على خمس بحوث تمت على مدار الفترة من 2005 إلى 2019 لـ 15 دولة عربية في 70 ألف مقابلة على خمس موجات هناك تدهور اقتصادي وأداء حكومي منخفض وأزداد انخفاضاً، وفشلت الحكومات في إيجاد الوظائف أو التحكم في التضخم، الفساد في مؤسسات الحكومة أكبر مما كان في السابق، وأن الفساد الأكبر على المستوي المركزي أكبر من المستوي المحلي والثقة في المؤسسات الحكومية والتشريعية أفضل نسبياً من الوزراء ومجالس الوزراء والثقة في نظم القضاء والخدمة المدنية أعلى، والحكومات لا تساند حماية الحقوق المدنية على أشكالها وثقة في القطاع الخاص مقبولة نسبياً في هذه المجتمعات العربية .

هذه انطباعات الحقائق ممكن الوزير المسئول يتحدث ويقول أن الدنيا أفضل من ذلك أو أسوء من ذلك.

إذا أخذنا بالمؤشرات الاقتصادية المعتادة سنجد أن الاقتصاد العربي في هذه السنة وصل إلي أدني معدل نمو اقتصادي في التاريخ المرصود عند فاصل 0.6% لعام 2019 وهو نصف ما كان عليه الوضع في العام الماضي وهو منخفض، التقديرات من العام 2020 و2021 ما بين 2.5% إلي 3% في أي حال من الأحوال لابد النظر لهذا النمو مع أرقام للبطالة. فأرقام البطالة العربية هي ضعف المتوسط العلني عند 5.7%، وعربيا هي 10.6% هذه الأرقام الرسمية.

الفقر المدقع وتوزيع الدخل، ساء بشكل شديد الفقر المدقع الإقليم الاقتصادي العربي إذا قدرّنا أن نسميه إقليم بحكم انتمائه على الأقل لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط نسبة من يعاني من الفقر المدقع زاد من 2.6% إلى 5% هذه النسبة أعلى من أفريقيا جنوب الصحراء.

أفريقيا جنوب الصحراء النسبة تحسنت ولكن بسبب الزيادة السكانية الرقم المطلق ذاته، أما في توزيع الدخل فكما صدرت عدة تقارير آخرها تقرير الذي صدر عن بعض الزملاء الذين سيتحدثون غداً عن ERF وتقري آخر عن ESCWA وتقرير World Inequality وتقارير أخري سابقة يتحدثون عن أن المنطقة العربية أصبحت تتربع القمة العليا في عدم العدالة في توزيع الدخل وهذا مؤشر واحد فقط إذا أخذنا أبعاد مختلفة لعدم العدالة في توزيع الدخل فالرقم أسوء وسيكون هناك عرض لهذا الموضوع فلن نستغرق فيه كثيراً وإن كان أيضا تقرير التنمية البشرية الصادر منذ عدة أيام رغم تحسن نسبي حدث لبعض الدول العربية في تصنيفها الدولي إلا أنه إذا وُزّن بعدم العدالة في توزيع الدخل سنجد فيه تراجع قد كان هناك عرض لهذا الأمر منذ أيام في عدة دول عربية أتصور أنه كان منها مصر.

هذه كانت المؤشرات الاقتصادية الكلية، يمكن بعض الناس يقولون أنها من أشياء الثورة الصناعية الأولي دعونا في الثورة الصناعية الرابعة يمكن أن تكون هذه التي فتح الله بها علينا بدلا من تعثر بنا الخطوات من 1820 إلي الآن.

لا حديث صراحة عن الثورة الصناعية الرابعة سنجد الناس يتحدثون عن تحولات رقمية ولكن التحول في الاستثمار في رأس المال البشري أهم لأنه في الآخر البشر هم من سيتعامل مع هذا الأمر والتقنية المالية ستحتاج إلى تقنية فردية وتقنية مجتمعية وناس تتحدث عن القطاع الذي أحاول أن أدرس

فيه وهو القطاع المالي يتحدثون عن Fintech ويتحدثون عن الرقابة والتقنية الرقابية ويتحدثون عن (Govtech) بمعني تقنية الحكومة فيها أنها تكون حكومة ذكية وتصدر لنا بطاقات ذكية ولكن الأهم من هذا كله كما أظهر اليابانيون في العام الماضي ما يعرف بـ society five point o لأن المجتمع أيضا يتطور سابقاً إلى التغيرات المطلوبة منه إذا ما كان يريد أن يواكب بهذه التحولات الصناعية وإذا لم يحدث سيحدث بعد الثورة التكنولوجية، ستحدث ثورات كما وجدناها في أوروبا في القرن التاسع عشر أو نوع من أنواع الخلل أو نوع من أنواع الصراعات والنزاعات التي نراها منتشرة .

هل هناك استثمار جيد في رأس المال البشري؟ الإجابة للأسف لا بالاستثناءات المحدودة كل الدول العربية في قاعدة التصنيف الدولي وليس في قمته إلا باستثناءات محدودة، وعندما نتحدث عن التنافسية الدولية سنقول نفس الكلام، وعندما نتحدث عن تقارير أخرى وآخرها ما أزعجني حقيقة وتم التطرق إليه في موضوع الملكية الفكرية.

الصين ترتيبها الآن في طلبات تسجيل براءة الاختراع مليون ونصف طلب في أخر السنة ليس تراكمي ولكن في سنة، أمريكا 600 ألف، اليابان 300 ألف، كل الدول العربية مجتمعة أقل من 800، فعندما نتحدث عن هذا المجال الجديد الذي يبني على الابتكار والتطوير إلى غير ذلك فهناك مشكلة كبيرة في هذا الشأن.

ما يجب عمله مستقبلا هو ثلاث استثمارات بها تقصير شديد، استثمار في البنية الأساسية بما في ذلك استثمار في البنية الرقمية واستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في الوقاية من المخاطر، في موضوع الاستعداد للتغيّر هناك تقرير مهم جدا يصدر سنوياً الآن عن مؤسسة KPMG عن استعدادات الدول للتحول واستعدادها للتكيف والتغير World Residence Index يتحدث عن استعداد الحكومة واستعداد القطاع الخاص واستعداد المجتمع للتغيّر وللأسف شأن العرب فيه باستثناءات محدودة شأنها في تقارير أخري الخاصة بالتنافسيات وبالتالي هذا الاستعداد ولو دخلنا في استعداد المجتمع تحديدا سيكون لدينا احتياجات كبري لعمل شيء مختلف عما هو قائم، وبناء على هذا كله هناك شيء يمكن أن يُسعد أعضاء الجمعية الموقرة لأنها جاءت لأثنين من المؤسسين الأول ما قاله وحذّرنا منه أستاذنا الدكتور / إسماعيل صبري عبد الله بأنه في يوم من الأيام سوف نكون خارج البرواز خارج الهامش الخاص بالبرواز وستكون علاقاتنا مع المستقبل أسوء من علاقاتنا مع المستعمر مع بغضها الشديد ومع إطار

التبعية هذا ما حذّر منه وليس هناك من تلومه وليس هناك من تتظاهر ضده مناديا بالاستقلال التام أو الموت الزؤام، وليس هناك أحد لتنادي بعدم التبعية له لأنها هذه هي العلاقات الجديدة للسادة الجدد الذين سوف يسيدون العالم في إطار من التغيّرات التكنولوجية التي نراها، مازلنا متعلقين بمؤسسات دولية خرجت بعد الحرب العالمية الثانية وسيأتي غيرها بعد حين، قادة العالم الاقتصادي يتغيرون ونحن نراهم، هناك مؤشر هام أرجو دراسته وهو الرقم الخاص بنقطة التركّز الجغرافي عالميا والذي أعده داني عندما كان أستاذ فيLondon school of economics، فهذا هو العالم الجديد نستطيع أن نحارب طواحين السحاب ولكن هذه طواحين السحاب أصبحت غير موجودة على الإطلاق.

أما الأستاذ الثاني وهو الدكتور سعيد النجار وهو الذي حذرنا أن أنصاف الحلول لا تؤدي إلي إنصاف علاجات أو أن أنصاف الحلول لا تؤدي إلى النتائج في نهاية الأمر الآن لدينا أشباه حلول في كل مجتمعاتنا العربية باستثناءات محدودة، هناك قطاعات أفضل من غيرها، وهناك بعض الأقاليم أفضل من غيرها وهناك كمباوندات موجودة تباهي بعض أكثر الأماكن ثراء في أمريكا وفي كندا وغيرها ولكن هذه أشباه حلول ستؤدي إلى مشاكل كبرى ...وشكراً

مداخلة الدكتور/ خالد حنفي

في الحقيقة الموضوع المطروح هو موضوع هام سواء موضوع المؤتمر أو موضوع الجلسة التي نحن فيها ولكن أنا أتخيل لأنني بالطبع أتكلم في حضور أساتذة وجهابذة اقتصاد في المنطقة العربية، فلن أحتاج لإعادة ما هو معروض لديهم جميعاً سواء فيما يخص التنمية أو فيما يخص الثورة الصناعية الرابعة وهذا لأن معظم الحضور لديهم علم بهذه الأمور أكثر مني أنا شخصياً، ولكني سأقول مجموعة نقاط في تصوري أنها نحتاج أن نرصدها، أول نقطة الدول العربية لا يجوز أن نتعامل معها على أنها حاجة واحدة لابد من عمل نوع من (Segmentation) التقسيم القطاعي للدول العربية، لأن الدول العربية لها خصائص ليست بالضرورة أن تكون متجانسة في كل الدول، هناك دول لديها ظروف تختلف عن ظروف دول أخري، فنمرة واحد لابد من تقسيم الدول العربية إلى صنفين أو ثلاث أصناف ونتحدث عن كل صنف لأن مشكلاته وتحدياته قد تكون مختلفة تماما، بمعني أنه إذا تحدثنا عن دولة الإمارات في جاهزيتها قد تكون مختلفة قليلا عن الصومال أو جزر القمر أو جيبوتي فلا يمكن الجمع بين الاثنين وأتحدث بشكل عام لأن هذا سيكون فيه نوع من عدم الإصابة في الاستهداف كما يقال في العلوم ذات الصلة، فلابد من عمل (Segmentation) أولا تقسيم قطاعي قبل أن نتحدث عن الاستهداف.

النقطة الثانية التي أرها أيضا مهمة أننا عندما نتحدث عن التنمية في الدول العربية وفي كل قطاع من الدول العربية فمن الأمور الراسخة في أدبيات التنمية الاقتصادية هو حدوث التغيّر في الهيكل والبنيان الاقتصادي بشكل أو بآخر، وهذا أمر في الحقيقة لم يتوفر بالقدر الطيب في معظم الدول العربية حالياً بصرف النظر عن أوضاع من الناحية الاقتصادية بمعني الجاهزية المالية أو غيرها، وأسف لقطع حديثي وذلك لتشريف معالي عدنان قصّار والذي يحمل هذا المبني أسمه وهو من ساهم فيه وأنشئه وهو الرئيس الفخري.

ونحن نتحدث عن التنمية والتغيّر في الهيكل والبنيان الاقتصادي نعتقد أن الكثير من الدول العربية لم تحقق هذا التغيير في الهيكل والبنيان الاقتصادي، والواقع العربي كلنا نعرفه وعند قراءة أي تقرير تنموي عن واقع الدول العربية نجد أن تقارير التنمية جميعها أو في معظمها لا تشير بوضوح إلى حدوث طفرة تنموية في أي من القطاعات الخاصة بالدول العربية قد تكون بعض الدول العربية حققت نجاحات مالية ونجاحات تخص النمو، قد تكون بعض الدول حققت فوائض سواء في موازينها الخارجية

أو الداخلية حتى أو راكمت بعض الاحتياطات بشكل أو بآخر أو حققت نمو اقتصادي بالمفهوم البسيط للنمو، لكن التنمية بالمفهوم الذي يقصد به تغيير الهيكل والبنيان الاقتصادي لم يحدث، وهذا مجتمع في الدول العربية بشكل كبير، هناك بعض الدول حدث فيها بعض التغييرات التي قد تكون أفضل من غيرها ولكن الواقع يُفرض هذا الأمر .

عندما نتحدث عن الثورة الصناعية الرابعة هي ثورة مثل الثانية ومثل الثالثة ومثل الأولى في كل ثورة صناعية تحدث يحصل تغيير في ترتيب الاقتصادات والدول، أشخاص تتقدم وأشخاص تتخلف، وفي كل الأحوال بيكون هناك هواجس من أيام روبرت مالتس ومن قبل ذلك ومن بعد ذلك، الاشخاص لديهم قلق شديد جدا بأن الثورة الصناعية أي كان الرقم الخاص بها ستقوم هذه الثورة بإحداث مشكلة، سيحدث بطالة والدول المتقدمة هي التي ستسيطر وتهيمن وخوف وقوقعة في الاقتصادات الأضعف أو التي تعتقد أنها أضعف.

التاريخ الاقتصادي أثبت أنه ليس بالضرورة أن تسير الأمور كذلك لأنه مع كل ثورة صناعية حدث إعادة ترتيب للدول وقوتها الاقتصادية وعلى مر هذه السنين، بمعني أنه لو بدأنا بالقرن الثامن عشر والتاسع عشر بالتأكيد سنجد اقتصادات كانت متأخرة جدا وأصبحت من الاقتصادات الأكثر تقدماً واقتصادات كانت أقوي وتأخرت وبالتالي من الحكمة أن نري أنه ليس بالضرورة أن تؤدي هذه التغيرات التكنولوجية لتأخر من هو متأخر ومتقدم من هو متقدم، قد يحدث تغيير في الترتيب، وهذا التغيير يأتي من استخدام أدوات العصر' إذا كنّا في الثورة الصناعية الرابعة فنحن نتحدث عن مجموعة أدوات ومحددات، هذه الأدوات ومحددات من وجهة نظري الشخصية والبسيطة أنها ليست بالضرورة كلها ضد مجموعات الدول العربية هناك الكثير من الدول العربية التي تستطيع أن تحول قدر من هذه التحديات إلى فرص كبيرة لأن الثورة الصناعية الرابعة المادة الخام الخاصة بها ممكن أن تكون موجودة في المناطق العربية وهي من مكونات معرفة وغيرها ولكن المادة الخام الأصلية فيها هو قدرات عمل موجودة، قدرات العمل الموجودة والقدرة على اكتسابها قد تكون في بعض الأحوال أسهل من اكتساب أدوات القوة في الثورة الصناعية الأولى أو الثانية أو الثالثة لأنها هذه الدول في معظمها هي دول شابة وفي معظمها وفي ظل العولمة، فلو أخذنا العولمة كمتغير فيمكن أن نعرف أن الولوج إلى المعرفة والمعلومات ليس بالأمر المستحيل كما كان في عقود سابقة أنا شخصيا حضرتها عندما كنت باحث صغير كان الحصول على المعلومات والعلم كان أصعب بكثير من الحصول عليه في هذه الحقبة التي نحن فيها، فهذا المتغير قد

يكون أو مؤهل لأن يكون فرصة إذا ما تم استغلالها، فنحن نتحدث عن آفاق ونتحدث عن واقع، فأرى أن المكونات ذات الصلة بالمعرفة واستخدام الطاقات البشرية في الولوج إلى المعلومات والمعارف هي متاحة للجميع وليست مستحيلة، أيضا هذه الدول وقدرتها أن تكون نقاط محورية لعوالم أخري سواء كان في أفريقيا أو في آسيا يجعلها مؤهلة لكي تكون قادرة على الوصول لأسواق حجمها أكبر بكثير مما يمكن أن نتصوره أو في حدودها الــ400 مليون نسمة المتواجدين، بالعكس نحن يمكن أن نتحدث عن ما هو أكثر ذلك قد يصل في بعض التقديرات إلي 2 مليار نسمة إذا ما أُحسن أيضا التخطيط لهذا الأمر واستخدامه.

هو الخطر الشديد هو أن نظل على نفس الخط أو على نفس المضمار، فالتنمية هي تغيير المضمار نفسه، فإذا كان حديثنا دائما أننا نريد أن نُسرع قليلا ونحن نسير في نفس الخط ونبني القدرات ونتحرك في التوجّهات التعميق والصناعة وما إلى ذلك باللغة العصر السابق فنحن ننظر في المرايا الخلفية أي ننظر للخلف وليس للأمام، فعندما نتحدث عن الثورة الصناعية فإذا أخذنا مثلا Block Chain كأحد متغيرات الثورة الصناعية الرابعة فالــ Block Chain هي تقودنا ليس فقط إلي العملات المشفّرة (Cryptocurrencies) ولكن تقودنا أيضاً لعوالم جديدة جداً في مجالات Split Chain والتي تحدثنا عنها صباحاً ومجالات اللوجستيك ومجالات التخزين والتي هي الآن تكون الفاصل ما بين القدرة على اختراق الأسواق و عدم القدرة، لأن من يمتلك هذه الأدوات بالطريقة السليمة سيستطيع أن يحقق ذلك، فيمكن الحديث عن قدر من تنقيب فيما يخص Block Chain بشكل أو بآخر.

وإذا كنّا نتحدث عن الطباعة ثلاثية الأبعاد (3D Printing) ونتكلم عن الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) أو على إنترنت الأشياء (Internet of Things)، فعند خوفنا من البطالة التي قد تحدث، نحن في ذات الوقت نري أن هناك فرص واعدة جداً للتشغيل وللتوظيف في قطاعات هي قطاعات ليست دارجة الآن، وكل ما نحتاجه في هذا الأمر هو أن ننظر للأمور من زوايا مختلفة وألا نستمر بالنظر بنفس الطريقة وبنفس الأسلوب.

ختاما أقول بأن واقع التنمية ليس جيد يقيناً، والآفاق يمكن أن تكون ممتازة ويمكن أن تكون غير ذلك حسب قدرتنا على استخدام المعطيات الموجودة وفهمها فهماً صحيحاً، وهذا أمر أعتقد أنه رهن كبير جدا بالإرادة في التحرك في هذا الاتجاه بعقلية مختلفة.. وشكراً جزيلاً.

مناقشة عامة

مداخلات المائدة المستديرة

مناقشة عامة

مداخلات المائدة المستديرة

المداخلة رقم (1) الدكتور/ جورج قرم

شكراً على الكلمات العميقة وأنا أود هنا أن أضيف مفهوم لم نتعرض إليه وهو مفهوم الدولة الريعية، فالدول العربية حتى غير النفطية منها هي دول ريعية تعيش على مصادر مختلفة من الريع، أحد المصادر أصبحت العرب العاملين في الخارج الذين يحولون بعض الأموال لمساعدة عائلاتهم، والمجتمع الريعي أيضا للدول العربية كل دراسات الإسكوا تشير إلي ذلك القطاع العقاري من أهم القطاعات بالاقتصاد العربي بشكل إجمالي، حتى السياحة إلى حد ما يمكن اعتبارها مصدر ريعي، نحن بمجتمعات ليس لديها دافع إلى تخطي هذا الوضع الذي في نظرنا نتخبط فيه، وكما نعلم فإن نصف الطلاب العرب لا يعودوا إلى الوطن ويظلوا بالخارج فنحن بالعالم العربي عمليا ماذا نقوم بها ، نربي أولادنا بالكلفة العالية ونرسلهم إلى الجامعات الأجنبية الراقية محليا أو في الخارج وبعد ذلك يذهبون ليعيشوا في الدول الغربية ولا يعودون إلي الوطن كما تدل على ذلك الإحصاءات، فالإحصاءات تدل أنه فقط 50% من طلاب العرب يعودون على الوطن فنكون نحن كدول عربية ندعّم الدول الصناعية الكبرى ونكون نحن تحمّلنا كافة تكاليف تربية أولادنا وعندما يدخل الأولاد بحالة العطاء والإنتاج تستفيد المجتمعات الأجنبية من هذه القدرة ونحن ندعّم العالم الرأسمالي أو العالم المتطور بالصناعات أو بالعادات التي أخذناها.

هل يبدو لي أيضاً أن موضوع التكنولوجيا كنا لدينا شعارات خاطئة نبيع النفط ونستورد التكنولوجيا، فنحن كنا نستورد تكنولوجيا معلّبة ولم نقم أبدا بالمبدأ الياباني الأصل وهو التعلم بالممارسة، فكنا نفكك الأجهزة ونسعى إلى إعادة إنتاجها بقوانا الخاصة، فكانت المعادلة خاطئة فكانت تعمّق التخلّف التكنولوجي ولو كانت هناك بقع رفيعة بالعالم العربي.

في تقديري نريد أن نعيد النظر مصادر الريع بالعالم العربي كبيرة للغاية، والذي لديه ريع لن يكون لديه فضول أن يكتسب ويمارس التكنولوجيا وكانوا وزراء النفط يقولوا نحن نعطيهم نفط وهم يعطونا التكنولوجيا بدون عمل أي نوع، وهنا أتصور بعض التفكير المعمق وشكرا.

المداخلة رقم (2) الدكتور/ مصطفى الكثيري

أتحدث كواحد من رواد الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وهذا يشرفني أتيحت لي الفرصة للحديث في موضوع من أدق المواضيع، فالحديث عن واقع وآفاق التنمية العربية يقتضي توضيحاً إيسلموليجيا أوليا قبل التطرق للموضوع ماذا نقصد بالتنمية العربية من المحيط إلى الخليج التي لم تتمكن من تجاوزه وتخطيه ومع تجارب التكامل الاقتصادي عن العربي المشترك وهذه المبادرات العربية التي ظلت أشكالا دون مضامين ومشاريع يستعصي إيجادها وفي هذا المؤتمر نتساءل عن ما هو المدخل أو المداخل؟ لوجود آفاق التنمية في ظل الثورة الصناعية الرابعة من المعلوم أن الحقبة الصناعية الجديدة واقتصاداتنا ومجتمعاتنا تحمل إشكالات وتناقضات كثيرة ومعقدة أذكر منها نمو اقتصادي نسبي لبعض الاقتصادات العربية في المقابل فجوات وفوارق اجتماعية ومجالها حيث لم تتحقق تنمية شاملة ومستدامة اقتصادية واجتماعية وإشكالية اجتماعية إلى التربية والتعليم هذه الاحتياجات التي تشكل مجالات الصحة والتشغيل والإنماء الاقتصادي والاجتماعي لأعداد كبيرة من الشباب وإلى علمنا بأن الشباب عاطل بأعداد كبيرة يكفي أن أشير أن نسبة الشباب الجامعي العاطل 29,7% كمعدل حسب التقرير الأخير للتنمية البشرية للأمم المتحدة هذه الإشكالات وغيرها هي عناوين لصعوبة التكيف مع متطلبات الثورة الصناعية العربية وهذه الثورة الصناعية الحتمية تاريخية تندرج في سياق تطوري وتاريخي التي لابد لنا منها مثلها مثل العلماء من ثم لا نحتاج إلى مرحلة انتقالية للعبور إلى هذا المبتغى التكيف على أساس ما سماه الدكتور منير الحمش بناء معادلة وطنية للمجتمع على مبادئ ومنظومة القيام الروحية والوطنية والقومية ومبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وما إليها من متطلبات المجتمع العربي.

المداخلة رقم (3) الدكتور/ وليد عبد مولاه

هناك دول استطاعت خلال الخمسين سنة الأخيرة أن تفلت من مصيدة الفقر على غرار النمور الأسيوية وغيرها والتي اكتسبت مزايا تنافسية بالرغم من افتقارها للموارد. بالمقابل هنالك عدد من الدول الصناعية القديمة على غرار فرنسا وإيطاليا التي شهدت تراجعا في تنافسيتها. وعندما نتحدث عن الثورة الصناعية الثالثة كان فيها اذن لاعبون جدد ورابحون وخاسرون. الثورة الصناعية الرابعة ستكون على نفس المنوال.

التجارب والممارسات الناجحة في الدول النامية التي استطاعت أن تتحول إلى دول صناعية حديثة تتمثل بالأساس في بناء قدرات وطنية في التعليم والتعلّم وفي تطبيق السياسات الصناعية الحديثة وبناء قدرات مؤسسية وطنية بالأساس. تشخيص الحالة العربية يوضح أوجه القصور خاصة على مستوى بناء مؤسسات وطنية قادرة على التخطيط والتنفيذ وتقييم السياسات والالتزام بها بشكل براغماتي ومنضبط.

المداخلة رقم (4) الدكتور/ فؤاد حمدي بسيسو

- **أشار الدكتور/عاطف قبرصي في مداخلته الهامة إلى عوامل قصور الأداء التنموي العربي ومن ضمنها ما تعلق بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وخضوع التوجيه القيادي لإملاءات حاده لا مثيل لها في العالم، وضعف اقتصادات المعرفة والإبداع واقامة مجتمع استهلاك التكنولوجيا بدلا من انتاجها، وكذلك ضعف البنية التحتية للقدرات التكنولوجية واستعمالاتها وضعف مراكز البحوث والابداع.**

وقفت كل هذه العوامل كذلك كمحفزات لإطلاق الرؤية الاستراتيجية المتعلقة بمعالم النظام الذي يشكل النموذج متكامل الأركان (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية) المساهمة بفاعلية في إعادة يناء النظام العربي على المستويين الوطني والقومي وفق ماورد في بحثنا المقدم للمؤتمر.

كما يؤكد ذلك على أهمية البناء الهيكلي المؤسسي والتشريعي للنظام الرشيد والفعال وفق الرؤية الاستراتيجية التي يطرحها بحثنا لتحقيق ثورة الاقتصاد المعرفي وفق قطاعاته السبعة المشار إليها سابقاً، وضمان الاستغلال الأمثل للطاقات العلمية والمهنية والابداعية العربية، وبناء قاعدة تمكينها

من استيعاب طاقاتها البشرية ذات المستويات العالية من المعارف والتكنولوجيا في الوطن العربي ومنعها من التسرب، وفق ما أشير إليه أثناء مداولات المؤتمر.

لذلك كله نود التأكيد على أن المحدد السياسي هو المحدد الرئيسي في قيادة وتفسير هذا التطور الإنمائي العربي، ولذلك تواضع النتائج الإنمائية والاقتصادية العربية يعود إلي طبيعة الأنظمة السياسية الاقتصادية والاجتماعية الحاكمة، وما لم نواجه هذه الحقيقة، وحتى في جانبها المتعلق بالعلاقات الدولية (حالة التبعية) التي أشير إليها، من حيث سطوة الولايات المتحدة والمتحالفة مع إسرائيل الصهيونية، التي وضعت الخطط الإستراتيجية للقضاء على فرص النهوض بالعالم العربي، وفق العديد من الدراسات العلمية الرصينة والرصد المتعلق بالتطورات الجارية في العالم العربي. فقد أثبتت نتائج الدراسات – التي لا يتسع الوقت للتفصيل حولها – أن التنمية العربية لا يمكن أن تصبح تنمية مستدامة، وستبقى فرص النهوض العربي معاقة بفعل استمرارية الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين المتحالف مع الولايات المتحدة، بمعني أخر، إن مجرد وجود إسرائيل المستمر مع تبنيها لاستراتيجيات وخطط وممارسات عنصرية وفاشية تدميرية يشكل مشكلة رئيسية معيقة للتنمية العربية، فما بالنا إذا أضفنا لإسرائيل الصهيونية الولايات المتحدة وخططها الإستراتيجية المتعلقة والتي كلنا نعرفها، باختصار المحدد السياسي والنظام القائم على الحاكمية الرشيدة هو منطلق التنمية العربية المستدامة وأساسها الراسخ. والنقطة الثانية في قيادة المستقبل الإنمائي العربي تتعلق بالثورة الصناعية والثورة المتعلقة بالاقتصاد المعرفي، والتي هي محدد رئيسي للمستقبل التنموي العربي، ولها سبع قطاعات تبدأ بالقطاع التعليمي ما قبل الجامعي فالتدريب والتعليم المهني مروراً بتوفير المرتكزات الهيكلية اللازمة للتقدم التكنولوجي والتقدم التنموي، بالإضافة إلى القدرة على التطوير والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والجانب الاقتصادي. كما لا يمكن تحقيق النهوض الإنمائي القائم على ثورة المعرفة المستهدفة التنمية الإنسانية المستدامة سوي بقيام النظام السياسي الذي يوفر القدرات اللازمة للتمكين من العبور الآمن إلى ثورة الاقتصاد المعرفي بقطاعاتها المختلفة سابق الاشارة اليها، ومن ضمنها التفاعل مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة والحصانة ضد أخطارها.

المداخلة رقم (5) الدكتور/ رضا قويعه

الحقيقة أن كل ثورة صناعية لها انعكاساتها الهيكلية الداخلية واثارها على الاقتصاد الدولي. حقيقة هذا صحيح ولابد أن نفهم هذا. لكن في الثلاث ثورات الصناعية الأولي أعتقد أن العالم العربي كان خارج اللعبة أما في الثورة الرابعة فنحن في وسط اللعبة، بمعني أن اليوم اصبحنا نرى ان مخابر البحث في العالم المتقدم والمصنّع أغلبها تشتغل بقدرات ورجال بحث اغلبهم من بلدان العالم الثالث: أعطي مثالا **الأول** شركة "نوكيا" الفنلندية التي أسست من طرف مستثمر فرنسي، 70% من الباحثين في مركز البحوث "بدالاس" بالولايات المتحدة هم أجانب: آسيويون وعرب، المثال **الثاني**، تونس تصدّر اليوم، لأنها تبنت منوالا تنمويا يغلب عليها التصدير،80 ألف إطارا، من 2011 لهذا اليوم، من أطباء وأساتذة تعليم ومهندسين وذلك إلى أوروبا والبلدان الآسيوية وغيرها.

المداخلة رقم (6) الدكتورة/ عبلة عبد اللطيف

لدي أربع نقاط محددة أولا أن هناك شرط مسبق للتعامل مع الثورة الصناعية الرابعة وغيرها وهو أن يحدث إصلاح مؤسسي في بلادنا العربية rolls of the game تكون واضحة ولا يجوز لمنظم القطاع أن يكون الوزير المسئول عنه واختيار القيادات ويجب الفصل بين الوضع الاستراتيجي ومن ينفذ ومن يراقب وخلافه.

النقطة الثورة الصناعية الرابعة ستساعد فيها كثيرا والنقطة الثانية أن من أهم القطاعات اليوم على الساحة والعالم العربي لا يشعر بها على الإطلاق هو قطاع الخدمات وهناك اتفاقية لتحرير تجارة الخدمات لا يتم استغلالها على الإطلاق حاليا والنقطة الثالثة أن هناك فرص كبيرة جداً لتنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة من خلال استغلال إعادة الأعمار في البلاد التي حدث فيها هذه الحروب خلال الفترة السابقة، الغرب هو من قام بتدميرها وهو الآن من يأخذ الفرص من اجل بنائها، هناك فرصة للعرب إذا توجهوا لها واتحدوا بشكل سليم وأخيرا التجربة الصينية هي تجربة تستحق الدراسة الدقيقة الصين نجحت في صناعة الموبايلات وتنتج 1 بليون موبايل كلها من خلال صناعة التجميع لأنها استطاعت أن تدخل المجال الصحيح.

المداخلة رقم (7) الدكتورة/ عادلة عبد السلام رجب

ثلاث نقاط للعجز وهي عجز المعرفة وعجز القدرة على التكيف وعجز وضعية المرأة وفي إطار المؤشرات التي ذكرها الدكتور/ محمود محيي الدين أن مازالت الدول العربية في ذيل ترتيب كل المؤشرات على الرغم من مضي 5 سنوات على محاولة تحقيق أهداف التنمية المستدامة والذي منهم يعالج عجز المعرفة وعجز القدرة على التكيف وعجز وضعية المرأة وأخيرا عجز الحرية لماذا لم نستطيع التقدم في أي شيء ولماذا نشعر بأن هذه التحديات ستظل تحديات على الرغم من أن يمكن اعتبارها آفاق ولو نحن بالفعل نسعى لتحقيق الأهداف أو نأمل تحقيق أهداف اعتقد أنها ستتحول كثير منها من تحديات إلى آفاق على المدي المتوسط وليس حتي على المدي البعيد .

المداخلة رقم (8) الدكتور/عامر خربوطلي

نتحدث عن آفاق دخول الدول العربية للثورة الرابعة والعديد من هذه الدول توقف عند الثورة الثانية وتجاهد للوصول أو استخدام وسائل الثورة الثالثة وفي الحقيقة علوم الصحة والطب لا تتطور إلا بالاعتماد على البحوث الطبية لكن عالمنا العربي يحتاج لكل شيء إلا للبحوث الاقتصادية واعتبارها ترف فكري لم نستطيع تعزيز سلاسل القيمة على المستوي المحلي ولا العربي فقبل الإندماج العربي أعطي مثال بسيط سلسلة القيمة لإنتاج القطن لسوريا ويمكن مصر الوضع مشابه من الزراعة إلى التصدير من المنتجات الألبسة القطنية تعادل النفط السوري أغلب دول العالم المتقدم بدأت تتخل عن الصناعة التحويلية التقليدية باتجاه الاقتصاد الرقمي والذي يعتمد على الموارد البشرية والتقانة، أغلب الدول العربية مازالت تتحدث عن ضعف باقتصاديات الحجم الكبير إذا كان بالثورة الثالثة فكيف إذا دخلنا للثورة الرابعة القضايا منذ الحديث عن التنمية الاقتصادية العربية من بعد استقلال بأغلب الدول العربية التي اعتمدت على القطاع العام والقطاع الخاص أو مع الاثنين معاً لم تكون قادرة على إحداث الاختراق المطلوب التنموي سواء في مجال القيم المضافة التي لم تكن بالمستوى المطلوب ولا حتى بالقدرات التنافسية، نتحدث دوما عن التنمية وأنا لاحظت من شعار المؤتمر التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة ولكن نحن مازلنا في الثورة الصناعية الثانية ونحاول الاجتهاد لدخول الثورة الثالثة.

المداخلة رقم (9) (###)

بداية لابد من شكر القائمين على الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وخاصة رئيس مجلس الإدارة الدكتور/ منير الحمش والأمين العام الدكتور/ أشرف العربي لدعوتهم للاستفادة من هذه القامات العلمية والفكرية الكبيرة وأيضا لعقدهم هذه الندوة في بيروت وفي هذه الظروف بالذات لأنني أعتقد أن أفضل ما يقوم به أي عربي تجاه لبنان هو أن لا يتركه يعيش هذا التخبط الذي يعيشه وأيضا من خلال هذا الجو اللبناني أعتقد أن ما أثاره الدكتور / منير حول الليبرالية الجديدة أو المتوحشة وأثارها في عرقلة التنمية لها بعدان البعد الذى أشار إليه الدكتور / جورج قرم هو الاقتصاد والمجتمع الريعي والأمر الأخر هو الفساد وأعتقد أن الفساد مرتبط بنشر ما يسمي بأيديولوجية الليبرالية الجديدة وان أظن أن هذه الأمور يجب أن نركّز عليها أكثر خصوصا لكي يكون لهذا الاجتماع الهام جداً والذي يضم هذه القامات العالية في مجال الفكر والاقتصاد أن يكون أكثر ارتباط بحاجات ومشاكل مجتمعية وشكراً .

المداخلة رقم (10) (###)

مرحبا بكم في لبنان في ظل الظروف الصعبة أشير إلى أن هناك أربع تحديات أو التباسات يفرضها موضوع الثورة الصناعية الرابعة الالتباس الأول أن الثورة الصناعية الرابعة هي بديل عن التنمية الاقتصادية بمعناها التقليدي لابد من أن يكون لدينا بنية صناعية قبل الانشغال بأرقام دليل الاقتصاد المعرفي أو دليل المعرفة أو دليل الأحوال المعيشية للأسر أو الأدلة التي أريد لها أن تكون بديلاً من دليل أساسي وهو دليل التصنيع وتحديدا التعقيد ينبغي أن نكون صعدنا سلما على مستوي التعقيد الصناعي والالتباس الثاني هو أن يكون الثورة الصناعية الرابعة هو مدخلنا الرحب للنمو كلا كل المؤشرات والدراسات تقول أن الثورة الصناعية الثالثة والرابعة لم تترافق مع القدر اللازم من النمو الاقتصادي ومع زيادة المداخيل ومع خفض الفقر وتحسين اللامساواة، الأمر الثالث لا يمكن الدخول إلى الثورة الصناعية الرابعة دون إعادة نظر عميقة بالسياسات ولا بالاعتماد على الخارج ولا بالاعتماد على القطاع الخاص فقط ينبغي أن نصلح القطاع الخاص والقطاع العام كمدخل ويمكن لنا أن نعتمد على التمويل المحلي دون أن نرهق ميزان المدفوعات بموضوع الثورة الصناعية الثالثة والرابعة بخلاف الثورة الصناعية الثانية والأولي التي تستنزف الكثير من العملات الصعبة وهذا درس تحديداً للبنان التي أضير بالسياسات أكثر مما هو مضار اليوم بالموارد البشرية أو التنمية أو القدرات المحلية.

المداخلة رقم (11) الدكتور/ مروان إسكندر

هناك عموميات لابد أن نتذكر تاريخ تطور تطبيق العلوم والجديد لما نسميه بالاقتصاد الجديد على سبيل المثال منذ خمسة عشر عام هناك أستاذ بهارفارد أسمه هيبرشام قام بإعداد كتاب بعنوان الأفضل والأذكى ووجد فيه أن أذكي الناس بالنسبة للبرامج هم الهنود يليهم الصينيون يليهم اليابانيين يليهم بلد وحيد متطور وهو فرنسا، الآن ليهم أفضل المؤسسات لتطوير البرامج سواء في الهند أو من خارج الهند وأصبحت شركة عالمية ثانيا الصينيين أسسوا مدرسة لهذه العلوم على مقرب من بكين بها خمسة عشر ألف تلميذ السنة الماضية سجلوا اختراعات أكثر من تلاميذ MIT، وسنجد أن غالبية من يدري علوم الكمبيوتر في أمريكا هم الصينيين، الأمر الجديد أن أغلبهم عم يرجع على بلاده لأنه يجد الفرصة في بلاده أوسع وأهم على سبيل المثال أستاذ بالثانوية قام بإعداد شركة وأنزلها مؤخراً بالسوق 440 مليار دولار أخذ أربعون منهم وفضّل التقاعد للتعليم ولمساعدة التلاميذ ونحن نبحث على هذا النوع في بلادنا سواء بالكلية على مستوي التعليم العالي أو لأحد يصل لنتائج من هذا النوع ويعممها على مجتمعه وشكرا.

المداخلة رقم (12) الدكتورة / كريمة كريم

أنا لست متفائلة ..... أهم شيء هو تغيير البنية التحتية من البشر فإذا استطعنا تحقيق نتيجة بالدول العربية لتغير البنية التحتية للبشر ومن هنا من فوق ما تحكمه ومن يحاكمه بحيث تنتج عنها ثقة بالنفس أنه مهما كانت نشأتي الاجتماعية أو الاقتصادية سأستطيع تحقيق شيء إذا ما استطعت فأنني سأبذل جهد والنقطة الثالثة وهي التعليم فمنحني التعليم تنازلي فما السبب في ذلك سواء للدارسين أو لهيئة التدريس وأخيراً حب الوطن.

الرد على مداخلات المائدة المستديرة

الدكتور/ محمود محيي الدين

شكراً جزيلا ...بالنسبة لما قيل عن المسئولية الداخلية والمسئولية الخارجية عن التخلف والنجاح والمسئولية الواقعة على المؤسسات الدولية، فالمؤسسات الدولية واحدة بخيرها وبشرّها فالذهاب للصين أو لكوريا أو لليابان تجد أن الصين تقول أن أول طريق تم تعبيده وكان بمعونة من البنك الدولي وكوريا تقول أنها ليست مؤهلة للاقتراض المدعم والبنك الدولي ساعد وكذلك اليابان في توسعاتها للقاعدة الأساسية والتعليم في البداية، بعض الدول استفادت من هذه المؤسسات وكان منها تونس على سبيل المثال فكان أول قرض حصلت عليه كان من البنك الدولي وكان للتعليم وبعضها أنفقها على أشياء غير مطلوبة تسأل في هذا الحكومات والقيادات والمؤسسات والمفاوضين مع المؤسسات الدولية، الأمر الأخر ما يرتبط بالتطور والعصور في حديث مع وزارة كمبوديا، فكمبوديا تصدر ستة عشر مليار دولار من الملابس الجاهزة تقريبا 95% من صادراتها، 16 مليار دولار وهم عددهم 15 مليون بمعنى أخر 1000 دولار لكل مواطن، في حين أن المتوسط في الدول العربية منها مصر من 250 إلى 300 دولار، وهو يقوم بتصدير الملابس الجاهزة وأفاد الوزير بنقطتين لم ينتهي العصر الحجري لنقصانه في الحجارة لكن لهناك عصور أخري كانت أكثر تطوراً كان لابد من استخدامها وكان ذاهب للتفاوض على كيفية جذب المصانع الصينية والكورية أن تأتي لكمبوديا في مجالات ذات القيمة المضافة العالية ويقدم لها منح فهو لا يقدم منح للمصدّرين ولكن حول الملابس الجاهزة ولكنه الآن يقوم بتحويل جزء من هذه المنح لهؤلاء من لديهم ملكية فكرية ولديها أفكار ولديها تطبيقات جديدة هذا أولي بالرعاية والعناية والحاضنات التي ستولد استثمار أفضل.

لمكونات الأخرى أكثر الدول حديثاً عن الشمول المالي هي أقلها في الشمول المالي وهي الدول العربية 33% مدفوعات من خلال المحمول هذا أقل ، الأفارقة في جنوب الصحراء متوسطهم أعلى من ذلك، كذلك في المؤشرات الأخرى الحسابات ن هذه كلها من البنية الأساسية للعصر الجديد القادم بنا أو من غيرنا، الأمر الأخر ما يرتبط بالتخلص من الأفكار البالية والسيئة مقدم على إذكاء بعض الأفكار الجديدة والنميسة والطيبة، نحن نعّوج ببعض الأفكار التي عفا عليها الزمن ودمرت دول ودمرت اقتصادات

بأشكال مختلفة البرجماتية هي التي حركت الآسيويين عندما استضافتني بيروت هنا مع كمتحدث في القمة الاقتصادية العربية في شهر يناير الماضي كان هناك مقارنات ما بين العالم الصاعد الجديد الأعضاء في الآسيان والدول العربية أو مجتمعها نحن كعرب يكون لدينا عشر بنود هناك تسعة متفق عليهم وواحد ليس عليه اتفاق فنترك التسعة ونتمسك بالواحد نتناقش عليه أما هم في الآسيان بناء على رئيس الوزراء السابق لسنغافورة قال أنه عندما يجد عشرين موضوع محل اختلاف وموضوعين محل اتفاق هما ما أقوم بالعمل عليهم وهما موضوعات التجارة والاستثمار والتعليم وغير ذلك، تحتاج تمرد على الطريقة اعتدنا عليها في إدارة الإقليم الاقتصادي العربي الذي لا يجوز أن نطلق عليه إقليم اقتصادي عربي فهو ليس إقليم اقتصادي ولا الأقاليم الاقتصادية تشبهنا لأن هناك معايير محددة لهذا، نحن وطن عربي وعالم عربي نعم ولكن لسنا إقليما اقتصاديا بالمعني العلمي.

الدكتور/ عاطف قبرصي

الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة ليس ما تقتصر على القطاع الخاص أو القطاع العام أو عن أي فئة من المجتمع هي بالنهاية عمل اجتماعي يشترك بها الجميع وإذا لم يشترك به الجميع يبقي قاصراً أو مقصوراً، هناك علاقة سببية بين الإبداع والحرية ولا يمكن أن نفصل الاثنين عن بعضهم البعض، إذا لم يكن هناك كحرية للفرد وإن لم يكن هناك احترام للحقوق الإنسانية وإن لم يكن هناك مساحة للإنسان والفرد والمواطن أن يحاسب المسئول تبقي عملية الإبداع قاصرة أو يافعة ولا يمكن أن تنمو وأن يكون لها الأثر الذي يمكن أن يكون.

هناك ضرورة جدا لمراجعة مرحلة النفط وما جاء من النفط على منطقتنا، هناك من يعتقد أنه كارثة نعمة أم نقمة، يجب أن يكون هناك مراجعة هادئة علمية للمآثر التي جاءت من هذا النفط ، فك العلاقة السببية هي ما بين الجهد والمدخول، أصبح المدخول أكثر ارتباطا بالتقرب من أصحاب السلطة والأمراء وليس بالمجهود الإنساني والفكر والمعرفة والقدرات الذاتية، يجب أن يكون هناك أيضا تشديد على السيادة القومية يقول أحد الكتاّب في أحد جامعات كامبردج أن الغرب عندما تقدّم رفس السلم لم يرّد أن يرتقي إلى مصافيهم أي من البلدان الأخرى، وقد حاولوا إقناع الآخرين أن السياسات الناجمة عن التقدم هي غير التي تنتهجها تلك الدول في مراحلها التقدمية.

الدكتور/ خالد حنفي

إن التغيير الإيجابي يعني أن نركز عملنا على ما هو قابل للتغيير بالفعل. وأعطي مثلا على ذلك الأفكار الغريبة التي تراود البعض في الشعور بالرغبة في زيادة طول أجسامهم أو إنقاص أوزانهم. وبالتالي ليس من المنطقي الحزن طوال الوقت لعدم القدرة على زيادة الطول، بينما من الممكن واقعيا العمل على إنقاص الوزن. والأمر ينطبق للأسف على الواقع العربي، حيث معظم المثقفين يريدون المستحيل ولا يفكرون سوى بذلك، في حين أن هناك الكثير من الأمور التي يمكن العمل عليها بقوة، ويمكن من خلالها أن تتحقق تغيرات حقيقية.

ومن هنا فإن قراءتي للثورة الصناعية الرابعة بأنها يمكن أن تكون فرصة حقيقية، بعيدا عن الطموحات المستحيلة. وبصرف النظر عن التفاوت الكبير بين الدول العربية، ليس هناك ما يمنع إحداث نقلة نوعية من خلال المجالات والفرص التي تتيحها هذه الثورة. ولدينا أمثلة كثيرة حدثت هنا أو هناك في بعض الدول العربية، وأحدثت تغيرات نوعية، وكان لها انعكاسات مادية ملموسة وكبيرة جدا في قطاعات مختلفة. فالأمر يحتاج منا لأن ننظر إلى الشق الإيجابي وكيف يمكن استغلال الفرص التي يمكن أن تكون موجودة لدى شباب هذه المنطقة، وهي فرص واردة بالفعل، لأن الشباب العربي خزان كبير جدا من الموارد ويمثلون مخزون التغيير الاستراتيجي. وليس من المنطقي أن نظل نراوح جهودنا كما فعلنا على مدى 50 أو 60 عاما على مشكلات نحن ندرك جيدا أن هذه الجهود غير قادرة على حلها. بل ليتنا نرى الجزء الذي يمكن من خلال العمل عليه تحقيق تغيير فعلي في ما لو كنا فعلا جادين لإحداث التغيير، عوضا أن نبقى مجرد باحثين عن سبب لتخلفنا في الواقع.

الدكتور/ جودة عبد الخالق

نحن في حالة لجرعة منعشة من الشعر فأذنوا لي أن استدعي بيتا لشاعر فحل للأسف الشديد لا يعرفه الكثيرون الشاعر هو الأستاذ محمود أبو الوفا كان أحد عناصر ثورة 1919 التي نحتفل بمئويتها هذه الأيام ماذا قال محمود أبو الوفا عندي ديوان مهم جدا أسمه "**عنوان النشيد**" قراءته ممتعة وترفع الروح والأحلام إلى عنان السماء ماذا قال " إن في الإنسان طاقات اقتدار آه لو يدركها كيف تدار" ولكن مربط الفرس الإنسان وما هو الإنسان، هل يمكن أن نقول عن المواطن في منطقتنا أنه بهذا المعني

إنسان بالطبع لي تحفظ على المساواة بين الاثنين وجهة نظري هذه النقطة الأولي وبالتالي أنا أرصد ما يحدث في هذه المنطقة والذي يرجف له ومنه الكثيرون أجد سعادة غامرة جداً ليس لأنني أهوي المشاكل وإنما لأني أري هذه المنطقة هناك ديون كثيرة طال الانتظار لتصديرها في كل المجالات ولا يمكن على الإطلاق أن تحقق شيئاً ذا قيمة إلا بعد تسديد هذه الفاتورة ومن يحدث الآن من حراك في الشارع هنا وهناك كلنا نعلم وفي محاولة لحلحلة هذه الأوضاع التي أصابت هذا المجتمع والنقطة الثانية الهامة هل يمكن بالفعل أن أعمل على بؤر ضيقة أن أختلف مع الدكتور/خالد حنفي لأن هذا المنحى قد ينتهي بنا إلى نهاية المطاف إلا أن هناك جزء من المجتمع يتحرك للأمام وثيق الارتباط بالخارج سيهجر المجتمع ويهاجر إلى الخارج وبالتالي قد ينتج عن هذا المزيد من الاستقطاب والتفاوت في المجتمع، أي ثورة لها متطلبات وشرط ضروري للناس أن تعرف القراءة والكتابة وتنظر لتجارب كمبوديا وفيتنام والصين ولا يجوز أن ننسي أن الصين فالصين لم تبدأ طفرتها في الثمانيات بل بدأت عندما قامت بالثورة الثقافية الكبرى في ستينيات القرن الماضي، أوروبا نفسها انتظرت إلى أن قام مارتن لوثر بعتق المجتمع من سطوة الكنيسة فبدأ المجتمع ينطلق ويفكر أصبح إنسان له قوات اقتدار، ألان دعوني أقولها وبصراحة الدين الذي يروج له في منطقتنا يشد المجتمع إلى الوراء وليس هذا هو صحيح الدين وأنا أعلن بعلو الصوت ما لم تحدث ثورة دينية مناظرة للثورة فهناك اجتهادات في هذا المجال سابقا ولكن المجتمع لا يراوح مكانه والطرح الديني يصب في هذا الاتجاه وبالتالي أي نوع من الإبداع ممكن أن يفلت شخص أو اثنين أو 5% أو 10% ، أن ينطلق المجتمع ككل بالإنسان الذي له طاقات وأنا أعتقد أنه لا يجوز القفز على المعطي الثقافي والمعطي المتعلق بالنظم القائمة ومنها النظم السياسية ...شكراً.

الدكتور/ منير الحمش

أريد أن أبسّط المسألة حتى نستطيع التعامل معها وتبسيط المسألة ينطلق من شوارع لبنان وشوارع بغداد والعراق وقبل ذلك مع شوارع السودان والجزائر وقبلها، ماذا يريد الناس يريد حرية وكرامة وما يسد رمقهم خلال أربعين عاماً فرض على هذه المنطقة نظاماً اقتصادياً سياسيا شرساً إلى أبعد الحدود هو الليبرالية الاقتصادية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة وبأذرع مؤسساتها ومنظماتها الدولية واليوم بعد ما حدث وبعد الإحاطة بالأرقام التي ذكرها الدكتور/ محمود عن مستوي النمو وما ينتظرنا من أزمات اقتصادية ما هو الحل، دعونا نبحث عن البديل والذي لن نستطيع التوصل إليه ما لم ننبذ الوضع القائم

والسياسة القائمة ما لم نتجاوز معطيات السياسة التي فرضت علينا خلال أربعين عاماً لن نستطيع بناء بديل جديد يلبي احتياجات الناس ويحقق عملية التنمية.

الجلسة الثالثة

رئيس الجلسة

الأستاذة الدكتورة / ليلي أحمد الخواجة

أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

أود في البداية أن أعبر عن وافر الشكر والامتنان للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ورئيس مجلس إدارتها الأستاذ الدكتور/ منير الحمش وكذلك الأمين العام المجتهد النشيط الأستاذ الدكتور/أشرف العربي على دعوتهم لي للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر الهام وتتضمن هذه الجلسة موضوعين رئيسيين الأول عن "**الصادرات التقانية وفجوة الدخل والثورة الصناعية الرابعة**" ويقدمه الأستاذ الدكتور/ وليد عبد مولاه – مستشار بالمعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت والموضوع الثاني عن "**التشغيل في المنطقة العربية، بالتركيز على التكنولوجيا ومعوقات تنمية القطاع الخاص العربي**" ويقدمه الأستاذ الدكتور/ خالد أبو اسماعيل – رئيس قسم السياسات الاقتصادية والفقر بالإسكوا والأستاذ الدكتور/ سليم عراجي – مسئول الشئون الاقتصادية لشعبة التقنية الاقتصادية والتكامل بالإسكوا.

المداخلة الأولى

الصادرات التقانية وفجوة الدخل والثورة الصناعية الرابعة*

إعداد

الأستاذ الدكتور/ وليد عبد مولاه

مستشار - المعهد العربي للتخطيط

دولة الكويت

*** يمكن الاطلاع على العرض التقديمي على موقع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية على الرابط:**

http://www.asfer.org/001/wp-content/uploads/2019/12/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%81%D8%AC%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%B6%D8%BA%D9%88%D8%B7.pdf

صباح الخير للسادة الحضور جميعاً ...يسعدني تقديم نتائج الورقة البحثية بعنوان "**الصادرات التقانية وفجوة الدخل والثورة الصناعية الرابعة**"، الورقة تحاول قياس فجوة الدخل لمجموعة من الدول لفترة تبدأ من 2005 إلى 2015، والورقة تقوم بربط نوعية الصادرات وليس حجم الصادرات للدول مع الدخل وقدرة الدول في سد فجوة الدخل. والورقة ستقدم الإطار النظري ويليه عرض لنتائج هذه الورقة على النحو التالي: نتائج ما يسمى بتطور الصادرات وسنتحدث عن database المستخدمة وهي تسمي Trade In Value Added وهي جديدة وتم إصدارها من OECD، ثم نمر مباشرة لعرض النتائج.

النمو المدفوع بالصادرات فهو معروف من ستينات القرن الماضي وبطبيعة الحال تم التدليل عليه بمجموعة الدول النامية التي كان بها النمو سريع جدا وكان مرتبط بتوجّه صريح وقوي للتصدير ومنها ماليزيا وسنغافورة وكوريا وغيرها. إذا تم تثبيت هذه العلاقة كون الناتج المحلي الإجمالي يزيد بسرعة في الدول التي توجّهت بقوة نحو التصدير. في البداية كنّا نظن أن حجم الصادرات هو المهم. في الورقة سنتطرق إلى نوعية الصادرات وهو مبدأ جديد، هذه الدول كذلك استطاعت أن تكتسب مزايا تنافسية بما أنها فاقدة لأي مزايا نسبية لأنه ليست لديها أي موارد طبيعية. ولكنها استطاعت أن تكتسب مزايا تنافسية في ظل الجات GATT قبل أن يتحول إلى WTO ، اليوم دخلت على الخط العولمة التي اشتدت مع

ظهور بوادر الثورة الصناعية الرابعة وفي الحقيقة هناك فرص جديدة وهناك أيضا مخاطر جديدة. نقول أن الدول التي لديها جاهزية أعلى بطبيعة الحال هي التي سوف يكون لها قدرة على اقتناص أكثر فرص في ظل الثورة الصناعية الرابعة. والثورة الصناعية الرابعة سوف تضع تحديات أقوي على الدول النامية اليوم والتي جاهزيتها ضعيفة ونقول أنه لابد لهذه الدول أن تهتم اليوم بما يسمي بـ Market failure و Government failureوتبدأ بالعمل بشكل جدي لكسر حاجز فشل السوق وتوجيه الاستثمار بقوة نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية وذات المحتوي التقني الأعلى لأن هذا ما نفترضه في الواقع لأنه كلما توجّهنا نحو قطاعات وأنشطة وسلع وخدمات ومحتوي تقني أعلى يكون هذا أفضل في سد فجوة الدخل.

بمقارنة دخل الدول مع دخل الولايات المتحدة في السبعينات ثم اليم، نلاحظ أن هناك مجموعة من الدول تقع في مصيدة الفقر في حين أن مجموعة أخرى من بين بعض الدول العربية بطبيعة الحال نجدها في مصيدة الدخل المتوسط.

المقياس الذي تم التركيز عليه وهو من أعمال (Hausmann, Hwang and Rodrik, 2007) وقد بنوا لنا لما يسمي بمقياس إنتاجية السلع والخدمات. واعتمادا على مستوي الإنتاجية لكل السلع والخدمات ظهرت أوراق صدرت بالعشرات في العشرين سنة الأخيرة وهناك بعض المؤاخذات على هذه الأدبيات.

التطبيق الذي ظهر خلال 15 سنة الأخيرة لهذه الأدبيات بيّن حجم الصادرات ليس هو المهم بقدر ما هو نوعية الصادرات والأمر الثاني أن export sophistication يدل دلالة قوية جدا على النمو اللاحق والدول الغنية تستحوذ على أغلب المنتجات ذات الدخل العالي، بينما تظل الدول التي تستمر في إنتاج سلع ذات الدخل المنخفض فقيرة.

مواطن الانتقاد تتلخص في أن كل الأوراق اعتمدت على السلع دون الخدمات واعتمدت على التجارة بدلا من الإنتاج حيث اعتمدت على بيانات التجارة gross exports data واعتمدت على المتغيرات التقليدية في الاقتصاد في نماذج النمو متمثلة عموما في التعليم والمؤسسات والاستثمار (محلي وأجنبي). ولسد كل هذا النقص تم الاعتماد في هذه الورقة على السلع والخدمات على حد السواء من خلال بيانات Trade In Value Added (TIVA) بدلاً من بيانات الصادرات الخام التقليدية. كذلك

اعتمدنا على متغيرات مفسرة جديدة وهي مأخوذة من قاعدة بيانات (TIVA)والتي تفصّل مدخلات ومخرجات الإنتاج والتجارة الخارجية على نحو يسمح بتحديد الترابطات الخلفية backward linkages والترابطات الأمامية forward linkages للدول. هذه الطريقة سمحت كذلك بالتعرف على مستوى العد المزدوج في التجارة الخارجية للدول. وقد بلغ على مستوى العالم20% حيث تبلغ الصادرات gross exportsعام 2015 18 تريليون دولار مقابل 14.2 تريلون دولار فقط اذا احتسبنا صادرات القيمة المضافة المصدرة من الدول.

مرورا إلى النتائج، أول مقياس وهو قياس PRODY واعتمدنا على بيانات (TIVA)بطبيعة الحال. تبين أن الخدمات القابلة للتجارة أعلى دخلا للدول ثم تأتي بعدها القطاعات الصناعية ذات التقانة العالية وتأتى في المرتبة الأخيرة القطاعات الأقل قيمة مضافة وتقانية كالنسيج والزراعة والفحم والنفط والأخشاب.

ثم نأتي لقياسEXPY، وهو يأخذ بيانات PRODY ويقوم بتطبيقها على كل دولة حسب سلة صادراتها السلعية والخدمية، من ثم نقوم بمقارنة EXPY بالدخل الحقيقي لكل دولة (GDPpc). ويلاحظ أن العلاقة مستقرة خلال الفترة 20005–2015، ولكن معامل الارتباط في هذه الدراسة أعلى من مستواه في الورقة الأصلية(Hausmann, Hwang and Rodrik, 2007)لأننا لا نعتمد على صادرات خام تحتوي على عد مزدوج.

مقارنة EXPY وGDPpc الحقيقي أعطانا 3 مجموعات من الدول. المجموعة الأولى بها كل الدول النامية وهي 33 دولة، حيث كانت الفجوة بين EXPY وGDPpc في حدود 1.1 إلى 1.6، وهذا يعني أن هناك فجوة بين الدخل المفترض الوصول إليه والدخل الحقيقي. هذه الظاهرة لاحظتها الورقة الأصلية لـ(Hausmann, Hwang and Rodrik, 2007)والأوراق التي جاءت بعدها وخاصة بالنسبة للصين والهند. المجموعة الثانية بها أقل عدد من الدول وهي بالتحديد الدول الصناعية الحديثة، وهذه المجموعة استطاعت تحقيق الدخل المطابق لها حسب قياس EXPY. وهناك المجموعة الثالثة وبها مجموعة من الدول الصناعية القديمة التي استطاعت أن تحقق دخلا أعلى من EXPY. وهذا يدفعنا إلى تساؤل لماذا استطاعت بعض الدول أن تغلق الفجوة ودول أخرى لم تستطع ذلك؟

النموذج يبحث في المتغيرات التي تأثر إيجابا أو سلبا في عملية سد الفجوة بين EXPY وGDPpc. ولدينا مجموعة واسعة من المتغيرات المفسرة التقليدية والجديدة بالإضافة الى متغيرات التحكم. اعتمدنا على طريقة GMM ويرجى الاحاطة بأنه اذا كانت الاشارة (–) تعني تأثير ايجابي (تقليص الفجوة بين EXPY وGDPpc) وإذا كانت الاشارة(+) تعني تأثير سلبي.

في العموم الصادرات التقليدية والواردات التقليدية تأثر سلبا على سد فجوة الدخل Catching up، الترابطات الخلفية تؤثر سلبا (ولكنها مهمة بالنسبة للدول النامية لتمرير التقانة من خلال بعض المدخلات وتعزيز الموقع في سلاسل القيمة الدوليةGVCs)، والصادرات ذات التقانة العالية ومنها صادرات ICT goods لها تأثير ايجابي على فجوة الدخل وبالمقابل حجم الواردات الإجمالي يؤثر سلبا. فيما يخص الانتاجية فهي من أهم عوامل النمو بطبيعة الحال، بالإضافة الى نوعية الصادرات وهي الأهم في عملية تسريع النمو والدخل.

وهذا يعني بطبيعة الحال ونحن مقبلين على الثورة الصناعية الرابعة أن التحديات ستزيد على الدول النامية كثيرا لأن جاهزيتها التكنولوجية والبحثية والعلمية ضعيفة جدا، والسؤال هنا كيف تمر من السلع القائمة اليوم لديها إلى سلع أخري أكثر تقانية؟ يمكن الاعتماد على منهج product Spaceالذي يبين بطريقة علمية منضبطة كيفية الانتقال من سلعة إلى أخرى قريبة في الموارد والمعرفة. ولكن لا بد من القول بأن التحديات في الدول النامية تشمل كذلك النهوض بجودة التعليم وربطه بالمعارف والتقنيات الحديثة وربط البحث العلمي والتطوير بالإنتاج وسوق العمل من جهة، واعتماد طرق حديثة في الإدارة لزيادة الإنتاجية وتطوير النظام المالي واعتماد التمويل المخاطر وأدوات الدين لأن الاستثمار في المناطق الجديدة يتطلب مجازفة أعلى وهذا يتطلب أدوات تمويلية جديدة من جهة أخرى. هذه المحددات تشكل كذلك كسر فشل السوق لتحفيز الاستثمار نحو مناطق جديدة وسلع وقطاعات جديدة لتحويل الاقتصاد من القطاعات الريعية إلى قطاعات الإنتاج بالتركيز على السياسات الصناعية الحديثة.

المداخلة الثانية

تحديات التشغيل في المنطقة العربية، بالتركيز على التكنولوجيا ومعوقات تنمية القطاع الخاص العربي*

إعداد

الدكتور/ خالد أبو إسماعيل
رئيس قسم السياسات الاقتصاديّة والفقر
اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا (الإسكوا)

الدكتور/ سليم عراجي
مسئول الشئون الاقتصادية
شعبة التقنية الاقتصادية والتكامل
اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا (الإسكوا)

* يمكن الاطلاع على العرض التقديمي على موقع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية على الرابط:

http://www.asfer.org/001/wp-content/uploads/2019/12/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%8C-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%B2-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf

كلمة الدكتور/ خالد أبو إسماعيل

بداية أشكر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية على هذه الدعوة الكريمة، وسوف أقوم بعرض بعض الملاحظات المبدئية عن حقائق نمطية عن التحديات التشغيل قبل ان اعطي الكلمة لزميلي الدكتور/ سليم عراجي والذي هو في الحقيقة يقود هذا العمل بداخل الإسكوا.

سوف أركز على حقائق أعلم أن الحاضرين الملمين بها ولكن لاستعراض تلك التحديات، هذا التقرير الذي نقوم بإعداده سويا الإسكوا مع مكتب العمل الدولي هو تحديث لتقرير سابق قمنا به تحت عنوان " **إعادة النظر في النمو في المنطقة العربية**" في عام 2012.

التحدي الأساسي هو في مجال زيادة النمو السكاني وزيادة حجم السكان في سن العمل وبالتالي متوقع أن يزداد وخاصة في الدول الأقل نمواً الطلب على التشغيل، ونعلم أيضا أن نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل متدنية للغاية وهذا يؤثر على نسب المشارك بصفة عامة في المنطقة العربية فهي تعتبر من أقل نسب المشاركة عالمياً.

لدينا نسب البطالة انخفضت إلى حوالي 12% في بداية 2000 ووصلت منذ منتصف 2010 وحتى الان إلى 10%، ولدينا تحسّن ملموس في مؤشرات الصحة والتعليم، فقد قمنا مؤخراً بإصدار تقرير بعنوان "**إعادة التفكير وإعادة النظر في اللامساواة في المنطقة العربية**" ووجدنا فيه أن هناك تحسن كبير في نسب ومؤشرات التعليم الأساسية ومؤشرات الصحة الأساسية وتقليص الفجوات بين الفقراء والأغنياء على صعيد كافة المؤشرات الأساسية في التعليم والصحة، ونحن هنا نتكلم على المؤشرات الكمية مثل نسبة الالتحاق ونسبة استكمال التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي، أما فيما يخص بجودة التعليم فكلنا نعلم بأن هناك تحديات جسيمة، وهناك تقرير Pisa الذي تم إصداره مؤخرا، لعلنا نجد أن الدول المشاركة فيه لديها بالفعل نسبة جودة في التعليم وأعلى بكثير من الدول العربية الأخرى ولكن مع ذلك هي ليست بذات المستوي في الدول المتقدمة.

نسبة النمو في الناتج المحلي كانت لا بأس بها إذا تمت مقارنتها بنسبة النمو الكلي، ولكن بالطبع هي تنخفض مقارنة لنسبة نمو الفرد وبلغت حوالي 8% على مدار 2010 –2018 في الأسعار الثابتة للمنطقة العربية واستثني منهم المناطق التي بها نزاعات لأن لديهم وضع خاص، ولكن التحدي الأساسي في الدول العربية هو على المستوي الأسري وأن هذا النمو يحدث على المستوي الكلي لا يتم

ترجمته للأسر في كثير جداً من الدول العربية وخاصة متوسطة الدخل وسنجد هنا الفجوات بين نسبة النمو في الاقتصاد الكلي ونسبة النمو في الدخل الأسري والذى نستنتجه من مسوحات الدخل والنفقات الأسري، وبالتالي هناك ضغط كبير جداً يتم على الفقراء وفئة الدخل المتوسط وجدنا في تحديث لدراسة أعدّناها في 2010 عن الطبقة المتوسطة في المنطقة العربية أن هناك وقت 2010 كان تقيمنا باستخدام منهجيات البنك الدولي لتعريف الفقر والهشاشة أن هناك حوالي 47% من المنطقة العربية باستثناء دول الخليج العربي يمكن تعريفهم كطبقة متوسطة، حاليا تقيمنا أن هذا الرقم انخفض إلى حوالي من 37-39%، ولكن هنا نقوم بإدخال أثر النزاعات في سوريا واليمن في هذه المعادلة، أمامنا أيضا دولة مصر بسبب التحديات الاقتصادية التي وجدت مؤخراً انخفضت نسبة سكان الطبقة المتوسطة من 2005 حوالي 51% إلى 34% طبقا لأخر مسح دخل نفقات أسرة.

وبالتالي هناك مشكلة وهي أن طبيعة النمو الاقتصادي لا تؤتي بثمارها على غالبية السكان هناك نمط سائد في التفكير أن المنطقة العربية لا تولد وظائف وذلك بالنظر إلى المرونات التشغيل سنجدها عالية جداً حيث أن هناك وظائف يتم إيجادها ولكن المشكلة تكمن في أن هذه الوظائف في مجملها أو معظمها يتم إيجادها في قطاعات غير إنتاجية إلى جانب أن طبيعة العمل نفسه غير رسمي ولذلك إنتاجية الاقتصادات العربية ككل متدنية وسلبي في بعض السنوات والسبب أن التحول الهيكلي يتم في قطاعات ذات قيمة مضافة متدنية وخاصة في قطاعات الخدمات الأخرى.

باختصار شديد جدا أن هناك مشكلة في حلقة التنمية وعملية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي في النموذج الأمثل نتوقع أن يتم فيه الاستثمار في رأس المال البشري وأن هذا الاستثمار في رأس المال البشري إلى نمو اقتصادي مستدام عن طريق عملية تحول هيكلي وإيجاد فرص عمل لائق وبالتالي اتساع رقعة الطبقة الوسطي واتساع قدرة الدولة على تحصيل الضرائب ثم استثمارات في البنية الأساسية وأيضا في رأس المال البشري وتستمر هذه الحلقة في الوطن العربي نجد أن هناك خلل في تلك المنظومة في كل حلقة من تلك الحلقات ولكن السؤال الأساسي هل المشكلة في عدم إيجاد هذه العملية من النمو المستدام بسبب جانب العرض في التشغيل وبمعني أصح هل هي مشكلة مهارات أم المشكلة في عدم وجود وظائف بسبب السياسات التي لا تُوجد فرص عمل في الأساس وفرص عمل لائق، ووجهة نظرنا أن المشكلة الأساسية هي بسبب جانب الطلب وليس بسبب جانب العرض ..هذه النقطة التي أحب أن أنتهي منها وأعطي الكلمة لزميلي الدكتور/ سليم عراجي الذي سيقوم بالتركيز على جانب الطلب وتحديات جانب الطلب في سوق العمل.

كلمة الدكتور / سليم عراجي

أن قدرة الحكومات العربية على خلق فرص العمل في القطاع العام تقلصت بشكل كبير والقدرة للقطاع الخاص المُمنهج بخلق فرص أكبر في القطاع الخاص كذلك الأمر محدود فكان الأمر الطبيعي لغالبية طالبين الوظائف الذهاب إلى القطاع الغير ممنهج الرسمي، ولذلك وقعنا فيما يسمي مستنقع الأعمال ذات لا مردودية ، فقمنا بالإسكوا بالتوجه إلى ما هو أكثر استدامة من القطاع الخاص في خلق فرص العمل بما أن القطاع العام أصبح مقيد والقطاع غير الرسمي هو غير منتج وبالتالي قمنا بشرح واقع الطلب على العمل أو واقع العمل في الوطن العربي للتحضير إلى الثورة الصناعية الرابعة أو مستقبل العمل لاحقا فقمنا بعرض بعض المشاكل التي يواجهها القطاع الرسمي أو شركات في القطاع الرسمي الممنهج في الوطن العربي، رأينا في الأول أن الشركات في الوطن العربي تميل إلى إنفاق حصة أعلى بكثير من إجمالي الإيرادات على رأس المال الثابت مقارنة مع الأجور، وكذلك الأمر إذا تمت مقارنة نسبة هذه الأجور مع دول ذات دخل مماثل نجد أن الدول العربية الموجودة بالمسح هي لديها قيمة أجور أقل من هذه الدول ذات الدخل المماثل وكذلك الأمر إذا قارنها بأمريكا اللاتينية تكون الأجور أقل.

سيؤثر هذا التحيز تجاه كثافة رأس المال ثابت على متوسط الأجور للتوجه نحو الانخفاض مما يقلل من جودة الوظائف تؤدي في النهاية إلى زيادة في عدم المساواة ، ونظريتنا بعدم المساواة أن الرأس المال الثابت عادة مملوك من ذوي دخل مرتفع أو الأغنياء أو أعلى 10% من ذوي الدخل المرتفع مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال الثابت وزيادة العائدات لهذه الطبقة الغنية وتقليص الأجور وتكبير الفجوة بين الأجور وعائدات رأس المال الثابت وهذا ما تم استنتاجه من الفرق بين نسبة رأس المال الثابت ونسبة الأجور ممكن أن نقول أن هذه الأجور منخفضة بسبب الصدمات التكنولوجية نسبة للناتج وكذلك الأمر انخفاض أجرة رأس المال الثابت ولكن الأمر لم يكن كذلك لأن كلفة رأس المال الثابت كانت عالية فلذلك أن الأجور في الوطن العربي لم توائم حتى الناتج المنخفض لذلك بقيت متدنية وذلك الأمر إذا نظرنا إلى حجم الشركات تقسيم رأس المال الثابت وكلفة الأجور نري أن الشركات الصغيرة هي الشركات التي لديها نسبة أجور أعلى مقارنة بالشركات المتوسطة والشركات الكبيرة وذلك الأمر إذا قارنا هذه النتائج بنسبة العمالة في هذه الشركات نري العكس نسبة نمو العمل بالشركات الصغيرة هي أقل من الشركات المتوسطة والشركات الكبيرة .

التوظيف والتكنولوجيا ..من خلال المسح الذي عملنا عليه من البنك الدولي وجدنا أن غالبية الشركات في الوطن العربي لديها نسبة ابتكار منخفضة بمعنى أن الشركات التي تبتكر في الوطن العربي لا تتعدي 30% من نسبة الشركات في القطاع الخاص الممنهج، ونحن نرى أن الشركات في الدول العربية ، الدول التي تنفق على الابتكار أكثر لديها نمو في التوظيف أكثر وهذا النمو يختلف ما بين الابتكار في إنتاج سلعة جديدة مقارنة مع الابتكار في عملية الإنتاج يتغير نسبة التوظيف كما رأينا بان هناك تفاوت بين دور التكنولوجيا والتوظيف في القطاعات الأخرى وأهمها على سبيل المثال قطاع الفنادق والمطاعم الابتكار يؤدي إلى تخفيض نسبة النمو في التوظيف مقارنة مع بعض القطاعات الأخرى فلذلك بالتفصيل على الشركات نري أن التكنولوجيا تأثر على القطاعات بطرق مختلفة ، فالسياسات يجب أن تتواءم مع هذا الاختلاف في التكنولوجيا على التوظيف.

وإذا نظرنا إلى قيمة الإنتاجية للشركات في الدول العربية نرى أن غالبية الشركات في الدول العربية لديها إجمالي الإنتاجية أقل من متوسط الدول المماثلة وان مصر أكثر من 65% من الشركات لديها إجمالي إنتاجية أقل من الدول ذات الدخل المماثل لها.

بنظرة شاملة للنمو العام في الشركات الممنهجة في الدول العربية نري أن الواقع السياسي يؤثر بطريقة أعلى على نمو الوظائف بطبيعة الحال حيث أن هذه المسوح في الفترة 2010 – 2016 فنري أن مصر وتونس لديهم أقل من باقي الدول طبقا لبعض المقارنات التي قمنا بها، وأن النمو بالوظائف في الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة نجد أن الشركات الصغيرة هي الأقل نموا مقارنة مع باقي الشركات.

والتساؤل هنا ما هي المعوقات لتنمية القطاع الخاص الممنهج؟ أولها كما قولنا أن هذه الاستبيانات قد أخذت ما بين 2010 – 2016 فكانت أهمها عدم الاستقرار السياسي وثانيا القدرة التمويلية وثالثا الكهرباء مع النزاعات والصراعات السياسية، ونحن نعرف بأن الاقتصادات العربية غير قادرة أن تصل بالوقت الحالي أو بما هي قادرة عليه من تشكيل وظائف أن تصل إلى 5% بطالة، وذلك مع بداية كل عام إذا ظل الواقع العربي كما هو الحال الآن فعلي الدول العربية أن تخلق حوالي 8 ملايين فرصة عمل سنوية لكي تقوم بمواكبة الأجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة.

ما هو الرابط ما بين الثورة الصناعية الرابعة ومستقبل العمل والواقع العربي؟ مستقبل العمل هو بحاجة إلى الوظائف ذات الإدراك الأعلى والتفكير والتحليل ستتواءم مع التقدم التكنولوجي أو الوظائف التي لديها إنتاجية متكررة أو تكرار بالعملية الإنتاجية ستضمحل وإذا تم مقارنته مع الواقع العربي نري أن أغلبية الوظائف في الوطن العربي هي من الوظائف متوسطة المهارات مع ذلك الواقع العربي بحاجة إلى مرونة وإلى نوعية في التعليم ، وفي تقرير Pisa ذكر أن الدول العربية هي من الأقل في الجودة التعليمية وفي بعض القطاعات التكنولوجيا ستؤدي إلى تخفيض أو إلي زيادة البطالة ونحن نعرف أن الوطن العربي لديه الأعلى بطالة بين الأقاليم .

وأخيراً الاستخلاصات هي:

- التركيز على الابتكار والإنتاج الكلي والأبحاث لكي نتواءم مع الثورة الصناعية الرابعة.
- تكبير الشمولية واندماج الشباب والإناث في سوق العمل واستعمال المهارات الموجودة في الوطن العربي.
- كذلك أمر الموائمة ما بين مخرجات العلم والوظائف المطلوبة.
- التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة لأنها تؤدي إلى تشغيل الكم الأكبر من النساء ولكن إعادة النظر في هذه السياسات لأننا نعرف أن هذه السياسات والشركات الصغيرة خاصة تخلق فرص العمل ولكنها لا تنمو.
- خلق البيئة التي تأتي بالاستثمار وتغير وتفعيل قوانين في سوق العلم وفي الدول ذات الطابع النزاعي.
- إدماج دور القطاع الخاص في بسط السلام وإشراكه في عملية إعادة الإعمار وخاصة في الدول التي لن تحظي بتمويل خارجي أو إقليمي.
- إعادة النظر في السياسات الكلية والقطاعية في الوطن العربي بإنتاجية أعلى.

شكراً جزيلاً ،،،

مناقشة عامة

مداخلات الجلسة الثالثة

مناقشة عامة

مداخلات الجلسة الثالثة

الدكتورة/ ليلى الخواجة

قبل فتح باب المناقشة، اسمحوا لي بتعقيب قصير وببعض المقترحات للإضافة على هذه العروض قبل أن تتحول إلى أبحاث مكتوبة وسأبدأ بالعرض المشترك والمقدم من الدكتور/ خالد أبو اسماعيل والدكتور/ سليم عراجي، لأنه أعطانا صورة أشمل عن أسواق العمل في الدول العربية وذلك من خلال تحليل عميق لجانب العرض وجانب الطلب وبكل الخصائص التي تميزهم في الوطن العربي، وانتهوا بهذا التحليل إلى أن هناك اختلالات ما بين الطلب والعرض الخاص بالعمل، وحاولوا إعطاء تقدير كمي لحجم هذه الفجوة بين العرض والطلب وبالفعل وكما أشار الدكتور/ سليم بأن الوطن العربي يحتاج أن يخلق سنويا 8 مليون فرصة عمل خلال العقد الممتد من 2020 إلى 2030 ليصل إلى التشغيل الكامل ، ولكن إذا نظرنا إلى الواقع العربي نجد أن قدرة الدول العربية على خلق الوظائف لا تتعدي 2,7 مليون فرصة سنوياً وهذا يعني تلقائيا بأن عدد العاطلين يزداد سنويا ليبلغ 5,3 مليون فرد ، وهنا يتضح حجم الإشكالية الحقيقية التي تواجه الدول العربية ويزداد الوضع قتامة إذا تساءلنا عن طبيعة القطاعات التي تولّد فرص العمل الجديدة حالياً ، سنجد انه من 68% إلى 70% من هذه الوظائف تخلق في القطاع غير الرسمي وهو قطاع يتسم بأنه منخفض الإنتاجية ومنخفض الأجور والاهم أنه يفتقد إلى كافة أشكال الحماية القانونية والاجتماعية وهذا يتعارض مع مفهوم العمل اللائق الذى تعمل على تحقيقه منظمة العمل الدولية .

وخلصنا أنه في ظل الظروف الراهنة سيشهد الوطن العربي أعلى نسبة بطالة مقارنة بكافة أجزاء العالم وسأتطرق في تعقيبي إلى ثلاث نقاط الأولي أن العرض لم يتطرق تفصيلا إلى مستقبل هذه الأسواق إذا أخذنا في الاعتبار انعكاسات الثورة الصناعية الرابعة فالواقع أن هذه الثورة يمكن أن نصفها بأنها creation / process of destructive طبقا للمفهوم الذي قدمه شومبيتر سنة 1942 بأن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى اختفاء مجموعة كبيرة من الوظائف ولكن منخفضة الإنتاجية والروتينية ولكنها في

المقابل تخلق فرصة لخلق وظائف جديدة مرتبطة بالمجالات عالية التقنية مثل الذكاء الصناعي والروبوت وغيرها .

فهل هذه الوظائف يمكن أن تجد من يشغلها في الوطن العربي؟ الاجابة أن المهارات المتوفرة في العمالة العربية لا تلاءم مثل هذه المجالات فنستطيع أن نقول أن التحدي الأكبر هو تعظيم الاستفادة الممكنة لقوة العمل العربية والنقطة الثانية تم التأكيد في نهاية العرض على أن القطاع الخاص وحده هو القادر على حل هذه الإشكالية وهنا يسمح لي الدكتور/خالد بأن اختلف معه في الرأي قليلا لأنه طبعا النمو المستقبلي يجب أن يقوده القطاع الخاص لكن القطاع الخاص بمفرده فلن يستطيع أن يضمن هذا المعدل المرتفع من النمو فهناك فاعلين آخرين يجب أخذهم في الاعتبار هنالك الدولة وهنالك البرلمانات العربية ومنظمات المجتمع المدني وأعتقد انه يجب أن يتكاتفوا جميعاً لتحقيق مطالب الارتقاء بجودة التعليم ولن يستطيع القطاع الخاص القيام بهذا الدور بمفرده، وكذلك إصلاح قوانين سوق العمل، فالقطاع الخاص يمكن أن يخلق قوة ضاغطة للمطالبة به ولكن الأمر يحتاج موافقة ومشاركة من جانب البرلمانات. والنقطة الثالثة هي مشكلة الاحتواء فبالرغم من أن الاحتواء الذي تم وصفه جاء في عنوان العرض الا لن تناوله ليس كافيا فمن الواضح أن أعداد المتضررين من الثورة الصناعية الرابعة مؤهلاتهم منخفضة في هذه الحالة لابد من وسيلة لمساندة هذه الأفراد الذين سوف يكونوا مهمشين بسبب الثورات التكنولوجية وهذا يستدعي إتباع سياسات جديدة للحماية الاجتماعية ومد شبكات الأمان بشكل أوسع لتعويض هذه الفئات المهمشة، هنا يثار تساؤل من أين تأتى بالموارد المائية التي يمكن توجيهها لرفع مستوي الاستثمار البشري من جانب وتوسيع نطاق شبكات الضمان الاجتماعي للتقليل من هذه الأضرار من جانب آخر؟ في الواقع هناك عدة تقارير دولية هامة تتناول هذا الموضوع من أهمها تقرير البنك الدولي الذي صدر في أوائل 2019 The changingويفيد بأن حل إدارة الموارد يتمثل في إعادة النظر في السياسات الضريبية للدول العربية بحيث نستطيع توسيع القاعدة الضريبية فتزيد الإيرادات دون إثقال حمل الضريبة على الأفراد والعمل على رفع كفاءة تحصيل هذه الضرائب.

أما إذا انتقلنا إلى العرض الشيق الذي قدمه الدكتور/ وليد عبد مولاه أود الإشارة أولا إلى أن العرضين المقدمين في هذه الجلسة مكلمين لبعضهم البعض لأنهم يتناولون مفهوم واحد وهو "الإنتاجية" ولكن عرض التشغيل تناول الإنتاجية بشكل مباشر في حين عرض الصادرات التقانية تناول الإنتاجية بشكل غير مباشر فهو يتحدث عن ارتفاع الإنتاجية الذي يؤدي إلى export sophistication بحيث

تستطيع الدول النامية اللحاق بالدول المتقدمة ولكن الورقة في مجملها تحاول الإجابة عن تساؤل هام لماذا تنجح بعض الدول النامية في تحقيق اللحاق بالدول المتقدمة في حين تفشل دول أخري ؟ وهو تساؤل هام وينطبق على الدول العربية. للإجابة على هذا التساؤل قام الدكتور/وليد بإدخال متغيرات جديدة ومهمة في النموذج ولكن سأتوقف عند النتائج من وجهة نظري فمثلا المحتوي التكنولوجي للصادرات وكل المؤشرات الفرعية هناك ارتباط بينهم البعض وهذا يفسر لماذا النتائج جاءت مفتقدة للمعنوية الإحصائية والملاحظة الثانية أن هذا التحليل لكي يقوم بالإجابة على التساؤل المعروض بشكل جيد كان لابد أن يأخذ خطوة للأمام وقد أشار لها الدكتور/وليد دون ذكرها في الورقة وهو" فخ الدول المتوسطة " لأن الدول العربية تحديدا تقع في هذا الفخ وهناك مقالات عديدة وكثيرة توضح أسباب الوقوع في هذا الفخ وكيفية الخروج منه وذلك لأنها تقوم بشرح لماذا الدول العربية والدول النامية في مجموعها تستطيع أن تصل لقدر من تنوع الصادرات وتظل في حدود منحني الإمكانيات القصوى ولا تستطيع أن تخلق سلع جديدة ولا أساليب إنتاج جديدة ولهذا لا تستطيع الوصول إلى مستوى الدول المتقدمة والخلاصة لدى الدكتور/وليد لا تختلف عن الدكتور خالد أبو اسماعيل ولكنها تحتاج تحديدا إلى سياسات تدخلية فلكى تحقق كل نتائجها للارتقاء بجودة التعليم والنهوض بمفرداته لابد من اتباع سياسة تستهدف هذا الغرض ، من أجل تحقيق تنويع الصادرات لابد من رسم سياسات صناعية تستهدف هذا الغرض ولكن السؤال بعد معرفتنا بالسياسات المقترحة يظل من وجهة نظري التساؤل الأهم هل الدول العربية قادرة بالفعل على وضع هذه السياسات موقع التنفيذ للوصول إلى مستقبل أفضل والاستفادة من فرص الثورة الصناعية الرابعة ؟ ليس لدي إجابة عن هذا السؤال وعسى أن تعقيبات ومناقشات السادة الحضور تكون كفيلة بالإجابة عليه ..... وشكراً

المداخلة رقم (1) الدكتور/ جودة عبد الخالق

في إطار عرض ورقة الدكتور/ وليد عبدمولاه لدي سؤال وبعض التعليقات واحدة مهام لقاءنا في إطار المؤتمر السنوي للجمعية التوافق على رطانة أو اصطلاحات مشتركة بالنسبة للشأن الاقتصادي الذي نحن فيه، ومن هذا المنطلق أود أن أثمن عرض الدكتور / وليد بالجزء الخاص للنظم الكمي – لن أدخل في تفاصيل – ولكن تفصيلات النموذج نفسه فهو يقول في وصف للتقديرات ذات مغزي إحصائي أو فاقدة للمعني الإحصائي والذي استقر أنه بدلا من ذات مغزي إحصائي معنويا significance في

أدبيات القياس الاقتصادي في المنطقة استقر أن تكون معنوية significance غير معنوية واعتقد هذا يوضح المعني الذي أقصده، هذا بالنسبة للتعليق الأول، التعليق الثاني أريد أن اتوقف عند كلمة صادرات ذات قيمة إضافة عالية هذا العمل أو التبادل التجاري يتم صحيح بين الدول ولكن في إطار بالدرجة الأساسية الشركات دولية النشاط تبدأ أعمال تسمي أسعار التحويل ومعناها لا يعبر في الحقيقة في هذه الحالة عن تكلفة السلع وبالتالي علاقة جملة الإنتاج والتكلفة والقيم المضافة تختلف تماماً عند الحديث عن هذه الشركات فأنا أدعوك للاطلاع على تقرير التجارة والتنمية والصادر عام 2017 يتكلم الفصل السادس من التقرير عن ما يسمي بالرأس مالية الرجعية وما يتحقق ليست أرباح بقدر ما هي ريع بمفعول القوة الاحتكارية وبالتالي هذا ينسحب على المفاهيم القيم المضافة والإنتاجية وأشياء من هذا القبيل.

التعليق الثالث أن من خلال العرض فهمت أن الدخل المتوقع أنه يحدد المستوي ونوعية الصادرات بناء عليه يحدد الدخل المتوقع وبالتالي يثير تساؤل أيهما يحدد الآخر نوعية الصادرات هي التي تحدد الدخل أم الدخل هو الذي يحدد الصادرات؟

بالنسبة للورقة الثانية: أيضا في اتجاه الوصول لتوافق حول المصطلحات أحياناً نتحدث عن منطقة عربية وإقليم عربي، شمال أفريقيا وشرق الأوسط أو العالم العربي أو الوطن العربي فكل شخص يستخدم ما طاب له من مصطلحات هذا سؤال أطرحه، تحديد معني الابتكار في إنتاج سلعة جديدة وأنا أريد أن أقترح أنه ربما بالنسبة لظروف مختلفة الإتقان لها يؤدي إلى تخفيض إنتاج سلعة قائمة قد يكون أكثر أهمية في ظروف معينة من الابتكار لإنتاج سلعة جديدة مثال ذلك فإنه لا معني لإنتاج نموذج تليفون جديد كل سنة بقدر ما يواكب من إنتاج سلالة من القمح تعطي غلّة أكبر بالنسبة لحل المشكلة، إذا موضوع الابتكار ربما يكون له ما يبرره في سياق الدول المتقدمة بمرجعية منطقنا أود أن أراجع هذا.

النقطة الأخيرة: الإنفاق على الأجور بالمقارنة بالإنفاق على رأس مال ثابت في إطار الشركة ينتج عنه ما أشير إليه من نتائج نقطة هامة جداً. فسيظل التوازن الكلي سيظل يؤثر على مستوي الطلب الكلي وبالتالي في حد ذاته يعتبر عنصر كادح للنشاط الاقتصادي لأنه الميل الحدي للإنفاق لفئات متلقية الأجر أعلى من حد الإنفاق للفئات التي تعيش على عائد رأس المال وبالتالي هذه الخاصية ينتج عنها في الواقع مشكلة أن يستقر توازن الكلي للاقتصاد عند مستوي أعلى، هناك مبررات لهذا الوضع بالتأكيد لكن أنا أفكر فيه وما يترتب عليه ....شكراً.

سؤال من الدكتورة/ ليلى الخواجة إلى الدكتور/ جودة عبد الخالق

الدكتورة/ ليلى الخواجة: أود استغلال قدراتك في ترجمة المصطلحات لم نجد سواء أنا أو الدكتور/ وليد ترجمة دقيقة لهذا المصطلح export sophistication فتقترح تعقيد الصادرات .

الدكتور/جودة: تعقّد الصادرات

المداخلة رقم (2) الدكتورة/ نجلاء أنور الأهواني

لقد استمعت لعرض الورقتين وللتعقيب المتميز من الدكتورة / ليلي الخواجة– رئيسة الجلسة، ولديّ مجموعة ملاحظات تنبع كلها من أننا نعلم أن الورقة لازالت في مرحلة التطوير ومازال هناك إضافة. الملحوظة الأولي هي استفسار لأنني لم أطلع على الورقة نفسها، هل النتائج المستخلصة تخص الوطن العربي ككل بدون تفرقة؟ بمعني هل حضراتكم افترضتم أن هذه النسب تنطبق على كل دول الوطن العربي وبصورة متماثلة؟

تداخل من الدكتورة/ ليلى الخواجة – رئيسة الجلسة

أعتذر الدكتورة/ نجلاء هذا يرجع إلى قصور في تعقيبي فقد قام الباحثون بالتفرقة بين الدول العربية النفطية ومجموعة الدول العربية الفقيرة نفطيا والفقيرة في الدخل.

استكمال مداخلة الدكتورة/ نجلاء الأهواني

الملحوظة الثانية خاصة بمجموعة المفاهيم التقليدية التي تقال عرضاً في الكلام عن أن العمل الرسمي مثلاً هو عمل غير منتج، فليس بالضرورة أن يكون مفهوماً صحيحاً طوال الوقت، فيجب مراجعة بعض مفاهيم الورقة.

الملحوظة الثالثة تتعلق باتساق التحليل، ذلك أن الدكتور/ خالد عندما طرح موضوع التشغيل وتساءل أين تكمن المشكلة في جانب العرض أم في جانب الطلب قام بتحديد المشكلة في جانب الطلب، ولكن يلاحظ أن التوصيات التي جاءت بعد ذلك كلها متعلقة بجانب العرض والمهارات والتعليم وتحسين نوعيته، وبالتالي أشعر أن هناك تناقض بين التشخيص من أن الطلب هو أساس المشكلة وبين ما جاء بعد ذلك من توصيات تتعلّق بالعرض.

الملحوظة الأخيرة هي أننا نهمل أو نغفل جانب هام جدا في دراسات التشغيل وهو ما يسمي بمرونة التشغيل مع النمو أي employment elasticity of growth . اليوم نتكلم عن الثورة الصناعية الرابعة وعلاقتها بخلق الوظائف ... نحن لا علم لنا بما هي القطاعات التي ستقوم بخلق فرص عمل جديدة، فالفن الإنتاجي معناه أنه لكي أقوم بإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما كموحدة سوف نحتاجها من العمل ورأس المال وهذا مفهوم static، أما المفهوم الـ dynamic وهو مرونة التشغيل أي قدرة القطاع على خلق فرص العمل مع النمو، بمعني أنه لو زاد النمو في أحد القطاعات (مثلا قطاع الصناعة) بنسبة 1% كم سيخلق بجانبه فرص عمل؟ وأعتقد أنه شيء غائب عنّا وأتمنى لو نقوم بدراسة عن قدرة القطاعات على خلق التشغيل مع النمو في ظل الثورة الصناعية الرابعة. هذا موضوع في غاية الأهمية وله علاقة مباشرة بالتغيّرات الجديدة التي تطرأ على التكنولوجيا نتيجة الثورة الصناعية الرابعة وبالتالي نحتاج لمعرفة مجالات الوظائف التي سوف تُخلق وأي من القطاعات هي القادرة على خلق الوظائف. وقد سبق أن قمنا بهذه الدراسة في حالة الاقتصاد المصري من خلال نماذج رياضية تم إعدادها في عام 2009 ولكننا نحتاج ألان إلى مراجعتها وتحديثها في ظل ابتكارات الثورة الصناعية الرابعة ومستتبعاتها.

المداخلة رقم (3) الدكتور/ خالد حنفي

أود أن ألفت إلى مسألة أساسية لدى الحديث عن سلاسل العرض الاستثمارية ودورها في رفع كفاءة الإنتاج وتنافسية الاقتصادات العربية. فقد استدعاني بعض الخلط في المفاهيم في المصطلحات أو الدلائل ذات الصلة، حيث أعتقد أن سلاسل العرض تختلف عن سلاسل القيمة ذات الصلة بالقيمة المضافة. فسلاسل العرض هي مجموعة العمليات التي تقوم بها جميع الأطراف من بداية المادة الخام لغاية الوصول إلى المستهلك بين عدة شركات وعدد من الدول، وتنطوي على أمور كثيرة من عمليات تسويقية ومالية ومن التعامل مع قنوات التوزيع، بالإضافة إلى ما يختص بالإنتاج والتصنيع والنقل

واللوجستيات وغيرها. وأي من هذه العمليات يتيح العديد من الفرص المباشرة لإضافة قيمة للسلعة أو الخدمة وتكوين سلاسل القيمة. والمسألة إذا لا تقتصر على أن ندخل سلاسل العرض، بل تشمل أيضا كيفية تطوير وتحسين سلاسل العرض لأي منتج بما يفسح المجال لخلق القيمة المضافة.

المداخلة رقم (4) الدكتورة/ عبلة عبد اللطيف

لدي ملاحظتين على الورقتين، الورقة الأولى المقدمة من الدكتور/ وليد عبد مولاه يجب أن يكون هناك جديد وأن نفكّر في الاتجاه الصحيح ولدي سؤالين الأول يهم شيء من التحفّظ عملية التصدير في Growth وهذا معناه أننا ندفع أكثر في سلسلة القيمة العالمية Global Value Chain هذا جيد ولكن عندما يأتي مثال السعودية في تصدير النفط فلابد أن نتكلم عن شيء حدث به تحوّل صناعي إنمائي، وسؤال آخر بالنسبة للبيانات المستخدمة في إعداد النموذج لأي فترة زمنية، وهناك ورقة مازالت معدة حديثاً عنChines Export.

بالنسبة للورقة الثانية عن التشغيل، عند التحدث عن التشغيل أنا فقط لدي مشكلة أننا نرى مشكلة الطلب على العمالة كأنها تقف لوحدها هي في واقع الأمر الطلب على العمالة هي في النهاية مشكلة استثمارات والنجاح في الاستثمارات وهذا أيضا نتحدث عنه فهو دائما لا يبدأ به والدول لا تنظر نهائيا على الاستثمار كأنه مشكلة وتنظر فقط إلى أنه يمكن ضبط التشغيل لوحده وهذا غير حقيقي، وعندما نتكلم أننا يجب أن ننزل عن مستوى العرض وهذا مؤكد، في هذا الخط السياسة قامت بإعداد دراسة قريبا وقامت بعمل مسح لخمسمائة شركة على مستوى مصر لكي يروا الفرق ما بين القطاعات حجماً وموقعاً وتوجّه الشركات في مجال العمل كيف يكون والطلب على العمالة ونوعه ونتيجة كانت مبهرة ومختلفين تماما عن توجّه الدولة في كل حاجة بمعني أن تقوم الدولة بوضع توجّها في منطقة لا يريدها أحد، التوجّه بالكامل للشركات ضعيفة وهذا يدل على عدم تفاؤل في الحالة الاقتصادية وغيره.

المداخلة رقم (5) الدكتورة/ جيهان صالح

كل الشكر على الأوراق المقدمة فقد استمتعت كثيراً بالعرض وأحسست بأن الموضوعات متسقة ببعضها البعض لدي فقط نقطة واحدة على الورقة الثانية التي تتحدث عن التشغيل، التحدي الذي نتحدث عنه بأننا نريد أن نخلق ثمانية ونصف مليون فرصة عمل سنوياً وهذا يقود إلى نوع من التحدي في ظل الثورة الصناعية الرابعة وأنا أري أنه ليس تحدي بقدر ما هو فرصة، فرصة لأنه إذا تحدثنا عن الأجيال التي ستدخل سوق العمل هي ليست الأجيال التي دخلت سوق العمل الحالي وبالتالي الطاقات والإيجابيات التي لديهم ليست بعيدة التي توجد في الدول الأخرى عالمياً، globalization والانفتاح الذي حدث خلال السنوات الأخيرة والذي جعل الأجيال الموجودة حالياً متقاربة وليست متباعدة وبالتالي إذا نظرنا إلى الثورة الصناعية الرابعة في العمل وفي التشغيل سأجد أن شبابنا ليسوا بعيدين عن أنهم يتسلحوا بهذه الأسلحة فهم يعملون على الإنترنت وعلى Social Media وعلى App وبالتالي لو هذا تحوّل من أنه فقط نوع من الهواية أن يكون هو مجال العمل وأتيحت لهم الفرصة أنهم يروا ما في العالم ويشتغلوا عليه بالإضافة للتعليم وأساسيات التعليم هذا سيجعل الطاقات تتوجّه إلى الطريق الصحيح وبالتالي ما ذكرته الدكتورة عبلة والخاص بالتوجيه إلى الآفاق الجديدة التي يجب أن نذهب لها وليس النظر إلي أنه لدينا تحديات ....وشكراً.

المداخلة رقم (6) الدكتورة عادلة عبد السلام رجب

أشكر الباحثين لأنهم أثاروا كثير من الأسئلة وأنا في الحقيقة لدي سؤال بالنسبة للورقة الأولي هل نتخيّل في الجزء الخاص بالابتكار أن نسبة الإنفاق محسوبة ومثلما قال الدكتور/ جودة تخفيض في الإنفاق على المنتجات الجديدة وليس أن نقوم بتصنيع منتجات جديدة وأنه كما قيل أن عدد براءات الاختراع في الدول العربية لا تزيد عن 800 تقريبا فهل هذا بالنسبة للدول العربية فقط؟ هذا هو السؤال لأن هذا مهم وشبيه بمؤشر مركب يتم إعداده في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مع أكاديمية البحث العلمي عن الابتكار والتطوير في مصر خلال عام وقد قمنا بعمل مسح قد يكون قريب من المسح الذي قام به المركز المصري والحقيقة مازالت النسبة المتحققة غير معنوية وضعيفة ولكن التحسن موجود من خلال تخفيض نسبة الإنفاق على المنتجات الجديدة هذا هو الابتكار المعمول.

أما بالنسبة للتعليق على الورقة الثانية فالدكتور/ سليم عراجي ذكر أن قطاع السياحة من أكثر القطاعات التي سيحدث فيها ثورة صناعية رابعة ستؤثر على الإنماء ، في الحقيقة ومن مجال خبرتي قليلا وتحيزي لقطاع السياحة أرى بالعكس التطور في الثورة الصناعية الرابعة والتطور التكنولوجي يؤدي إلى المزيد من الطلب على العمالة لأن طبيعة السياحة وخاصة في الدول العربية تعتمد على الخدمة وعلى تجربة السائح التي ترتبط مباشرة بالشخص وبالفرد وهذا يؤدى إلى مزيد من الطلب على العمالة المتوسطة أو ذات المهارة الكبيرة لذا فمجال السياحة مجالاً خصب يمكن أن نقوم بفتحه ونقوم بالتشجيع عليه وخاصة السياحة الثقافية ....وشكراً.

المداخلة رقم (7) الدكتورة/ وداد سعد

ملاحظتي بالنسبة للبحث المقدم من الدكتور/ وليد فهو يتناول موضوع مهم جدا ولكن لدي سؤال بالنسبة للتكنيك الذي استخدمه الدكتور/ وليد. وفقا للأسس العلمية المتبعة عندما يكون لدينا سلاسل زمنية نبدأ دائما بتطبيق unit root tests لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات المستخدمة في النموذج هي متغيرات ساكنة ام لا على المستوى stationary not stationary at Level وعلى ضوء النتيجة نتبين أي تكنيك سنقوم باستخدامه. لذا لدي تحفظ على التكنيك المستخدم لأن الباحث لم يبرر لماذا تم استخدام تكنيك GMM وهل تم استخدامه على المستوى At Level أم لا. كل هذا يجعل النموذج المستخدم خاضعا للمساءلة ويقلل من صلاحية ومصداقية النتائج التي تم الحصول. وذلك قد ينجم عن عدم استعمال التقنية المناسبة appropriate model.

بالنسبة للعرض الثاني للدكتور خالد والدكتور/ سليم الموضوع مهم كثير ولكنه كان وصفياً descriptive بالدرجة الاولى ولا يحتوي على أية دراسة تطبيقية empirical study. وجود دراسة تطبيقية في هذا البحث يعطيه إضافة علمية اكبر....وشكرا.

المداخلة رقم (8) الدكتور/ عامر خربوطلي

في الحقيقة جميع الأوراق كانت جيدة جدا والنقطة التي أحب أن أركز عليها هي الورقة التي تتعلق بالعمل بما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي، سواء وفق الطريقة الحديثة أو على الطريقة التقليدية باعتبار أن نظرية مضاعف الاستثمار تركز أنه عندما نقوم باستثمار جزء من الناتج المحلي الإجمالي فلدينا عادة معدل نمو اقتصادي ولكن في العديد من الدول العربية وكانت هذه هي الملاحظة نفسها في بعض الدول ذات تطبيق الاشتراكي في مرحلة الثمانينات هذا نستثمر جزء من رأس المال الناتج المحلي لكن معدلات النمو الاقتصادي ومضاعف الاستثمار لم تكن كبيرة والسبب في ذلك يعود إلى تدهور أو انخفاض معدل العائد على الاستثمار بالإضافة إلى ضعف الإنتاجية وإلي الفساد والهدر ، واليوم نظرية النمو الاقتصادي تعتمد بالإضافة إلى رأس المال على الابتكار والإبداع والسؤال الذي أود توجيهه إلي الباحثين هو التحدث فشله في التوريد الداخل في أغلب الدول العربية، والإمكانيات والنتائج المحققة بمعني هل يمكن أن تصل دولة بعدد سكان 15 مليون يوما ما في الوطن العربي إلي ما يقارب الناتج المحلي لدولة مثل النمسا نتحدث عن 300 مليار ونتحدث عن دولة عربية عدد سكانها 15 أو 30 أو 40 أو أحيانا 50 في أفضل الأحوال.

في دراسة الإسكوا أشارت إلى أن المحركات الذاتية للنمو في سوريا يشكل 40% من إجمالي المطلوب لإعادة الأعمار بسوريا، 40% في حالة تطبيقها فهي ستعطي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي لسوريا في الأحوال العادية قبل عام 2010 بمعني أنه بأعمال بسيطة تتعلق بموارد بشرية و بالبيئة الحاضنة للمشروعات الصغيرة ولكن بطريقة مختلفة تماما عن الأسلوب المتبع حالياً لأننا في الوطن العربي ليس لدينا حاضنات أعمال ولا هيئات تمويل صغيرة بصورة فعالة ....شكرا.

المداخلة رقم (9) الأستاذة/ هيام سليم

أتكلم عن الورقة الثانية والخاصة بتحديات التشغيل في المنطقة العربية واسمحوا لي أنن أتكلم عن لبنان بشكل خاص لأن لبنان تجربتها تختلف عن تجارب الدول العربية، الدكتور/ سليم تكلم عن الشركات الخاصة والشركات الصغيرة بأنها أعلى نسبة أجور من الناتج وأن أغلب الوظائف للنساء وهذا أثر على بطالة الرجال مقابل عمل النساء هذه نقطة، والنقطة الثانية بلبنان لدينا نوعية التعليم، التعليم

بلبنان ممتاز، وأيضا حاولنا نخصص قطاع الاتصالات، ولكن عملية الخصخصة ما عندها محاسبة ولا رقابة على الأداء وهي هامة كي يتم محاسبة الفاسدين ولدينا أيضا السياسة المصرفية وافاد الباحث أن تتطرق لسنوات سابقة، فالسياسة المصرفية أثرت على عدم تشجيع الاستثمارات بلبنان فنحن لدينا سندات خزينة ونريد أن نشجع رؤوس الأموال لوضع أموال بالبنوك دون الاستثمار بلبنان فهذا كله أثر على التطور والاستثمارات التي تقوي بلبنان ...شكرا.

المداخلة رقم (10) الدكتور/ خالد واصف الوزني

سأتحدث في نفس الإطار الذي تحدثت فيه الدكتورة/ نجلاء والدكتورة/ جيهان والخاصة بمعوقات الشباب الآن 39% من العاملين من الشباب بالعالم يشهد 61 مليون تحت خط الفقر ومن مستويات الفقر المتعددة أضيف لهذا تقرير future jobs تحدث عن 75 مليون وظيفة ستنتهي في عام 2020 وأن 133 مليون وظيفة جديدة ستخلق عام 2022 والسؤال الذي يطرح نفسه من هذه الأوراق أن اليوم الحديث عن القطاع الخاص والحكومات غير كافي واليوم علينا أن نعترف الجامعات والمدارس تخرج حاملين شهادات غير مؤهلين وإذا عرضنا الحقيقة في هذه العجالة السريعة علينا أن نؤهل شبابنا لخلق وظائف وليس البحث عن وظائف قائمة في حد ذاتها، وأن ما يمكن النظر إليه هو صنع سياسات توجّه الحكومات في عملية إصلاح التعليم ....وشكراً

الرد على مداخلات الجلسة الثالثة

الدكتور/ وليد عبد مولاه

سعيد جدا بسماع كل الملاحظات والتساؤلات التي وردت ولعل أهمها الاعتماد على طريقة GMM كـsecond best choice. وقد حاولنا الاخذ في الاعتبار كل المحاذير والمتغيرات التي تسفر عن نتائج موثوقة.

السؤال الخاص باستبعاد دولة السعودية من العينة لأن الدخل بها عالي يضعها في المجموعة الثانية بالرغم من كونه غير مستقر وغير قابل للاستدامة بالنظر الى ارتباطه بأسعار النفط.

وأنا أوافق على كل الملاحظات الأخرى التي وردت بما تخص التعريفات باللغة العربية. الدول النامية تشكو من فشل السوق، وبالنظر الى التعقيدات والمعوقات القائمة على القطاع الخاص فلن يستطيع أن يتجه باتجاه السلع والخدمات والأنشطة الاقتصادية والمستوي التقاني المنشود لذلك تجد الدول النامية صعوبة في التملص من مصيدة الفقر. نعم نحن نحاول ان نوجه الاستثمار نحو قطاعات أخري واعدة وبها دخل أعلى فعند التخطيط للتنمية نضع أمامنا مستوي الدخل ونسبة النمو ثم نعمل على تحفيز الاستثمارات للوصول إلى مستوى اعلى، وهذا يضع نقاط استفهام عديدة حول مدى فعالية التخطيط التنموي في دولنا.

الدكتور/ خالد أبو اسماعيل

أشكر السادة الحضور على الملاحظات القيمة وفي الحقيقة نحن في الإسكوا نعتمد على تعريف جامعة الدول العربية في كافة تقريرنا والتقرير في مجمله الحالي هو تقرير وصفي ولم يتطرق لمسببات الثورة الصناعية الرابعة ولكن مازال يبحث عن نموذج ما في ضوء التهديدات الكثيرة تحدثها تأثيرات وبالتالي قد يكون هذا مناسب ولكن أساس والهدف هو اقتراح على الاسكوا ومنظمة العمل الدولية برنامج عمل لأربع سنوات قادمة وسيتم الحديث عن أي تقنيات والتي تكون مناسبة للقياس وبمعنى أخر تمهيد

للطريق وأن المشكلة الأساسية هو أنه إذا نظرنا للوضع الحالي للدول العربية وقمنا بكافة التحليلات للصادرات التي يمكن أن نعتمد عليها في ظل الوضع الراهن لن نجد جديد يمكن أن نعوّل عليه في عملية النمو وهذا أدي لعملية اختلالات كثيرة جدا في كل المنظومات الاقتصادية ترتب عليها كل المشكلات التي تطرقنا إليها.

وبالتالي حتى لو تناولنا مستوى قطاعي سنجد أن كل التحاليل الراهنة لن فيها ما نطمح فيه في المستقبل وبالتالي نقطة البداية هو الاعتراف بأن المهارات الحالية والموجودة وحتى لو كانت متدنية جودة هي أعلى بكثير مما يتطلبه السوق الطلب على المهارات العالية ليس موجود وبالتالي دور الدولة الأساسي هي أن تعيد النظر في منظومة الحوافز والمحفزات وكيف تجعل الاستثمار يأتي لمثل هذه القطاعات وهذه هي النقطة الأساسية التي حاولنا ننتهي ونركّز عليها.

الدكتور/ سليم عراجي

في البداية هذه ليس ورقة هذا تقرير ولكن هناك تحاليل عن المرونة وفرص العمل بالشركات وببحث جانبي ذهبنا لأبعد من ذلك قمنا بدراسة المرونة في الإنتاج في الدول وبيّن كدولة مثل مصر لديها مرونة أعلى بين الدول ذات الدخل المرتفع وبالنسبة للسويد هي متدنية وكلما انخفض الدخل زادت المرونة والاستبدال بين رأس المال الثابت والتشغيل.

بالنسبة للتعليم في الدول هناك تقرير pisa ولبنان صدر مؤخرا، أن أقل جودة في التعليم كتقنيات وقراءة وعلوم مع الأسف، وخاصة المدارس الرسمية والخاصة وان هناك فجوات في هذا التركيب.

وانا أشكركم كثيرا على هذه الملاحظات ونحن بصدد تكملة التقرير لأنه مازال يحتاج فصل أخر عن السياسات التي تؤدى إلى تحفيز التشغيل في القطاع الخاص وسياسات القطاع العام في التحفيز .. وشكرا جزيلاً.

جلسة خاصة بمناسبة

الاحتفال بمرور ثلاثين عاماً على تأسيس الجمعية

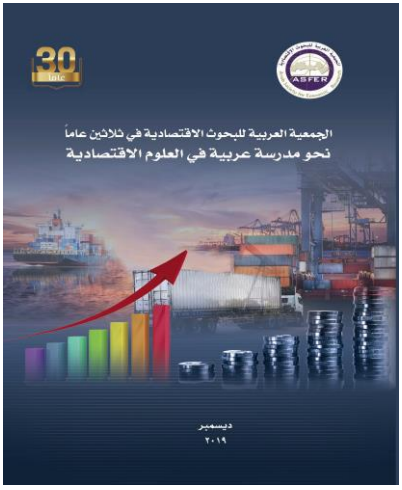

رئيس الجلسة: الدكتور / جودة عبدالخالق

أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم ..

أود أن نبدأ في أعمال هذه الجلسة، وهي ليست كباقي الجلسات لمناقشة أوراق بحثية والعروض ولكن وهذه الجلسة تتم في الواقع ضمن فعاليات احتفال العيد الثلاثيني للجمعية، فكان يقصد الآباء المؤسسون من رحلوا عن عالمنا (رحمهم الله) ومن ما يزالوا معنا على قيد الحياة وأذكر منهم أخي العزيز الدكتور/ خير الدين حسيب، أتذكر بداية الجمعية فكان المقصود بها أن تقوم منبر الفكر الاقتصادي المستقل أي مجموعات نقد أو وصايا وفي إطار التنوع تجمع كل الاتجاهات الفكرية ما بين اليمين واليسار وما بينهما زائد الأجيال المختلفة وأنا سعيد بأن هناك مجموعة من الشباب. لا أود أن أطيل ولكن هذا الاستهلال المقصود به في الواقع برواز للصورة، هذه الجلسة تخصصت لموضوع مهم ألا وهو مناقشة كتاب أصدره صديق عمري الدكتور/ إبراهيم العيسوي بعنوان " **تجديد الفكر الاقتصادي : نظرة نقدية للفكر الاقتصادي السائد وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره** " وهو صادر عن معهد التخطيط القومي والهيئة العامة المصرية للكتاب، وفي الواقع عندما جئنا نرصد وهو يطرح مناقشة في إطار نحو مدرسة اقتصادية عربية ونظرة الفكر الاقتصادي السائد نظرة نقدية في اتجاه التجديد من خلال العرض والتقييم وهذه العملية ستتم على النحو التالي:

هناك عرض مسموع ومرئي سيقدمه الدكتور/ إبراهيم العيسوي الذي حال ظروفه دون أن يكون معنا ومدة الفيديو 45 دقيقة بعد ذلك سيتناوب زميلّي العزيزين الدكتور/ عاطف قبرص والدكتور/ محمود محيي الدين سنبدأ أولا بالعرض ثم نبدأ بالمناقشة مع الدكتور/ عاطف 15 دقيقة والدكتور/ محمود 15 دقيقة أخري ثم مناقشة مفتوحة ومرة أخرى هذه خطوة هامة جدا في اتجاه تحقيق الغاية العظمي من إنشاء الجمعية منذ ثلاثين عاماً ألا وهو تكوين مدرسة اقتصادية عربية.

الجزء الأول من الاحتفالية

مناقشة كتاب

تجديد الفكر الاقتصادي

نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد

وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره

إعداد

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم العيسوي

أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة

وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

توطئة

السيدات والسادة أعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وضيوفها الكرام، قبل أن أقدم لكم عرضًا موجزًا لكتابي، أود أن أذكر ابتداءً أن هذا الكتاب هو ثمرة مبادرة شخصية، حيث لم يطلب مني أحد إعداده. ولكن من حسن الحظ أن استجاب معهد التخطيط القومي للقيام بهذا العمل بإدراجه ضمن برنامجه العلمي. ثم ساعد المعهد في الاتفاق مع الهيئة المصرية العامة للكتاب على نشره. وقد أمضيت نحو خمس سنوات في الإعداد لهذا الكتاب. وبالرغم من الانتهاء من مخطوطة الكتاب في مارس 2018، فإنه لم يخرج إلى القارئ إلا في فبراير من هذا العام (2019). وها قد مضت عشرة شهور دون أن يسترعي نشر الكتاب نظر أي مؤسسة من المؤسسات العلمية المعنية بعلم الاقتصاد في الوطن العربي، ودون أن تطلب مني أيًا منها أن أقدم الكتاب للمنتسبين لها، ودون أن يتطوع أحد من أساتذة الاقتصاد لكتابة عرض نقدي للكتاب في مجلة من المجلات العلمية للاقتصاديين، وذلك كله على غرار ما يجري في الدول المتقدمة. ولم يظفر الكتاب سوي بمقالين صحفيين من زميلين عزيزين وهما الأستاذ مصباح قطب والأستاذ عبد الفتاح الجبالي. وفي الحقيقة أنني لم أستغرب استقبال الكتاب بهذا الفتور أو التجاهل، وذلك نظراً لما أدركه من ركود في مناخ الحوار العلمي ومن ضعف في صناعة النشر وتسويق الكتب في بلادنا. ومن هنا كان ترحيبي باقتراح الزميل العزيز الدكتور أشرف العربي تقديم الكتاب في هذا المؤتمر، وباضطلاع الزميلين العزيزين الدكتور عاطف قبرصي والدكتور محمود محيي الدين بإعداد مراجعة نقدية للكتاب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن امتناني الشديد للفرسان الثلاثة ولمجلس إدارة الجمعية بطبيعة الحال.

وثمة سؤال يتعين تناوله ابتداءً، وهو: ما الذي دفعني لكتابة هذا الكتاب؟ هناك سببان. السبب الأول هو الانتقادات التي وجهت إلى علم الاقتصاد في مستهل الألفية الثالثة وفيما بعد ذلك ارتباطًا بالأزمة المالية والاقتصادية والعالمية في 2008. وبالطبع لم تكن هذه الموجة الحديثة من النقد بجديدة. فالانتقادات لعلم الاقتصاد تكاد تكون مرافقة لمولده منذ أن نشر أدم سميث كتابه التأسيسي ثروة الأمم في عام 1776. ولكن الموجة الأخيرة تميزت بارتفاع منسوب الغضب ليس على علم الاقتصاد التقليدي/النيوكلاسيكي الذي يمثل التيار السائد(mainstream) فحسب، بل وعلى النظام الرأسمالي العالمي الذي طالما اتخذ من علم الاقتصاد ظهيراً فكريًا داعمًا له ومبرراً لتصرفاته. كما تميزت الموجة

الأخيرة بأن مصدر النقد لم يتركّز في طائفة من أساتذة الاقتصاد فقط، بل أنه اتسع ليشمل أيضًا العديد من طلاب الاقتصاد في أنحاء شتي من العالم، وذلك بعدما لاحظوا عجز مقررات الاقتصاد التي يدرسونها عن تفسير ما يجري في العالم الواقعي، فضلا عن عجز علم الاقتصاد عن التنبؤ بحركة النظام الرأسمالي وعقم ما يقدمه من حلول لأزمات الرأسمالية. ومما شجعني على إعداد الكتاب أن ما طرح من انتقادات كان يستثير نزعة التجديد والإبداع لدي بعض الاقتصاديين. فقد قدموا إسهامات مهمة سواء فيما يتعلق بإصلاح النظام الاقتصادي أم فيما يتعلق بتطوير بدائل له. وبالرغم من استيعاب القليل من هذه الإسهامات في التيار الرئيسي / السائد لعلم الاقتصاد، إلا أن أكثر المساهمات بقيت مرفوضة أو مهمشة على ضفاف هذا التيار أو ينظر إليها بازدراء على أنها من فكر الفئة الضالة المعروفة بالخوارج (heterodox economists). ولما كانت أكثر هذه الإسهامات غير معروفة لدارسي الاقتصاد بل وللكثيرين من أساتذته، فقد كان أحد أغراض الكتاب– إلى جانب تقديم الانتقادات للتيار السائد– هو التعريف بهذه الإسهامات التي تضمنت مقاربات بديلة للمقاربة النيوكلاسيكية، مع تقييم ما تحمله من جوانب إيجابية أو سلبية.

أما السبب الثاني : الذي دعاني للخوض في هذا البحر الواسع للنقد والتجديد في علم الاقتصاد فهو الأمل في أن يسمح هذا التعريف والتقييم للنقد والمقاربات البديلة بإعادة تفكير الاقتصاديين العرب فيما درجوا على قبوله كمسلمات أو حقائق موضوعية– بينما الكثير منها في الواقع محمل بتحيزات سياسية وأثقال أيدلوجية– وأن ينبههم إلى أهمية إخراج علم الاقتصاد من النطاق الضيق للفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي وبخاصة في صيغته النيوليبرالية، وإخراجهم كذلك من هذا النطاق الضيق إلي الآفاق الواسعة التي يستفيد منها علم الاقتصاد من إنجازات العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانيات. فإذا ما تحققت تلك المراجعة الفكرية فإن بابًا ولو صغيرًا قد ينفتح لمشاركة الاقتصاديين العرب في جهود تطوير علم الاقتصاد بصفة عامة، وفي صياغة نظريات ومناهج وسياسات تنموية جديدة تعين الوطن العربي على مواجهة التحديات المزمنة للتخلف والتبعية وعلى الاستجابة لما طالبت بتحقيقه الشعوب العربية التي ثارت في مطلع العقد الحالي من تقدم اقتصادي وحرية وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية.

ولعل تنشيط المساهمة العربية في علم الاقتصاد يأتي من طريقين أظن أن هذا الكتاب يساعد في السير عليهما. الأول هو أن تحفز مادة الكتاب المعنيين بتصميم البرامج التعليمية وتطوير المناهج في جامعاتنا– وبخاصة في مرحلة الدراسات العليا– على إعادة النظر في أسلوب أداء هذه المهام بما

يضمن إزالة الجدران العازلة بين التخصصات المختلفة ويفتح آفاقاً رحبةً لتقديم برامج تتميز بتعددية التخصصات والتفاعل العميق بينها. والثاني هو أن يشجع الكتاب بعض شباب الباحثين سواء أكانوا في مرحلة الدراسات العليا أم في المراحل الأولي للسلك الأكاديمي بعد الحصول على الدكتوراه – على الخروج من الدائرة شبه المغلقة لموضوعات يتكرر بحثها كثيراً– بلا قيمة علمية مضافة تذكر– إلى الدراسة التفصيلية لمقاربة من مقاربات تجديد الفكر الاقتصادي، وذلك تمهيداً للتخصص فيها.

والآن أترككم مع النص الذي أعددته كعرض موجز للكتاب، مع رجاء ملاحظة أنني قدمت في هذا العرض إضافتين إلى ما قدم في الكتاب المنشور. الإضافة الأولى تتمثل في الإجابة عن سؤال قد يتبادر إلى ذهن قارئ الكتاب، وهو: ما الذي يتعين عمله من جانب الاقتصاديين الذين يتقبلون ما جاء في الكتاب من حجج تبين أوجه القصور المختلفة في التيار السائد في الفكر الاقتصادي، وذلك إلى أن يتبلور فكر اقتصادي جديد على النحو المنشود في الكتاب؟ والإضافة الثانية تتمثل في ملحق عن بعض الدراسات والمبادرات التي تتناول العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الإنسانية، والتي ترمي إلى بيان أهمية انفتاح الاقتصاديين على الإنسانيات لإحداث التقدم المأمول في علم الاقتصاد.

مقدمة

تعرض علم الاقتصاد لموجة من الانتقادات الحادة في مستهل الألفية الثالثة. وسرعان ما تلتها موجة انتقادات أكثر حدة كرد فعل للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي اندلعت في2008. وفي الحقيقة أن هاتين الموجتين لم يكونا من الأحداث المستجدة على علم الاقتصاد. فقد توالت موجات النقد منذ أن نشر آدم سميث الكتاب التأسيسي لهذا العلم: ثروة الأمم، في 1776. وكانت شدة الموجة تتزايد مع تكرر إصابة النظام الرأسمالي بأزمات الكساد، ومع تفاقم اللامساواة. ومن خلال النقد تظهر محاولات التجديد في النظرية الاقتصادية بتقديم فروض أو مقاربات جديدة، قد يستوعب بعضها في إطار النظرية السائدة، ولكن الكثير منها يبقي مهمشًا على ضفاف التيار السائد أو ينبذ ويعامل على أنه فكر الخوارج (heterodox economics). كما تنبثق من خلال النقد للسياسات والممارسات الرأسمالية التي أفضت إلى الأزمات تصورات لإصلاح الرأسمالية أو اقتراحات بنظم تحل محلها.

وقد تميزت الموجة الأخيرة بارتفاع منسوب السخط على النظام الرأسمالي وتفاقم عدم الرضا عن النظرية الاقتصادية السائدة التي ينظر إليها كسند نظري لهذا النظام من جهة، وبتكاثر المبادرات الرامية إلى البحث عن بديل للرأسمالية ومراجعة الفكر الاقتصادي السائد والنظر في سبل تطويره من جهة أخرى. كما كان من الملامح البارزة لهاتين الموجتين اضطلاع طلاب الاقتصاد بدور مهم في الاحتجاج على ما تقدمه لهم الجامعات من فكر اقتصادي غير قادر في نظرهم على تفسير ما يجري في الحياة الاقتصادية الواقعية من أحداث، وعاجز عن التنبؤ بحركة النظام الاقتصادي.

وقد دفعتني هذه التطورات إلى القيام برحلة فكرية لتأمل الوضع الراهن لعلم الاقتصاد وما يثيره من مشكلات في تعامله مع الظواهر الاقتصادية، وللوقوف على أهم المقاربات المطروحة لتطوير هذا العلم وردم الفجوة العميقة التي تفصل بين فروضه ونظرياته من جهة وبين الواقع المعيش من جهة أخرى. وقد تمثل حصاد هذه الرحلة في هذا الكتاب. وفي الحقيقة أن هذه القضايا كانت محل اهتمامي منذ السنوات الأولي لدراسة الاقتصاد. فطالما توقفت متحيرًا عند المفارقة بين فرض تعظيم المنفعة وبين مراقبة السلوك الاستهلاكي لعموم الناس الذي لا يقوم على حساب دقيق للمنافع والتكاليف، أو عند المفارقة بين فرض تعظيم الربح وبين سلوك المزارع أو الصانع الصغير الذي يقنع بما ينتج عن كده وكدحه من الرزق مهما قل مقداره ويكثر من حمد الله عليه. وقد تجدد اهتمامي بهذه القضايا في سنوات الابتعاث إلى أكسفورد للحصول على الدكتوراه، وبخاصة مع اتساع نطاق اطلاعي على الدراسات الاقتصادية لكتاب ينتمون لتيارات فكرية متباينة. وقد كان لانفتاحي المبكر على الفكر اليساري دور مهم في تعزيز النظرة النقدية لعلم الاقتصاد السائد وفي تقوية إدراكي بأهمية المنظور التاريخي وكذا بأهمية التداخلات بين الاقتصاد والاجتماع والسياسة. وقد استمرت العلاقة بين النظرية الاقتصادية وبين الأعمال والتطورات الاقتصادية تشغل حيزًا كبيرًا من تفكيري، وذلك بالرغم من توجيه الجانب الأكبر من عملي البحثي إلى قضايا التخلف والتنمية.

وقد كان من أمنياتي حين بدأت تدريس الاقتصاد في مصر أن أكتب كتابًا في مبادئ علم الاقتصاد لا يكون مجرد إعادة عرض لما نجده في كتب المبادئ الرائجة التي تقدم الفكر الاقتصادي المهيمن، وإنما يكون كتابًا ينطلق من تاريخ المجتمعات النامية وواقعها، ويقوم على انتقاء ما يتوافق من الفكر السائد مع هذا الواقع، ويقدم بعض المقاربات غير التقليدية التي قد تساعد في التوصل إلى فهم أدق لظروف البلاد النامية وفي استطلاع مسارات بديلة لإخراجها من أسر التخلف. ويبدو لي الآن–

وهوما سيظهر أيضًا في الملاحظات الختامية للكتاب – أن هذه الأمنية قد انطوت على إسراف شديد في الطموح، وأن غاية ما كان يمكن تمنيه– حتى بعد العمر الطويل الذي قضيته في المهنة– هو ما أنجز في الكتاب الحالي، وهو نقد الفكر السائد والتعرف على ما يطرح من مقاربات بديلة وتقييمها. فهذه هي الخطوة الممكنة والضرورية على الطريق نحو المهمة الصعبة التي تنتظر الإنجاز من جانب اقتصاديي المستقبل، وهي كتابة كتاب بديل في مبادئ علم الاقتصاد انطلاقًا من نظرية اقتصادية بديلة تتوخى الواقعية في فروضها وتقوم على نظرة شمولية وتكاملية للحياة الاقتصادية.

أغراض الكتاب

إن الغرض الأقرب من هذا الكتاب هو فتح مساحة لإعادة التفكير فيما درج معشر الاقتصاديين في الوطن العربي على قبوله كمسلمات ومقولات ونظريات اقتصادية وتنموية. والسبيل إلى ذلك هو التعريف بما يجري خارجه من جهود نقدية للفكر الاقتصادي السائد ومن محاولات لتطوير هذا الفكر وإخراجه من النطاق الضيق للنيوكلاسيكية والليبرالية الاقتصادية الجديدة – اختصاراً النيوليبرالية – إلى الآفاق الواسعة التي يستفيد فيها التنظير الاقتصادي من إنجازات العلوم الاجتماعية والطبيعية والإنسانيات، فضلًا على استفادته من الدروس التي أسفرت عنها الخبرات الدولية في تطبيق السياسات الاقتصادية التقليدية وغير التقليدية. فإذا ما تم ذلك فإن بابًا ولو صغيرًا يمكن أن ينفتح لمشاركة الاقتصاديين العرب في جهود تطوير علم الاقتصاد، ولاجتهادهم في صياغة سياسات اقتصادية ومناهج تنموية جديدة تعين الوطن العربي على مواجهة التحديات المزمنة للتخلف والتبعية، وعلى الاستجابة لما طالبت الشعوب العربية بتحقيقه في ثوراتها في مطلع العقد الحالي من تقدم اقتصادي وحرية وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية. وهذا هو الغرض الأبعد للكتاب.

والمأمول أن يساعد الكتاب في تنشيط المساهمة العربية في علم الاقتصاد من طريقين: أولهما أن تحفز مادة الكتاب المعنيين بتصميم البرامج التعليمية وتطوير المناهج في جامعاتنا– وبخاصة في مرحلة الدراسات العليا– على إعادة النظر في أسلوب أداء هذه المهام بما يضمن إزالة الجدران العازلة بين التخصصات المختلفة ويفتح آفاقاً رحبة لتقديم برامج تتميز بتعددية التخصصات والتفاعل العميق بينها. وثانيهما أن يشجع الكتاب بعض شباب الاقتصاديين – سواء أكانوا في مرحلة الدراسات العليا أم في المراحل الأولي للسلك الأكاديمي بعد الحصول على الدكتوراه – على الخروج من الدائرة شبه المغلقة

لموضوعات يتكرر بحثها كثيراً بلا قيمة علمية مضافة تذكر إلى الدراسة التفصيلية لمقاربة من مقاربات تجديد الفكر الاقتصادي، وذلك تمهيداً للتخصص فيها.

مكونات الكتاب

يشتمل الكتاب الذي على عشرة فصول، فضلًا على مقدمة وقسم ختامي بعنوان: استخلاصات وملاحظات ختامية. وينتهي الكتاب بملحقين: الأول منهما يلقي الضوء على أهمية تكامل المعرفة الاقتصادية مع المعارف المستمدة من مجالات معرفية أخرى في ابتكار أفكار ونظريات اقتصادية مهمة، والثاني يتضمن دليلًا بطائفة من المصطلحات الأجنبية التي وردت بالكتاب وما استخدمته من مقابلات عربية لها.

يقدم الفصل الأول عرضاً للاحتجاجات على محتوى علم الاقتصاد وطريقة تدريسه من جانب أساتذة وطلاب في بلدان متعددة، ويربط بين الأزمة الاقتصادية العالمية وبين تصاعد المطالبات بتجديد الفكر الاقتصادي، بل والمطالبات بنظام بديل للنظام الرأسمالي.[49] ثم يقدم تصنيفاً عاماً للانتقادات التي توجه إلى علم الاقتصاد ما بين نقد مهادن للنيوكلاسيكية ونقد أكثر جذرية لها، وذلك دون الخوض في التفصيلات المتعلقة بنقد فرض بعينه أو نظرية بذاتها.

ويلي ذلك الجزء الأول من الكتاب الذي يضم أربعة فصول (من الثاني إلى الخامس) الذي خصص لنقد الفكر الاقتصادي السائد. ففي الفصل الثاني تمهيد لنقد علم الاقتصاد، عرضت فيه أهم مبادئ الاقتصاد النيوكلاسيكي الذي يمثل الفكر الاقتصادي السائد، وذلك اعتمادًا على أحد كتب المبادئ

[49] – ما زال الجدل محتدمًا بشأن مستقبل النظام الرأسمالي أو اقتصاد السوق الحر حتى بعد مرور أكثر من عشر سنوات على وقوع أزمة 2008. ويتضح من هذا الجدل أدراك السياسيين لاهتزاز ثقة قطاع واسع من الناس في النظام الرأسمالي، مع استماتة البعض منهم في الدفاع عن هذا النظام، ومطالبة البعض الآخر بالبحث عن سبل لإصلاحه أو احلال نظام آخر محله وتقديمهم اقتراحات متنوعة في هذا الشأن. على سبيل المثال: خصصت رئيسة وزراء المملكة المتحدة تريزا ماي الجزء الأكبر من خطابها المطول في احتفال بنك انجلترا (البنك المركزي للملكة المتحدة) في 2017 بمرور عشرين عامًا على منحه الاستقلال التشغيلي للدفاع عن النظام الرأسمالي وحث الناس على الثقة في هذا النظام وتحذيرهم من أن تدفعهم المشكلات القائمة إلى الأيديولوجيات التي فشلت في الماضي كالاشتراكية ومن السياسات التجارية الحمائية المتناقضة مع العولمة. مثال آخر: تضمنت كلمة وزير المالية البريطاني فيليب هاموند في مؤتمر حزب المحافظين في 2018 اعترافًا بأن الفجوة تزداد اتساعًا في الغرب بين النظرية الاقتصادية التي تشرح كيف يعمل اقتصاد السوق ونتائج عمله، وبين الواقع المعيش، وأن ثمة شعورًا بين عدد كبير من الناس بأن النظام لا يعمل لمصلحتهم. اما عن الاقتراحات بإصلاح الرأسمالية أو تقديم بدائل لها فهي كثيرة، وقد عرضت لعدد منها في الفصل العاشر من الكتاب المعروض هنا، وكذلك في الفصل الرابع من كتابي: العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014).

الأكثر رواجًا، وهو كتاب جريجوري مان– كيو (G. Mankiw). كما بينت أسباب صمود هذا الفكر في مواجهة الانتقادات والأزمات. ومن المناسب في هذا العرض أن نقف عند ثلاثة أسباب رئيسية لهذا الصمود:

أولها: قوة الميل لمقاومة التغيير. فكما يقول جون كينيث جالبريث: قلائل هم الاقتصاديون الذين يرغبون في رفض ما كان مقبولًا عندما تعلموا المهنة في وقت سابق، ثم قاموا بالدفاع عنه عندما مارسوا تعليم المهنة. فالتخلي عما تعلموه وعلموه هو اعتراف بأنهم كانوا على خطا، وذلك أمر نقاومه كلنا. أضف إلى ذلك أن تبني بعض المقاربات الجديدة قد يتطلب معرفة جيدة بالرياضيات وبمبادئ او نظريات علوم أخرى كالفيزياء والأحياء والإيكولوجيا والتعقد؛ الأمر الذي يجعل الكثيرون من الاقتصاديين يحجمون عن تحمل مشقة اكتساب هذه المعرفة. ومما يزيد من الميل لمقاومة التغيير أن تبني الفكر السائد من جانب المؤسسات العلمية والمراكز البحثية ييسر حصولها على تمويل لمشروعات البحثية من الجهات الداعمة لهذا الفكر.

وثانيها: الوظيفة الاجتماعية/الأيديولوجية/التبريرية للفكر الاقتصادي السائد. فكما يقول بول أورميرود: بالرغم من عدم مشروعية الربط بين النظام الرأسمالي وبين النظرية النيوكلاسيكية، وذلك بالنظر إلى الاختلاف الكبير القائم بين عالم المنافسة الكاملة المفترض في النظرية وعالم الاحتكارات الكبرى القائم في الواقع، إلا أن هذا الربط شائع بفعل التحالف القائم بين هذه الاحتكارات والمؤسسات المالية الدولية وما يساندها من دول رأسمالية كبرى، وبين جامعات ومراكز بحوث توفر الغطاء العلمي للأيديولوجية الرأسمالية السائدة. ويؤكد هذه الرابطة جوزيف استجلتز بقوله: إن استمرار الفكر التقليدي لا يمكن أن يفسر بفائدته في فهم الظواهر الاقتصادية، وإنما يفسر بارتباط نظرياته وما ينبثق عنها من سياسات بخدمة مصالح معينة. ويزيد بول كروجمان هذا الأمر إيضاحًا بقوله: إن أزمة 2008 لقنتنا درسًا عن الصراع بين القوة والفكر– أي بين قوة رأس المال وبين الحقائق غير المريحة لرأس المال؛ فعندما يقع صدام بين أيديولوجية تسندها ثروة عظيمة ونفوذ ضخم، وبين أفكار غير مريحة لرأس المال، تنهزم الأفكار.

اما السبب الثالث لصمود الفكر الاقتصادي السائد فهو أن الإقلاع عن هذا الفكر صعب في غياب فكر بديل مكتمل البناء. فالنظريات والمقاربات البديلة كثيرة على ما سنرى، ولكنها لم تصل بعد إلى مرحلة تشكيل علم اقتصاد جديد.

إضافة إلى ما تقدم، تضمن الجزء الأول من الكتاب ثلاثة فصول تناولت في أولها (الفصل الثالث) بعض الفروض الأكثر تعرضاً للنقد، ثم عالجت في ثانيها (الفصل الرابع) بعض المقولات التي أثارت – ولم تزل تثير– غير قليل من الجدل، وخصصت ثالثها (الفصل الخامس) لتقييم ثلاث نظريات اقتصادية ذات أهمية خاصة من المنظور التنموي، وهي نظرية التوزيع ونظرية التجارة الدولية ونظرية التنمية. وكما سنرى فإن الجزء الثاني من الكتاب يبين خطأ هذه الفروض والمقولات والنظريات أو على الأقل عدم دقتها، ويقدم بدائل أكثر واقعية لها.

اشتملت الفروض الأكثر تعرضًا للنقد على خمسة فروض: (1) فرض الرشادة / الإنسان الاقتصادي(Homo Economicus) والتوقعات الرشيدة وما يرتبط بهما من قضايا كقضية المصلحة الذاتية كدافع للسلوك الاقتصادي (وهي مصلحة مادية خالصة)، وقضية أن تفضيلات الفرد محددة ومعلومة سلفًا وأنها تخضع لقواعد صارمة، وقضية افتراض العلم التام وغياب اللايقين، وقضية استقلال قرارات الفرد عما يفعله الآخرون وأنه لا يتأثر بتصرفاتهم إلا عندما تنعكس في أسعار السوق[50]، وقضية التوقعات الرشيدة والسوق الكفء، أي افتراض ان النظام الاقتصادي يخضع لقوانين ثابتة ومعروفة للجميع؛ ومن ثم فإن المتعاملين في الأسواق يستطيعون أن يقدروا النتائج المستقبلية لما يتخذونه من قرارات؛ ولذا فإن تصرفات المتعاملين وتوقعاتهم رشيدة. كما أن السوق بها من مقومات الكفاءة مما يحول دون تعرضها لتقلبات عنيفة أو انهار؛ ومن ثم فلا ضرورة ولا جدوى لتدخل الحكومات في الاقتصاد. (2) فرض سيادة المستهلك، وارتباط هذه السيادة بالثروة لا بالحاجة، وبأن العالم خالٍ من شركات التسويق والإعلانات التي تجعل العرض يخلق الطلب. (3) فرض اليد الخفية وتناغم المصالح وإنتاج السوق

(50) لا شك في أن هذه الاستقلالية والعزلة المفترضة في "الإنسان الاقتصادي" عن الآخرين وعن محيطه الاجتماعي تكرس مفهوم الفردية البغيضة وتتناقض مع التعريف المقبول على نطاق واسع للإنسان بأنه كائن اجتماعي يدخل في علاقات مع الآخرين ويتفاعل معهم من خلال شبكات وروابط وعلاقات اجتماعية متعددة، على النحو المتضمن في مفهوم رأس المال الاجتماعي. كما أنها يتجاهل حقيقة أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات بين سلع وتعاملات بين منشآت، وإنما هي أساسًا علاقات اجتماعية بين بشر موضوعها انتاج السلع والخدمات وتبادلها. بل إن الصورة التي يرسمها الفكر الاقتصادي السائد للإنسان هي صورة سريالية لا علاقة لها بالإنسان الحقيقي الذي هو أسير تاريخ وقيم وعادات مترسخة، والذي هو عضو في مجتمع طبقي محكوم بعلاقات القوة والنفوذ المرتبطة بتوزيع الدخول والثروات.

لنتائج اجتماعية طيبة، ومن ثم تحبيذ ابتعاد الدولة عن الأسواق. (4) فرض التوازن وعلاقته بمشكلة الأزمات الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي. (5) فرض الفاعل الممثل ومشكلة الانتقال من المستوى الجزئي للتحليل الاقتصادي إلى المستوى الكلي.

ومن المقولات الاقتصادية الأكثر تعرضًا للنقد، ركز الفصل الرابع على أربع مقولات: (1) المقولة الأولى هي أن النماذج البسيطة تقدر على معالجة المشكلات الاقتصادية المعقدة. ومع أن شيئًا من التبسيط والتجريد ضروري للتنظير إلا أن الإسراف فيهما كما يحدث في الكثير من النظريات الاقتصادية مضلل، فضلاً تعارضه مع واقع التعقد الذي نعيشه. (2) المقولة الثانية هي "علمية" علم الاقتصاد وتحرره من القيم والتحيزات المسبقة، شأنه في ذلك شأن العلوم الطبيعية. وتتجاهل هذه المقولة الحقيقة التي صاغها ميردال على النحو التالي: من المستحيل العزل التام بين ما هو موضوعي وما هو استهدافي وإجراء تحليل اقتصادي خالٍ من الينبغيات، وصاغها جلال أمين بقوله أن علم الاقتصاد يقوم على الكثير من الأسس غير العلمية. (3) المقولة الثالثة هي حياد علم الاقتصاد بشأن النوع الاجتماعي (gender) وغياب صراع المصالح داخل الأسرة. وكرد فعل على التحيز الذكوري ظهر ما يعرف بالاقتصاد النسوي (feminist economics). (4) المقولة الرابعة هي اعتماد مستوى معيشة أي بلد على ما ينتجه من سلع وخدمات. وهي مقولة تقوم على مفهوم ضيق لمستوى المعيشة يغفل الكثير من العناصر الاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية المؤثرة في مستوى المعيشة. كما أنها تتجاهل دور إجراءات إعادة التوزيع في تحسين مستوى المعيشة، بل إن مان–كيو يعتبرها إجراءات مشوهة للحوافر وضارة بالاستثمار والإنتاج. كما تفترض هذه المقولة اقتصادًا مغلقًا ومن ثم تتجاهل دور الاستعمار القديم والجديد في رفع مستوى معيشة البلدان المتقدمة.

أما عن بعض النظريات الأكثر تعرضًا للنقد، فقد تناول الفصل الخامس ثلاث نظريات:

(1) الأولى هي نظرية التوزيع. إن هذه النظرية تتعامل مع توزيع الدخل كمنتج ثانوي لنظرية توازن المنشأة، حيث يتحدد عائد كل عنصر بإنتاجيته الحدية، وذلك في تجاهل لدور الصراع الطبقي وعلاقات القوة والنفوذ في تحديد أنصبة الطبقات والفئات الاجتماعية في الدخل القومي. وقد أقام كل من بييرو سرافا وجون رونسون الدليل على فساد نظرية التوزيع من خلال مساهماتهما فيما عرف

بالجدل بشأن رأس المال (The capital controversy) وبينا أن القول بأن معدل الربح يتحدد بالإنتاجية الحدية لرأس المال لغو فارغ.

(2) أما النظرية الثانية فهي نظرية التجارة الدولية التي تنسب إلى هيكشر وأولين. وقد فند مايكل تودارو افتراضات هذه النظرية وبين عدم واقعيتها، كفرض ثبات كم وجودة الموارد في كل الدول واستغلالها التام ومن ثم امتناع تنقل عناصر الإنتاج بين الدول، وفرض ثبات تكنولوجيا الإنتاج وإمكانية حصول أي دولة عليها دون تكلفة، وفرض ثبات أذواق المستهلكين وغياب أي تأثير للمنتجين عليها.، وفرض سيادة المنافسة التامة وحرية انتقال عناصر الإنتاج داخل كل دولة مع غياب المخاطر واللايقين، وفرض غياب أي دور للحكومات في العلاقات الاقتصادية بين الدول. كما تبين فشل قانون السعر الواحد المرتبط بهذه النظرية، والقائل بميل أسعار العوامل – ومن ثم أسعار المنتجات– للتساوي بين الدول.

(3) والنظرية الثالثة هي النظرية السائدة للتنمية، أي النظرية القائمة على فكر النيوليبرالية الاقتصادية أو توافق واشنطن. وحسب هذه النظرية فإن اقتصاد السوق الحر هو الآلية الصحيحة لإدارة الاقتصاد والتنمية بكفاءة، وأن القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي هو المحرك الأساسي للاقتصاد والتنمية، وأن الحكومة المثلي هي الحكومة الصغيرة، وأن من محفزات التنمية تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأن هدف النمو الاقتصادي يتقدم على أي أهداف أخرى، لاسيما هدف تصحيح التوزيع المختل للدخل القومي. وهذه المبادئ تتجاهل ما تعانيه البلدان النامية من قصور الأسواق ومن ضعف الطبقة الرأسمالية وسيرها في ركاب الشركات الدولية، كما تتجاهل الخبرات التاريخية للتنمية، لاسيما دور سياسات الحماية في التصنيع ودور الدولة من خلال التخطيط وسياسات إعادة التوزيع في تنشيط قوى التنمية. وكما يقول ريتشارد جولي فإن النموذج الليبرالي للتنمية مصمم لخدمة مصالح وأولويات القوى الاقتصادية الكبرى في الغرب، وأن توافق واشنطن هو نموذج اقتصادي ضيق الأفق وآثاره وخيمة على النمو والتنمية. ولذا فإن على الدول النامية أن تبحث عن بديل تنموي آخر من بين البدائل الكثيرة التي نتناولها بالتحليل والتقييم في الفصل العاشر.

ويقدم الجزء الثاني من الكتاب الذي يشتمل على الفصول من السادس إلى العاشر خمس مجموعات من المقاربات التي يمكن أن تفيد في تطوير الفكر الاقتصادي والتنموي السائد. وقد استهدفت هذه الفصول التعريف بكل مقاربة وبيان خصائصها وأغراضها، وتقييم ما فيها من نقاط للقوة ونقاط للضعف. وقبل أن نقدم إطلالة سريعة على المقاربات البديلة، يلزم التنويه إلى مصدرين أساسيين لهذه المقاربات: المصدر الأول هو التراث الفكري الاقتصادي. فالتنقيب في التراث كثيرًا ما يكشف عن أفكار جيدة لم تفقد صلاحيتها حتى وإن كانت قد توارت أو همشت لزمن طويل. وما قاله طه حسين عن تجديد اللغة والأدب من أنه لا سبيل إلى التجديد والتطوير بغير قراءة التراث ينطبق على الاقتصاد. ففي السنوات الأخيرة انطلقت بعض التجديدات من إعادة قراءة آدم سميث ومارشال وكينز. والمصدر الثاني يتمثل في جهود معالجة أوجه القصور في الفكر الاقتصادي السائد بإحلال فروض أو نظريات جديدة محل القديم منها، وبالمزج بين علم الاقتصاد ومجالات معرفية أخرى كالفيزياء وعلم الأعصاب والإنسانيات. ومما يؤكد أهمية عامل المزاوجة بين الاقتصاد والمجالات المعرفية الأخرى ما تبين لي من أن المبدعين من الاقتصاديين لم يكونوا مجرد اقتصاديين. ولذا فقد حرصت على تضمين الكتاب ملحقًا بهذا العنوان أعرض فيه ما تميز به عدد ممن صاروا من أعلام الاقتصاديين من جمع بين تخصصات متباينة ومن فكر متنوع أو ثقافة عريضة.

وقد تناول الفصل السادس ست مقاربات التي تقوم على مزج الاقتصاد بالتاريخ والمؤسسات والاجتماع والأخلاق، وهي:

(1) المقاربة التاريخية. وهي تظهر أهمية السياق التاريخي لفهم الظواهر الاقتصادية، وتشدد على نسبية القوانين أو النظريات الاقتصادية في الزمان والمكان، وتؤكد أهمية النظرة الكلية الشمولية والهيكلية للاقتصاد. وتفيد هذه المقاربة في التذكير بدور سياسة الحماية في التصنيع، وفي التنبيه إلى علاقة الاقتصاد بالاجتماع وتأسيس ماكس فيبر لعلم الاقتصاد الاجتماعي، فضلًا عن الكشف تناقضات اقتصاد السوق الحر التي تهدد بانهياره (شومبيتر وماركس)، فضلًا عن الكشف عن بدائل أفضل مثل اقتصاد السوق الاجتماعي ودولة الرعاية الاجتماعية.

(2) المقاربة التطورية. وهي تنهنا إلى أهمية النظر إلى النظام الاقتصادي كنظام مركب أو معقد قابل للتكيف(CAS) يتعرض لعمليات اضطراب أو اختلال تؤدي إلى تحوره أو تحوله كما هو الشأن مع

الكائنات الحية. كما أنها توسع موضوع علم الاقتصاد ليشمل– إلى جانب تخصيص الموارد النادرة– البحث في كيفية تطور الهيكل المؤسسي للاقتصاد (ثورشتاين فيبلين). كما تستهدف هذه المقاربة استكمال اقتصاديات التوازن باقتصاديات التطور التي تركز على تحليل اتجاهات تطور الرأسمالية (شومبيتر).

(3) المقاربة المؤسسية. وقد ظهرت كرد فعل على ما تتسم به الكلاسيكية والنيوكلاسكية من اختزال لقواعد السلوك الاقتصادي وتجاهل للبيئة الاجتماعية وما أنتجه البشر من قواعد (مؤسسات) تحكم سلوكهم الاقتصادي، وكذلك تجاهل كلفة المعاملات (فيبلين – نورث– كوز) التي قدرت في 1998 بنحو 60% من ن.م.إ. ومن إيجابيات المقاربة تقديم هربرت سايمون وفيرنون سميث فكرة الرشادة المقيدة (Bounded rationality) وفكرة ابتغاء الرضا (Satisficing behaviour).لكن هذه المقاربة لم تتخلص كليا من الافتراضات المعيبة للنيوكلاسيكية، وحافظت على التحيز التقليدي للملكية الخاصة والحكومة الصغيرة.

(4) المقاربة الاجتماعية. وجهت هذه المقاربة النظر إلى أن السلوك الاقتصادي لا يقع في فراغ اجتماعي، وأن الأسواق هي في الحقيقة كيانات اجتماعية وأن ما يدور فيها وثيق الصلة بما يحوزه المجتمع من رأس مال اجتماعي. ولهذه المقاربة فرعان: الاقتصاد الاجتماعي (S0cial economics/Socioeconomics/Economic sociology) المرتبط بماكس فيبر(تغطية الظواهر غير الاقتصادية التي تؤثر في الاقتصاد، وتأثير الاقتصاد في الظواهر غير الاقتصادية) ورونالد ستانفيلد (فهم النظام الرأسمالي من خلال تطوير مفهوم الفائض الاقتصادي واقتراح الدولة الإيجابية/التنموية كضرورة للدول النامية)، والاجتصاد (Socionomics)المرتبط بروبرت بريتشر الذي ركز على مفهوم المزاج الاجتماعي(Social mood) كمحدد رئيسي للفكر والسلوك الاقتصادي والسياسي والثقافي، واقترح مفهوم الإنسان الاقتصادي الاجتماعي (Homo Socioeconomics) كبديل للإنسان الاقتصادي.

(5) المقاربة الماركسية. وهي مقاربة كلية ومنظومية جامعة تتعامل مع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمكونات متشابكة لمنظومة مجتمعية ذات سياق تاريخي محدد. وهي تركز على فهم مراحل تطور النظم الاجتماعية والكشف عن قوانين حركة التاريخ، مع اهتمام خاص بفهم قوانين

سير النظام الرأسمالي. ومن أبرز مفاهيمها مفهوم الطبقات ومفهوم الصراع الطبقي ومفهوم الاستغلال وفائض القيمة ومفهوم الفائض الاقتصادي ومفهوم الإمبريالية. وأساس المقاربة الماركسية هو المادية التاريخية، ومن أبرز قوانينها: قانون التطور المطرد لقوى الإنتاج وقانون التوافق/التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وقانون التوافق/التعارض بين الأساس الاقتصادي للمجتمع وبنيته الفوقية. وثمة خسارة محققة في تجاهل اقتصاديي التيار السائد لما يمكن أن يقدمه الفكر الماركسي من عون في فهم كيف تعمل الرأسمالية وفي الإحاطة باتجاهات تطورها. ويكفي أن نذكر بما قاله مفكرين غير ماركسيين في تقييم الماركسية. أولهما جورج كول الذي قال إن في منهج ماركس وطرق التحليل التي ابتدعها وفي بعض مبادئه ما يساعد في فهم عوامل أساسية في تطور المجتمعات لبشرية وفي تناول مشكلات اقتصادية وسياسية رئيسية معاصرة. وثانيهما جلال أمين الذي اعتبر أن للماركسية ثلاث فضائل: (1) تأكيدها على أهمية العامل الاقتصادي في سير التاريخ، و(2) تقليلها من شأن دور الفرد في صنع التاريخ، ومن ثم توجيه الاهتمام الأكبر للظروف والعوامل الموضوعية، و(3) تخليصها العلوم الاجتماعية والتاريخ من التفسيرات الغيبية. وما تقدم لا يعني أنه ليس لهذين المفكرين غير لماركسيين انتقادات لبعض التحليلات والاستنتاجات الماركسية.

(6) المقاربة الأخلاقية (Ethonomics/Ethical Economics). ومن عوامل ظهورها شيوع الجشع والتكالب على جمع الثروة (ويعتقد أن النظرية النيوكلاسيكسة تشجع على ذلك)، وتفاقم اللامساواة، وتدهور القيم والتفكك الاجتماعي في النظم الرأسمالية. ومن هذا المنطلق رفض بعض مفكري هذه المقاربة الرأسمالية ودعوا إلى نظم بديلة كالاشتراكية الطوباوية/الأخلاقية أو الجمع بين الرأسمالية والاشتراكية وفق ميثاق أخلاقي أو اقتصاد يقوم على مبادئ أخلاقية كتلك التي صاغها المهاتما غاندي. وفي مقابل هذا التيار ثمة تيار آخر يرفض بعض أنصاره مقولة الرشادة/ الأنانية النيوكلاسيكية استنادًا إلى نتائج مستمدة من علمي الأحياء والأعصاب، ويرون أن الأسواق الرأسمالية أخلاقية بالضرورة لأن في البشر هرمونا ينحو بالسلوك الاقتصادي للبشر نحو التصرفات الفاضلة وهو هرمون الأوكسي توسين (Oxytocin) الذي يطلق عليه هرمون الثقة/الحب/البركة (Paul Zak). وثمة فريق آخر لا يذهب إلى هذا الحد في الدفاع عن أخلاقية الرأسمالية، ولكنه يرى أنه يلزم الحض على السلوك الأخلاقي من خلال وسائل التربية والإعلام، والترويج لفكرة المسئولية الاجتماعية للشركات، وكذلك استدعاء الوازع الديني (الاقتصاد الإسلامي نموذجًا). وهكذا تراوحت

المقاربة الأخلاقية بين نهج تبرير النظام الرأسمالي مع رفض فرض الرشادة، وبين نهج الإيصاء بنظام بديل مع القبول المتحفظ لفرض الرشادة والسعي لتهذيبه كي يتوافق مع السلوك الأخلاقي. وفي كل الأحوال تفتقر المقاربة الأخلاقية إلى نظرية أخلاقية للاقتصاد تساعد الاقتصادي في اختبار "أخلاقية" ما يوصي به من سياسات اقتصادية. وربما يكون من المستحيل توافق الاقتصاديين على أي نظرية أخلاقية.

وفي الفصل السابع قدمت أربع مقاربات يمتزج فيها الاقتصاد بالتجريب وعلوم السلوك والنفس والأعصاب. وهي:

(1) المقاربة التجريبية. وهي تقوم على إمكانية دراسة النظريات الاقتصادية وفهم السلوك الاقتصادي بأسلوب التجارب المعملية المحكمة. ومن أشهر روادها فيرنون سميث ودانيال كانيمان. ومن أبرز نتائجها انه على خلاف افتراضات النظرية النيوكلاسيكية لا يمتلك الأفراد تفضيلات دقيقة ومعروفة لهم مسبقًا، وأن قدرة الناس على عقلنة الأمور ضعيفة، ولذا فهم يتصرفون في معظم الأحوال وفق الحدس والسليقة، كما أن للسياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تأثيرًا ملحوظًا على ما يتخذه الناس من قرارات. وقد أظهرت التجارب عدم صحة فرض الرشادة التقليدي، حيث لوحظ ميل الأفراد للتعاون والإيثار وكراهة التفاوت/ اللامساواة والعزوف عن السلوك الانتهازي/ الركوب المجاني. لكن ينبغي التعامل مع هذه النتائج بشيء من الحذر لأن المشتركين في التجارب هم في العادة طلاب جامعيون يتخذون قراراتهم في ظروف قد تختلف كثيرًا عن الظروف الواقعية، كما أن عوائد القرارات في التجربة محددة سلفًا بينما يقع على المتعاملين في الأسواق عبء التنبؤ بهذه العوائد، وذلك فضلًا على أن متخذي القرارات ذوي مستويات تعليمية متنوعة. ومع أن نتائج هذه التجارب مهمة وقد تكون مقبولة في بعض الأحوال، إلا أنه من الصعب التعامل معها على أنها قابلة للتعميم، وإلا ما كنا نصادف ما في الرأسمالية من مساوئ ومظالم.

(2) المقاربة النفسية أو علم النفس الاقتصادي (Economic Psychology). وهي تقوم على المزج بين علم الاقتصاد وعلم النفس في دراسة قضايا الاختيار وصنع القرار، وفي فهم الآليات والآثار النفسية للأحداث والتصرفات الاقتصادية. ومن رواد هذه المقاربة هربرت سايمون صاحب فرض الرشادة المقيدة وأن غاية السلوك الاقتصادي ابتغاء الرضا لا تعظيم المنفعة. ومنهم جورج أكرلوف

وروبرت شيللر الذين طورا فكرة كينز عن النوازع/ الغرائز الحيوانية (Animal spirits)، أي تغليب الأفراد للميول والمشاعر والعواطف التلقائية في سلوكهم الاقتصادي، واعتمادهم على الثقة المتبادلة فيما بينهم، والتأثر بالقصص والروايات التي يتداولها الناس. والميل للعدالة في معاملاتهم في بعض الأحيان والميل للفساد والتصرفات الضارة اجتماعيًا في البعض الآخر. وقد فسرت أزمة 2008 بأنها نتيجة الثقة العمياء في أسواق الإسكان والرهن العقاري. كما فسرت التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية بتقلبات النوازع الحيوانية. ومن المساهمات الأخرى للمقاربة النفسية مساهمة أكرلوف وكرانتون المعروفة باقتصاديات الهوية (Identity Economics) التي تعتبر الهوية الاجتماعية– وما يرتبط بها من معايير حاكمة للتصرفات كالقيم– عاملًا عظيم الأهمية في تفسير الاختيارات الاقتصادية للناس. وإذا كان من غير الوارد إنكار دور النوازع الحيوانية والهوية في السلوك الاقتصادي، إلا أن مبالغة المقاربة النفسية في هذا الدور تبدو غير مبررة.

(3) المقاربة السلوكية. أساس هذه المقاربة هو تحليل سلوك البشر الحقيقيين– لا سلوك الإنسان الاقتصادي المتمتع بذكاء خارق والمجرد من العواطف. وهي تعتمد على التجارب والاستبيانات والمسوح ودراسات الحالة وتحليل السلاسل الزمنية. وحسب دانيال كانيمان فإن للإنسان نظامين إدراكيين: نظام عقلاني يتميز بالبطء ويتطلب جهدًا ذهنيًا ضخمًا في اتخاذ القرارات، ونظام حدسي يتميز بالسرعة والتلقائية ولا يحتاج إلى جهد ذهني كبير في اتخاذ القرارات. والنظام الثاني هو الأكثر استخدامًا في الحياة العملية. وهكذا فإن المقاربة السلوكية لا تستبعد الرشادة تمامًا – وهي تميل إلى فرض الرشادة المقيدة– ولكنها تعتبر الرشادة حالة خاصة جدًا. ومن أبرز نتائج هذه المقاربة أن لدى الإنسان ميلًا لكراهة المخاطرة (المكسب المتيقن منه أفضل من المكسب غير المؤكد حتى لو كان الأول أقل من الثاني)، وكذلك كراهة الخسارة (الألم النفسي مبلغ ما أكبر من السرور بكسب المبلغ ذاته). ولا تقتصر المقاربة السلوكية على تفسير السلوك، بل إنها تعمل على تصحيحه في الاتجاه المرغوب فيه من صانع السياسة، وذلك بأسلوب الترغيب أو التحفيز (Nudge – وهو عنوان كتاب Thaler and Sunstein المدرج ضمن أكثر الكتب مبيعًا والذي حاز مؤلفه الأول على جائزة نوبل في الاقتصاد في 2017). وبالرغم من أهمية ما توصلت إليه المقاربة السلوكية من نتائج، فإنه من الصعب تعميم هذه النتائج، لأسباب خاصة بعيوب التجارب. فلو كان معظم الناس يميلون للإيثار ويكرهون التفاوت في التوزيع ما كان حال الدنيا على ما هو عليه من نزوع للأثرة ومن تركز فظيع

في توزيع الدخل والثروة. كذلك فإن مساهمة المقاربة السلوكية في صنع السياسات تبقى محدودة. فكما قال تقرير لمجلس اللوردات البريطاني في 2011 فإن تغيير السلوك يحتاج أمدًا زمنيًا طويلًا، ويحتاج إلى تكامل أسلوب الترغيب مع إجراءات أخرى مالية وإدارية.

(4) المقاربة العصبية (Neuroeconomics). هذه المقاربة نتاج تضافر علوم الاقتصاد والنفس والأعصاب. وهي تستهدف فهم المسارات والحسابات العصبية التي تؤدي بالمخ إلى اتخاذ قرار معين. ومن أعلامها بول جليمشر أول رئيس لجمعية الاقتصاد العصبي (2003). وتستخدم هذه المقاربة تقنية مسح المخ للإجابة على أسئلة مثل: ما الذي يختار المخ أن يركز عليه عند مواجهة موقف اجتماعي معين، وما هي أدوار المناطق المختلفة في المخ في هذه المواجهة، ومن ثم في صنع القرار الاقتصادي. واستنادًا إلى نتائج تجارب يجرى معظمها على الحيوان وفي بعض الحالات على البشر، تبنى نماذج رياضية للتنبؤ بالسلوك الاقتصادي. وتؤكد نتائج المقاربة العصبية بعض ما توصلت المقاربتين التجريبية والسلوكية. ومن ثم فهي تتعرض لانتقادات مماثلة كالقصور في تصميم التجارب وفي التحليل الإحصائي لنتائجها. يضاف إلى ذلك صعوبة تعميم هذه النتائج. فلو صح استنتاج المقاربة العصبية بأن الناس يميلون للثقة في الآخرين ويكرهون التفاوت في توزيع المنافع (بفعل هرمون الأوكسي توسين) كاستنتاج عام، ماكنا نعيش في هذا العالم المفعم بالفساد واللامساواة والتكالب على الثروة والحروب.

ويعرض الفصل الثامن مجموعتين من المقاربات التي تقوم على افتراضات وتصورات أكثر تعقداً للسلوك الاقتصادي من الافتراضات والتصورات النيوكلاسيكية المفرطة في التبسيط والتجريد. وهما مجموعة المقاربات المعلوماتية ومجموعة مقاربات النظم المعقدة. وفيما يلي إطلالة سريعة على كل منهما.

(1) المقاربات المعلوماتية. تقوم هذه المقاربات على رفض فرض العلم الكامل لدى المتعاملين في الأسواق، وتفترض عوضًا عنه أن الظاهرة العامة هي نقص المعلومات (وقد كان لاستجلتز قصب السبق في تناولها فيما يخص سوق العمل منذ 1961) ، وعدم تماثل المعلومات التي يحوزها المتعاملون (وقد تناول هذه القضية أكرلوف في 1970 في بحثه عن سوق السيارات المستعملة:

سوق الليمون[51]، الذي بين فيه أن هذه الظاهرة تؤدي إلى المسلك المعروف باختيار الأسوأadverse selection ، ومن ثم انهيار فرض السوق الكفء. كما ظهر من هذا البحث أن نموذج التوازن العام ليس إلا حالة خاصة جدًا من حالات متعددة للأسواق) . كما يفترض أن البحث عن المعلومات له كلفة (وهي جزء من كلفة المعاملات التي تركز عليها المقاربة المؤسسية). وخلافًا للفرض النيوكلاسيكي بأن الأسعار تلخص كل ما يهم المتعاملون من معلومات، بين استجلتز أن ثمة معلومات إضافية تؤثر في القرار مثل الجودة والضمانات وخدمات ما بعد البيع وغيرها. كما انتهى إلى أن الاعتراف بنقص المعلومات وبكلفة الحصول عليها يجرد السوق من خاصية الكفاءة ويخلق مبررًا للتدخل الحكومي تحقيقًا للصالح العام. وهناك مقاربات معلوماتية أخرى مهمة. منها المقاربة التأشيرية (signaling) لمايكل اسبنس التي تركز على معالجة عدم تماثل المعلومات باستخدام نظرية الألعاب/المباريات وتقدم أنواعًا متعددة لحالات التوازن، ومنها مقاربة اقتصاديات المعرفة الناقصة (IKE) لفردمان وجولدبرج التي انطلقت من رفض نظرية التوقعات الرشيدة وفرض السوق الكفء، واستخدمت نماذج رياضية مرنة ومفتوحة من أجل التوصل إلى تنبؤات كيفية بالظواهر الاقتصادية. وبالرغم من أن المقاربات المعلوماتية ظلت تدور في فلك النيوكلاسيكية بتحليلها الحدي وفكرة التوازن، إلا أنها شكلت مساهمة مهمة للاقتراب من العالم الحقيقي لاتخاذ القرارات.

(2) مقاربات النظم المعقدة(Complexity Economics) . تقوم هذه المقاربة على فكرة جوهرية وهي أن السلوك الاقتصادي يتم في إطار نظام اقتصادي معقد من أبرز خصائصه اللاخطية، والتفاعلية، وسطوة الماضي (path dependence)، والتغذية المرتدة الموجبة (positive feedback) ومن ثم التراكمية، وغياب التوازن (ديناميكيات اللاتوازن)، وأن حل هذه النظم يكون بالمحاكاة الكمبيوترية (computer simulation). كما أن النظم المعقدة هي نظم تطورية (evolutionary) وفي حالة تكيف (adaptive) مستمر. ومن أشهر المراكز البحثية في معالجة النظم المعقدة القابلة للتكيف (CAS) معهد SANTA FE في نيومكسيكو الذي نشر كتابًا من ثلاث مجلدات تعالج "الاقتصاد كنظام يتطور". ومن أشهر مقاربات النظم المعقدة تلك المقاربات التي تعتمد على نظرية/ نموذج

[51] يشار إلى السيارات المستعملة الرديئة بالليمون وإلى السيارات المستعملة الجيدة بالبرقوق، وذلك حسب اللهجة الشعبية الأمريكية التي تشير إلى الشيء السيئ بالليمون وإلى الشيء الجيد بالبرقوق. وهذا التمييز بين نوعي السيارات المستعملة معلوم للبائعين ولكنه مجهول للمشترين.

الفوضى (حيث يكون النظام شديد الحساسية للتغيرات الطفيفة في الشروط / الأوضاع الابتدائية) ونظرية/نموذج الكارثة (حيث يتعرض النظام لتغيرات فجائية/قفزات ضخمة نتيجة تغيرات تدريجية/بطيئة في بعض خصائصه/معلماته). وقد بينت تطبيقات هذه النماذج على مشكلات اقتصادية متنوعة أنها نماذج واعدة بالرغم صعوبات التحقق من قابليتها للتطبيق وبالرغم من أن حلها يتطلب اتقان الرياضيات العالية والمحاكاة الكمبيوترية.

ومن المقاربات الأخرى للنظم المعقدة مقاربة الفيزياء الاقتصادية (Econophysics)التي تحاكي ما طورته الفيزياء الإحصائية أو الميكانيكا الإحصائية من نماذج ديناميكية غير خطية وتطبقها على مشكلات اقتصادية. ومن رواد هذه المقاربة الفيزيائي الأمريكي يوجين ستانلي مؤسس مجال التمويل الإحصائي (Statistical Finance)، والفيزيائي الرياضي ماندلبروت رائد الهندسة التجزيئية / هندسة التكرار المتغير (Fractal Geometry). ومن أبرز افتراضات المقاربة الفيزيائية أن الظواهر الاقتصادية تتميز بتوزيعات مغايرة للتوزيع المعتاد/الطبيعي، لاسيما التوزيعات ذات الذيل السميك، وأن التفاعلات في الأسواق تجري بين فاعلين غير متجانسين. ومن النتائج المهمة لهذه المقاربة الكشف عن الهيكل الشبكي لمجموعات كثيرة من البيانات الاقتصادية، وبيان أن الدورات الاقتصادية لصيقة باقتصاد السوق وأنها يمكن أن تقع حتى في غياب صدمات خارجية.

ومن المقاربات الفيزيائية مقاربة أخرى تعرف بمقاربة الاقتصاد الحراري (Thermoeconomics) أو الاقتصاد الفيزيائي الحيوي (Biophysical Economics) التي استنكرت تجاهل علم الاقتصاد لقوانين الطاقة بالرغم من العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والطاقة، وانطلقت من قوانين الديناميكا الحرارية واعتمدت منهجية التنبؤ بالسلوك الكلي للجسيمات بناء على سلوك مكوناتها الجزئية أو ما يعرف بالديناميكا الحرارية الإحصائية. وعندما ينمذج النظام الاقتصادي على غرار نظم الديناميكا الحرارية، فإنه يوصف بأنه نظام مبدد للطاقة. ومن هنا تنبه هذه المقاربة إلى أهمية التحرك المبكر في اتجاه استخدام مصادر الطاقة الحالية في بناء الجيل التالي من الطاقة، وتحذر من الاعتقاد بأن آلية السوق سوف تحل المشكلة ومن أنه لا حاجة لتدخل الحكومات. وثمة اجتهادات كثيرة لنمذجة ظواهر اقتصادية كالأسعار والنقود وتوازن السوق على غرار نماذج الديناميكا الحرارية انطلاقًا من التشابه في الشكل بين بعض المعادلات المستخدمة في التحليل الاقتصادي (كما في نظرية كمية النقود) والمعادلات الخاصة بالديناميكا الحرارية. وليس من الواضح أن الاستناد إلى هذا التشابه الشكلي قد أسفر عن

استبصارات اقتصادية ذات شأن أو تحسين في القدرة التنبؤية. ومن محاسن هذه النوعية من النماذج أنها نبهت إلى الخلل في تقديرات مرونات الإنتاج ومن ثم في تقدير القدرة الإنتاجية للعوامل نتيجة إغفال الطاقة كعامل من عوامل الإنتاج. ولكن محاكاة النماذج الاقتصادية لنماذج الديناميكا الحرارية تطرح تساؤلًا فلسفيًا حول منطقية إسقاط العلاقات الفيزيائية بين جسيمات غير عاقلة للمادة والطاقة على العلاقات الاقتصادية التي هي أساسًا علاقات بين بشر ذوي دوافع اقتصادية ونوازع نفسية واجتماعية وتدور بنهم صراعات حول الثروة والنفوذ.

وثمة مقاربة أخيرة تنتمي لمقاربات النظم المعقدة، ألا وهي مقاربة اللاتوازن. وأساسها الاعتقاد بأن الحالة العامة للاقتصاد هي الابتعاد عن التوازن كما يقول ألان كيرمان أحد كبار رواد هذه المقاربة. وأحد مداخل فهم لا توازن النظم الاقتصادية هو النظر إلى هذه النظم على أنها أقرب للكائنات الحية التي تخضع للتغير والتحور باستمرار. وطبقًا لهذه المقاربة فإنه عندما يتعرض الاقتصاد لاستثارة/ صدمة ما فإنه يملك القدرة ليس على الدوران حول وضع ثابت (وضع التوازن)، بل إنه عادة ما يقفز إلى وضع مختلف كليًا، كما أنه قد لا يستقر عند هذا الوضع لأمد طويل. ومما يسترعي الانتباه أن مفهوم اللاتوازن قد ظهر في فروع مختلفة من علم الاقتصاد كالاقتصاد التطوري والاقتصاد المؤسسي والاقتصاد الإيكولوجي واقتصاديات النمو والتنمية. ومن تطبيقاته القديمة مبدأ العلية الدائرية والتراكمية الذي بلوره ميردال.

وفي ختام هذه الإشارات السريعة لمقاربات النظم المعقدة، نذكر أن تطبيقات هذه المقاربات قد قربتنا من فهم بعض ما ينطوي عليه السلوك الاقتصادي الواقعي من تعقيدات أغفلها الفكر النيوكلاسيكي. ولكن لم يزل أمام الاقتصاديين شوط طويل يتعين قطعه بالتفاهم مع الفيزيائيين –وليس بالمحاكاة الميكانيكية لنماذجهم– من أجل التوصل إلى فهم أعمق وتعامل فعال مع تعقيدات الاقتصاد والسلوك الاقتصادي.

وقد عرضت في الفصل التاسع مجموعة من المقاربات التي تسعى لتوسيع مجال النظر للظواهر الاقتصادية وتستهدف التكامل بين علم الاقتصاد وطائفة واسعة من العلوم والمعارف الأخرى. من هذه المقاربات ما سعى إلى معالجة إهمال الفكر السائد أو تعامله المتحيز مع بعد النوع الاجتماعي ببناء ما يعرف بالاقتصاد النسوي. ومن أبرز إسهاماته إدماج عمل المرأة في نطاق الأسرة والعمل التطوعي في

النشاط الاقتصادي، ومحاولة إبراز دور علاقات القوة وصراع المصالح داخل الأسرة. يشترك الاقتصاد النسوي مع اقتصاد الخوارج في الكثير من انتقادات النيوكلاسيكية وفي العديد من الفروض والمسلمات. كما أن ثمة مشتركات مهمة بين المقاربة النسوية وبعض المقاربات غير التقليدية، مثل المقاربتين المؤسسية والتاريخية. وثمة مقاربة أخرى وهي مقاربة السعادة التي سعت للتغلب على محدودية الناتج القومي الإجمالي كمؤشر للأداء الاقتصادي أو مستوى المعيشة بتقديم مؤشر مركب من مؤشرات فرعية متعددة بعضها ذاتي وبعضها موضوعي. وهذا هو مؤشر السعادة الذي دعت الأمم المتحدة الدول لاعتماده في توجيه السياسات العامة. ومنذ 2012 يصدر عن شبكة حلول التنمية المستدامة تقرير عالمي عن السعادة.

ومن المحاولات المهمة للتوصل إلى مقاربة تكاملية تلك المحاولات التي قامت على النظرية التكاملية (Integral Theory) للفيلسوف الأمريكي كن ولبر، حيث تقتضي التكاملية النظر إلى أي شيء على أنه كيان قائم بذاته، وأنه في الوقت ذاته جزء من كل أكبر، وأن هذا الكل الأكبر كيان قائم بذاته كما أنه جزء من كل أكبر، وهلم جرا. فالأجزاء والكليات منفصلة ومتصلة، وتتكامل على نحو تراتبي على غرار مجموعة الدمى الروسية المتداخلة (الماتريوشكا). كما تعني التكاملية الشمول لوجهات نظر متعددة في أي موضوع يبحث، والربط والتداخل والتشابك بين المعارف المستمدة من حقول معرفية متعددة. وبناء على هذه النظرية قدم ولبر نموذج أكوال (AQAL)[52] المكون من جدول يتألف من أربعة أرباع يحتوى كل ربع منها على منهجية أو نموذجً فكري يسمح برؤية جزء من الحقيقة أو الواقع (كمنهجية التحليل النفسي والمقاربة السلوكية وفلسفة التأويل ونظريات اقتصادية واجتماعية. وبتكامل وجهات النظر المتوفرة من الأرباع نتحصل على تفسير أشمل للواقع أو الحقيقة. وبناء على هذه النظرية قدمت مقاربات اقتصادية تكاملية من جانب كل من أرنسبرجر وبومان عنوانها– على التوالي– "علم اقتصاد الطيف الكاملFull–Spectrum Economics ، " وعلم الاقتصاد السياسي التكاملي". وثمة مقاربة تكاملية لم تعتمد على نظرية ولبر قدمها ليسم وشيفر في كتابهما الموسوم "علم الاقتصاد التكاملي– إطلاق العبقرية الاقتصادية لمجتمعك". وهذه المقاربة تنطلق من النموذج الذي أطلقا عليه "نموذج العوالم الأربعة": The Four Worlds Model، حيث تتوزع الحكمة أو المعرفة الاقتصادية على أربع مناطق أو أربعة مسارات

[52] نموذج أكوال هو الإطار الذي صممه ولبر للجمع بين منهجيات ومعارف متعددة. والاختصار AQAL يشير إلى كل الأرباع All Quadrants (حيث يقسم الوجود إلى بعدين داخليين وبعديين خارجيين - واحد للمستوى الفردي وواحد للمستوى المجتمعي لكل بعد) وكل المستويات All Levels . وتفهم الأرباع أيضًا على أنها الأبعاد الأربعة للحقيقة أو المناظير الأربعة لفهم أي قضية.

يثري بعضها بعضًا، وبالجمع بينها يمكن مواجهة المشكلات الاقتصادية في كل عالم من منظور أوسع وأغنى من المنظور الأساسي الخاص به. ومن التطبيقات العملية لهذه المقاربة التكاملية بنك جرامين في بنجلاديش، وتعاونية موندراجون في إسبانيا، ومشروع سيكم للتنمية المتكاملة في مصر.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لبناء مقاربات تكاملية فإنها لم تنجح بعد في صياغة علم اقتصاد بديل. ومن هنا لم تزل الدعوات تتجدد لبناء علم اقتصاد تكاملي كدعوة جاري جاكوبز لبناء علم اقتصاد تكاملي يتمحور حول الإنسان ذي الأبعاد المتعددة والمتكاملة. وإزاء هذا الوضع الذي لم ينشأ فيه بعد علم اقتصاد تكاملي بحق، ثمة سؤالان يجب طرحهما. أولهما: ماذا يفعل الاقتصادي الذي يريد أن يخرج من النطاق الضيق ذي البعد الواحد للنيوكلاسيكية، وهو يواجه ما سبق عرضه من مقاربات كثيرة؟ إنني أؤيد ما ذهب إليه ها– جون تشانج (في كتابه القيم: الاقتصاد– دليل المستخدم –Economics The User's Guide, 2014) في أن الإجابة المناسبة هي أن في هذا التعدد والتنوع في المقاربات– وكذلك في التقارب والتداخل بينها– ثروة معرفية عظيمة يستطيع الاقتصادي الجاد أن يلجأ إليها في سعيه لفهم أفضل للظواهر والمشكلات الاقتصادية. أما السؤال الثاني فهو: هل يمكن أن يؤدي التوصل إلى علم اقتصاد تكاملي إلى نظرية واحدة شاملة جامعة ومانعة لتفسير الظواهر الاقتصادية أم أن الباب سيظل مفتوحًا لتعدد النظريات والمقاربات التكاملية التي تعين على كل اقتصادي اتخاذ موقف منها؟ والراجح هو الخيار الأخير، وذلك لأسباب متنوعة أبرزها ما سبق الإشارة إليه من تحيزات اجتماعية وسياسية متباينة للاقتصاديين.

وأخيرًا نأتي إلى المقاربات التي تركز على الهم الأكبر لبلادنا، وهو إنجاز التنمية الشاملة. وهذا هو ما خصصت له الفصل العاشر– أطول فصول الكتاب. لقد وزعت المقاربات البديلة للمقاربة التقليدية (الليبرالية الاقتصادية الجديدة أو توافق واشنطن) على ثلاث مجموعات رئيسية. الأولى هي مجموعة البدائل التي تدور حول فكرة إمكانية تجديد الرأسمالية. وهي تشتمل على مجموعتين فرعيتين: مجموعة الموازنة الاجتماعية للسوق (Social Equilibration of the Market) من خلال اقتصاد السوق الاجتماعي، أو من خلال فكرة الديمقراطية الاجتماعية/ دولة الرعاية الاجتماعية، أو من خلال الطريق الثالث (الجديد).، ومجموعة أطلقت عليها بدائل توافق واشنطن التي تشمل ما بعد توافق واشنطن، والنموذج المستلهم من خبرات التصنيع قديمًا وحديثًا، والنموذج الصيني/ نموذج بيجين. والمجموعة الرئيسية الثانية تضم البدائل المتمردة على النموذج الغربي للتقدم. وهي تشتمل على ما بعد

التنمية(Post–Development)، والتنمية المتمركزة حول الناس، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. أما المجموعة الرئيسية الثالثة فهي تشتمل على ثلاثة بدائل نتجت عن إعادة نظر جوهرية في مفهوم التنمية. أولها بديل التنمية المغايرة (Another Development)، وثانيها بديل التنمية البشرية المستدامة، وثالثها بديل التنمية المعتمدة على الذات/ التنمية المستقلة. وبطبيعة الحال فإن تقديم هذه البدائل يتضمن معارضة المقولة التي هيمنت على المشهد الاقتصادي والتنموي في العقود الأربعة الأخيرة، وهي مقولة "لا بديل" TINA (أي لا بديل للنيوليبرالية)، والتي هي في الحقيقة مقولة أيديولوجية/غير علمية.

وبعد عرض الملامح الرئيسية لكل بديل وبيان ما له من إيجابيات وما له من سلبيات أو ما يرد عليه من تحفظات، انتهى البحث إلى تحبيذ نموذج التنمية المعتمدة على الذات/ التنمية المستقلة الذي هو في حقيقة الأمر مقاربة تجمع ما بين فكرة التنمية البشرية المستدامة وفكرة الدولة التنموية وفكرة الاعتماد على الذات. وبالرغم مما يعترض هذه المقاربة من عقبات وصعوبات ينبغي الاستعداد المبكر لمواجهتها بتوفير الشروط الواجب توافرها لنجاحها، فإن عائدها الصافي على المدى الطويل أكبر كثيرًا من العائد الصافي للمقاربة النيوليبرالية. وحقيق بالذكر أن مقاربة التنمية المستقلة على علاقة وثيقة بعدد غير قليل من مقاربات تجديد الفكر الاقتصادي. فعلاقتها قوية بكل من المقاربة التاريخية والمقاربة الماركسية، لاسيما فيما يتعلق بفهم أسباب التخلف وسبل الانعتاق منه. وهي على صلة بالمقاربة المؤسسية، لاسيما فيما يخص تحليلها للإطار المؤسسي للتنمية ووسائل علاجه. كما تتجلى علاقة مقاربة التنمية المستقلة بالمقاربة الاجتماعية في أمرين على الأقل. أولهما فهم المسئولية عن التنمية المستقلة على أنها مسئولية مجتمعية يشارك فيها كل مكون من مكونات المجتمع والدولة. وثانيهما العناية الفائقة التي توليها مقاربة التنمية المستقلة للعدالة لاجتماعية وللتماسك الاجتماعي. وأخيرًا فإن الصلة بالمقاربة التكاملية تتضح من اتساع مفهوم التنمية المستقلة وشموله للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، ولما يقوم بين هذه الأبعاد من تشابكات وتغذية متبادلة. كما تتضح من توسيع مفهوم الاستدامة ليشمل إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أبعادًا بشرية وسياسية ومؤسسية وخارجية.

وينتهي الكتاب بقسم يشتمل على: (1) مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية التي يرجى أن تكون ذات فائدة للبحث الاقتصادي وصنع السيات (فهم السلوك الاقتصادي ونمذجة النظم الاقتصادية– أدوار كل من السوق والتخطيط والدولة والعلاقات بينها– المنهج المناسب للتنمية)، (2) مناقشة ما إذا كانت المقاربات المطروحة في الكتاب قد أوصلتنا إلى علم اقتصاد جديد، وتقصي أسباب ضعف مساهمة

الاقتصاديين العرب في تجديد الفكر الاقتصادي واقتراح بعض السبل الضرورية لتنشيط هذه المساهمة. وفيما يلي خلاصة ما توصلنا إليه في القسم الأخير من الكتاب.

1- نحو فهم أدق للسلوك الاقتصادي

يقتضي هذا الأمر هجر الكثير من الأفكار التقليدية بشأن أهداف وسلوك الأفراد والمنشآت وبشأن القواعد الحاكمة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، كما أنه يستوجب تبني الأفكار التي أفرزتها بعض المقاربات البديلة للنيوكلاسيكية، وإدماجها في نماذج تمثيل السلوك الاقتصادي. فكما يفهم من علم النفس وعلم الأعصاب– فضلاً عما توصلت إليه المقاربات التجريبية والسلوكية– فإن البشر كائنات متعددة الأبعاد وعلى درجة عالية من التركيب بما يتجاوز فكرة الإنسان وحيد البعد الأناني الذي لا هم له سوى الاقتناء والاستحواز (فرض الرشادة). فالسلوك الاقتصادي للفرد محصلة عوامل ودوافع كثيرة ليس حساب التكلفة والعائد إلا واحد منها قد تتكامل أو تتنافس معه عوامل كالعادات والتقاليد والمؤثرات الاجتماعية وتأثير الإعلانات والمعلومات أو الحسابات الخاطئة، فضلًا عن الدوافع العاطفية والأخلاقية. ولذا فمن الخطأ التمسك بأنه يمكن صياغة نمط وحيد للسلوك الاقتصادي، ومن الواجب الاعتراف بوجود أنماط متعددة، والسعي للكشف عنها. كما أنه ثمة حاجة لمراعاة أن المتعاملين في الاقتصاد يتفاعلون سوياً وأن ثمة علاقات تأثير وتأثر بين تصرفاتهم وقراراتهم، ومن ثم يجب أن تترجم هذه التفاعلات في التحليلات الاقتصادية بصورة أقرب إلى الواقعية.

2- نحو نمذجة أكثر واقعية للنظم الاقتصادية

تقتضي النمذجة الاقتصادية الأدق والأكثر اقتراباً من الواقع الانطلاق من حقيقة أن النظام الاقتصادي على درجة عالية من التركيب أو التعقد، وهوما يجعل النماذج الشائع تطبيقها غير ملائمة للتعبير عنه. ولذا يلزم السعي لمحاكاة الاقتصادات الحقيقية باستخدام أساليب النمذجة غير الخطية الديناميكية التي تفسح مجالاً واسعاً للتغيرات الفجائية (نظرية الكارثة) والتي تستوعب فكرة حساسية النظام للتغير في الظروف الابتدائية (نظرية الفوضى)، والتي تسمح أيضاً بالتفاعل بين فاعلين غير متجانسين في الاقتصاد. ويحبذ أيضاً أن تسمح النمذجة الواقعية للاقتصاد بإضافة محتوى اجتماعي مناسب، وذلك تعبيراً عن حقيقة أن السلوك الاقتصادي يتم في سياق اجتماعي محدد وقابل للتطور، وبين بشر ذوي قدرة على الإدراك والتفكير، وذوي مصالح ومشاعر وعواطف، وذوي انتماءات طبقية تؤثر فيما يتخذونه

من قرارات. وهذه الحقيقة يجب أن تدعو الاقتصاديين إلى الحذر من التقليد الأعمى للنماذج الخاصة بالظواهر الطبيعية، وبخاصة الظواهر الفيزيائية. ولا يقصد بذلك استبعاد الإفادة من هذه النماذج تماماً، حيث أنها يمكن أن تكون مصدراً مهماً من مصادر إلهام الاقتصاديين وهم بصدد تصميم نماذج للظواهر الاقتصادية. وإنما المقصود هو تجنب المحاكاة الميكانيكية للنماذج الفيزيائية استناداً إلى التشابه الشكلي لبعض علاقاتها مع بعض العلاقات الاقتصادية.

وبطبيعة الحال فإن النمذجة الأدق والأكثر واقعية تستوجب إحداث تغييرات جوهرية في عدد من النظريات الرئيسية التي أظهرت الدراسة مجافاة افتراضاتها ونتائجها للواقع، بل وللمنطق أحيانا. كما أنها تستوجب الاستعانة بما هو نافع من أفكار المقاربات القديمة التي جرى تهميشها في غمار هيمنة المقاربة النيوكلاسيكية، وبخاصة المقاربات التاريخية والتطورية والمؤسسية والماركسية والاجتماعية.

3- دور كل من السوق والدولة والتخطيط والعلاقات بينها

أظهرت الاختبارات التي تعرضت لها نظرية التوقعات الرشيدة ونظرية السوق الكفء أن ثمة بونًا شاسعًا بين افتراضات هاتين النظريتين وبين الأداء الفعلي للأسواق. كما أن ما يتعرض له اقتصاد السوق الحر للأزمات يقدم دليلاً دامغاً على خطأ الاعتقاد الأصولي بكفاءة السوق وخطأ الوثوق في قدرة الأسواق على التصحيح الذاتي. وهو ما يعزز مطلب تدخل الدولة لمواجهة ما ينتاب اقتصاد السوق الرأسمالي من أزمات. وقد قدمت مقاربة اقتصاد المعلومات الناقصة سنداً جديداً لضرورة تدخل الدولة من أجل توفير المعلومات حيث لا توفر الأسواق حوافز كافية للإفصاح عن المعلومات، ومن أجل ضبط الأسواق والحيلولة دون انفلاتها. كما أظهر الأداء الفعلي للاقتصادات الرأسمالية فساد صيغ المقاربة الأخلاقية التي زعمت أن الأسواق أخلاقية وأنها لم تكن لتعمل ما لم تكن تملك هذه الصفة، وكذلك فساد الصيغ التي تزعم مراعاة الشركات للمسئولية الاجتماعية فيما تتخذه من قرارات. فلو أن الأسواق والفاعلين فيها يتصرفون على نحو أخلاقي وعلى نحو مسئول اجتماعياً، ما كان للنظام الرأسمالي أن يعاني ضعف القدرة على مواجهة ما يتعرض له من أزمات متكررة، وما كان له أن يعجز عن التصدي لما يصاحبه من تزايد شديد في التركز في توزيع الدخل.

وهكذا فإنه لا غنى عن دور نشط للدولة، ومن ثم دور نشط للتخطيط. فهذا الدور مطلوب لإصلاح الأسواق، وبخاصة فيما يتعلق بالجانب المعلوماتي وكذلك الجانب التشريعي للحد من التوجهات

الاحتكارية، ومن ثم تحسين قدرة الأسواق على العمل، من جهة أولي. كما أنه مطلوب للتعويض عما يعتور الأسواق من قصور يجعلها تعجز عن التقويم الذاتي لمساراتها سواء بإجراءات الرقابة والضبط أم بإجراءات تستهدف قدراً من التنسيق المسبق، أي التخطيط، من جهة ثانية. ودور الدولة مطلوب– من جهة ثالثة– لمواجهة الآثار الاجتماعية لأداء السوق، لاسيما فيما يتعلق بتضييق الفوارق في توزيع الدخل والثروة ومكافحة الفقر

4– المنهج التنموي المناسب

تتراكم الشواهد يوماً بعد يوم على عجز منهج التنمية المرتكز على اقتصاد السوق والقطاع الخاص– وبخاصة في صيغته النيوليبرالية– عن إنجاز التحول التاريخي من التخلف إلى التقدم. وتقدم خبرات دول نامية شتي أدلة قوية على عدم ملاءمة هذا المنهج التنموي، وعلى الحاجة إلى تبني منهج بديل يستلهم قصص النجاح التنموي في دول شرق آسيا– وبخاصة خبرات النمور الآسيوية– مع السعي لتجنب سلبياتها. كما أن المنهج البديل يجب أن يستوعب نتائج نقد نظريات التنمية ويفيد من المقاربات المطروحة كبديل للمقاربات التقليدية. ولعل نقطة البدء الصحيحة هنا تتمثل في استيعاب المقاربة التاريخية والمقاربة التطورية، حيث أنهما تؤكدان أهمية السياق التاريخي في فهم الأعمال الاقتصادية، وتشددان على نسبية القوانين الاقتصادية في الزمان والمكان، وتنبهان إلى ضرورة النظرة الكلية والشمولية– أي النظرة المنظومية – في تحليل التطورات والسياسات الاقتصادية.

والأمر الواضح من فحص المقاربات التنموية البديلة هو أن المقاربة الأنسب للعبور الآمن من التخلف إلى التقدم هي مقاربة التنمية المعتمدة على الذات التي تستنفر الجهود الوطنية للتنمية من خلال حشد أكبر قدر من المدخرات المحلية، وتوجيهها لقنوات الاستثمار في بناء البشر والارتقاء بقدراتهم، وفي تنمية الطاقات الإنتاجية والعلمية والتكنولوجية على العموم، وفي تسريع وتيرة التصنيع والتنمية الزراعية والريفية على الخصوص. وتقتضي هذه المقاربة تفعيل مفهوم الدولة التنموية، وذلك باضطلاع الدولة بدور نشط، ليس فقط في مجال إصلاح وتنظيم ومراقبة الأسواق وتوفير البنيات التحتية، بل وفي مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي من خلال القطاع العام، وفي إطار من التخطيط القومي الشامل. ولا ينطوي هذا التوجه على استبعاد القطاع الخاص أو آليات السوق. ولكنه يقضي بأن تجري ممارساتهما في إطار المخطط التنموي العام الذي تضعه الدولة في سياق ديمقراطي يكفل مشاركة شعبية حقيقية في تحديد

الأولويات واختيار السياسات والمشروعات. وهو ما لن يتأتى إلا إذا اتخذت خطوات جادة لإعادة توزيع الدخل والثروة. فالديمقراطية لن تعمل لصالح عامة الشعب– وأغلبهم فقراء وذوي دخول منخفضة– إلا إذا قضي على الفوارق الواسعة في توزيع الدخل والثروة. وأخيراً، من المهم تعزيز جهود التنمية المعتمدة على القدرات الوطنية بعمل تنموي مشترك مع الدول النامية الأخرى، وذلك لتحسين البيئة الدولية للتنمية والحد من مظالم العولمة، من جهة، ولإنجاز مشروعات تنموية مشتركة تعجز معظم هذه الدول عن إقامتها بجهودها الفردية، من جهة أخرى. وفي الحقيقة أن ارتكاز المنهج التنموي على مبدأ الاعتماد على الذات، والديمقراطية التشاركية، وعدالة توزيع الدخل والثروة، يوفر أساساً قوياً لاستدامة التنمية التي صارت تشكل معلماً رئيسياً لاستراتيجية التنمية المرغوبة من جانب المجتمع الدولي (أجندة التنمية المستدامة 2030).

5- نحو بناء علم اقتصاد جديد

الظاهر أنه بالرغم مما وفرته المقاربات البديلة من لبنات لبناء علم اقتصاد جديد، فإن عملية البناء لم تكتمل بعد. فلم يولد بعد علم اقتصاد جديد بالمعنى الدقيق للعلم الذي من أبرز سماته البناء العلمي المتناسق والمتكامل، وبمعنى تبلور نموذج فكري جديد يتجاوز التعديلات المحدودة في هذا الفرض أو ذاك، أو في هذه النظرية أو تلك، ويتبنى مقاربة كلية أو شمولية تقوم على تعددية مجالات المعرفة وتداخلها في إطار منظومي، مع استعادة النظر إلى علم الاقتصاد على أنه علم للاقتصاد السياسي غير منفصل عن الواقع الاجتماعي، بل يكون متصلًا به اتصالًا عضويًا ومع التركيز على تطورات المدى الطويل بما يسمح بتضييق نطاق ما درج الفكر السائد على اعتباره من الثوابت، وبما يسمح بتوسيع نطاق ما يدخل في باب المتغيرات. ومن المرجح أن أجل اكتمال بناء العلم الجديد ربما يطول بعض الشيء، وذلك لسببين:

أولهما أن الانشغال بالكثير من المقاربات البديلة، بل وبمجرد الاهتمام بالتعرف عليها، لم يزل محصوراً في جماعات متفرقة ينظر إليها كطيور تغرد خارج السرب. ولم تنجذب بعد إلى هذه المقاربات قطاعات واسعة من الاقتصاديين، ربما لأن بعض هذه المقاربات يتطلب الانفتاح على علوم أخرى كالفيزياء الحديثة وعلم الأحياء وعلم النفس وعلم الاجتماع والإنسانيات، والتي قد يستخدم البعض منها منهجيات لا يتيسر للكثيرين من الاقتصاديين استيعابها.

وثانيهما أن ظهور علم اقتصاد جديد يقتضي – ضمن ما يقتضي– كسر العلاقة التي ترسخت لزمن طويل بين علم الاقتصاد من جهة، وبين الفكر الرأسمالي والاعتقاد الأصولي في نجاعة اقتصاد السوق، من جهة أخرى. وهذه ليست بالمهمة السهلة لأن الصراع بين التيار السائد والمقاربات الجديدة ليس مجرد صراع فكرى بعيد عن الأهواء والمصالح. فالفكر القديم يستند إلى قوة ونفوذ الشركات الكبرى متعدية الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، وإلى قدرتها على توظيف الاقتصاديين التقليديين وتقديم الكثير من الإغراءات المادية والمعنوية لهم.

ومن أهم الأسس الضرورية لبناء علم اقتصاد جديد:

(أ) النأي بعلم الاقتصاد عن القيام بدور الظهير الفكري للنظام الرأسمالي، والسند العلمي لاقتصاد السوق الحر.

(ب) عدم التطلع إلى أن يكون علم الاقتصاد مماثلاً للعلوم الطبيعية في دقتها ورصانتها.

(ت) توخي الواقعية في صياغة النظريات والنماذج الاقتصادية. ولن تتيسر الواقعية إلا بانفتاح علم الاقتصاد على المقاربات الجديدة التي يطرحها المجددون من الاقتصاديين من جهة أولى، والاطلاع على منهجيات وإنجازات العلوم الاجتماعية الأخرى وكذلك العلوم الطبيعية، بل والإنسانيات من جهة ثانية[53]، والتركيز على الفحص الدقيق للأسواق وللصناعات على أرض الواقع لمعرفة ما يجري فيها، وللوقوف على السلوك الفعلي للمتعاملين وكيف يتفاعلون مع بعضهم البعض، من جهة ثالثة.

(ث) التوسع في انفتاح برامج الدراسات الاقتصادية في الجامعات– سواء في المرحلة الجامعية الأولى أم في مرحلة الدراسات العليا– على مجالات معرفية متنوعة تشمل العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية والإنسانيات، وذلك بما يمكن من تخريج أجيال جديدة من الاقتصاديين ذوي أفق علمي وثقافي واسع، ويمتلكون ذخيرة قوية من المعارف والمنهجيات المتنوعة. كما ينبغي أيضاً تشجيع

53 نظرًا لأن الكتاب لم يبرز أهمية الإنسانيات للاقتصاديين، فقد رأيت إضافة ملحق لهذه الورقة يلقي المزيد من الضوء حول هذه المسألة، ويرصد المبادرات التي أطلقتها جهات متعددة للتواصل والتحاور وتبادل وإنتاج المعرفة بين الاقتصاد والإنسانيات.

الطلاب والخريجين من أقسام الاقتصاد على التسجيل في برامج الدراسات المتكاملة/ التكاملية، وذلك لتقوية الجسور المنهجية والمعرفية التي تربط الاقتصاد بالمجالات المعرفية الأخرى.

6-نحو إسهام أكبر للاقتصاديين العرب في تجديد علم الاقتصاد

إن مساهمة الاقتصاديين العرب تكاد تكون معدومة فيما يتصل بالنظرية الاقتصادية بمعناها الضيق، وهي نادرة ومحدودة فيما يتصل بعلم الاقتصاد بمعناه الواسع، حيث تبرز هذه المساهمة في فرع اقتصاديات التنمية وفرع التكامل الاقتصادي بوجه خاص. وترجع ندرة مساهمات الاقتصاديين العرب في تجديد علم الاقتصاد إلى أربعة أسباب:

أولها سبب عام يتمثل في تخلف نظم التعليم وضعف إمكانات مؤسسات البحث العلمي وركود المناخ العلمي والثقافي في الوطن العربي.

وثانيها هو أن أغلب الاقتصاديين العرب قد تربوا على الفكر التقليدي سواء في الجامعات الغربية أم في الجامعات العربية، وهو ما ولَّد عندهم نوعاً من التبعية الفكرية ورسَّخ لديهم اعتقاد بأن ما تعلموه هو العلم الحقيقي الذي لا بديل له. زد على ذلك أن هناك من الدوافع المصلحية ما يدفع الكثيرين من الاقتصاديين إلى التمسك بالفكر الاقتصادي السائد. فهذا – كما سبق ذكره- هو الفكر الذي يجلب المناصب أو المرتبات الضخمة في الحكومة والشركات الكبرى والمؤسسات المالية والاستشارية الدولية. وتتضافر التبعية الفكرية والدوافع المصلحية لتوليد نوع من الحصانة ضد المقاربات الجديدة، لدى الكثيرين من الاقتصاديين العرب.

أما السبب الثالث فهو انشغال الاقتصاديين العرب بالقضايا التطبيقية عموماً وقضايا السياسة الاقتصادية خصوصاً، وهو ما يأتي في الغالب على حساب الاهتمام بالقضايا النظرية، أي قضايا العلم الأساسي. وها هنا قد تكون غاية اجتهاد الاقتصاديين العرب هي المفاضلة بين ما هو معروض من سياسات بديلة، أكثر من ابتكار مثل هذه السياسات – وهو ما يستلزم عادةً الغوص في بحر النظريات.

وأخيراً نأتي إلى السبب الرابع غياب أو ضعف المساهمات العربية في تجديد علم الاقتصاد، ألا وهو غياب الديمقراطية وافتقار البلاد العربية لزمن طويل إلى أجواء الحرية التي لا تنطلق طاقات الإبداع العلمي في غيابها، لاسيما في الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية.

ويقينًا فإن تنشيط المساهمات العربية في تجديد علم الاقتصاد مرهون بتغيير السياق العام في اتجاه التحرر من التبعية والاستبداد، وفي اتجاه إصلاح التعليم وتطوير بيئة البحث العلمي. كما أنه يتوقف على العوامل ذاتها التي سبق ذكرها بشأن التعجيل بظهور علم اقتصاد جديد. وثمة عاملان من بين هذه العوامل يستحقان عناية خاصة:

أولهما: التحول إلى نظم تعليم مرنة تسمح للطالب بالانتقال من مجال معرفي إلى مجال معرفي آخر، وتمكنه من الجمع بين أكثر من مجال معرفي في إطار برامج للدراسات التكاملية.

وثانيهما: تشجيع الحوار العلمي ليس فقط بين الباحثين الاقتصاديين، بل وفيما بين الطلاب أنفسهم، وفيما بينهم وبين أعضاء هيئة التدريس في قاعات الدراسة أيضاً، وتوجيه اهتمام أكبر من جانب المجلات العلمية لمراجعات الكتب وللدراسات النقدية الجادة.

وثمة سؤال أخير لم يتناوله الكتاب، ولكن لا بد من طرحه لأنه سيخطر على بال الكثيرين من قرائه: هل نكف عن تدريس علم الاقتصاد ونغلق أقسام الاقتصاد إلى أن يتم تجديد هذا العلم وبناء علم اقتصاد جديد؟ والإجابة هي: لا، وذلك لسببين رئيسيين:

السبب الأول هو أن جهود الأجيال المتعاقبة من الاقتصادين عبر قرنين ونصف قرن لم تكن مجرد حرث في البحر. فقد أسفرت هذه الجهود عن مفاهيم وأدوات تحليل ونظريات قابلة للاستعمال في الحال والاستقبال لتحليل بعض المشكلات الاقتصادية والبحث في أسبابها وطرق علاجها، ولو في حدود معينة وبشيء من الحرص في التفسير والتأويل. ونخص بالذكر تلك المفاهيم وأدوات التحليل والنظريات التي لا ترتبط بشكل قوي أو مباشر بالمفهوم الضيق للرشادة أو بالتوجه الأيديولوجي للتيار السائد بشأن أصولية السوق وأفضلية الرأسمالية. والأمثلة في هذا الشأن كثيرة. منها مفاهيم وأدوات تحليل مثل نفقة الفرصة البديلة، والتدفق الدائري للدخل والإنفاق، ومرونات العرض والطلب واستخدامها في تحليل الأسواق وتحديد الأسعار واستطلاع نتائج تخفيض سعر الصرف أو فرض الضرائب غير المباشرة أو منح الإعانات. ومنها المفاهيم المرتبطة بالتكاليف والإنتاج واستخدامها في تحليل سلوك المنتج مع التمييز بين الأجل القصير والأجل الطويل، وكذا التمييز بين حالات المنافسة التامة وحالات المنافسة الاحتكارية والاحتكار في البيع أو الشراء بدرجاته المختلفة، ومفهوم المضاعف والمعجل. ومنها النظريات الخاصة بأثر التغير في كمية النقود وتفسير التضخم والعلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

كما أن التحليل الحدي يظل مفيدًا في حدود فهم أثر التغيرات الصغيرة في المتغيرات الاقتصادية. والوضع هنا أشبه بميكانيكا نيوتن التي بقيت قابلة للانطباق بالرغم من ظهور نظرية الكم والنسبية الخاصة. فلكل مجال تطبيقه: الوحدات الأكبر كثيرًا من الذرة والأجسام ذات السرعات الأقل كثيرًا من سرعة الضوء في الحالة الأولى، والذرة وما دونها من الوحدات والنظم الفيزيائية التي تقترب سرعتها من سرعة الضوء في الحالة الثانية. فلكل منهما المجال المناسب لتطبيقه. وهذا هو المبدأ الذي يتعين مراعاته في التعامل مع الأدوات والنظريات الاقتصادية.

السبب الثاني هو أن تيار النيوكلاسيكية السائد ليس كتلة صماء بلا تضاريس وتنويعات، ومن ثم ليس من الوارد القول بأنه يجب إما قبوله كله وإما تركه كله. فداخل هذا التيار العام تعدد في النظريات والحلول التي قد تطرح لأي مشكلة اقتصادية. وهذا التعدد يفتح مجالًا للاختيار ويغري ببعض التعديلات التي قد تكون أساسًا لابتداع نظريات أو حلول أفضل. كما أن هذا التيار العام يشتمل على تيارات فرعية متعددة. فهناك نيوكلاسيكيون منفتحون مثل روبرت شيللر وجورج أكرلوف وفيرنون سميث، وهناك نيوكلاسيكيون متزمتون مثل جاري بيكر وميلتون فريدمان وروبرت لوكاس. وهناك ما يمكن اعتباره جناحًا يساريًا يمثله جوزيف استجلتز وبول كروجمان، في مقبل جناح يميني يضم شخصيات مثل جريجوري مان–كيو ولاري سمرز. ولذا فأمام مدرس الاقتصاد فرصًا للاختيار والمفاضلة وإجراء المقارنات بين ما تقدمه هذه التيارات من تصورات ونظريات. وهنا يجدر الاهتمام بالتيارات الأكثر انفتاحًا التي عملت على إدماج بعض المقاربات غير التقليدية ضمن ما يدرسونه من مقررات اقتصادية، مثل المقاربات المؤسسية والتجريبية والمقاربة المعلوماتية.

غير أنه من الضروري إحداث تغيير في أسلوب التدريس وفيما يقدم للطلاب من كتب اقتصاد باللغة العربية. فأسلوب التدريس يجب أن يتغير في اتجاه التنبيه إلى أوجه القصور في الفروض والنظريات، وفي اتجاه توجيه النظر إلى تعدد النظريات التي يمكن اللجوء إليها لتفسير ظاهرة من الظواهر، وفي اتجاه توكيد أن الواقع الاقتصادي على درجة عالية من التعقيد بحيث أنه قد لا يتيسر فهمه فهمًا دقيقًا بنظرية واحدة. كما يتعين إبراز ما تنطوي عليه النظريات من تحيزات طبقية أو سياسية، والكشف عن الدوافع التي قد تكمن وراء تبني سياسة اقتصادية دون غيرها، وبيان المستفيدين والمتضررين من تطبيق سياسة ما. ومن المهم تزويد الدارسين بفكرة عن تاريخ الظواهر الاقتصادية محل الدراسة وما أحاط بها من ملابسات اجتماعية وسياسية، وتعريضهم باستمرار لمواجهة بين النظريات والواقع المعيش،

ليس فقط من خلال تقديم المعلومات عن الواقع الاقتصادي الحقيقي في بلادنا وفي العالم، بل ومن خلال مشروعات يجريها الطلاب بأنفسهم، مثلًا لتحليل أسواق فعلية ومقارنتها بالتصور النظري لسوق المنافسة التامة. كما يجب على المعلم تحذير طلابه من تصور أن ما يقدمه الفكر السائد هو الرأسمالية التي نلقاها في العالم الحقيقي، وتوكيد أن ما يقدمه ليس إلا صورة تجريدية مفرطة في التبسيط والتجريد، وأن الانتقال من الصورة النظرية إلى الصورة الواقعية يقتضي إضافة الكثير من العناصر المهمة المحذوفة كالسلطة الضخمة للشركات الاحتكارية والتي تتزايد من خلال الاستحوازات والاندماجات، والتزاوج بين السلطة والثروة، وتأثير الأغنياء في الانتخابات وفي صنع التشريعات والسياسات، وسطوة الإعلانات على المستهلكين.

وفيما يتعلق بكتب الاقتصاد التي تقدم في الجامعات العربية، فإنه من الضروري التوقف عن تقديم كتب الاقتصاد الرائجة في جامعات الغرب مثل كتب ساموليسون ومان– كيو ومن إليهم أو استنساخ صيغ عربية منها غالبًا ما تكون أقل رصانة ودقة. فالاقتصاد غير الفيزياء أو الكيمياء التي يمكن تعليمها للطلاب في مختلف بلاد العالم بمنهج موحد وكتاب واحد. وليس من المنطقي أن يدرس طلاب الاقتصاد في مصر أو الهند أو نيجيريا الكتاب عينه الذي يدرسه نظراؤهم في أمريكا أو أوروبا أو اليابان. فهذه الكتب قد أعدت بالأساس في سياق واقع رأسمالي متقدم يعيشه الطلاب والأساتذة، وهي تستهدف المساعدة في إنتاج خريجين يعملون في الشركات الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية. ولذا فمن المهم انتاج كتب اقتصاد عربية ليس فقط من حيث اللغة ولكن من حيث المحتوى، بحيث تعمل على توثيق صلة الدارس بمجتمعه ليس فقط بتعريفه بالاختلاف بين ما يقدم له من نظريات يفصل بينها وبين مجتمعه– بل بينها وبين المجتمع الرأسمالي الحقيقي– بون شاسع، بل وتراعي في المادة التي تقدم له أن الغرض هو تأهيله للمساعدة في نهضة هذا المجتمع وتخليصه من تخلفه وتبعيته. وربما يكون من المناسب للمدرس وهو بصدد تصميم مقرر في علم الاقتصاد قراءة كتاب هان– جون تشانج: "الاقتصاد– دليل المستخدم" المشار إليه فيما سبق، والتعرف على ما قدمه كتابي هذا من مقاربات بديلة، والارتكاز على هذين العملين كمدخل للتعامل المفيد مع الفكر الاقتصادي السائد، وذلك إلى أن يكتمل بناء فكر اقتصادي جديد. ولا شك في أن تغيير أسلوب تدريس الاقتصاد وتغيير أسلوب إعداد المادة العلمية المساندة لمقرراته على النحو الموضح أعلاه سوف يكون خطوة مهمه على الطريق نحو مساهمة عربية قوية في تجديد علم الاقتصاد.

ملحق

بشأن أهمية انفتاح الاقتصاديين على الإنسانيات

والمبادرات القائمة للتواصل بين الاقتصاد والإنسانيات

إلحاقًا بما ورد في الكتاب من مطالبة بانفتاح الاقتصاديين على المجالات المعرفية الأخرى، وبأن التركيز فيما يتعلق بهذه المجالات قد انصب على العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، فقد خصصت هذا الملحق لعرض الدعوات التي ظهرت حديثًا لانفتاح الاقتصاديين على الإنسانيات. وكما هو معروف فإن الإنسانيات مجال معرفي واسع يشمل التاريخ والفلسفة والأخلاق والأنثروبولوجيا واللسانيات والفنون والأدب والشعر وغيرها من فروع المعرفة والثقافة.

من هذه الدعوات ما ورد في كتاب صدر في 2017 من تأليف أستاذ الأدب واللغات السلافية جاري مورسون وأستاذ الاقتصاد مورتون شابيرو (G. Morson and M. Shapiro, *Cents and Sensibility– What economics can learn from the humanities*, Princeton University Press). ويمكن ترجمة عنوان الكتاب بشيء من التصرف إلى: "المال والعاطفة– ما الذي يمكن أن يتعلمه علم الاقتصاد من الإنسانيات". ونقطة انطلاق هذا الكتاب هي شعور مؤلفيه بأن علم الاقتصاد علم ضيق النطاق ومنغلق على ذاته إلى حد كبير، الأمر الذي يقلل من فائدته في فهم السلوك الإنساني، ومن ثم في صنع السياسات. ولذا فإن علم الاقتصاد بحاجة إلى توسيع نطاقه وفتح آفاقه عن طريق مد جسور وإقامة حوار بينه وبين الإنسانيات على العموم والأعمال الأدبية الكبرى على الخصوص. إذ يرى المؤلفان أن الأعمال الأدبية العظيمة عادة ما تتضمن أفكارًا وألوانًا من المعرفة أو الحكمة التي يمكن أن تساعد الاقتصاديين في التوصل إلى فهم أفضل لسلوك البشر، وأنها قد تعبر عن الحياة الاقتصادية بصورة أدق مما يتحصل عليه الاقتصاديون بالنماذج الرياضية والأساليب الإحصائية. كما أنهما يعتقدان أن اتصال علم الاقتصاد بالإنسانيات خليق بتحويله من علم جاف إلى علم أكثر حيوية وأكثر اقترابًا من الإنسان، أي إلى علم اقتصاد إنساني Humanomics.

وفي الحقيقة أن فكرة الاستفادة من الأدب في فهم السلوك الإنساني ليست جديدة تمامًا. فقد طرحها طه حسين في أواخر النصف الأول من القرن العشرين في قصته: ***ما وراء النهر***، حيث يقول:

"فليست القصة حكاية للأحداث وسردًا للأعمال، وإنما القصة فقه (أي فهم دقيق) لحياة الناس وما يحيط بها من الظروف، وما يتتابع فيها من الأحداث". كما أن فكرة إفادة الاقتصاد من الإنسانيات– لاسيما الفلسفة– ليست جديدة تمامًا. فقد ظهرت ضمن بعض المقاربات التكاملية التي قدمتها في الفصل التاسع. كما أن الفكرة مطبقة في بعض الجامعات الغربية منذ زمن بعيد. فعلى سبيل المثال دأبت جامعة أكسفورد على تقديم برنامج يقود إلى درجة جامعية أولى في الفلسفة والسياسة والاقتصاد (PPE).

وقد أصبح موضوع الاقتصاد الإنساني مثار اهتمام متجدد لدى عدد متزايد من الكتاب. ففي 2019 صدر كتاب في هذا الموضوع لأستاذ الاقتصاد والقانون الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في 2002 فيرنون سميث وأستاذ الاقتصاد التجريبي ومدير معهد سميث للاقتصاد السياسي والفلسفة بارت ويلسون:

Humanomics: Moral Sentiments and the Wealth of Nations for the Twenty First Century, Cambridge University Press.

والمؤلفان يعملان في جامعة تشابمان بكاليفورنيا، ولهما الفضل في جعل هذه الجامعة تقدم منذ خريف 2010 برنامجًا دراسيًا في الاقتصاد الإنساني. للمزيد، أنظر:

https://www.chapman.edu/research/institutes-and-centers/smith-institute-for-political-economy-and-philosophy-academics-and-research/humanomics

وكما هو واضح من عنوان كتاب سميث وويلسون، فإن المؤلفين يستلهمان أفكار آدم سميث بشأن المشاعر الأخلاقية، وذلك في محاولة النظر إلى الاقتصاد على أنه نظام من صنع بشر يفكرون ويشعرون ويتفاعلون مع بعضهم البعض، وليس مجرد إطار لعلاقات بين كميات أو متغيرات اقتصادية.

ومن المبادرات الأخرى للتواصل بين الإنسانيات والعلوم الاجتماعية– شاملة الاقتصاد بالطبع– تلك المبادرة التي أطلقتها المفوضية الأوروبية للتكامل بين العلوم الاجتماعية والإنسانيات (SSH) بغرض إنجاز مشروعات بحثية لتحقيق هذا التكامل، وذلك ضمن البرنامج المعروف بأفق 2020 (Horizon 2020) الذي تأسس في سنة 2000بغرض تعزيز التعاون العلمي الأوروبي. أنظر:

European Research Area (ERA), Thematic Dossier on Social Science and Humanities (SSE) in Horizon 2020, 24 April 2017, https://era.gv.at/object/document

وثمة مبادرة لتشجيع تبادل وإنتاج المعرفة بين الفنون والاقتصاد أطلقتها مدرسة كوبنهاجن للاقتصاد ضمن مبادرة الفنون والعلوم الاجتماعية والاقتصاد: The SSE Art Initiative. أنظر:

Study International, There is a link between art and economics that often goes unnoticed, https://www.studyinternational.com/news/thers-link-art...

أنظر أيضًا:

M. E. Davis, "Bringing imagination back to the classroom: A model for creative arts in economics", ***International Review of Economics Education***, vol. 19. 2015,pp.1-12, https://www.sciencedirect,com/

كما قامت جامعة كمبردج في 2001 بتأسيس المركز البحثي للفنون والعلوم الاجتماعية والإنسانيات الذي يشار إليه بالاختصار :CRASSH

Center for Research in the Arts, Social Sciences and Humanities (www.crassh.cam.ac.uk)

وأطلقت الجامعة برنامجًا بحثيًاً وموقعًا إلكترونيًا بعنوان AHSS:

Art, Humanities and the Social Sciences Research (https://www.ahssresearch.group.cam.ac.uk)

ومن أصحاب الاجتهادات المهمة في الربط بين الاقتصاد والإنسانيات الأستاذة ديردري ماكلوسكي أستاذة الاقتصاد والتاريخ والأدب الإنجليزي والإعلام بجامعة إلينوي. ولها بحوث متعددة في العلاقة بين الاقتصاد واللغة، وفي التاريخ الاقتصادي والاقتصاد الإنساني. أنظر مثلًا:

Deirdre McCloskey," Language and interest in the economy: A white paper on Humanomics", https://www.deirdremccloskey.com/docs/humanomics.pdf

Deirdre McCloskey," Economic history as Humanomics, The scientific branch of economics", https://www.aeaweb.org/conference/2018/…

وأخيرًا نشير إلى المساهمة الجديدة لروبرت شيللر أستاذ الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في 2013 ومؤلف كتاب "النوازع الحيوانية" الذي تقدم ذكره في الفصل السابع. فقد تمثل خطابه الرئاسي في الاجتماع السنوي رقم 129 للجمعية الاقتصادية الأمريكية في يناير 2017 في بحث مستفيض حول ما أطلق عليه اقتصاديات السرديات (Narrative Economics):

Robert Shiller, Narrative Economics, *Cowles Foundation Discussion Paper*. no. 2069, Jan.2017, https://cowles.gale.edu or https://www.nber.org/papers/w23075.pdf

وبقصد باقتصاديات السرديات علم الاقتصاد القائم على فحص ما يتناوله الناس من سرديات، أي كلام الناس بما يتضمنه من روايات وقصص حقيقية أو مصطنعة وأقاويل وتفسيرات مبسطة للأحداث يستخدمونها في المناقشات أو في الأخبار أو في وسائل التواصل الاجتماعي لاستثارة اهتمام ومشاعر الآخرين أو لتبرير مصالحهم الذاتية. فالإنسان كائن حكاء Homo Narrativus/Homo Narrator . والفكرة التي يطرحها شيللر هي أنه لكي نستطيع التنبؤ بالنشاط الاقتصادي – لاسيما الأحداث الكبرى كالكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي أو الركود الكبير في 2008، فإننا نحتاج– ضمن ما نحتاج– إلى رصد هذه السرديات ومراقبة ما يطرأ عليها من تحولات، وأن نبحث في كيفية تأثير التغير في السرديات على الميل للإنفاق أو على الرغبة في إنشاء مشروعات جديدة أو تشغيل المزيد من العمال. الخ. ولذا فإنه يقترح فئة من النماذج الرياضية لبحث الأسباب المحددة لمسار السرديات وللتوصل إلى تقديرات كمية لديناميكيات انتشارها وتحولها، وذلك على غرار ما يفعله الباحثون في علوم الفيروسات والأوبئة. ويرى شيللر أن علم الاقتصاد قد تأخر عن باقي العلوم الاجتماعية والإنسانيات في الاهتمام بالسرديات – وخاصة القصص الأكثر رواجًا بين الناس– التي تصاحب الأحداث الاقتصادية الكبيرة كالتقلبات الاقتصادية، وذلك بالرغم من وجود محاولات متعددة لجذب انتباه الاقتصاديين للاهتمام بالسرديات. ويذكر من هذه المحاولات دعوة موريسون وشابيرو في كتابهما المشار إليه آنفًا إلى استخدام الروايات العظيمة في فهم السلوك الاقتصادي، ودعوة الأستاذة ماكلوسكي للاقتصاد الإنساني في مقالها:

Deirdre McCloskey," Adam Smith did Humanomics; So should we", ***Eastern Economic Journal***, vol. 42, no.4,2016.

وكذلك دعوة ميشيل وآخرون إلى التحليل الكمي للرصيد الثقافي باستخدام الملايين المتاحة من الكتب الرقمية، وذلك في إطار ما أطلقوا عليه الاقتصاد الثقافي Culturnomics:

Jean Baptiste. Michel et al., "Quantitative analysis of culture using millions of digitized books", ***Science***, 331(6014),2011.

ويبدو لي أن ما يرمي إليه شيللر ليس بعيدًا عن فكرة **المزاج الاجتماعي** التي طرحت في سياق المقاربة الاجتماعية في الفصل السادس. كما أنها قريبة من أسلوب **تحليل المضمون** الذي روج له رائد المستقبليات جون نيسبيت John Naisbitt، والذي يدور حول مسح وفحص ما تنشره الصحف والمجلات

وغيرها من وسائل الإعلام وكذا التقارير الحكومية وغير الحكومية بغرض الكشف عن الاتجاهات المستقبلية الكبرى (mega trends).

للمزيد حول أهمية الإنسانيات عمومًا، وفائدتها لعلم الاقتصاد خصوصًا، أنظر:

Stanford Humanities Center, "Why do the humanities matter?", https://schc.stanford.edu/why-do-.... , and Stanford University, Stanford humanities scholars put the human back into economics, ***Stanford Report***, Feb. 10, 2014, https://news.stanford.edu/news/2014/february/humanities-capitalism-workshop-021014.html

Jeffrey Wagner, "Humanities as technology in teaching economics", ***International Review of Economics Education***, 25 May 2017, pp. 35-40, retrieved from: https://www. researchgate.net

Peter Lawler, "Putting the humanities back into economics", ***Big Think***, 28 Feb.,2014, https://bigthink.com/rightly-understood/putting-the-humanities....

التعقيب على مناقشة الكتاب

الدكتور/ عاطف قبرصي

أستاذ متفرغ بجامعة ماكماستر – كندا

عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

شكرا الدكتور/جودة ....بدون أي مجاملة أو مبالغة يمكن اعتبار هذا الكتاب "تجديد الفكر الاقتصادي" للدكتور ابراهيم العيسوي كموسوعة علمية فقد قدم عرضاً شاملا وكاملا وعميقا تحليليا وليس سرديا لأهم المدارس الاقتصادية وأهم الانتقادات والنظريات التي جاءت في أعقاب نظرة الكلاسيكية ونيوكلاسيكية والتي تخطت النيوليبرالية ويجب اعتباره كمرجع أو يمكن إدراجه كمرجع لكل الطلاب في الجامعات العربية الذين يدرسون الاقتصاد خاصة في أقسام الدراسات العليا هناك عدد كبير من الأقسام وهذا الكتاب الذي يشمل أكثر من 568 صفحة لا يمكن تلخيصه أو التعقيب عليه في بضع دقائق لكني سأنتقي بعض الأقسام التي أعتبر أنها لم تتولي العناية الكافية أو إدراج بعض النظريات التي يمكن تداولها والتوسع فيها.

قدم عدد من المقاربات، المقاربة التاريخية German historical school هذه النظرة التي جاءت في أعقاب المدرسة الألمانية التي انتقدت Cosmopolitanالنظرة الكلاسيكية من آدم سميث وغيره واعتبرت أن الاقتصاد لا يمكن أن يأتي عن تجميع للجزئيات وللغايات وللسلوكيات الجزئية الفردية وإنما هي في النهاية محصلة تاريخية واجتماعية ولا يمكن ردها إلى عمليات عشوائية فالصناعة لا تأتي عن جهد فردي غير متناسق وإنما تأتي عن محصلة تاريخية تجميعية تركيبية تشترك بها جميع أطراف المجتمع وخاصة الدولة في إنشاء النظام الصناعي الذي هو في النهاية ما يعطي ثماره ويقوم بإحدى مطالعاته أيهما أفضل الثمرة أو الشجرة، الثمرة يمكن أن تأكلها ليوم أما الشجرة فتعطيك ثمارها دائماً، هؤلاء الذين يفتشون على الاستهلاك كجزء لا يتجزأ عن تقييم الاقتصاد يخطئون لأنه يركز على قضايا جانبية ويغفل عن القضايا الأساسية، هناك أيضا المقاربة التطويرية وهي تعتبر الاقتصاد عملية تاريخية طويلة المدى وتأتي عن منظومات ونظم مؤسساتية يشترك بها خاصة قدرة الفرد المبدع على التخطي الجزئيات والمعوقات وهي في النهاية عملية غير طبيعية أنها بالنهاية هي أن تهدم لتبني وليس بالإمكان التقدم والوصول إلي الأمور التي تبغيها والتي تأتي عن عدم تغيير الجزر الأساسية للتركيبة الاقتصادية.

المقاربة المؤسسية واعتبار أن المؤسسة وما تقدمه من تخفيض لكلفة التبادلات هذه المؤسسات هي التي تبني الاقتصاد ولا يمكن إغفالها لأنها في النهاية محصلة للعمل الفردي والتجميعي وتأتي لتعظّم الفائدة الاقتصادية التي لا يمكن للفرد بمفرده أو خارج عن هذا الإطار المؤسسي أن يقدمه.

هناك أيضا المقاربة الاجتماعية لأن الاقتصاد لا يأتي من فراغ والأسواق نفسها كيانات اجتماعية والمقاربة الماركسية تتعامل مع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمكونات متشابكة لا يمكن الفصل بينهما والنظم التي جاءت عن التفاعل أو التصادم بين البنية التحتية والبنية الفوقية أجزاء لا يمكن أن تسحب أو لا ينظر إليها كنظم أساسية في التركيبة الاقتصادية المقارنة التي لم يتطرق إليها الدكتور إبراهيم هي المقاربة الكنزية الجديدة وأنا برأي أعتقد أن هذه المقاربة لا يمكن إغفالها ولا يمكن أن يتعاطى معها الفرد كأنها قضية عابرة لأنها في الأساس هي نقد أساسي جوهري للنظرة الرأسمالية وتأتي عن فرضيات أساسية أن الفرد لا يمكن وأن الجزء لا يمكن أن يركّب منه فائدة اجتماعية لأن هناك تعارض وهي مغالطة التركيب والتجميع لأن الفرد الذي يعظم مدخراته إذا ما أراد أن يعظّم هذا الادخار وإذا كل فرد منّا جاء ليعظم ادخاره المحصلة النهائية يكون الادخار قليل لأن عدم الاستهلاك وهي الجزء الأساسي والدافع الأساسي في الاقتصاد سيؤدي إلى انكماش اقتصادي ويؤدي بالنهاية إلى تقليل الادخار وأن الأساس في أي عملية اقتصادية هو الطلب الفعّال والذي يشكل الأساس للتطور الاقتصادي والقدرة الاقتصادية أو قدرة المجتمع على الوفاء بتقديم العمالة الكاملة والشاملة كما أنه في النهاية أيضا في جوهره أن الفرد والمجتمع في تضارب لا يمكن أن تفهم المجتمع كأنه تجميع للأفراد لأن للمجتمع شخصيته الخاصة به وليست هي فقط كصورة جزئية لأن المجتمع قد يأتي بصورة لا تتطابق بأي شكل مع الصورة الفردية أو التجميع الفردي للمجتمع شخصيته الخاصة له مكوناته الخاصة له ديناميكيته الخاصة والعملية الاقتصادية الجزئية الفردية لا يمكن أن تعبر كاملا وشاملا عن الاقتصاد الكلي .

هناك عدد من العوامل أدرجها الزميل الدكتور إبراهيم ونقطة أيضا أساسية أدرجها للتغيير في الاقتصاد وعلم الاقتصاد وذلك أن الذين تعلموا وعلموا هذه المادة يدافعون عنها ويعتبرونها جزء لا يتجزأ من وظيفتهم، والوظيفة الاجتماعية أيضا والأيديولوجية للتبرير الفكر السائد يعطي نوع من الربط بين النظام الرأسمالي والنظرية النيوكلاسيكية فتصبح الاثنين كأنهما وجهان لعملة واحدة، والأساس بالنهاية لماذا صمد الفكر الاقتصادي السائد رغم كل الثغرات وفشله خاصة في تفادي الانكماش الاقتصادي الكبير؟ هناك عوامل أخرى يجب الأخذ بالاعتبار العلم الاقتصادي النيوكلاسيكي اليوم يعتبر مشكلا للثقافة الغربية هناك تلازم وترادف بين الثقافة الغربية والعلم الاقتصادي الذي يعبر عنه النظام النيوكلاسيكي لأنه يقوم على خمس قوائم أساسية أولا أن الرشد أو الرشادة هي أهم صفة من صفات الاقتصاد وأن الإنسان في جوهره يعظم منفعته المادية وأن المجتمع هو تجميع للأفراد وليس هناك أي

شخصية منفردة للمجتمع وأن التركيب والتراكم والتحصيل المادي جزء لا يتجزأ من إنسانية الإنسان هذه كلها وكأنها فلا الاقتصاد معبرة عن هذه القوائم الأساسية للسمات الرئيسية المشكلة للثقافة الغربية والتعاطي مع الثقافة في الغرب وفي النظام الكلاسيكي هو جزء لا يتجزأ من الإشكالية الأساسية لأنها تتعاطي مع الثقافة وكأنها غير مجدية فالفلاح المصري في الصعيد يعظّم منفعته كالمضارب في أسواق نيويورك وليس هناك أي فرق بين الفلاح المصري أو مضارب في أسواق نيويورك كما أن القضية أيضا أن هناك ثقافات نحن نقبل أن الثقافة مهمة ولكن كل هذه الثقافات لا يمكن فصلها عن بعضها البعض فهي في سلم في أعلى السلم هي الثقافة الغربية وأي نظام اقتصادي يستهدف التنمية عليه أن يماثل أن يقلد الثقافة الغربية يعني عندما نتأمل human development index ما هي المقومات ؟ هناك دول تعتبر الأولي ويشكل جميع الدول الأخرى درجات أدني من هذه الدول يأخذوا كل ثلاث مؤشرات فقط مؤشر العلم مؤشر الدخل الفردي مؤشر التحصيل العلمي مؤشر ثقافة العامل كأن هناك ليس أي عامل أخر للأمور وكل هذه الدول ترتب بشكل عليها أن تتقدم بمماثلات بمحاكاة بتقليد الغرب والنقطة الأساسية بالنهاية والأهم في رأي هو ما عرضه الزميل الدكتور/ إبراهيم العيسوي وهي بتبنيه التنمية المستدامة الإنسانية كأسلوب وكهدف وكإستراتيجية للنهوض من التخلف من القصور من التبعية إلى الاستقلالية وهذه برأي من أهم ما قدمه فهو قد أعطي عدد من الأسباب والمعلّلات التي تجعل من هذه الإستراتيجية استهدافا حقيقياً مميزاً ....وشكراً

كلمة الدكتور / جودة عبد الخالق
بعد الانتهاء من تعقيب الدكتور/عاطف قبرصي

كما هو متوقع من الدكتور/عاطف قبرصي أنه يعيش بقلبه وعقله في هذه المنطقة وهو أستاذ كبير جامعة ماكمستر والتي درست فيها أنا وزميلتي العزيزة الدكتورة كريمة كريم، أود أن أشكر الدكتور/عاطف على هذه المداخلة القيمة التي تضيف وتثير وتفتح مجالات للمناقشة. وانتقل الآن إلى تلميذي سابقاً وزميلي حالياً وسعيد أنه يجلس إلى يساري تطور مذهل جدا وهو الأستاذ الدكتور/محمود محيي الدين.

التعقيب على مناقشة الكتاب

الدكتور/ محمود محيي الدين

أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية

النائب الأول لرئيس البنك الدولي

عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

شكرا جزيلا الأستاذ الدكتور/ جودة كما قال الدكتور/ عاطف في تعقيبه على كتاب الدكتور إبراهيم العيسوي وبالفعل الكتاب موسوعي قيم وكتاب ضخم ليس فقط بحكم عدد الكلمات والصفحات ولكن أيضا بحكم ما أتي به من إشارات واجبة القراءة أيضا مع هذا الكتاب يعد دليل لمزيد من الإطلاع وتجد في كل فصل من الفصول ملخص محفز على مزيد من القراءة للمهتمين ببعض الموضوعات قد يستلوا من هذا الكتاب كتيبات هناك ما يقترب من مائة صفحة في موضوعات التنمية وتطورها حتى انتهت إلى ما انتهت إليه ليس في إطار نظرية ولكن في إطار النظرية للتنمية المستدامة.

عمل ضخم ولكن يذكرني بعدة أمور أشار إلي بعضها الدكتور عاطف فلن اكررها لكن ان تطور علم الاقتصاد أنا أعلق على ما جاء في الكتاب بالإشارة إلى التنمية المستدامة والتنمية البشرية والتنمية الإنسانية وبالتالي مسألة تطور علم الاقتصاد كردود أفعال لأزمات هذه ليست المرة الأولي ولن تكون المرة الأخيرة وإن كان هناك توقع عن تطور علم جديد للاقتصاد وسوف استعرض وجهات نظر استمعنا لأحدها الان من الدكتور إبراهيم العيسوي ولكن هناك وجهات نظر أخري سوف أستعرضها ولكن يذكرني الكتاب بأول كتاب ترجم للغة العربية من أصل فرنسي وتم ترجمته من شاعران خليل مطران من لبنان وحافظ إبراهيم من مصر والكتاب صدر في عام 1913 وكان الكتاب بعنوان " موجز في علم الاقتصاد" أفرض العارضان دون الافصاح عن اسمهما المترجمان صفحات للتدليل في عام 1913 ترجمة عن الأصل لماذا الاقتصاد علم ونري الاقتصاد دائما في مسألة دفاع عن النفس هل هو علم أم لا وهناك عدد كبير جدا من الأقسام في هذا الكتاب تستعرض هذا الأمر حتي في تعريف الاقتصاد المسألة لا تتوقف عند علم الاقتصاد أو الاقتصاد ولكن أيضا تمتد إلى الاقتصاد وتعريفه وتشبيه مرة على أيام كينز كان مشبّه بأنه نجار أو طبيب أسنان مؤخراً مانكيو الذي أشار له الدكتور إبراهيم العيسوي وهو صاحب واحد من اهم الكتب التي تدرّس في الجامعات المختلفة الآن وبالمناسبة هناك اختلاط بالمدارس مانكيو نفسه نيوكينزين ولكن الكنيزيين مع أطراف أخري ينتموا جميعا إلي Neoclassicalوهذا يسبب لخبطه في بعض الأحوال، مانكيو يتكلم عن الاقتصاد باعتباره طبيب أو مهندس، الفائزة بجائزة نوبل مؤخراً كان هناك حوار لم يكتمل مع الدكتور/ جودة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية حول " جائزة نوبل الاقتصاد "السيدة دفلو عندها عرض عن اقتصادي كان سباك (عفواً) ولكن السباك يقوم بعمل هام هي سباك أو سمكري هذه ترجمة Plumber وبمناسبة الترجمة هذا الكتاب (كتاب الدكتور إبراهيم العيسوي) أيضا كأول كتاب باللغة العربية لديه ميزة كبري وهو ان صاحبه ومؤلفه أفرض له معجما صغيراً في نهايته وواحد من المور التي يمكن الدكتور جودة كرئيس للجنة التطوير المنتظر بمناسبة مرور ثلاثون عاما

كانت واحدة من الأفكار المقترحة أن نستقر على معجم تتبناه الجمعية أما بعد موضوع الأزمات وتطور الاقتصاد هناك خطابين مهمين واحد جاء ردا على الملكة إليزابيث الثانية عندما ذكرت امتعاضها من أداء الاقتصاديين بأنه لم يتنبئ أحد منهم بوقع الأزمة الاقتصادية في كلمة قالتها في إفتتاحها للتوسعات في كلية لندن للعلوم الاقتصادية ففي الافتتاح قامت بتحية الاقتصاديين بكلمة ثم قالتcoming s it'afoul, why nobody saw it " رد عليها الاقتصاديين منهم صديق عزيز تيم بيزلي وآخرين من London school economic بل والأكاديمية البريطانية بأربع صفحات تتكلم أساسا على أن الاقتصاد بخير ولكن التطبيق والتنسيق ليس بأحواله، وعلى فكرة هذا هو الاتجاه الأخير الذي سوف تراه في كثير من الكتابات بما في ذلك أيضا ما ذكره مؤخرا لارى سامرز و بول كروجمان، لارى سامرز في تعقيبه على فريد زكريا أن الانتقادات بالإضافة إلي ما ذكره الدكتور إبراهيم العيسوي لا تقتصر فقط على الكتب التي تتنبأ بنهاية أو موت علم الاقتصاد ولكن فريد زكريا أصدر مقال في مطلع هذا العام (2019) على أنه الاقتصاد قد مات فأجابه لارى سامرز ان الاقتصاد حي وبخير وأن هناك أسباب كثيرة جدا تؤيد هذا لأن الاقتصاد طيّع ويستخدم بيانات جديدة ومعلومات جديدة وأدوات جديدة أتعلم من أخطائي وهذا ما يجرني إلى الخطاب الأخر الذي وجّه مرتين بيرناركي محافظ النظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي Federal Reserve System للسيدة آنا سوارتس التي أعدت عدة مؤلفات أهمها " التاريخ النقدي " بمعني النقود هنا لأمريكا مع ميلتون فريدمان وأفاد بأنه سنستفيد من خطأ الأزمة المالية الكبرى التي حدثت في الثلاثينات ونحوّل من الأزمة المالية إلى كساد كبير وكان هذا بمناسبة الاحتفال بالعيد التسعيني لميلتون فريدمان وحدثت بعد ذلك الأزمة وصدق بيرنانكي وفق وجهة نظره هو وآخرين، فهنا نحن أمام عدة مناهج الأول يقول أن الاقتصاد على حاله طيب ومتميز ومتماسك ولا يحتاج إلى تطوير يحتاج إلى مطبّقين جيدين، منهج أخر يقول نحن نتعلم من الأفكار وأستاذنا في هذا كينز وحتي كينز رد متهكما على أحد لماذا قمت بتغيير رأيك فأفاد بأنه جاءته معلومات جديدة فيجب أن أكون متجاوب مع هذه المعلومات أي شخص يجب أن يقوم بهذا الإجراء، وهناك وجهة النظر الثالثة وهي ما أسماها أستاذنا الدكتور/ إبراهيم العيسوي بفكر الخوارج وهي ترجمة حرة للغاية في تعبيره عن الهترودكس نحن نترجم مدرسة الأثرسوزوكسية التقليدية، الهترودكس نحن نسميها الغير تقليدية ولكن لا نصدرها بخوارج ولكن الدكتور إبراهيم يقصدها وهو يعلم تماما في هذا الموضوع ولكن حتى يستفز الحوار هل لكل من خرج على النهج العام أو التيار العام يعتبر من الخوارج أم لا والفكرة هنا عندما تسمي نفسك بالخوارج فأنت خارج عن أصل فأنت تؤكد الأصل أكثر من أي شيء أخر هو يتكلم عن أصل جديد وأصل بديل هذا

الأصل الجديد لن يتحقق بيسر وسهولة ولكن سوف يحدث إذا ما أخذنا بحكمة من أحد أهم الاقتصاديين تشرفت بأنه درّس لي لعدة سنوات وهو المحقق الأكبر لكتابات كينز وكاتب السيرة الذاتية لكينز لعدة مرات آخرها موسوعة من أربع أجزاء أسمه إسكيدلسكي وهو قال أن الأفكار الاقتصادية والسياسات الاقتصادية تنحتها الظروف السائدة في أوقات مختلفة أو ظروف مختلفة ، أنا أتكلم الآن وأمس أيضا أشرت لذلك إذا كان هناك هذه التغيّرات والتوجّهات الكبرى التي نراها حولنا لا يلاحقها بالفعل حتى لو أدخلنا في التنمية قدر من الاستدامة لا يلاحقها علم الاقتصاد التقليدي بكل أدواته وجدنا أيضا فاعلين جدد في الاقتصاد الصيني والكوري والفيتنامي والكمبودي وعندهم أصبحت مدارس تخصهم هم أغلبهم مازالوا متأثرين بالأفكار الأنجلوسكسونية وليس بمدارس أخري بعضهم درس في أماكن أخري لكن حديثي مع الصينيين بالذات هناك نوع من أنواع التفكير في مدارس جديدة وأفكار جديدة هذه الظروف الجديدة والقيادة الجديدة سوف تحتم بمناهج وآليات الاقتصاد السياسي أن يكون لدينا تشكيل جديد لمدارس أخري، وواحدة من المشاكل التي تعترضنا اليوم والتي تحقق مثل هذه المشكلات التي نراها في الشوارع حتى حولنا انه تحديات القرن الواحد والعشرين الاقتصادية والسياسية تستند إلي حلول ترجع للقرن العشرين اقتصاديا وحلول سياسية ترجع للقرن التاسع عشر هذه مذاهبنا الاقتصادية ومدارسنا الاقتصادية في بحث قمت به وكان أيضا الدكتور إبراهيم العيسوي الفضل في التعقيب عليه لعدة صفحات عن مدي تأثر الاقتصاديين العرب بالمدارس الاقتصادية المختلفة لم يعد هناك تأثير يذكر لمدرسة اقتصادية واحدة وأغلب الاقتصاديين يتكلمون عن تأثرهم بأفكار اقتصادية تنتمي لمدارس اقتصادية مختلفة وليس لمدرسة واحدة هذا نوع من أنواع التطور ولكن إلى أي مدي سوف تشكل هذه التطورات إما في شكل أزمات أو في شكل صاعدين جدد في العمل الاقتصادي أو تغير في التركيبة السكانية تعجز كل النظريات وكان في أحد الخبراء المهمين في مجال التحليل الديموجرافي منييل في البنك الدولي من عدة أيام إذا كنت تتبع خطوات السيد مالتس أو أعداءه لن تستطيع هذه المدارس أن تفسر على الإطلاق ما سوف يترتب على التغير في التركيبة السكانية بمعني أنك إذا قولت في اليابان عدد كبير جدا من السكان قريب للغاية أيضا شبابية المجتمعات في المواطن العربية أو في أفريقيا يجعلك تتكلم على هرم سكاني مختلف من يحلل هذا أنت محتاج إطار نظري قبل الشغل التجريبي مش الدكتور حسين عبد العزيز وتلاميذه فقط هم من يستطيعوا الحل ولكن يحتاج إطار نظري.

تغيرات المناخ واتجاه شرق كما ذكرت وكثرة الأزمات كل ما تحدثنا عنه أمس واليوم عن انعكاسات العصر الرقمي الجديد والثورة الصناعية هذا كله غير مفصل ويتم في إطار تجريب ولكن لا

توجد نظريات تلاحقه بعد إذا نحن بصدد حاجة إلي أطر نظرية على الأقل جديدة تفسر ما حولنا، وكما قال إسكيدلسكي أن هناك بعض القضايا القديمة المعلقة كما قال فيردمان أيضا انه old wine in a new bottle كما ذكر أنه سيكون لديك دائما بعض المشاكل القديمة مثل الفقر ومثل توزيع الدخل ومدي تدخل الدولة وعلاقة القطاع المالي بالاقتصاد الحقيقي وأمور كبري تحتاج إلى نظريات جديدة كتاب اسكيدلسكي الجديد عن "النقود والحكومة " كتاب ضخم وفخم أيضا يتكلم عن أنه كل الاقتصادات الحالية تسير في اتجاه تحتاج علوم الاقتصاد المختلفة فحتي لو ارتبطت بكل العلوم الأخري التي أشار لها الدكتور إبراهيم العيسوي أنه واجب التعامل معها سواء مدارس اجتماعية أو غيرها تحتاج إلي تفسير منها في المستقبل في هذه الأثناء لا أحد يتعطل مانكيو وجماعته ولاري سمارز وآخرين وكل ما يؤلف الكتب المدرسية منطلقين ومدارس الاقتصاد تزداد عددا في طلابها في هذه الأثناء هناك موجة جديدة قد تشكل جانب من جوانب العلوم الاقتصادية الجديدة خاصة تأثرا بالنواحي التطبيقية والعملية والأبعاد السلوكية وتركز على شيء أن سعدت أن الدكتور إبراهيم العيسوي تكلم عن ما يعرف عموم الناس أنا أسميه اقتصاد عموم الناس لأن هذه قد تكون ترجمة أفضل من غيرها اقتصاد عموم الناس والنفع العام ستجد عدة كتابات في التحليل إلى هذا إذا ما الذي يمكن عمله في ثواني هناك عدة توصيات محددة التي ذكرها الدكتور إبراهيم وأنا منزعج لانزعاجه لأن الجماعة الاقتصادية والبحثية لم تتلقي هذا الكتاب الهام إلا الآن بقدر من الاعتبار المستحق وهذا دور الجمعية العربية ودور جمعيات أخري وإذا كان لدينا موقع كان من الممكن أن يكون هذا الكتاب متواجد عليه كان يمكن هذه المحاضرة المرئية للدكتور إبراهيم العيسوي توزع على أعداد كبري للأعضاء ولغير الأعضاء وتخلق جدلا مستحقاً في هذا الأمر .

الأمر الآخر أن هذا الكتاب يحتاج كما ناشد الدكتور إبراهيم العيسوي أن يوضع محل نظر معدي المناهج الدراسية وليس بالضرورة أنت لو قمت بتدريس لطلبة الاقتصاد هذا الكتاب في أول أو ثاني سنة هيضيعوا منك لأنه سيكون بين الكتاب المدرسي وكتاب من هذا النوع ولكن هذا الكتاب للمعلمين وكتاب للموجّهين عند هذا بتمني للدكتور إبراهيم العيسوي كل التوفيق والنجاح والصحة التي تمكّنه أن يمتعنا ويشغلنا بمثل هذه الأفكار الطيبة ...والشكر الجزيل لحضراتكم جميعاً.

كلمة الدكتور / جودة عبد الخالق

بعد الانتهاء من تعقيب الدكتور/محمود محيي الدين

مرة أخري شكراً جزيلا للدكتور محمود وأعتذر مجدداً في إعاقة الدكتور/ عاطف، والدكتور/ محمود ملاحقتهما في ضغط الوقت أنا لا أحب ذلك واستمتع بالاستماع إليهما ولكن الضرورات تبيح المحظورات.

مناقشة عامة

مداخلات جلسة عرض الكتاب

مناقشة عامة

مداخلات جلسة عرض الكتاب

المداخلة رقم (1) الدكتور / خير الدين حسيب

شكراً سيدي الرئيس أود أن أعبر عن تقديري لهذه المساهمة من الدكتور / إبراهيم العيسوي، هناك ملاحظات حول ما يتميز به الكتاب هي أولا التواضع العلمي للمؤلف وثانيا الاطلاع الموسوعي والثقافة الاقتصادية الواسعة على الأدبيات الاقتصادية حول موضوعه وثالث الأسلوب الرائع الذي يجمع بين الدقة العلمية والفهم السليم، أما ملاحظاتي على هذا الكتاب الذي تمتعت بقراءة الخلاصة التي أعدها حتى الساعة الواحدة والنصف من ليلة أمس فأود أن أبين أنه هذا الكتاب هو مثال صارخ على غياب التراكم المعرفي عند الاقتصاديين العرب ودراسات الوطن العربية وعندما أقول وأشير إلى مساهمة ودراسات منطقتنا العربية ومساهمة الاقتصاديين العرب نشر أربع وتسعين كتاب في المجال الاقتصادي ولا يغفر للدكتور إبراهيم العيسوي ولا لأي اقتصاديين آخرين أنه ليست ما نشر متوفرة لديهم لأنها متوفرة كاملة في معهد التخطيط القومي وفي الجامعات المصرية وفي المكتبات الرئيسية في مصر وفي خمسين جامعة عربية في الوطن العربي هذا من ناحية ومن ناحية ثانية الكتاب يسرد العسر الاقتصادي العربي في الستينات، الاقتصاديين العرب ساهموا في تطبيق وتنفيذ التنمية المستقلة التي ينتهي إليها الكتاب ما تم في خلال الستينات هو تطبيق القسم واسع من التنمية المستقلة في العديد من الأوطان العربية، هنا المؤسسات الاقتصادية التي أنشأت مجلس الاقتصاد العربي، مجلس الوحدة الاقتصادية، المنظمة للتنمية الصناعية، المنظمة للتنمية الزراعية، صندوق النقد العربي هذه كلها نشأت في الستينات وأوائل السبعينات هذا الجهد والتراكم المعرفي لا يساعدنا في تحقيق تقدم وأيضا هناك تطبيقات للتنمية المستقلة كمشروع الاستشراف مستقبل الوطن العربي تم تنفيذه في القاهرة في النصف الثاني من الثمانينات، والأعمال التي تمت في التنمية المستقلة، هناك ندوة عن التنمية المستقلة في 87 حتى لا توجد إشارة لها في هذا الكتاب إضافة للأعمال الأخرى التي تمت في الستينات، لا توجد إشارة إلى مشروع النهضة والعربي الذي قضي المركز فيه عشرين سنة لما يتعلق بالاقتصاد والصناعة والسياسة فهذا الغياب للتراكم المعرفي أنا أعتبره قضية أساسية خاصة بإغفاله أي ابتكار عن التنمية المستقلة الذي تم في جزئية من الستينات ونشر

ومشروع النهضوي العربي الذي يقوم على العوامل الستة واحدة الاتحادية والتنمية المستقلة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية واستقلال المشروع القومي والتجدد الحضاري مع عدم إسقاط أي منها، هذه إنجازات تستحق الاهتمام فيها وليس البدء من الصفر ....وشكراً .

المداخلة رقم (2) الدكتور/ رسلان خضور

هذا الكتاب إنجاز عظيم بكل معني الكلمة لسببين: السبب الأول أن هذا الكتاب أنجز من قبل اقتصادي شاب يبلغ من العمر ثمانون عاماً، والسبب الثاني هو مضمون الكتاب. أنا لم أقرأ الكتاب، لقد قرأت الملخص (40 صفحة) إلى جانب ما تفضل به الدكتور إبراهيم العيسوي في العرض المرئي. وجدت نفسي التقي معه مباشرة من خلال جزئية اشتغلت عليها في المجال الاقتصادي، أنا أزعم أننا كأساتذة اقتصاد، وأنا واحد منهم، نقوم بتضليل دارسي علم الاقتصاد منذ أربعين عاماً، وهذا لا يتم في جامعاتنا فقط، بل في كل جامعات العالم، فأول ما يدخل الطالب إلى كليات الاقتصاد والإدارة نُعلّمه أن مشكلة علم الاقتصاد الرئيسية هي مشكلة ندرة الموارد. أنا أزعم بأنه منذ أربعين عاما لم تعد هذه مشكلة علم الاقتصاد الرئيسية، فهناك ثلاث متغيرات أساسية ومتغيرات أخرى جعلت الموارد أقل ندرة. بمعني آخر، إذا أخذنا ندرة الموارد كمتغير تابع لثلاث متغيرات المستقلة، المتغير الأول هو التطورات التكنولوجية الناتجة عن الثورات الصناعية الأربع، والمتغير الثاني هو الارتفاع في إنتاجية عوامل الإنتاج الناجمة عن الثورات التكنولوجية والمتغير الثالث هو العولمة، نجد أن هذه المتغيرات الثلاث جعلت الموارد غير نادرة، كما كانت أيام آدم سميث ومالتوس أو أقل ندرة، ربما تكون الندرة صحيحة أيام مالتوس وأيام سميث. إذا ما هي مشكلة علم الاقتصاد الرئيسية الآن؟؟ أقول أن المشكلة الرئيسية والتي تتسبب في الكثير من المشكلات الاقتصادية على المستوي العالمي وعلى المستويات المحلية، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية عام 2008، هي مشكلة التفاوت الصارخ في توزيع الثروات والدخول، فمشكلتنا الرئيسية في علم الاقتصاد اصبحت مشكلة التوزيع أكثر مما هي مشكلة ندرة أو قلة الموارد. اعتقد أن تناول هذه القضية بهذا الشكل ينسجم مع يريده دكتور العيسوي في إطار تجديد الفكر الاقتصادي ... وشكرا.

المداخلة رقم (3) الدكتور/ عابد فضلية

لا شك أن عنوان وموضوع ومحتوى هذا الكتاب هام جداً وجديد جرئ كونه يتناول تجديد الفكر الاقتصادي الذي سبق ووضعه وصاغه مئات الفلاسفة والاقتصاديين والمفكرين على مر عقود طويلة من تطور التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية. فالفكر الاقتصادي هو حصيلة استقراء الأعمال الاقتصادية وتحليلها علمياً بصورة منظمة وصياغتها على شكل قوانين ونظريات اقتصادية، وبالتالي فإن طرح التجديد الذي تمثل في مضمون الكتاب هو طرح كبير وعميق وجريء، ولو أني أفضل إطلاق مصطلح (تطوير) بدلاً من كلمة (تجديد)، حيث إن تجديد الفكر يعني أن هناك فكراً متقادماً، وهذا ليس دقيقاً لأن ما هو قديم بالنسبة لنا اليوم كان صحيحاً نسبياً في حينه، بينما (التطوير) الذي أقترحه لعنوان الكتاب يعني إعمال الفكر والمعرفة لإنتاج واستحداث رؤى حديثة ومتطور تتناسب أكثر مع الواقع المتطور والأعمال المستجدة لكي ترفع من مستوى إشباع الحاجات وتلبي بصورة أفضل الاحتياجات الانسانية والمجتمعية الحالية، المادية والمعنوية.

وبالنسبة للانتقاد الذي وجهه الأخ الدكتور ابراهيم لمبدأ (التسيط) المتبع غالباً في طرق وأساليب التحليل الاقتصادي والذي يؤدي أحياناً إلى تصغير أو تقزيم الفكرة، فهو محق تماماً إذا تم اللجوء إلى التبسيط (المؤدي للتصغير أو التقزيم) في مجال التحليل الاقتصادي الكلي، إلا أن الأمر ليس كذلك في مجال التحليل الاقتصادي الجزئي، حيث يكون التبسيط مطلوباً ومجدياً في الكثير من الحالات المتعلقة بتحليل سلوك المستهلك وسلوك المنتج.

فالتحليل الاقتصادي الكلي يقوم في جلّه على البيانات والأرقام والإحصاءات على مستوى القطاعات أو الفروع الاقتصادية، وهو بالتالي، من خلال هذه المعطيات يرصد واقع محدد موجود على الأرض يُحلله فيصل إلى نتائج تصور هذا الواقع كما هو، ثم وبناءً على هذه النتائج (التي يتجسد معظمها بنسب وأرقام)، يتم وضع الرؤى والمقترحات وتحديد الآليات والأدوات المناسبة التي من شأنها تحسين وتطوير الواقع، لذا فإنه لا مجال هنا للتبسيط كونه غي هذا الإطار يعني الانتقاص والتصغير، بل يعني بالمحصلة القصور في الرؤية.

أما في مجال التحليل الاقتصادي الجزئي، فالأمر مختلف، حيث يهتم بسلوك الوحدات الاستهلاكية والإنتاجية من خلال توابع المنفعة الفردية وتوابع الطلب والدخل الفردي تجاه سلعة أو خدمة

محددة، وتوابع الإنتاج والربح والإيراد في المنشأة التي تنتج هذه السلعة أو الخدمة، لذلك، وباعتبار أن التحليل الجزئي بصدد دراسة توابع المنفعة التي تمثل الذوق الاستهلاكي لملايين المستهلكين وتوابع الطلب الفردي لآلاف السلع والخدمات، وطالما أن التحليل يتنصب على (سلوك) هذه الوحدات الاستهلاكية والإنتاجية، وباعتبار أن هذا السلوك (يحمه عامل نفسي) وهو متغير ومختلف من وحدة لأخرى ومن زمن لآخر وأن هناك الكثير من العوامل التي تحكمه، فإن (التبسيط) ضروري، بل حتمي، شرط أن يكون في إطار منهجية بحثية علمية منطقية. فتابع طلب المستهلك الذي نقوم بتدريسه لطلابنا على سبيل المثال يكون (لغاية التبسيط) مكوناً من سلعتين فقط، أي من مجهولين فقط بالتعبير الرياضي، ونحصل على النتيجة (المبسطة) من خلال حل هذا التابع رياضياً، وتبقى هذه المنهجية صحيحة وصالحة لتابع مكون من 50 أو 100 سلعة أو مجهول، وبالتالي فإن التبسيط هنا يفيد في إيصال الفكرة ويخدم في تعلم المنهجية التي توصلنا إليها.

المداخلة رقم (4) الدكتور / خالد حنفي

في الحقيقة أنا سعيد جدا بتواجدي في هذا الجو الفكري، وسعيد جدا بما يطرح من أفكار خلاقة، كما أشعر بخجل شديد لأعلق على أفكار أساتذة عظماء وبعد ما قدمه أساتذة عظماء أكن لهم جميعا الاحترام والتقدير. واستأذن لإبداء مجموعة من التعليقات في هذا الصدد. أولا إنني اتفق تماما مع طرح الدكتور إبراهيم العيسوي في أننا ندرس الاقتصاد إلى حد كبير بشكل خاطئ. ويعود السبب لأن الكثير ممن يدرسون الاقتصاد لا يفهمون مادة الاقتصاد بشكل جيد، أو ربما لأنهم لم يقرؤوا علم الكتب بأكملها، أو أنهم قرأوا جزءا منها فقط، ودون أن يفهموا الفلسفة التي يقوم عليها الفكر الاقتصادي، وهو، مع الأسف، الواقع في كثير من الجامعات في الدول العربية بسبب عدم الاطلاع الكافي. فمثلا عندما نتحدث عن فكرة الرشد الاقتصادي التي ترتكز على فرضية المستهلك الرشيد، فإن على المعلم أن يشرح للطالب أن المستهلك يمكن أن يقوم بأشياء خاطئة ولكن متسقة مع بعضها، وبالتالي فإن المستهلك الرشيد لا يعني بالضرورة أن المستهلك مثالي.

المداخلة رقم (5) الدكتور / فؤاد حمدي بسيسو

أبدأ بالتعبير عن كامل سعادتي للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر ونتاجه الفكري المرموق، وتوجيه الشكر العميق لقيادة جمعيتنا التي نظمت هذا المؤتمر بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط واتحاد الغرف العربية. كما أسعدني أن تتضمن احتفالية الجمعية بالعيد الثلاثيني احتفالا للوفاء لمؤسسيها ومنحهم الدروع التكريمية، بالإضافة إلى إجراء نقاش فكري مرموق حول إعادة تشكيل الفكر الاقتصادي، وهو موضوع يحتل الأولوية ضمن سلم اهتمامات المفكرين الاقتصاديين المعاصرين، و الذين باتوا مقتنعين بأهمية وجدوى أعادة النظر في الفكر الاقتصادي السائد والنظريات الاقتصادية والانمائية المرتبطة به ، خاصة لما أظهرته التحديات التنموية والأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدها عالمنا المعاصر من عجز الفكر الاقتصادي السائد– منذ إطلاقه من عهد آدم سميث (1774)– عن توفير حلول وسياسات فعاله لمواجهتها. وهناك من يعتقد بأن الفكر الاقتصادي السائد ونظريات التنمية المنبثقة عنه أسهمت في تعميق الأزمات نتيجة ما تولد عنها من سياسات اقتصادية تبنت النظام الرأسمالي القائم على حرية السوق المنفلت، دون مراعاة لانحرافات السوق الحر وانعكاساتها الاجتماعية والانسانية، ومن ثم انحرفت عن متطلبات تصميم السياسات المتناسبة مع مواجهة التحديات المشار إليها وإدارتها.

لذلك يحتاج هذا الموضوع لخطورته إلى مراجعة فكرية متعمقة من رواد الفكر الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار انعكاسات الفكر الاقتصادي الذي يتم الالتزام به على الخطط التي تتبعها الانظمة والقيادات السياسية والاقتصادية والسياسات المنبثقة عنها، بدليل ما تم من تقييمات للعلاقة السلبية بين الأزمات العالمية المعاصرة والفكر الاقتصادي الملتزم به والنظريات الاقتصادية المتبعة. لذلك أرى لزاما علينا توجيه الشكر إلى الدكتور إبراهيم العيسوي حول جهده المبذول في كتابه المعروض علينا للمناقشة المفتوحة، إلا أن هناك نقطتين أساسيتين يبدوا أنهما أغفلا في هذا الجهد العلمي المرموق، لدى تقييمه للفكر الاقتصادي السائد; النقطة الأولي تتعلق بالمدرسة الجديدة والتي أشار إليها الدكتور عاطف قبرصي، المدرسة الاقتصادية الألمانية التي أنشأت **نظام السوق الحر الاجتماعي**، والتي دعت إلي تدخل الدولة لمعالجة اختلالات السوق والمحافظة على مصالح المجتمع الاجتماعية والانسانية، وهي مدرسة تستحق فعلا المتابعة، والنقطة الثانية التي أغفلت في مراجعات الدكتور عيسوي للفكر الاقتصادي تتعلق **بعلم اقتصاديات السعادة المعاصر** والذي قمت باستعراضه من خلال بحثي المقدم للمؤتمر في يومه الأول،

والذي وجدت فيه أنه يجمع بين أدوات التحليل في علم الاقتصاد وأدوات التحليل المتبعة في علم النفس، بهدف إعادة بناء الفكر الاقتصادي ونظرياته باستهداف الرفاهية الإنسانية بجميع متطلباتها ومحدداتها. وهذا العلم في رأيي على قدر كبير من الأهمية، لذلك أدعو إلى إقامة ورشة اقتصادية متخصصة لمناقشة موضوع تجديد وتطوير علم الاقتصاد ونظريات التنمية من أحل استعراض كافة المدارس الفكرية المعاصرة وتوفير الدافع الأساسي لبلوة فكر اقتصادي معاصر يأخذ في الاعتبار كلا من المدرسة القائمة على اقتصاديات السعادة وتلك المنشئة لنظام السوق الحر الاجتماعي.

المداخلة رقم (6) الدكتور / مصطفي الكثيري

أود أن أنوه بعرض تواصل الدكتور / إبراهيم العيسوي وكذلك المبادرة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وهي مبادرة جادة وسانحة في احتفالية العيد الثلاثيني للجمعية بعرض الكتاب الموسوم " تجديد الفكر الاقتصادي : نظرة نقدية للفكر الاقتصادي السائد مع عرض وتقييم لمقاربات تطويره " لا ازعم في هذه اللحظة التعليق على الكتاب فالكتاب هو حصيلة أفكار وتوجّهات ومجددة للفكر الاقتصادي والذي صدر في شهر الثاني من هذا العام 2019 ، ومع ذلك أعتقد أن الكتاب في مقترحاته ومقارباته التاريخية والعلمية والفلسفية والاجتماعية، هذا الكتاب يجيب عن سؤال كبير طالما راوض الاقتصاديين وهو الأزمة التي يعاني منها علم الاقتصاد فهي تجعله غير قادر على تفسير العديد من مظاهر والإشكالات المطروحة منذ السنوات الأخيرة على الأقل 2003 و2004، وقد شد انتباهي في عرض الدكتور إبراهيم العيسوي في كتابه ما اخرجه من توصيات واستنتاجات أهمها أذكر الحاجة إلى بناء اقتصاد جديد متناسق ومتكامل وإلى كذلك التحضر للعلاقة التي ترصدت من علم الاقتصاد والرأسمالي وكذا التحرر من التبعية الفكرية عند بعض الاقتصاديين ثم اعتماد منهجية تدبير تعتمد على التنمية المستقلة وفي ذات الوقت تشريع وسيلة التصنيع من اتصالات عربية وتلبية الطاقات التكنولوجية والتنمية وأخيرا تشدد في كتابه على التركيز في الاستنتاج الثالث والخاص بالاجتماعيات وتحديدا إشكاليات التوزيع وذلك لإعادة توزيع الثروات والقضاء على الفوارق والتي سماها بالفوارق الواسعة ،وأيضا في الاستنتاج الرابع تكلم عن نموذج جديد من التنمية بمفهومه الشامل، إجمالي اعتبر هذا المجهود من واحد من رواد الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مساهمة قيمة ومنفتحة على آفاق جديدة لتصعيد فكر اقتصادي عربي جديد ..وشكراً .

المداخلة رقم (7) الدكتور/ عامر خربوطلي

أولا أشعر فعلا بالاعتزاز والفخر بوجود اقتصاديين على درجة عالية من العلم والثقافة والعمق مثل الدكتور إبراهيم العيسوي سأركز على النقاط التي أنا فعلا معجب بها وهو علم الاقتصاد هو علم رفاهية المجتمع فلا معنى لأي سياسات اقتصادية أو مالية أو نقدية أو استثمارية إذا لم تؤدِ في النهاية إلى تحسين أو رفع الناتج المحلي الفردي وإلى تحسين مستوي الدخل وإلى الرفاهية وهذه أغلب المشاكل التي نعاني منها في التطبيقات الاقتصادية وأن نركز الاهتمام على المواضيع والتوازنات جاء بالأصل التركيز عليها مقابل الهدف الأساسي، واهتمامنا بتوزيع الأدوار ما بين القطاع العام والقطاع الخاص ولم نعطِ الدور الرئيسي للقطاع الذي يستطيع تحسين أو إنجاز المهمة بأكبر قدر من الكفاءة بغض النظر عما إذا كان قطاع خاص أو عام، أحد تحديات علم الاقتصاد والتي يمكن أن يجيب عليها الكتاب وجود أو تفسير متناقضات ووجود التضخم الركودي ونمو ضعيف مع استثمارات مرتفعة فهل ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى التضخم أم التضخم يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف وجود اقتصاد السوق مع نظام شيوعي للصين ...وشكرا.

المداخلة رقم (8) الدكتور/ جميل سالم العريقي

بكل الشكر والتقدير للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية على استضافة هذا المؤتمر والحقيقة أن الكتاب هذه الورقة بالإضافة إلى ميزة ورقي للاقتصاديات العربية وسوف أضيف ملاحظتين هامتين الأولي استنتاجيه المقاربة التاريخية والتنموية والتنمية المعتمدة على الذات ، حينما نقف أمام هاتين النتيجتين نجد تحدي مهم والعرض في ضوء التبعية التحديث الاقتصادي للدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي وما يعرفه الدول العربية الآن من هيمنة مباشرة للدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي لاحظ من أن هناك تصدر لبعض دول التي لديها فوائض كالسعودية وقطر والإمارات، وتم توصيل المشهد إلى الإقليم الوطن العربي، وبالتالي بدأت تنفذ سياسات الهيمنة الكبرى من هنا يصعب فعلا التكهن أو التفاؤل من دور الدول العربية فتتفاقم الأزمة من تفعيل الدور في ظل الثورة الصناعية الرابعة ، فإذا استمر هذا الدور لهذه الدول التي لديها فوائض وقتية ، وهناك ملاحظة على الاستنتاجات وهي مساهمة الاقتصاد منعدمة، فإذا اهتم الاقتصاديين بضرورة إعادة البحث بدور عمل الاقتصاديين في تفعيل دورهم حتى يعاد لها تلك الأدوار، وفي فترة من فترات الدول العربية سادت نوع من الريادة لمصر في حشد الطاقات

والإمكانيات وكان لو استمر مثل هذا الدور كان بالإمكان يؤدي إلى تفاعل مع الثورة الصناعية الرابعة ولكن في ظل هذا لمؤتمر وهذا الدول الفائضة نفطيا ينعدم أي احتمالات لدور فاعل للدول العربية في الوقت الراهن ..وشكرا .

المداخلة رقم (9) الدكتور/ البر بطرس داغر

فوجئت كما فوجئ الدكتور/ قبرصي بغياب الكينزية عن لائحة البدائل. وهذا ما أضفى على قراءة الدكتور العيسوي مسحة سوداوية أو متشائمة. وأنا أشكر الدكتور قبرصي على المصادقة على وجود هذا النقص. وأنا ممن يهتمون بالتعرّف إلى الكينزية من خلال كتابات وإسهامات التيار الما–بعد كينزي. وأنشر مقالات بالعربية حول الموضوع. وأرى أن التيار الما–بعد كينزي يمثّل إضافة هائلة في فهم الاقتصاد ويضفي تفاؤلاً على دارسي الاقتصاد ويزودهم بمشاعر إيجابية. وأوافق مباشرة أن هناك إغفالاً نسبياً لدى هذا التيار لما يهمنا كأبناء للبلدان النامية، أي التنمية واقتصاد التنمية بالذات.

2. وأضيف نقطة ثانية هي حاجتنا ليس فقط إلى المقاربة الكينزية بل إلى المقاربة المؤسساتية أيضاً. لكن ليس على طريقة دوغلاس نورث وإنما على طريقة تيار المؤسساتية المقارنة التاريخي، كما عند كارل بولانيي وألبرت أوتوهيرشمان.

3. وأضيف نقطة أخيرة هي أن ما ينقذ علم الاقتصاد من التفاهة والتسطيح وانعدام الجدوى، هو أن نعتمد منهجية الاقتصاد السياسي في فهم مشاكل بلادنا. علماً أن ممارسة الاقتصاد البحت تحمي صاحبها، في حين أن اعتماد الاقتصاد السياسي كمنهجية يعرض صاحبه للمشاكل. وأنا سعيد بعودة النقاش في هذه الجلسة بحيث يكون نقاشاً فكرياً بين اقتصاديين، ويريحنا ولو لوقت قصير من المقاربات المبنية على مناهج الاقتصاد القياسي والأساليب الكمية.

المداخلة رقم (10) الدكتور/ منير الحمش

النقاش الذي يجري حاليا نقاش غني ويحتاج إلى المزيد أنا لن أدخل في تفاصيل الكتاب إنما أرجو أن تكون مناسبة ليناقش الموضوع بالجمعية ويثير من التدقيق بعيدا عن إرهاب الوقت الذي مارسوا أو لم يمارسوا بعد وأريد أن أضيف نقطتين النقطة الأولي هي ما ذكره الدكتور محمود مشكوراً عن زيارة

الملكة إليزابيث للمدرسة الاقتصادية أنا قرأتها وسرقتها بشكل أخر بعد أزمة 2008 زارت بمناسبة ما ملكة إليزابيث كلية الاقتصاد وسألت الاقتصاديين بالمدرسة وقالت لهم لماذا لم تتوقعوا أزمة 2008 ثار نقاش جري ولكن لم ينتهي إلى نتيجة وطلبوا استأذنها أن تمنحهم الفرصة لدراسة هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلا .

الرد على مداخلات جلسة عرض الكتاب

الدكتور/ عاطف قبرصي

أشكر جميع الزملاء والزميلات الذين تقدموا مداخلاتهم وهي غنية وثرية، علم الاقتصاد رغم قدامته سهل التطوع وهناك عدة مدارس جديدة وهناك إشكالية أساسية وهي أن التغيير وأن النظريات الجديدة لا يمكن أن تلغي السابقة إلا إذا توفر عدة شروط أهمها أن تكون متكاملة لكي تشكل بديل عن النظرية القديمة وثانيا أن يكون لها التحقق من جدواها ومن حقيقتها فعدد كبير من النظريات أن تبقي جامدة أو منعزلة عن الحقائق والأعمال وليس هناك سبيل لتقييم جدواها بقدرتها، علم الاقتصاد ينفرد عن غيره من العلوم على أنه كان دائما على مستوي من النظريات قلما تتطرق أو أعطي القدرة على تمحص وفحص وتحقق من فرضياتها بشكل علمي، جاءت بعض النظريات التجريبية وبالمختبرات وإعطاء بعض الطرق المختلفة large data system استعمال معلومات كبيرة لكن المختبرات كانت دائما تقتصر على هؤلاء الذين يتميزون بالقدرة على فهم العلاقات ولم تكن بأي شكل من الأشكال معبرة أو قادرة على أن تُوفي قدرة على التمحص من هذه الأمور لأنه قد تشكل فقط ما يفكّره هؤلاء وما لهم من قدرة وذكاء وليست هذه القدرات وهذا الذكاء متوفر لدي الجميع القضية أننا أمام إشكالية أساسية وهي كيف يتعامل الاقتصادي العربي مع هذه النظرية وما هي الشروط التي يجب توافرها لتقييم هذه النظريات ومدى جدواها في العملية التنموية اقتصاد ليس علم منعزل عن استهدافاته، الاستهداف الأساسي والأمثل إلى أي مدي يقدم هذا الاقتصاد حلولا اقتصادية عملية علمية لمشاكلنا فإن الانفصام بين النظرية والواقع لازال يشكل العائق الأكبر واعتقد أن من مسئولية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القدرة على التشديد على منهجية ومناهج تمكننا من إثراء العملية الاقتصادية النظرية والتطبيقية وشكرا .

الدكتور / محمود محيي الدين

الأمر الأول أن الكتاب كما هو واضح له قياس من الاقتصاد الكلي وإذا ما تابعنا التصنيفات الواردة سنجد أن هناك مجالات أخري تستوجب نفس المتابعة أو المراجعة والأمر الثاني هناك قدر من المراجعة للتصنيف المدرسي، الدكتور إبراهيم أخذ أول أربعة فصول في تعقب المدرسة الكينزية الجديدة من خلال أحد كتّابها وهو مانكيو وهو المصنف نفسه على أنه نيو كينزي أخذ بالتحليل الخاص به ، وأنا لا أعتقد أنه قد أهدر الدراسة الكينزية أو المدرسة الكينزية التقليدية ولا المدرسة الكينزية الجديدة ولا ما بعد الكينزية وهي توجد في الفصول الأربعة الأولي الأمر الأخير وهو مرتبط بالجلسة القادمة قد يكون هذا لبنة لحديث جاد حول المدرسة الاقتصادية العربية وبالمناسبة الدكتور إبراهيم لم يهمل أيضا إسهامات عدد من الاقتصاديين العرب ليس في إطار مدرسة ولكن كإسهامات منفردة أو دكاترة مثل سمير أمين صاحب مدرسة داخل المدرسة الماركسية والدكتور إسماعيل صبري عبد الله في إطار التنمية والتكامل الاقتصادي وآخرين وأفاد بأن هناك إسهامات عربية في هذين المجالين لكن إلى أي مدي هناك تأثير على الفكر الاقتصادي العربي العالمي من الاقتصاديين العرب في النظرية الاقتصادية أعتقد أنه محق حتى يتم ذلك أتصور أنه الروشتة أو الوصفة العيسوية مطالبة بالمراجعة بشكل إيجابي وشكراً .

الجزء الثاني من الاحتفالية

كلمات احتفالية من الأعضاء بمناسبة

" العيد الثلاثيني للجمعية "

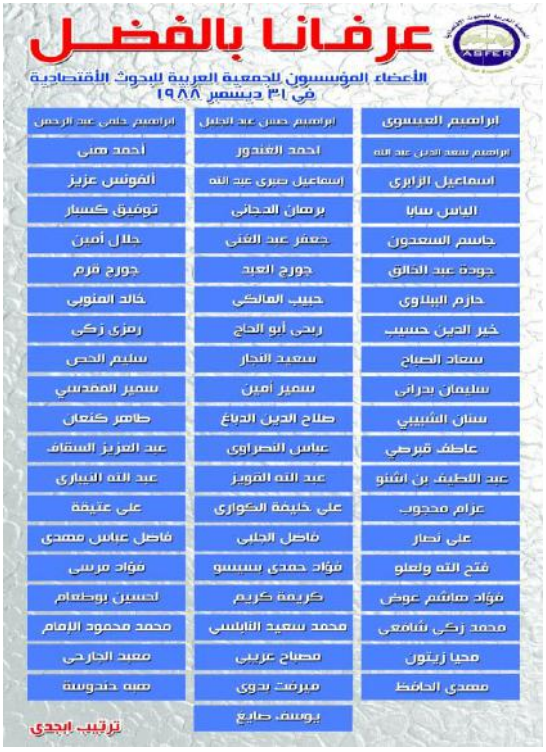

كلمة الدكتور / منير الحمش

رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الحديث عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في عيدها الثلاثيني حديث له شجون وطرحت الجمعية على مدي السنوات الثلاثين من عمرها قضايا اقتصادية على جانب من الأهمية وركّزت في مؤتمراتها نحن الآن في المؤتمر العلمي الخامس عشر، طرحت مجموعة من القضايا أو المشاكل أهمها كل ما يتعلق بالتنمية، التنمية العربية والتنمية القطرية وارتباط هذه القضية الهامة بالتطورات الاقتصادية العالمية وبتأثير القوي الكبرى في مسيرتنا الاقتصادية والسياسية والجمعية بالحقيقة في طروحاتها المختلفة كانت تأمل باستمرار إلى تحسين الأداء الاقتصادي وإلى رفع مستوي النظرية الاقتصادية ومن هنا نجد أن الحوارات التي تمت من خلال المؤتمرات السنوية العلمية ومن خلال الجلسات الاستشارية، قضايا على مستوي كبير من المسئولية تجاه عملية التطوير والتحديث والأخذ في الاعتبار عملية إنهاض المجتمع ككل وإيجاد مكان لائق للاقتصاد العربي وسط الاقتصاد العالمي، وكان للدكتور المرحوم إسماعيل صبري عبد الله دورا كبيرا في ترخيص الجمعية وموائمة ظروفها مع القانون المصري المحلي ومنذ تأسيس الجمعية كانت هناك صعوبات عديدة تتعرض لها أمكن بالتعاون ما بين مختلف الأطراف أن تذلل هذه الصعوبات وبقيت في الحقيقة صعوبتين أساسيتين الأولي مسألة العضوية والتمويل، فالعضوية مفتوحة لكل الاقتصاديين العرب على أن يكون هناك مرشحين من قطرين مختلفين يرشحوا الشخص طالب الانتساب ولا يزال تواجد الجمعية في المغرب العربي الكبير و دول الخليج محدود جدا اما تمويل الجمعية يعتمد بشكل أساسي على اشتراكات الأعضاء والتبرعات إن وجدت وفق القوانين النافذة ولكن في الحقيقة التبرعات قليلة ولازلنا نعتمد الآن على ما خصصه الصندوق العربي بالكويت من وقفية وضعت في حساب خاص تستفيد الجمعية من إيرادات هذا الحساب، في الواقع أن الجمعية تعاني من مسألة التمويل إلى حد بعيد ولكن هذه المخصصات الصندوق استطعنا بها أن نسد العديد من الثغرات لكن الجمعية تستمر الآن بعقد مؤتمراتها وجلسات الحوار الشهرية التي تعقد في مقر الجمعية وبالمقابل كنا نعاني أيضا من مساهمات الأعضاء في أعمال الجمعية بتقديم بحوثهم ودراساتهم ففي ظل الأوضاع الصعبة التي تعرض لها المنطقة بكاملها، أيضا مجموعة الباحثين والأساتذة الاقتصاديين يشعرون بذات الوقت بضغوط

الحياة وإغراءاتها التي تقدم من مراكز وبحوث عربية وأجنبية ومن وسائل إصدارات مجلات وجرائد منعتهم قللت من ميلهم إلى المساهمة في نشاطات الجمعية ذلك ان المساهمة في نشاط الجمعية الفكري بلا مقابل فالعمل بالجمعية تطوعي. ورغم ما نلاقيه من صعوبات مالية إلا أن الجمعية استطاعت أن تستمر في عملها ونشاطاتها فالمجلة لا تزال تصدر وكنا نصدر أيضا مجلة داخلية للأعضاء حولناها من ورقية إلى إلكترونية باسم الرباط والمؤتمرات السنوية باستمرار وأيضا نقوم بجهد لتفعيل دور الجمعية في مجال الإبداع العلمي الاقتصادي وفي مجال النظرية الاقتصادية وكان للجمعية دراسات هامة في مجال التكامل الاقتصادي العربي وهنا نتذكر باحترام العلامة المرحوم محمد محمود الإمام الذي أسهم بشكل مباشر في إعداد ما يتعلق بالدراسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي العربي وكان له أثر كبير في إحياء هذه الفكرة وفي فتح المجال لدراسات أخري قام بها عديد من أعضاء الجمعية ومن الأصدقاء وفي هذا المجال لا يسعني إلا ان أتقدم بالحقيقية بعهد للمؤسسين الأوائل بأن نستمر على خطاهم في تقدم الجمعية وفي تحقيق أهدافها التي من أجلها سعوا إلى تأسيسها وأيضا لابد لي أن أشكر كثير من الأصدقاء الذين عملوا في الفترة السابقة في إدارة شئون الجمعية سواء كان على مستوي رئاسة الجمعية أو الأمانة العامة للجمعية وهنا أكرر شكري وتقديري للأستاذ الدكتور / أشرف العربي للجهود الكبيرة التي يبذلها الآن في سبيل تعزيز تواجد الجمعية وإنجاحها وتقدمها.

كلمة الدكتور / عبد الحميد محفوظ الزقلعي

المستشار الاقتصادي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الأساتذة الأفاضل،،،

أتشرف بأن أعرض على سعادتكم نبذة موجزة عن تجربتي مع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، التي أتشرف بعضويتها وتشرفت أيضا بعضوية مجلس إدارتها خلال حوالي عقد من الزمان مع زملاء أفاضل.

أولا: لابد أن أذكر بالعرفان والتبجيل الرواد الأوائل مؤسسي الجمعية، والحمد لله أن الجمعية كرمت بعضهم، رحم الله من توفي منهم، مثل الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، والدكتور/ محمد محمود الإمام والدكتور/ إبراهيم حلمي عبد الرحمن، والدكتور/ جلال أمين، وأطال في عمر من هم مستمرون في المساهمة في مسئوليات الجمعية مثل الدكتور / جودة عبد الخالق، والدكتور/ إبراهيم العيسوي، والدكتور/ محمود منصور هؤلاء ساهموا في وضع لبنة عربية للبحث العلمي في مجال الاقتصاد، يشكروا ويقدروا دوماً.

ثانياً: لعل هذا ما دفعني مع زملائي، وذكرت بعضا منهم منذ قليل خلال العقد الأول من هذه الألفية، على التصدي والدفاع عن الجمعية، وشد أزرها للبقاء في القاهرة كمقر، والاستمرارية في أنشطتها، والحفاظ على روحها العربية، وانطلاقها من أرض الكنانة، وساهم في هذه الجهود الكثير من الأعضاء. واسمحوا لي هنا أن أذكر الدكتورة محيا زيتون لجهودها في تحرير مجلة الجمعية، واستمراريتها فصلياً، وكذلك الدكتور إبراهيم العيسوي والدكتور/ محمود منصور اللذان توليا الأمانة العامة للجمعية في فترات صعبة.

ثالثا: أشكر أيضا الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وفي ذات الفترة، ومنذ عام 2000 دعم الجمعية وقدم لها معونة وقفية ليساند عائدها أنشطة الجمعية وإلى يومنا هذا.

رابعا: إن ما حققته الجمعية ليس هينا، ويتلخص في نشر 484 بحثا في مجلتها، و128 بحثا في مؤتمراتها العلمية، ساهم في إنجازهم 617 باحثا عربيا اقتصاديا، وعقدت الجمعية 16 ندوة و52 حلقة نقاشية، أقول وإن كان هذا جهداً للجمعية يحسب لها، إلا أن أمامها الكثير من مجالات إثراء البحث الاقتصادي العلمي ونشره، والمساهمة في دعم الشباب في الدول العربية، وتنويع أنشطتها، كما نأمل أن تحصل الجمعية على مقر دائم لها في الفترة القادمة.

إن الموضوع الذي كان مثار مناقشات أخوية وعلمية علمي مع زملائي، هو انحيازي لاختيار موضوعات للبحث العلمي وللمؤتمرات، تساند حكوماتنا العربية فيما تواجهه من معضلات اقتصادية واجتماعية، مثل معالجة البطالة وانتشار الفقر وتحسين نوعية التعليم، ولا يقلل ذلك من اهمية البحث في النظرية الاقتصادية وفي مجالات أخري على الإطلاق، ولكن لا نريد أن تشعر الحكومات والشعب العربي أنهم في وادٍ ونحن في وادٍ آخر.

مع خالص التمنيات، بنجاح المؤتمر العلمي واحتفالية الجمعية بعيدها الثلاثين.

وسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة الدكتورة / كريمة كريم
أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر - القاهرة
وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

أهلا بأعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية طُلب مني أن أسجل فيديو فترة قصيرة بخصوص ما يمكن تصوره أو ما أرغب أن تكون الجمعية عليه في الفترة القادمة بحيث أن تكون دائما غداً أفضل من اليوم، في الحقيقة كنت عضوا في مجلس إدارة الجمعية الأول أو الثاني، وبالطبع كل ما نتخذه من إجراءات كانت ظروف اقتصادية مختلفة ، فكنا نعطي منح للشباب واحد أو أكثر على حسب الماجستير أو الدكتوراه ونعمل حاجات أخري، لن أطلب هذا الآن لأن الظروف الاقتصادية اختلفت ولكن أنا أتمني للجمعية أن يكون أعضاءها ممثلين من كل الدول العربية والدول التي لا يوجد بها أعضاء نبدأ بالاقتراب منهم ونستقطب أعضاء منهم، وأنا لا أعلم هل يتم ذلك بالفعل أم لا، النقطة الثانية نحن كأعضاء لا نتواصل مع الجمعية أو بأنشطتها إلا على فترات طويلة في حين الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ممكن أن تقوم بأعمال فعلا جيدة إذا ما كانت جيدة جداً بالنسبة للوطن العربي وهذا ما أود التركيز عليه وتمنياتي لبكره له، أولا الظروف في الدول العربية ليست جيدة على الإطلاق هناك دول تتربص بنا لنري ما يحدث في اليمن وسوريا، فالظروف سيئة ، نحن لدينا جمعية ثقافية أتمني لو نقوم بعقد مؤتمر كل عام ونعلن أن موضوع المؤتمر مثلا عن الدول العربية وكيفية تحقيق الترابط بينها، فنحن لدينا البشر والموارد ورأس مال ورغم ذلك نحن نُهاجم ويتدخّل الآخرين في سياستنا، فإذا تم وضع أيدينا في أيدي بعض ماذا سيحدث أعلم أن المسألة ليست سهلة ولكن على الأقل ثقافيا لابد أن نبدأ في حسابها ، فإذا قمنا بوضع هدف لهذه الجمعية أننا كل عام يعقد مؤتمر على كيفية التقارب أو التعاون بين الدول العربية وما هي أساليب التعاون بين الدول العربية وينقسم المؤتمر إلى أثنين وسيتم إعداد أكثر من ورقة ولكن ستكون هناك جائزة لأحسن ورقة وهنا أقوم سيتم قسم المؤتمر إلى حاجتين مجموعة الشباب ثلاثون عام وأقل والمجموعة الأخرى ولكل منهم جائزة بحيث يقدم المؤتمر نوعين من الأوراق والسبب في هذا هو تشجيع الشباب أن غداً لهم وكيف يفكرون وكيف يحللون وكيف ينظروا للغد وكيف يبتكروا أو يقوموا بالتأليف ممكن أن تتحقق فعلا في ضوء الواقع وأن ارغب في أن الجمعية العربية خلال خمس سنوات القادمة فلو قمنا بقبول ستة أوراق عامة وثلاثة للشباب ويقام المؤتمر ليومين أو ثلاثة كل مرة في دولة

مختلفة والجزء الخاص بتدبير الموارد، ففي الفترة الأولي للجمعية كان ليس هناك مشكلة عندما كنّا نقترب من منظمات ودول معينة وأن اعتقد لو قمنا بهذا والدول العربية شعرت بأن هذه الجمعية تخدمه وتخدم الغد وتفتح آفاق جديدة فإنه سيكون ليس هناك مشكلة فانعقاد المؤتمر كل عام سيكون الغرض منه الكم والتي يمكن للدول العربية أو يمكن أن تساعد الدول العربية وأنه يجب أن تضع أيديها في أيدي بعضها سيكون لنا قوي كبيرة جدا في العالم.

كلمة الدكتور / محمود محيي الدين

أستاذ الاقتصاد والتمويل بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة
ووزير الاستثمار الاسبق والنائب الأول لرئيس البنك الدولي
وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

كل التهنئة لأعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بمناسبة مرور ثلاثين عاما على تأسيس هذه الجمعية المرموقة التي نتمنى لها نشاط أكبر وازدهار أكبر وبهذه المناسبة أود أن أتقدم أيضا بكل آيات الشكر والتقدير لمؤسسي هذه الجمعية شاركت في هذه الجمعية على مدار خمسة وعشرين عاما ومن واقع هذه المشاركة وأيضا من واقع التقارير التي تم إعدادها في إطار الاحتفال بالعيد الثلاثيني لهذه الجمعية لدي عدة مقترحات أرجو أن يكون لها حظ في النقاش وفي التطبيق.

المقترح الأول: هو ما يرتبط بالانفتاح وضرورة الانفتاح على كافة المذاهب والمشارب الفكرية والآراء المختلفة وأن نبذل جهدا أكبر في دفع مزيد من المشاركة من كافة البلدان العربية دون استثناء.

الأمر الثاني وهو مرتبط بالأول وهو أهمية المشاركة مع المؤسسات كافة المؤسسات العلمية والجمعيات النظيرة في الدول العربية أو خارجها سواء في مجالات الاقتصاد أو في مجالات العلوم الاجتماعية أو في المجالات العلمية الأخرى لأن هناك ما يستدعي أو أكثر من أي وقت مضي خاصة مع التغيرات الحادة التي يشهدها العالم تغيرات تكنولوجية وتغيرات في المناخ تغيرات في الأبعاد السياسية وغيرها تستدعي مع غيرها ضرورة أن المشاركة بين الاقتصاديين وبين أرباب العلوم الأخرى وأن تكون هذه المشاركة مبنية أيضا على مذكرات تفاهم مؤسسية ولا تترك فقط لمبادرات فردية هنا أو هناك .

الأمر الثالث أو الاقتراح الثالث يرتبط بأهمية أن يكون لدينا برنامج عمل وأتصور أنه مع الدعوة الأممية لتطبيق برامج للتنمية المستدامة وحقيقة أن الدول العربية قد انضمت إلى هذه المبادرات بتطبيق أهــداف التنمية المستدامــة وأن عددا كبيرا من الـدول العربية لديها بالفعل برامج 2030 وغيـرها فنرجو

أن يكون الاهتمام البحثي للجمعية مرتبط بالتنمية المستدامة وأهدافها وأخص هنا هدف مكافحة الفقر وهو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة وأيضا الهدف المرتبط بعدالة توزيع الدخل الملاحظة الرابعة هي مبادرة قديمة أرجو أن يكون لها حظ من الاهتمام في المستقبل ومرتبطة بالاتفاق على معجم للمصطلحات الاقتصادية وكما ذكرت هناك مبادرة كنت شريكا فيها مع أساتذة وزملائي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وأرجو أن تستكمل هذه المبادرة .

وأخيرا هناك المقترح الخامس والأخير هناك عدة اقتراحات تنظيمية أود أن أوردها على سبيل الاقتراح للنقاش أولها ما يرتبط بضرورة وجود موقع إلكتروني متميز للجمعية يعكس أنشطتها وأيضاً مرتبط بهذا الموقع جهد مطلوب لتحويل كافة أوراقنا ومستنداتنا إلى صيغة رقمية أو إلكترونية سهلة البحث عنها والتواصل معها وأن تكون النشرة الشهرية أيضا إلكترونية وان تسجل كل فعالياتنا على مدار العام وترفع على الموقع الإلكتروني نشجع مقالات للرأي وأيضا أن يكون هناك ركن للإعلام الاقتصادي على هذا الموقع.

الاقتراح الأخر في الإطار المرتبط بالأمور التنظيمية أن تكون لدينا جائزة سنوية لشباب الباحثين بما في ذلك طلبة الدراسات العليا بل وأقول أيضا في مرحلة البكالوريوس تشجيعاً للبحوث المتميزة ومزيد من الاهتمام ولمزيد من الاهتمام بالاقتصادات العربية والأمر الثالث هو الاهتمام بالعضوية وأن يكون هناك تنظيم متميز لتطوير العضوية ومتابعة شئونها وأن يكون على الأقل في كل دولة من الدول العربية وأيضا من الدول الأخرى غير العربية ممثل من أعضاء الجمعية معني بدفع العضوية وتطويرها وتطوير قاعدة بياناتها أيضا الأمر الرابع ما يرتبط بمجلس الإدارة نريد مجلس للإدارة في المستقبل أكثر نشاطا وتواصلا وفعالية وهذا لا يقلل على الإطلاق من الجهود المعتبرة التي بذلتها مجالس الإدارات السابقة ولكن نريد مزيد من التواصل والفاعلية والتجديد ولنا أن نستأنف في هذا الشأن بالجمعيات كالجمعية الملكية الاقتصادية ببريطانية أو الجمعية الاقتصادية الأمريكية.

بالنسبة للتمويل أمر هام وأن تتمتع الجمعية بالاستدامة في تمويلها وبالاستقلال ويجب أن نفكر من خلال ما يرأسها رئيس مجلس الإدارة للجمعية أيضا أمين الصندوق في كيفية عمل وقف للجمعية ومتابعة المنح والهبات والاشتراكات.

الأمر الأخير يرتبط بأهمية وجود مقر مناسب إن كان في تقديري المقر الطبيعي الآن هو أن يكون المقر إلكترونيا ولكن يجب أن يكون هناك أيضا مقر تحفظ فيه وثائق الجمعية وأوراقها وان يكون لها عنوان معروف.

هذه بعض المقترحات قصدت منها أن نبني على ما تم على مدار السنوات الماضية وأن يكون للجمعية هي كل الازدهار والتطور والتقدم في المستقبل.

كلمة الدكتور / إبراهيم العيسوي

أستاذ اقتصاد - معهد التخطيط القومي – القاهرة

عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

السيدات والسادة أعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الكرام

أحييكم أصدق تحية وأعتذر عن عدم التمكن من حضور المؤتمر ومن المشاركة في هذه الاحتفالية. لقد كان لدي شوق عظيم للالتقاء بكم، ولكن حالت ظروف دون إتمام اللقاء ربما تكونون قد عرفتموها من زميلي وأخي الحبيب الدكتور / أشرف العربي. وأود ابتداءً أن أقدم لكم أخلص التهاني القلبية بمرور ثلاثة عقود على إنشاء الجمعية. وهي مدة ليست بالقليلة– لا في عمر الأشخاص ولا في عمر المؤسسات. ولا شك في أن قدرة الجمعية على الاستمرار في الظروف الصعبة والمتقلبة التي واجهت الأقطار العربية خلال تلك المدة هو إنجاز كبير يرجع الفضل فيه إلى مؤسسي الجمعية وإلى من تعاقبوا على إدارة شئونها وإلى كل من مد يد العون لها ماديًا أو معنويًا من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين. وبالرغم مما أصاب الذاكرة من وهن– لا سيما أنني قد ودعت عامي الثامن والسبعين منذ أيام قلائل– فإنها مازالت تحتفظ بأسماء أصحاب القامات الكبيرة الذين كان لهم فضل إنشاء الجمعية وفضل إدارتها في مرحلة الصبا والشباب وفضل وضع أسس تقدمها إلى الأمام. وفي مقدمة هؤلاء أذكر الدكتور خير الدين حسيب والدكتور إسماعيل صبري عبد الله والدكتور محمد محمود الإمام والدكتور شفيق الأخرس والدكتور يوسف صايغ والدكتور سمير مقدسي والدكتور مهدي الحافظ والدكتور إبراهيم سعد الدين عبد الله والدكتور جلال أمين والدكتور طاهر كنعان والدكتور على عتيقة. وأرجو المعذرة إذا كان قد فاتني ذكر البعض من أصحاب الفضل. كما أرجو المعذرة عن عدم الاستطراد باستدعاء أسماء زملاء أعزاء من الأجيال اللاحقة التي تولت إدارة الجمعية والوصول بها إلى المحطة الحالية، وذلك توخيًا للاختصار وخشية النسيان.

بقيت كلمة أخيرة تخص مستقبل الجمعية. وهنا أود أن أقول إن المسيرة المقبلة للجمعية يجب أن تنطلق من الأساسيات التي سجلها الدكتور إسماعيل صبري عبد الله (رحمه الله رحمة واسعة) وذلك

في مقدمة الوثيقة التعريفية للجمعية العربية. فقد تضمنت تلك المقدمة التعريف بأسباب إنشاء الجمعية وتحديد خصائصها الرئيسية وبيان أهم ملامح نظامها الأساسي. فالجمعية هي جمعية علمية وليست نقابة أو رابطة أو اتحاد أو أي شكل تنظيمي أخر يمكن أن يحتوي كل الاقتصاديين العرب. وأوضحت المقدمة أن المقصود بكون الجمعية جمعية علمية هو أن أعضاءها يشتغلون أساسًا بالبحث العلمي في مجالات الاقتصاد المختلفة بغض النظر عن الدرجات الجامعية أو النهوض بأعباء التدريس، وأن ليس للجمعية من هدف إلا النهوض بالبحوث الاقتصادية إلى أرفع مستوي ممكن من حيث التحليل العلمي وكذلك من حيث الاتصال بالواقع الاقتصادي العربي. ومن هنا جاء أسم الجمعية " الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية"، وليس الجمعية الاقتصادية العربية أو جمعية الاقتصاديين العرب. ولما كان من متطلبات البحث العلمي الرصين توافر حرية البحث والفكر والنشر فقد تحوط الدكتور إسماعيل بذكر حقيقة مهمة؛ ألا وهي أنه ليس خافيا أن حرية البحث وتوافر إمكانات النشر باللغة العربية ليست الأصل في بلادنا وفي مجالات العلوم الاجتماعية خاصةً.

وما من شك في انه قد تحقق تقدم لا بأس به في العقود الثلاث الماضية في كم اللقاءات بين الاقتصاديين العرب وفي كم الكتابات الاقتصادية باللغة العربية لاسيما عن طريق هذه الجمعية وعن طريق هيئات أخري متعددة يأتي في مقدمتها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط، وفي الفترة الأخيرة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. غير أن هذا النمو الكمي في الكتابات الاقتصادية لم يترافق مع نمو كيفي إلا في نسبة قليلة من هذه الكتابات، وذلك لأسباب متصلة بالضعف والتدهور في نظم التعليم بمختلف مستوياته وفي البحث العلمي في أقطارنا العربية. هذا من جهة. ومن جهة أخري مازالت حرية الفكر والبحث والنشر ليست هي الأصل في بلادنا كما قال الدكتور إسماعيل منذ واحد وثلاثين عاما. وهو أمر ذو آثار سلبية ضخمة على الإبداع العلمي وعلى الارتقاء بالبحث العلمي. ومما لا شك فيه أننا مازلنا نفتقر إلى مناخ مشجع للحوار العلمي المثمر وللنقد العلمي الجاد للدراسات الاقتصادية.

وكي لا أطيل في أمور قد تثير الأسي وتدفع إلى الإحباط، فإنني على يقين بأن الحاجة إلى جمعية بالمواصفات التي وردت بالوثيقة التعريفية للجمعية مازالت قائمة، إن لم تكن قد ازدادت إلحاحًا. غير أن الالتزام بهذه المواصفات يستدعي ضمن ما يستدعي التدقيق في شروط العضوية العاملة بالجمعية بما يتوافق مع ما نص عليه النظام الأساسي، والسعي لتنشيط عضوية الأشخاص الاعتباريين وكذا

العضويات الفخرية كي تكون عاملًا مساعدًا في جلب ما تحتاجه الجمعية من تمويل وفير لمشروعات بحثية ينهض بها أعضاء الجمعية من مختلف الأقطار العربية في إطار عمل جماعي، لاسيما المشروعات البحثية التي تتناول موضوعات لا تتطرق إليها بحوث التيار السائد في علم الاقتصاد. كما يقتضي النهوض بالجمعية كجمعية بحوث اقتصادية حقًا إحياء برنامج المنح البحثية وذلك لتشجيع البحث العلمي الجاد لشباب الاقتصاديين وفق خطة تضعها الجمعية تتضمن موضوعات منتقاة يتوخى أن يساعد البحث فيها في تطوير الفكر الاقتصادي عمومًا وفكر التنمية الشاملة خصوصًا. ومن خلال المشروعات البحثية وبرنامج المنح البحثية يمكن توفير حصيلة جيدة من البحوث التي تثري مؤتمرات الجمعية ومجلتها العلمية. وفي كل أنشطة الجمعية ينبغي التركيز على الكيف، حتى وإن جاء على حساب الكم. وبالطبع فإن ذلك كله وغيره مما قد يكون فاتني ذكره يقتضي بذل جهود حثيثة للتعريف بالجمعية وتنمية عضويتها العاملة والفاعلة وتقوية الروابط فيما بين الأعضاء. كما أنه يقتضي بذل جهد كبير في تدبير ما يلزم من أموال للصرف على المشروعات البحثية والأنشطة الأخرى للجمعية.

أقول قولي هذا وأنا موقن أن القول سهل والفعل صعب. ولكن ثم ما يدعو للتفاؤل مما لاحظت مؤخرًا من إرادة للتطوير. وكما يقال: حيثما توجد إرادة فثم طريق لبلوغ المراد. وفي الختام أشكركم على حسن إصغائكم وأتمنى أن يسعد الله أوقاتكم بالخير والسرور.

كلمة الدكتور / جودة عبد الخالق
أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

مناسبة هامة جدا العيد الثلاثيني للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية كل 30 سنة ونحن والجمعية والوطن العربي بخير، بهذه المناسبة لابد أن أتذكر فضل الرعيل الأول من الاقتصاديين المصريين أو الآباء المؤسسين لهذه الجمعية من 30 سنة وأود أن أذكر بعض الأسماء وهم الدكتور/ يوسف صايغ والدكتور/ سعيد النجار والدكتور/ إسماعيل صبري عبد الله والدكتور/ محمد محمود الإمام بالأربعة سنجد كل ألوان الطيف الفكري والعقائدي وإذا كان ميزة أساسية لهذه الجمعية فأرجو أن نحتفظ بها ونطورها لتكون منبر للاقتصاديين العرب من كل الأقطار ومن كل المشارب والاتجاهات الفكرية وكما يقول المثل جمال البستان في تعدد الألوان، أي إطلالة على الماضي لكي ننظر من خلالها وعلى أساسها المستقبل في الماضي قمنا بتأسيس الجمعية منذ ثلاثين سنة وخلال الثلاثين سنة الجمعية كان لها إنجازات لابد أن تُرصد، مجلة كانت تصدر بشكل شبه دوري ومؤتمر ينعقد بشكل شبه دوري الآن المؤتمر الخامس عشر ثم ورش عمل ندوات شارك فيها أعداد كبيرة من الاقتصاديين العرب ونحن نتطلع إلى المستقبل أنا أتمني الآتي بالنسبة للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية .

1- أن يتسع شمولا فكري للاقتصاديين وتقدير نسبة تمثيل ارتجاج الليبرالية والوسط قليل بالمقارنة مع تمثيل اليسار وأنا أحب أن يكون هناك شمول أكثر للارتجاج الفكر المختلفة.

2- نود أن نستقطب أعداد أكبر من الشباب، الشباب هم النسبة الأكبر ولديهم طاقة أكبر وهم أمل الغد وبالتالي يجب أن يكون هذا من أولويات العمل في إدارة الجمعية وأعضاء الجمعية أيضا في المستقبل والقادم من الأيام، والجمعية بحاجة ماسة جدا إلى زيادة انتشار في الأقطار العربية لأن تركيز العضوية معظمه في منطقة المشرق العربي وأود أن يمتد بأتساع العربي إلى شواطئ المحيط الأطلنطي فنري أعضاء من المغرب العربي أكثر وأعضاء من أفريقيا لأن هذه أطراف العالم العربي ولابد أن تكون حاضرة في المشهد وأيضا عضوية أكثر من الخليج أعتقد هذا نوع من التفكير الاستراتيجي الذي لابد أن يأخذ في الاعتبار ونحن ننظر إلى المستقبل على أساس

الثلاثين سنة الماضية أيضا تقوية الروابط أو إقامة الروابط جديدة في الواقع مع منظمات مثيلة أو نظيرة سواء في أفريقيا أو في أسيا وهي القارات التي ينتمي الوطن العربي هذه مسألة هامة جدا هناك البعض يسير في هذا الاتجاه ولكن أتمني أن يتم تعزيز هذا الاتجاه ويتطور بحيث انه بعد ثلاثين سنة نري جمعيتنا وقد قطعت شوطا كبيرا في اتجاه بناء مدرسة اقتصادية عربية في الوطن العربي.

كلمة الدكتورة / محيا زيتون
أستاذ متفرغ - جامعة الأزهر
وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

السادة الأفاضل: رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الأمين العام للجمعية والمنسق العام للمؤتمر

الزميلات والزملاء أعضاء الجمعية

أتوجه بالشكر أولا للدكتور أشرف العربي لدعوته الكريمة لي للمشاركة في المؤتمر، في مناسبة جديرة بالاحتفال أي مرور ثلاثين عاما على ظهور الجمعية للوجود في وطننا العربي. ولكن للأسف حالت ظروف خارجة عن إرادتي عن تلبية الدعوة. ويسعدني أن اتواجد معكم من خلال هذه الرسالة.

لا شك ان هذه الأعوام الثلاثين ليست بالزمن القصير، سواء في عمر الأمم ومساراتها نحو التنمية والتقدم، أو في عمر الإنجازات البحثية التي يمكن أن تعد مكونا أساسيا في مسار ونهضة مجتمعاتنا العربية. لذلك وجدت من المناسب بعد هذا العمر المديد للجمعية، أن أكتب كلمة تقييم موجزة.

فيما يتعلق بنشأة الجمعية فقد كان الهدف عظيم ونبيل بكل المقاييس. فالجمع بين الباحثين الاقتصاديين العرب في كيان واحد يستوجب التقدير في حد ذاته، خصوصا لما اتصف به مجتمعنا الأكاديمي العربي بالتشرذم والفردية، وما يغيب عنه غيابا شبه كاملا من روح التعاون والتكامل والطموحات القومية المشتركة.

وأقول غيابا شبه كاملا لأني لا أتجاهل، بل أقدر واثمّن دور مركز دراسات الوحدة العربية في جمع الباحثين العرب وإحياء أنشطتهم وأفكارهم العلمية في شكل مشروعات بحثية مشتركة وبرامج ومؤتمرات، وغيرها، فضلا عن أعمال النشر والتوزيع. وبهذه المناسبة أوجه وافر التحية والتقدير للدكتور خير الدين حسيب الذي قاد المسيرة لسنوات طويلة بنجاح مشهود، كما تعاون كثيرا مع الجمعية العربية.

ومع ذلك فظهور الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية يعد إضافة ذات شأن كبير الى الجهود السابقة. فالجمعية أكثر تخصصا في المجال الأكاديمي الاقتصادي، ما يعنى تركيز الجهود والدراسات في مجال محدد، ويجعل من الممكن تحقيق إضافة ومساهمة علمية ذات شأن. وقد نجحت الجمعية منذ بداياتها في إثارة حماس عدد كبير من كبار الباحثين الاقتصاديين العرب الذين انضموا إلى عضويتها. وبخلاف الجمعيات العلمية الاقتصادية في دول عربية عديدة، تميّزت الجمعية باتساع نطاقها لتشمل كل الوطن العربي، وبطموحها نحو احتلال المساهمات البحثية الاقتصادية مكانة متميزة على المستويين الإقليمي والعالمي. تطلعت الجمعية أيضا إلى الارتقاء بالبحث العلمي بشقيه النظري والتطبيقي، وليس الأبحاث التطبيقية فقط التي اعتاد المجتمع الأكاديمي العربي على القيام بها.

كان من أهم ما يميز الجمعية أيضا كيانها المستقل عن أي تدخلات أو ضغوط خارجية. وبذلك اعتمدت في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية، ومساهمات الأعضاء، ومساهمات من جهات وأفراد يؤمنون بأهداف الجمعية وشخصيتها المستقلة. وبالنسبة للأعضاء أنفسهم فكان أهم ما يميزهم، الكفاءة العلمية والإيمان بالعروبة بصرف النظر عن انتماءاتهم الفكرية. أما رئاسة مجلس إدارة الجمعية فيتم ديمقراطيا بالانتخاب من الأعضاء، كما كان يتم تداول هذه الرئاسة سنويا.

كل هذه المبادئ السامية غرسها في قلوبنا جميعا أستاذنا ومعلمنا الدكتور/ إسماعيل صبري عبد الله، مؤسس الجمعية، رحمه الله. وما يجب التأكيد عليه أنه بدون شخصية الدكتور/ اسماعيل واتصالاته، وعلاقاته الوطيدة بالعديد من الشخصيات العربية، لم تكن ستقوم لهذه الجمعية قائمة. وإليه ونحن نحتفل بذكرى مرور ثلاثين عاما، أقدم خالص الشكر والعرفان.

وكان باكورة نشاط الجمعية عقد المؤتمر العلمي الأول بالقاهرة بعنوان "الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي". وكان لقاءً تأسيسيا مبهرا بحق، شارك فيه العديد من الأسماء ذات الشأن في مجال الاقتصاد والمجال العربي عموما. وأذكر من بينهم، على سبيل المثال وليس الحصر: الدكتور/ إسماعيل صبري عبد الله الذي تم انتخابه رئيسا لمجلس الإدارة، الدكتور/ سمير أمين، الدكتور/ يوسف صايغ، الدكتور/ محمد محمود الامام، الدكتور/ طاهر كنعان، الدكتور/ سمير مقدسي، الدكتور/ سعيد النجار، والأستاذ محمد حسنين هيكل. أتذكر أيضا أن الدكتور/ سمير أمين، الاقتصادي العربي العالمي

البارز، أبدى ارتياحه وسعادته الكبيرة بهذا الحدث، وذكر أنه يضاهي، وربما يفوق بالنظر الى الإمكانات، ما يحدث في فرنسا من لقاءات علمية.

ولدت فكرة الجمعية إذن كبيرة وجامعة، وحملت آمالا لأناس لا يفكرون في مصالح ذاتية، بقدر ما يطمحون للارتقاء بالبحث العلمي العربي وتسخيره لخدمة الوطن العربي الكبير. واستمر العطاء في شكل مؤتمرات، ومشروعات بحثية، وورشات عمل منتظمة، وإصدار مجلة الرباط التي يتبادل فيها الباحثون النقاش، والجديد على الساحة الاقتصادية، وأخبار الأعضاء. كما وُضعت البرامج لتشجيع النشاط العلمي لشباب الباحثين. فضلا عن ذلك، أصدرت الجمعية مجلة محكّمة لنشر الأبحاث والمساهمات الاقتصادية لجميع الباحثين.

ولكن على الجانب الآخر ظهرت المشكلات والصعوبات. ومن واقع خبرتي كرئيس تحرير مجلة الجمعية لسنوات عدة، انكشفت حقيقة مستوى البحث العلمي العربي، وكيف أن الجانب الأكبر من البحوث يدور في إطار قضايا وطنية للدول العربية، وغالبيتها تعد بحوثا تهدف الترقيات الى وظائف أكاديمية، وعدد غير قليل منها لا يرقى لمستوى التحكيم والنشر. وتدريجيا تراجع نشاط الجمعية، وفتر الحماس، وتقلصت المشاركة من جانب الأعضاء، وظهرت صعوبات التمويل وكادت تقضى على النشاط. ومع ذلك تعافت الجمعية ووقفت على قدميها وتحقق التوازن، لكن عند مستوى أدنى كثيرا مما كان مستهدفا.

وأخيرا، فإن انعكاس مجريات الأحداث الكبرى في الساحة العربية على نشاط الجمعية في مجال تخصصها، هو أمر لا خلاف حوله. وأتذكر أن أحد المؤتمرات التي عقدتها الجمعية في سنواتها المبكرة، كان يبحث ويناقش قضية بالغة الخطورة تخص مسعى إسرائيل لفرض نفوذها الاقتصادي والسياسي على العالم العربي، فيما تسميه الشرق الأوسط الكبير. وفنّد الباحثون العرب بصلابة هذا المشروع الصهيوني، وبحثوا وقدموا بدائل في شكل مشروعات تكاملية ذات بعد قومي عربي. وما يحدث الآن في العالم العربي من خلافات حادة، وانقسامات بلغت حد النزاع العسكري أحيانا، لا يصب إلا في مصلحة العدو، كما أنه يخصم الكثير من قضية العرب المركزية، أي القضية الفلسطينية، ويخصم أكثر من مستقبل نهضة الأمة العربية وتكاتفها ووحدتها.

وأرجو أن تشكل هذه الظروف، علاوة على وجود قيادة شابة جديدة وواعدة في الجمعية، دافعا لإحياء وازدهار نشاط الجمعية، والمساهمة العلمية في مواجهة المخاطر الاقتصادية والسياسية غير المسبوقة التي تحيط بوطننا العربي. (مع تمنياتي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالنجاح والتوفيق).

كلمة الدكتور/ خير الدين حسيب
المدير العام لمركز دراسات الوحدة الاقتصادية سابقا
وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

كان تأسيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية جزءً من مخطط أوسع لإقامة شبكة من المؤسسات القومية خلال الربع الأخير من القرن الماضي، رداُ على نكسة 1967 وغياب عبدالناصر، ثم خطف نتائج حرب عام 1973 وعقد معاهدة كامب ديفيد والصلح مع إسرائيل.

كما ساهم في تأسيسها غياب دور "اتحاد الاقتصاديين العرب"، الذي كان مقره في بغداد حيث أصبح، لظروف سياسية كانت قائمة هناك، في حالة موت سريري.

وتم على هامش ندوة "أزمة الديموقراطية في الوطن العربي" التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1983 وعقدها في ليماسول بقبرص، بعد أن تعذّر عقدها في أية عاصمة عربية، تشكيل لجان تحضيرية، وكجزء من تنفيذ مخطط الشبكة القومية، لإنشاء عدد من المؤسسات، منها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والجمعيات العربية المهنية بما فيها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، والجمعية العربية للعلوم السياسية، والجمعية العربية لعلم الاجتماع، كجزء من المجتمع المدني العربي.

ثم قامت اللجنة التحضيرية للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعقد المؤتمر التأسيسي للجمعية في القاهرة على ما أذكر وتم إقرار نظامها الأساسي والداخلي، وتم انتخاب مجلس إدارتها، وتسجيلها في القاهرة كمقر لها.

وكانت هذه الجمعية نموذجاً للجمعيات الأخرى التي جرى اختيار لجان تحضيرية لها في ليماسول بقبرص، وضمت في مجلس إدارتها عدداً من أبرز الاقتصاديين العرب في الوطن العربي، وبدأت في عقد مؤتمراتها العلمية، ثم إصدار مجلتها، وكانت من أنشط الجمعيات العربية الثلاثة التي تم تأسيسها في ليماسول بقبرص، وكان للراحل الدكتور إسماعيل صبري عبدالله، وآخرين من ثلة من الاقتصاديين العرب من المغرب والمشرق والخليج العربي ووداي النيل دوراً بارزاً في نشاطها.

ونظراً لتعثّر الصدور المنتظم لمجلتها الفصلية فقد تم التعاون بين الجمعية ومركز دراسات الوحدة العربية على إعداد مواد المجلة، وهي محكّمة، وتولى المركز إصدارها وتوزيعها بدعم من المؤسسة الثقافية العربية، وأصبحت تصدر بصورة فصلية منتظمة حتى نهاية عام 2017، ثم تعثّر صدورها بعد ذلك، بعد أن غادرت عملي في المركز في أيلول/ سبتمبر عام 2017.

إنني أتطلع إلى استئناف الجمعية إصدار مجلتها بصورة منتظمة لأنها صلب كل جمعية مهنية، وأن تعود الأطراف الثلاثة: الجمعية، ومركز دراسات الوحدة العربية، والمؤسسة الثقافية العربية إلى التعاون في استئناف مسيرتها، وآمل أن يكون الاجتماع الحالي للجمعية فرصة لبحث هذا الموضوع وإيجاد صيغة مناسبة لاستئناف صدورها.

إن جيل الاقتصاديين العرب الذين أنشأوا هذه الجمعية، والذين غادرونا في معظمهم، يتطلعون من مثواهم إليكم لاستمرار مسيرة الجمعية وتطويرها وأن يتولى الجيل الحالي من الاقتصاديين العرب متابعة المسيرة لهذه الجمعية العربية، والتي كانت، وأرجو أن لا تزال، متميزة بين الجمعيات العربية المهنية.

والسلام عليكم،،،

ملحق

قائمة بأسماء الحضور في المؤتمر

ملحق: قائمة بأسماء الحضور في المؤتمر

الأسماء مرتبة أبجدياً مع حفظ الألقاب.

الرقم	الإسم
.1	أحمد ملص إداري – المديرية العامة لصندوق الزكاة – دار الفتوى البريد الإلكتروني: mr.malass@hotmail.com الجمهورية اللبنانية
.2	أشرف العربي مستشار المعهد العربي للتخطيط البريد الإلكتروني: ashraf@api.org.kw دولة الكويت
.3	ألبر داغر أستاذ بكلية الاقتصاد وإدارة الأعمال الجامعة اللبنانية البريد الإلكتروني: albert_dagher@hotmail.com الجمهورية اللبنانية
.4	الغوث ولد الطالب جدو أستاذ كلية العلوم القانونية والاقتصادية – جامعة نواكشوط البريد الإلكتروني: ghaouth_arbi@yahoo.fr الجمهورية الإسلامية الموريتانية
.5	أنور مصباح سوبرة أستاذ جامعي – جامعة بيروت الإسلامية – بيروت البريد الإلكتروني: anwarsubrah@hotmail.com الجمهورية اللبنانية

الرقم	الإسم
.6	بدر عثمان مال الله المدير العام المعهد العربي للتخطيط البريد الإلكتروني: DG@api.org.kw دولة الكويت
.7	برهان الخطيب رئيس مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية – الجامعة اللبنانية رئيس LRDI ودعم القرار البلدي – المؤسسة اللبنانية للتأهيل والتطوير البريد الإلكتروني: borhankhatib@hotmail.com الجمهورية اللبنانية
.8	بشارة يوسف سمنة رئيس دائرة تقنى لإدارة المناقصات – التفتيش المركزي البريد الإلكتروني: b.samneh@gmail.com الجمهورية اللبنانية
.9	بلال الحشيمي محاضر في الجامعة اللبنانية – جامعة لبنان – زحلة البريد الإلكتروني: bhoushaymi@gmail.com الجمهورية اللبنانية
.10	بثينة هاشم أستاذ بكلية إدارة الأعمال – الفرع الأول الجامعة اللبنانية البريد الإلكتروني: boutheinahachem@gmail.com الجمهورية اللبنانية
.11	توفيق جاسر دبوسي رئيس مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي البريد الإلكتروني: mail@eeiat.og.lb الجمهورية اللبنانية

الرقم	الإسم
.12	توفيق النويري أمين عام مساعد لاتحاد المحامين العرب / محامي إتحاد المحامين العرب البريد الإلكتروني: touficnoueiny@hotmail.com الجمهورية اللبنانية
.13	جان عليه مدير عام إدارة المناقصات – التفتيش المركزي – رئاسة مجلس الوزراء البريد الإلكتروني: js.ellieh@gmail.com الجمهورية اللبنانية
.14	جمانة خليل شعراوي منسق برامج تدريبية – الجامعة العربية المفتوحة البريد الإلكتروني: j.k.sh@hotmail.com دولة الكويت
.15	جميل عبد الخالق سالم العريقي أستاذ المالية العامة والحسابات القومية المشارك جامعة تعز البريد الإلكتروني: jameelariqi@yahoo.com الجمهورية اليمنية
.16	جنان محمد مروان المبيض مستشارة ورئيسة قطاع المرأة – جمعية العزم والسعادة – طرابلس البريد الإلكتروني: jmbayed@azmtayyar.org الجمهورية اللبنانية
.17	جنان مرعبى جمعية العزم والسعادة – طرابلس البريد الإلكتروني: jinane.marabi.19@gmail.com الجمهورية اللبنانية

الرقم	الإسم
.18	جودة عبدالخالق أستاذ الاقتصاد ووزير التضامن الأسبق ج.م.ع كلية الاقتصاد والعلوم السياسة – جامعة القاهرة البريد الإلكتروني: nile@link.net / gouda.nile@gmail.com جمهورية مصر العربية
.19	جورج قرم عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية البريد الإلكتروني: gecorm@inco.com.lb الجمهورية اللبنانية
.20	جيهان صالح مستشار رئيس الوزراء المصري للشؤون الاقتصادية مجلس الوزراء المصري البريد الإلكتروني: gehan.saleh@cabinet.gov.eg جمهورية مصر العربية
.21	حسن أيوب رئيس قسم الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال – الفرع الأول الجامعة اللبنانية – مجمع رفيق الحريري الجامعي – الحدث البريد الإلكتروني: ayoub.henri@gmail.com الجمهورية اللبنانية
.22	خالد أبو إسماعيل رئيس قسم السياسات الاقتصاديّة والفقر اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا (الإسكوا) البريد الإلكتروني: abu-ismail@un.org الجمهورية اللبنانية

الرقم	الإسم
.23	خالد حنفي الأمين العام اتحاد الغرف العربية – الأمانة العامة البريد الإلكتروني: sec2@uac.org.lb الجمهورية اللبنانية
.24	خالد واصف الوزني رئيس هيئة الاستثمار الأردني البريد الإلكتروني: khwazani@gmail.com المملكة الأردنية الهاشمية
.25	خير الدين حسيب المدير العام سابقا مركز دراسات الوحدة العربية البريد الإلكتروني: khaseeb1929@gmail.com الجمهورية اللبنانية
.26	رسلان خضور أستاذ كلية الاقتصاد – جامعة دمشق البريد الإلكتروني: rkhadour@scs-net.org الجمهورية العربية السورية
.27	رشا سيروب أستاذ كلية الاقتصاد – جامعة دمشق البريد الإلكتروني: rashasirop@gmail.com الجمهورية العربية السورية

الرقم	الإسم
.28	رضا قويعه أستاذ الاقتصاد وعميد كلية العلوم والتصرف جامعة تونس البريد الإلكتروني: ridha.gouia@fsegt.rnu.tn الجمهورية التونسية
.29	رنا الرستم سبلبل طالبة في العلوم السياسية والإدارية والاقتصادية الجامعة اللبنانية – الفرع الثالث الجمهورية اللبنانية
.30	رنا علي حسّان مديرة مبيعات / محاسبة شركة مواد البناء البريد الإلكتروني: rannoush40@hotmail.com
.31	رنا شيتو خليل متطوعة الجمعية اللبنانية لعلوم وتكنولوجيا الأغذية (LAFST) / باحثة علمية البريد الإلكتروني: ranacheaito.rc@gmail.com الجمهورية اللبنانية الجمهورية اللبنانية
.32	زبيدة حاج جمعية العزم والسعادة – طرابلس الجمهورية اللبنانية
.33	سارة حسيني دراسات عليا اختصاص إدارة الموارد البشرية – الجامعة اللبنانية قطاع المرأة في تيار العزم جمعية العزم والسعادة – طرابلس البريد الإلكتروني: sarah.housseini@hotmail.com الجمهورية اللبنانية

الرقم	الإسم
.34	سمير مقدسي مدير معهد العلوم المصرفية الجامعة الامريكية في بيروت عضو الهيئة الاستشارية لمجلة التنمية والسياسيات الاقتصادية – المعهد العربي للتخطيط البريد الإلكتروني: makdisi@aub.edu.lb الجمهورية اللبنانية
.35	سليم عراجي مسؤول أول للشؤون الاقتصادية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) البريد الإلكتروني: araji@un.org الجمهورية اللبنانية
.36	صبحي حسين عبدالوهاب الهندي مستشار رئيس غرفة طرابلس ولبنان الشمالي غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي الجمهورية اللبنانية
.37	عابد فضلية رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رئاسة مجلس الوزراء البريد الإلكتروني: dr.af@windowslive.com الجمهورية العربية السورية
.38	عادلة عبد السلام رجب أستاذة اقتصاد ومديرة مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة نائب وزير السياحة سابقا ج.م.ع البريد الإلكتروني: adla.ragab@feps.edu.eg جمهورية مصر العربية

الرقم	الإسم
.39	عاطف قبرصي أستاذ متفرغ – جامعة ماكماستر الكندية البريد الإلكتروني: kubursi@gmail.com كندا
.40	عامر خربوطلي مدير عام غرفة تجارة دمشق باحث اقتصادي وأستاذ جامعي غرفة تجارة دمشق – جامعة بلاد الشام الجمهورية العربية السورية
.41	عبد الرزاق إسماعيل مستشار رئيس الغرفة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي البريد الإلكتروني: abdulrazzak.smail@gmail.com الجمهورية اللبنانية
.42	عبدالفتاح الجبالي وكيل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام البريد الإلكتروني: agibali@hotmail.com جمهورية مصر العربية
.43	عبدالله يمنى زيادة خبير محاسبة / محكم معتمد للقضايا المالية والتجارية أمين عام مساعد الاتحاد العام للخبراء العرب البريد الإلكتروني: azaudit@live.com الجمهورية اللبنانية

الرقم	الإسم
.44	عبدالحليم فضل الله أستاذ جامعي ورئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق البريد الإلكتروني: abhfadlallah@hotmail.com الجمهورية اللبنانية
.45	عبلة محيي الدين عبداللطيف المدير التنفيذي ومدير البحوث المركز المصري للدراسات الاقتصادية البريد الإلكتروني: alatif@eces.org.eg جمهورية مصر العربية
.46	عزام كلسينا مسؤول العلاقات الخارجية الاتحاد العربي للشباب والبيئة البريد الإلكتروني: affyeazzam@hotmail.com الجمهورية البنانية
.47	على أحمد بيضون مراقب مساعد – مساعد مدير عام الجمارك المديرية العامة للجمارك اللبنانية البريد الإلكتروني: ali.baidoun@customs.gov.ib الجمهورية اللبنانية
.48	علي حداده أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال الجامعة اللبنانية البريد الإلكتروني: alihadadah@hotmail.com الجمهورية اللبنانية

الرقم	الإسم
.49	علي همال أستاذ وباحث جامعة باتنة البريد الإلكتروني: a.hemal@hotmail.com الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
.50	عمر حوري الأمين العام جامعة بيروت الجمهورية اللبنانية
.51	عمرو جلال العدوي رئيس جامعة بيروت العربية الجمهورية اللبنانية
.52	فتح الرحمن علي محمد صالح خبير مصرفي وأستاذ جامعي بالسودان البريد الإلكتروني: fatahsalih@hotmail.com جمهورية السودان
.53	فردوس الحافي أستاذ الاقتصاد وموظفة وزارة التربية والتعليم العالي البريد الإلكتروني: ferdos.elhafi@hotmail.com الجمهورية اللبنانية

الرقم	الإسم
.54	فؤاد حمدي بسيسو رئيس مركز المستقبل الاقتصادي للاستشارات والدراسات الاستراتيجية محافظ البنك المركزي الأسبق البريد الإلكتروني: fhsbeseiso@gmail.com المملكة الأردنية الهاشمية
.55	كريمة كريم أستاذ الاقتصاد –جامعة الأزهر البريد الإلكتروني: karimakorayem@gmail.com جمهورية مصر العربية
.56	لمياء المبيض البساط رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – بيروت البريد الإلكتروني: lamiabissat@gmail.com – lamiam@finance.gov.ib الجمهورية اللبنانية
.57	لمى إبراهيم شعراوي محاسبة مستشفى الجامعة الأمريكية (AUBMC) البريد الإلكتروني: ls56@aub.edu.lb الجمهورية اللبنانية
.58	لونا أبو سويرح المدير العام مركز دراسات الوحدة العربية البريد الإلكتروني: info@caus.org.ib الجمهورية اللبنانية
.59	ليلى الخواجه أستاذ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة البريد الإلكتروني : l.khawaga@feps.edu.eg جمهورية مصر العربية

الرقم	الإسم
.60	محمد نور مهروسة مهندس كمبيوتر / ماجستير إدارة أعمال / مسؤول مشروع ميداني UNDP البريد الإلكتروني: nour.mahrouseh@undp.org الجمهورية العربية السورية
.61	محمد مكيس مؤسس – مدير تنفيذي "ماي بلان" – عضو شبكة اليونيسكو الإقليمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة – عضو غرفة الفتية الدولية البريد الإلكتروني: info@myplan.online الجمهورية اللبنانية
.62	محمود محيي الدين أستاذ الاقتصاد والتمويل – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة وزير الاستثمار الأسبق، ج.م.ع ، والنائب الأول لرئيس البنك الدولي البريد الإلكتروني: mahmoud.mohieldin@feps.edu.eg الولايات المتحدة الأمريكية
.63	محيا زيتون أستاذ متفرغ بجامعة الأزهر البريد الإلكتروني: mohayazaytoun@gmail.com جمهورية مصر العربية
.64	مصطفى الكثيري المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالمملكة المغربية رئيس جمعية الاقتصاديين المغاربة البريد الإلكتروني:elktiri@hcar.gov.ma المملكة المغربية
.65	مروان إسكندر رئيس مؤسسة مروان إسكندر وشركاه للدراسات الاقتصادية دراسات اقتصادية ومشورة للشركات وعدد من الدول الجمهورية اللبنانية

الرقم	الإسم
.66	معن بشّور رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والأمين السابق للمؤتمر القومي العربي البريد الإلكتروني: maanbashour@gmail.com الجمهورية اللبنانية
.67	منير الحمش خبير اقتصادي ورئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية البريد الإلكتروني: m.alhemsh@gmail.com الجمهورية العربية السورية
.68	ميلاد الخطيب ضابط في الرقابة الداخلية جهاز إسكان العسكريين المتطوعين – قيادة الجيش البريد الإلكتروني: miladkhatib1974@hotmail.com الجمهورية اللبنانية
.69	نجلاء أنور الأهواني أستاذ الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة وزيرة التعاون الدولي سابقا ج.م.ع البريد الإلكتروني: naglaa.ehwany@gmail.com جمهورية مصر العربية
.70	نجلاء أسعد عاد رئيس الدائرة الإدارية وشؤون الموظفين المديرية العامة للنفط – وزارة الطاقة والمياه البريد الإلكتروني: najla.a.aad@outlook.com الجمهورية اللبنانية

الرقم	الإسم
.71	نسرين محمد مشموشى مراقب أول – إدارة الموظفين – مجلس الخدمة المدنية رئاسة مجلس الوزراء البريد الإلكتروني: misrinemach@hotmail.com الجمهورية اللبنانية
.72	نهال فريد مصطفى عميد كلية إدارة الأعمال – جامعة بيروت العربية البريد الإلكتروني: rawan.makkouk@bau.edu.lb الجمهورية اللبنانية
.73	هيام إبراهيم سليم مدقق حسابات أول – ديوان المحاسبة اللبناني البريد الإلكتروني: hiamslim@yahoo.com الجمهورية اللبنانية
.74	هيام نايف سجد أستاذة متفرغة في الجامعة اللبنانية – قسم التمويل كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال – الفرع الأول الحدث الجامعة اللبنانية البريد الإلكتروني: hiyamsujud@hotmail.com الجمهورية اللبنانية
.75	وداد سعد أستاذ في كلية الدكتوراه في القانون، العلوم السياسية والإدارية والاقتصادية الجامعة اللبنانية البريد الإلكتروني: wsaad@ul.edu.ib الجمهورية اللبنانية
.76	وليد عبد مولاه مستشار المعهد العربي للتخطيط بريد إلكتروني: walid@api.org.kw دولة الكويت

المعهد العربي للتخطيط
ص.ب 5834 صفاة 13059 دولة الكويت
تليفون : 22083410 - 24843130 (965)
فاكس : 24842935 (965)
الموقع الالكتروني: www.arab-api.org
بريد الكتروني: api@api.org.kw

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
17 ب عمارات العبور – طريق صلاح سالم
مدينة نصر – القاهرة
ص.ب 88 بانوراما أكتوبر
الرمز البريدي (11811) القاهرة–
جمهورية مصر العربية
تليفون : 22621737 (202)
تليفاكس : 22631715 (202)
الموقع الالكتروني: www.asfer.org
بريد الكتروني:info@asfer.org
asfer.egypt89@gmail.com